بسم الله الرحمن الرحيم

تم رفع هذه المادة العلمية من طرف أخوكم في الله: خادم العلم والمعرفة (الأسد الجريح) بن عيسى قرمزلي. ولاية المدية

الجنسية جزائرية

الديانة مسلم

موقعي المكتبة الإلكترونية لخادم العلم والمعرفة للنشر المجاني للرسائل والبحوث على

www.Theses-dz.com

للتواصل: رقم هاتف 00213771087969

البريد الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

حسابي على الفيسبوك: www.facebook.com/Theses.dz

جروبي: https://www.facebook.com/groups/Theses.dz

تويتر https://twitter.com@Theses_DZ

الخدمات المدفوعة

01- أطلب نسخة من مكتبتي



السعة: 2000 جيقا أي 2 تيرا !

فيها تقريبا كل التخصصات

أكثر من 80.000 رسالة وأطروحة وبحث علمي

أكثر من 600.000 وثيقة علمية (كتاب، مقالة، ملتقى، ومخطوطة...)

المكتبة مع الهرديسك بالدينار الجزائري 50.000.00 دج

المكتبة مع الهرديسك بالدولار: 500 دولار .

المكتبة مع الهرديسك بالأورو: 450 أورو

02- نوفر رسائل الأردن كاملة ب 500 دج أو 20 دولار للرسالة الواحدة على https://jutheses.ju.edu.jo/default2.aspx

لا تنسوني بدعوة صالحة بظهر الغيب: ردد معي 10 سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

اللهم صل وسلم على نبينا محمد .... بن عيسى قرمزلي 2016.

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

التحولات في الفلاحة الجبلية

بولاية تيزي وزو

اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية

من اعداد الطالب مبارك لسلوس

واشراف الاستاذ سليمان بدراني

لجنة المناقشة تتكون من الاساتذة

________ رئيسا

________ مقررا

________ عضوا

السنة الجامعية : 1990/89

١٩
٥١٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

اتوجه بشكري الى :

- الاستاذ سليمان بدراني الذي كان وراء نجاح هذا البحث والذي لم يبخل علي بالمساعدة والنصح .
- الى موظفي مديرية الفلاحة والري بولاية تيزي وزو .
- الى المسؤولين الاداريين والفلاحين في منطقة آيت جناد .
- الى كل من ساهم ودعم هذا البحث .

مقدمة

عرفت منطقة القبائل سيرورة اقتصادية لتشكيل الريف الجبلي السائد حاليا ، فاعطت هذه الاخيرة خصائص معينة مرتبطة بعدد من الميكانيزمات التاريخية الاقتصادية الاساسية ، وعبر عدد من القرون طبع على الريف بهذه المنطقة شكل من التموطن للسكان ، وهو انعكاس لمستوى التنظيم الاجتماعي داخل مجموعات تجمعها روابط مشتركة كانت السبب في هذا التمركز ، ان السكان مسيرون بواسطة المنافع الاقتصادية الحياتية من انتاج ، واستهلاك ، واعادة انتاج ، هذه الآثار اعطت هذا التموطن الاقتصادي (التركز على قمم الجبال) اوجها خاصة ، فتعيينات تمركز السكان الملاحظة داخل هذا الاقليم في كل فترة تاريخية هو نتيجة لتطور القوى الانتاجية ، والعلاقات الاجتماعية للانتاج وهي غير مستقلة عن التقنيات المستخدمة .

يعيش سكان الريف بهذه المنطقة في مجتمعات محلية تتخذ اشكالا مختلفة ، ونعرف المجتمع المحلي الموجود في هذه المناطق الجبلية بانه عبارة عن جماعة من الناس، تربطهم ببعضهم البعض علاقات اجتماعية يعيشون داخل مداشر وتجمعات سكنية تسوجد بينهم تفاعلات اجتماعية تحدث في اطار من النظم الاجتماعية التي تكونت بهذا المجتمع لتحقيق اهداف مشتركة . النشاط الفلاحي كان ولا يزال الركيزة الاقتصادية الاساسية التي يعتمد عليها سكان المداشر خاصة الذين لم تتوفر لهم الفرصة للاعتماد على انشطة اخرى اضافية .

ان سياسة التنمية الفلاحية تفترض وجوب تخطي مشكل التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، ولا يكون يقصد من الانتاج الفلاحي تموين صاحبه بالمستلزمات الفلاحية فقط ، يجب ان تتعدى بالتي ميزها كارل ماركس بعملية الانتاج المتجدد البسيط ، حيث تبقى الظروف والنواحي الاخرى دون تغير فلا يستطيع المجتمع اعادة الانتاج او المحافظة على الثروة في نفس المستوى الا اذا عمل على ان يحل مكان ادوات الانتاج (ادوات العمل ، والمواد الخام ، والمواد المساعدة) التي تستهلك سنويا مقدارا مساويا من نفس نوع السلع وهذا المقدار يجب عزله من مجموع المنتجات السنوية وادماجه من جديد في عملية الانتاج ، ولما كان هذا الجزء معدا من اول الامر للاستهلاك الانتاجي فانه يوجد بصفة اساسية على هيئة سلع غير صالحة اطلاقا للاستهلاك الفردي (1)
ان مفهوم النمو المتزن المقدم من طرف " هيكس" و " هارود " ، والنمو المتساوي المقترح من طرف " فرانسوا بيرو " ، حتى وان اختلفت هذه المفاهيم فانها تدور حول مقاصد مشتركة ، هي : يجب أن يحقق القطاع الفلاحي توازنه وعليه مسايرة التطور الذي تعرفه القطاعات الاخرى ، على القطاع الفلاحي ان يتعدى الخصائص التي يعرف بها وهو خضوعه المضطرد للحالات الطبيعية والمؤثرات المناخية (2)

ان ارتفاع السكان ليس دائما عائقا في وجه التنميه ، وهناك عدد من النماذج في التوازن الديموغرافي الاقتصادي ، كما سوف نبينه في القسم التمهيدي عن اليابان وسويسرا ، وهذه الفرضية سائدة في كثير من الدول الاسيوية ، فمع ارتفاع الاستهلاك ، وارتفاع الكثافة السكانية ، وارتفاع الاستهلاك الوسيط داخل الاستغلاليات الفلاحية ، تحددت امكانيات التصنيع .

هل الفلاحة تضمن انطلاقا للتطور ؟ في بداية مرحلة النمو الفلاحي تظهر نشاطات جديدة لقوى ناتجة عن تاثير القطاع الفلاحي ، وبعدها تتشابك وتنشأ شبكة للتداخل ، فالعلاقة الابتدائية التي تربط الفلاحة بالقطاعات الاخرى تفقد طابعها المقصود في مستوى معين وتدخل دون ارادة في علاقات متشابكة .

وهي النتيجة التي توصل اليهـا " ل . مـالا سيس" " الاقتصـاديـات الغذائية قهل التصنيع يغلب عليهـا الطـابع الفلاحـي ، امـا الاقتصـاديـات الغذائيـة للمجتمعـات الصنـاعية فتغلب عليهـا الصيغة غير الفلاحـية " (3) .

ويقـول " ادم سميث ". "ان الفـائض من المنتوج الريفي وهـو المتبقـي عن الاستهـلاك في الفلاحة المعـاشية ، هو الـذي يكـون معـاشـا للمدينة ، وفي المدينة لا يتزايـد السكـان الا اذا تضـاخم هذا الافتـاج " ، واضـاف " ان عملية التحسين في الفلاحة تعطي انتـاجية تكفي لسد حـاجيـات السكـان النشيطين والجزء من السكـان الفلاحيين غير النشطين ، والجزء البـاقي هو الذي يطلق عليه الفـائض يبحث عن تلبية الرغبـات الاخـرى الانسـانية " (4) .

اذا لم تكن هنـاك منتجـات غذائية يستحيل اقـامة سيرورة انتـاج في انشطة اخـرى ، فابتداء من الاقتصـاد المعيشي يظهـر الفـائض النـاتج عن الارتفـاع في حجم الانتـاج ، ولكن الارتفـاع في الانتـاج لا يعني بالضرورة وجـود فـائض متاح وهنـا يذكر " س. كينيت " " ثروة فلاحية ـ ارتفـاع ملمـوس في انتـاج العـامل الفلاحـي ، شرط ابتدائي لاي ثـورة صنـاعية في اي بلـد " (5) على النحـو التـالي :

- ارتفـاع الانتاج قد يعتبر كطـارئ ، والمتبقي يخزن لوقت الشدة .
- الفلاحـون قد يضحـون بالارتفـاع في المعيشة لتحسين نظـام التغذية ، فيلجأ الفلاح الى استبدال الفـائض بمنتجـات صنـاعية ، امـا اذا استهلك كل الانتاج فلا فـائض يتحـقق .
- الارتفـاع الديموغرافي قد يبتلع كل الارتفـاع في الانتـاج ، الاستهلاك الفردي يبقى ثـابتـا ، لقد كـان يتوقع من ارتفـاع الانتـاج تكوين فـائض ، الا ان ارتفـاع الانتـاج كـان مشجعـا لارتفـاع معدل النمو السكـاني ، لذلك مهما تكن السيرورة ، فالنمـو الديموغرافـي قد ينتج عن ارتفـاع في حجم المعـيشة ، او تلاؤم مع الانتاج الفلاحي المرتفع ، فالحجم السكـاني المرتفع لا ينجم معه اي فـائض ويثبـت معـه النمـو الاقتصـادي .

ماهي الفلاحة الجبلية ؟ ان الطابع الجغرافي الذي تسود فيه اشتقت منه هذا الاسم ، موقعها في مناطق يسود فيها الطابع الجبلي جعلها تتمتع بميزات اقل من تلك المتواجدة في السهول ، ظروفها الخاصة فرضت عليها نوعا من التحفظ على الاندماج داخل الاقتصاد ، وكانت دوما هي اقل المستفيدين من الشروط الطبيعية (المناخ والتربة) والاقتصادية (تخصيص الموارد) .

فاذا تناولنا المراحل التي مرت بها اي منطقة جبلية او بلد تسود فيه الفلاحة الجبلية نجد ان كل مرحلة قد شهدت مزيجا من الاشكال مع اختلاف في نسبة تاثير كل واحد من مرحلة الى اخرى .

- فلاحة معاشية موجهة للاستهلاك العائلي الخاص .
- فلاحة ريفية تتجه الى تلبية متطلبات السوق لكنها مازالت على الخصائص التقليدية المعروفة بها .
- فلاحة تستجيب للتطور الذي ساد في القطاعات غير الفلاحية وتاخذ شكل التلاؤم مع الوضع وبالتالي هي فلاحة وقت جزئي مكملة للانشطة الاقتصادية الاخرى .
- فلاحة تستفيد من الخصائص الطبيعية السائدة لتوجه المنتجات فيها الى ما يتناسب مع اوضاعها حتى تقي نفسها من منافسة منتجات السهول .

<u>الفلاحة الجبلية فلاحة معاشية :</u> من الناحية الفنية الفلاحة المعاشية تتسم بالعلاقة المباشرة بين الانسان والارض — بين المستغل وصاحب الارض . في العادة يمتلك ارضا بمساحة تتناسب مع احتياجاته الاستهلاكية الخاصة يزرع فيها منتجات اساسية لقوت عائلته ، ولا يزرع الا ما تحتاجه العائلة . ياخذ الفلاح الطوارئ في الحسبان من كوارث طبيعية وجفاف وغيرها ، لذلك هو ينتج اكثر من الحاجة كلما امكن ذلك ، اما اذا سارت الامور بشكلها الطبيعي فان الفائض عن الاستهلاك يخزن او يبذر بطرق غير عقلانية ما دامت السوق ليست الهدف من وراء الانتاج .

والفلاحة المعاشية لا تستغني عن العلاقات الاجتماعية التي تربط الفلاح بمن حوله ، ولذا فالانتاج في بعض الاحيان لا يذهب الى العائلة بمفردها (6) فالاقارب من اخوة وجيران لهم نصيب من الانتاج ، يسود في الفلاحة المعاشية أينما كانت الموارد الطبيعية المتاحة تستغل استغلالا ناقصا من طرف السكان والخضوع اكثر للظروف الطبيعية ، ولا ترتفع مردودية اليد العاملة الا اذا ارتفعت الكثافة السكانية وزادت الاحتياجات على المنتجات الغذائية ، وتتسم الفلاحة

بالمحافظة على استخدام الطرق الموروثة عن السلف في تحقيق اهدافها ، وتصر على التمسك بها ما دامت الطرق البديلة غير اكيدة النجاح . وتلجأ الفلاحة المعاشية دوما الى ابسط الطرق ولا تستخدم الا المساحات الزراعية التي لا تكلف كثيرا ، ولا يلجأ الى المساحات التي تتطلب انفاقا خاصا الا في الحالات العسيرة ، تحقيق الاهداف بادنى جهد ممكن .

مساحات الاراضي المعدة للاستغلال سنويا تتسم بصغر المساحة ، ما دامت الحاجة لا تتعدى الاحتياجات الاستهلاكية الخاصة العائلية ، نفس الحال ينطبق على تربية الانعام ، فلا يربى الا ما يلبي الاحتياج المباشر ، وكلما زادت الكثافة السكانية كلما كانت هناك تجزئة للمساحات الزراعية وقل فيها حجم الاستغلالية الفلاحية ، اما اذا كانت الكثافة السكانية ضعيفة فان المستغل لا يستخدم الا مساحات قليلة ولو كان لـه متسع من الاراضي حتى ولو كانت المردودية متدنية فانها تستطيع تلبية حاجيات من يعتمد عليها .

راس المال المستخدم قليل ، وان غياب مداخيل نقدية حرم الفلاح من الاعتماد على شراء عتاد فلاحي من خارج الاستغلالية ، ولا ننكر ان داخل المجموعة القروية هناك فئة من الاشخاص تقوم باعمال حرفية في صنع العتاد الفلاحي اللازم لباقي الفلاحين ، هذا العتاد من بساطته فانه لا يتطلب تقنيات عالية من اجل صنعه وبالتالي لا يطلب صانعوه مقابله مبالغ عالية ، وعادة ما تتدخل العلاقات والروابط الاجتماعية لتسهل من المساومة .

الاستغلالية لا تتطلب عملا مكثفا ، الا اذا كان الضغط السكاني يفرض ذلك ، لا يخصص الفلاح الا جزء من وقته لصالح وحدته الانتاجية ، الظروف المناخية تحدد هذا التدخل فلا تجد الفلاح داخل استغلاليته الا في الاوقات المناسبة للعمل .

العلاقة بين نوع المنتجات ونظام الاستهلاك علاقة طردية ، فكلما كان نظام الاستهلاك جامدا فان المنتجات تعتمد على انواع قليلة ثابتة ، والمنتجات السائدة هي التي تساعدها الظروف الطبيعية والمناخية ، ولا يحاول الفلاح خلق ظروف اصطناعية بل لا يفكر فيها ابدا . وهناك ايضا علاقة طردية بين الكميات المتحصل عليها ومقدار الجهد المقدم ، فلا يقدم الفلاح الا جهدا ضئيلا ليتلقى منتوجا في مستوى ما قدم ، لذلك فالمردود الساعي منخفض .

الفلاحة الجبلية فلاحة ريفية : "تتصف الفلاحة الريفية بوجود استغلالية متواضعة الحجم تلم قطعا من الاراضي تابعة لوحدة يعمل فيها بمساعدة عائلته قصد بيع منتوج عملهم في السوق" (7) . الفلاحة الريفية تعمل من اجل السوق ، حتى وان كان جزء من الانتاج يخصص في الاستهلاك الذاتي او التموين الذاتي ، ومنطقها وتشغيلها يجرها للخضوع الى الاطار الملتوي للاقتصاد المنزلي ، لذلك الفلاحة الريفية هي جزء من السوق ولكن هناك حدودا ، فالسوق التي يواجهها الفلاح هي سوق مجهولة ، الفلاحون اصبحوا يستانسون بالسوق وتربطهم علاقات اجتماعية مع الوسطاء ، بينما المعاملات لا علاقة لها بالاشخاص ولكنها تعكس التداخلات الاقتصادية ، لذلك وضع الوحدة داخل السوق متوقف على الميكانيزمات الاقتصادية والاستغلالية لتصبح تابعة لمثل الظروف وهي لا ظروف لا تضع الاستغلالية دوما موضع الخطر ، فالاستغلالية ركيزة السوق ، ولذا كان على الفلاحة الريفية ان تضع احتياطات ذاتية تسمح لها بمواجهة التحديات الاقتصادية ، وبالتالي من الاكيد ان هذا التصرف ما هو الا ابراز لحساسية الاستغلالية للضغوط الاقتصادية .(8)

وان الرغبة في الاستقلال الذاتي والارادة في التحكم في مراده تدفع بالفلاح لتاسيس احتياطي عقاري ، الاستغلال العائلي في الفلاحة الريفية يضع احتياطيا للحماية من الطوارئ حتى ينجو من المديونية ، وبهذا يضع الفلاح تحت تصرفه ادخارا احتياطيا للطوارئ .

المصدر الداخلي لعناصر الانتاج في الفلاحة الريفية تمثل وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة ، ويصعب فيها تعيين مدى مساهمة العنصر الواحد من الاخر داخل المنتج فما يتقضاه المجهود الجماعي غير قابل للتجزئة حتى يكافأ بعدالة كل مساهم في الانتاج ، وبغياب الاجر الصافي لمختلف العناصر المنجزة للانتاج يصعب علينا مقارنة الانتاجية الحدية لكل عنصر بتكلفته ، وفي ضوء هذه الظروف فان حجم العمل المقدم من طرف العائلة ذاتي ، اما اذا كانت اليد العاملة ماجورة ، فانه من الممكن الضبط ولو تقريبيا بين تكاليف الاجر والمضاف الى الدخل منسوبا الى حجم النشاط الماجور ، هذه المقارنة لا تكاد توجد في الفلاحة الريفية فحجم الانتاج المعود ى ينتج عن مقارنة مباشرة بين شكل العمل الشاق والنسبة الحدية للجهد ، فكلما كان الفلاح متشددا في المهمة ، كلما اعطى اهمية كبيرة الى الجودة التقنية ، فان كمية العمل في هذه الحالة من الممكن ان تتجاوز ما يمليه الحساب الاقتصادي .

نفس الشيء لو اعتبرنا الارض راسمال عقاري ، فاسعار الارض بعيدة عن الريع الذي يمكن ان تقدمه الاستثمارات العقارية ، قيمة الارض هي بدلالة الضغط الديموغرافي والقوة الشرائية المنافسة للفلاح وليست تعبيرا عن التكاليف والدخل الحدي للفلاح ليست ناتجة عن خصوبة الارض او موقع الارض بعدا او قربا من السوق كما يقول " ويليام بيتي " ، لا لكونها لا تخضع للريع الفرقي الذي هو الفرق بين دخل مالك الارض المرتبط باستغلال ارض اخرى اقل انتاجية من الارض الاولى (اما لان تربة الثانية اقل خصوبة او لانها ابعد من السوق) وانما يلزم لاستغلالها اشباع الطلب على المنتجات الفلاحية كما يقول "ريكاردو " ، انما هو بسبب المزاحمة من النشاطات الاخرى غير الفلاحية ، وهو مفهوم يقارب ما كتبه " ماركس " عن عدم تحول التدفق الحر لراس المال في الفلاحة ، فوجود الارض بكمية محدودة وشروط تاجيرها للمزارع تجعل من الصعب تدفق رؤوس الاموال في الفلاحة فهذا حال دون الانتقال الحر لفائض القيمة من الفلاحة الى النشاطات الاخرى . (9)

حتى المعارف الفلاحية لها استقلاليتها وتنتقل وتتداول من جيل الى جيل بالوراثة فالابن يرث عن الاب في فترة الصبا والمراهقة بعض المعلومات التي سوف يطبقها فيما بعد ، بعد ان يتبناها ثم ينميها .

هناك عامل آخر اخفى الفلاحة الريفية ولم تبدو الخصائص الحقيقية لها ، وتكمن في الدعم الذي تقدمه الحكومات للاقتصاد الوطني دون اشتراط نوع او شكل معين من الدعم فضلا عن كونها اصبحت مضطرة لاستخدام راسمال وانتاج سلع تسمح بتوسعها ، ثم ان الفلاحة الريفية في البلدان الحساسة للاعتبارات الايديولوجية تتوسع بواسطة اجهزة لا تتصاهر مع اي مجهود ضمن النظام الراسمالي ، الفلاح يعمل باستخدام راسماله الخاص ويستعمل يدا عاملة عائلية ويساهم في المهام التنفيذية وفي الوقت نفسه في اعمال التسيير ، حجم الوحدة الانتاجية صغير ، وتجمع المستغلين الصغار في المجموعة القروية يعطي علاقات اقتصادية خاصة ، كل هذا يختلف عن اقتصاد ذو طابع راسمالي .

<u>الفلاحة الجبلية فلاحة وقت جزئي</u> : اعطيت لها هذه التسمية لانها تختلف عن الفلاحة المعاشية والريفية ، فهي تمثل شكلا من التلاؤم مع متطلبات التطور ، وفي هذه المرة تستجيب الفلاحة للسوق وشروطها ، وهي في ذلك تسعى لتلبية الاكتفاء الذاتي ، وتلجا الفلاحة في مثل هذه الظروف الى الاستفادة من التطور الذي تعرفه القطاعات

الاخـرى لا د خـال ادوات انتـاجية مرتفعة الا نتـاجية ، والا ستفـادة من وجود فنيين واختصـاصيين فلاحيين لهم الكفـاءة والقدرة على تحويل الفلاحة الى فلا حة تستجـيب لفرضيـاتهم وارائهم ، الفلاح هنـا يبحث باستمرار في شروط احسن للتكـاليف ، اي حجم الانتـاج ومستوى التكاليف المقرونة بنمو دخل صـاحبها ، هذا النوع من الفلا حة يعبر عن التكـامل بين مجموعة من الانشطة التي يقـوم بهـا الفلاح ، وفي هذه المرحلة لا تصبح الفلاحة مستقلة عن عـالم القطـاعات المتطورة .

فلا حة الوقت الجزئي تظهر عندمـا يكون بالا مكـا ن توزيع الوقت المخصص للنشـاط بين القطـاع القطـاع الفلاحي والقطـاعات الاخرى ، فالوقت المخصص للفلاحة قليل ليمكنه من ممـارسة نشـاطات اخرى ، هذا الوقت غير ثـابت ، فيرتفع او ينخفض بنوع الفلاحة ، وان ادخـال الميكـانيكية في الانتـاج سمح بتوفر الكثير من الوقت .

مـا هي الاستغلاليـات التي تسـود فيهـا فلا حة الوقت الجزئي ؟ هي في العـادة استغلاليـات ذات حجوم صغيرة لا تمكن المعتمد عليهـا من تلبية كل احتيـاجـاته وبالتالي يلجأ الى نشـاط آخر لتكلمة الدخل الضروري لـه ، ثم ان الوقت الفـائض عن النشـاط غير الفلا حـي كـافي للقيـام بكل الاعمـال الفلاحية التي تتطلبهـا الاستغلا لية وعـادة مـا تكون هذه الاعمـال موسمية او في اوقـات خـاصة خـارج الوقت الرسمي المخصص للعمـل .

<u>الفلاحـة الجبلية فلاحة مجرورة</u> : ان الطـابع الجغرافي فرض على الفلاحة الجبلية ان تبتعد قدر الامكـا ن عن المنـافسة للمنتجـات السهلية لمـا هذه الاخيرة من امتيـازات ، فاستطـاعت الفلاحة الجبلية في بعض الدول المتطورة استغلال الطـابع الجبلي لكي توجه فلاحتهـا لتستفيد من هذه الخصـائص ، فنجد في كثير من الدول قد التجـئ الى زراعة الاشجـار فهي اكثر ملاءمة ، ومنهـا من اخذت تقرن بين اثنين : الطـابع الجبلي ومتطلبـات الصنـاعة فتخصصت في زراعة اشجـار التـوت لانتـاج الحرير المستخدم في الصنـاعة لانتـاج الحرير الطبيعي . فاليابان اكتسبت شهرة عـالمية نتيجة لتخصصها في انتاج الحرير الطبيعي ، والاتجاه الى هذا التخصص بسبب انخفاض نفقة الانتاج ونفقة التسويق ووجود وحدات صناعية على استعداد دائم لتقبل الكميـات المعروضة واستفادت الفلا حة بتمتع الاقليم بمزايا تشجع قيام هذه الفلاحة لا تتحقق في كل الاقاليم فكان من الافضل ان يتخصص هذا الاقليم في منتج الحرير طبقا لنظرية المزايـا النسبيّة (10)

نريد ان نحلل في هذا البحث جذور التفكك التي اصابت القطاع الفلاحي بصفته النشاط الاساسي في المناطق الجبلية بولاية تيزي وزو حتى عهد قريب جدا ، ايجاد علاقات الربط بين المنطقة والتغيرات التي طرأت على عناصر الانتاج فيها ، ونتناول بالدراسة الاشكال التي تتخذها عملية الانتاج الفلاحي في المراحل الثلاث التي عرفتها الفلاحة القبائلية خلال القرن الحالي ، والتنظيم الاجتماعي المتبع للانتاج الفلاحي ، وعلاقات التبادل في الريف وظهور السوق الريفية ، ثم ما هي الاشكال التي اتخذها تدخل السلطات العمومية في الاقتصاد ابان الفترة الاستعمارية أو مع الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال .

تحليل في اشكال الانتاج ونبرز الى اي حد ما تزال الادوات الفلاحية البالغة القدم تمثل عنصرا مسيطرا في الانتاج الفلاحي ؟
الى اي حد ما تزال الاشكال التقليدية الجامدة لتقسيم العمل بين الفلاحة والانشطة الاقتصادية الاخرى ؟ ٤٢٠٢٩١
الى اي حد ما تزال اشكال مراقبة وتنظيم عملية الانتاج تحافظ على طابعها غير الاقتصادي ؟

للوصول الى هذه الغاية نقسم عملنا الى اربعة اقسام :
- قسم تمهيدي نحلل فيه الاتجاهات التطبيقية للفلاحة الجبلية في اليابان وسويسرا .
- قسم اول خاص بالاسباب التي كانت وراء ركود الفلاحة الجبلية في ولاية تيزي وزو ابان الفترة الاستعمارية .
- قسم ثان خاص بالتقهقر الذي عرفته الفلاحة في هذه الجهة بعد الاستقلال وكيف ان الاهتمامات انصبت الى الفلاحة السهلية دون التقليدية عامة .
- قسم ثالث نبين فيه الاتجاه الجديد بعد 1978 بعد ان بدى اللجوء الى الفلاحة امرا لابد منه .

القسم التمهيدي

تجربة الفلاحة الجبلية

في

اليابان وسويسرا

ان قيام دولة بانتاج كل او معظم حاجياتها من المنتجات الغذائية الفلاحية محليا منتشرة في كل دول العالم في الازمنة الماضية نظرا لصعوبة اتصال الدول بعضها ببعض وصعوبة حصول الدولة على ما تحتاج اليه من خارج حدودها ، وتنتشر هذه الفلاحة في الوقت الحالي في المناطق المعزولة طبيعيا كالمناطق الجبلية ، او تلك الدول التي كانت تؤمن بسياسة العزلة الاقتصادية ، ولقد انبعثت هذه السياسة من جديد بعد الحرب العالمية الاولى وذلك لان العالم يتوقع حربا اخرى في اية لحظة ، فسارع العديد من البلدان الى التوسع في انتاج المواد الغذائية والمواد الاولية الفلاحية حتى لا تصبح تحت رحمة البلدان الاخرى .

في فصلنا التمهيدي هذا نحاول ان نبرز الدور الذي استطاعت ان تلعبه الفلاحة الجبلية داخل الاقتصاد في بعض البلدان المتطورة ، وكيف استطاعت هذه الدول ان تتخذ من هذا النشاط وسيلة لاقامة توازن جهوي .

الفصل الاول : الفلاحة اليابانية

تمهيد

اليابان من الدول الصناعية الراسمالية التي عرفت فيها الفلاحة تطورا رغم الظروف الاقتصادية والطبيعية غير الملائمة ، تشغل اليابان مساحة 37 مليون هكتار تقريبا ، يتغلب على هذه المساحة الطابع الجبلي وتغطي الغابات رقعة واسعة ، فالاراضي الزراعية لا تشغل اكثر من 5.7 مليون هكتار اي بنسبة 15.4 ٪ من اجمالي المساحة وعلى هذه المساحة الضيقة يقطن زهاء 100 مليون نسمة (11) مما يجعل الكثافة السكانية مرتفعة ، الاستغلاليات الفلاحية تتسم بالضيق بسبب محدودية عنصر الارض ، مع ارتفاع الكثافة السكانية ، متوسط مساحة الاستغلالية يتراوح حول 1 هكتار ، فرغم ان السلطات الحكومية حاولت ايجاد سبل لتوسيع مساحات الاستغلاليات كما سنرى في بحثنا الا انها لم تفلح وبقيت الوحدات التي تتعدى فيها المساحة عن 2 هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة تمثل 6 ٪ من اجمالي الاستغلاليات (12) .

مرت الفلاحة اليابانية بعدة مراحل قبل ان تصل الى المستوى الذي تعرفه حاليا ، جعل من تجربتها تجربة يقتدى بها ، فاستطاعت ان تواكب التطور الذي عرفته النشاطات الاخرى ، وقسمنا في هذا الفصل هذه الفترة الى اربع مراحل :

- كيف انتهت مرحلة الاقطاعية الفلاحية في اليابان ؟
- ماهي الاشكال التي توغلت بها الراسمالية في اليابان في عصر المايجي ؟
- ما هو التاثير الذي طرا على الفلاحة اليابانية في فترة ما بين الحربين ؟
- ما هو تاثير النشاطات غير الفلاحية على الفلاحة بعد ان عرفت هذه النشاطات تطورا كبيرا جعل من اليابان من اكبر الدول الصناعية ؟

FIGURE 4. - RÉPARTITION DES EXPLOITATIONS AGRICOLES D'APRÈS LEUR ÉTENDUE

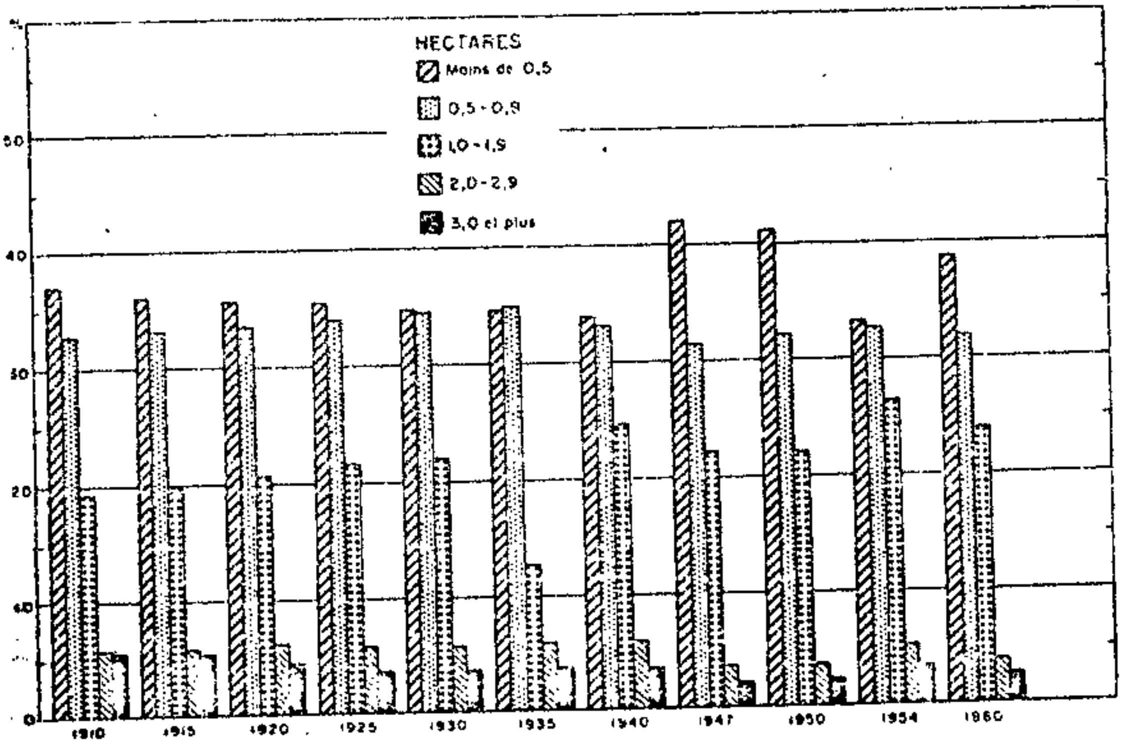
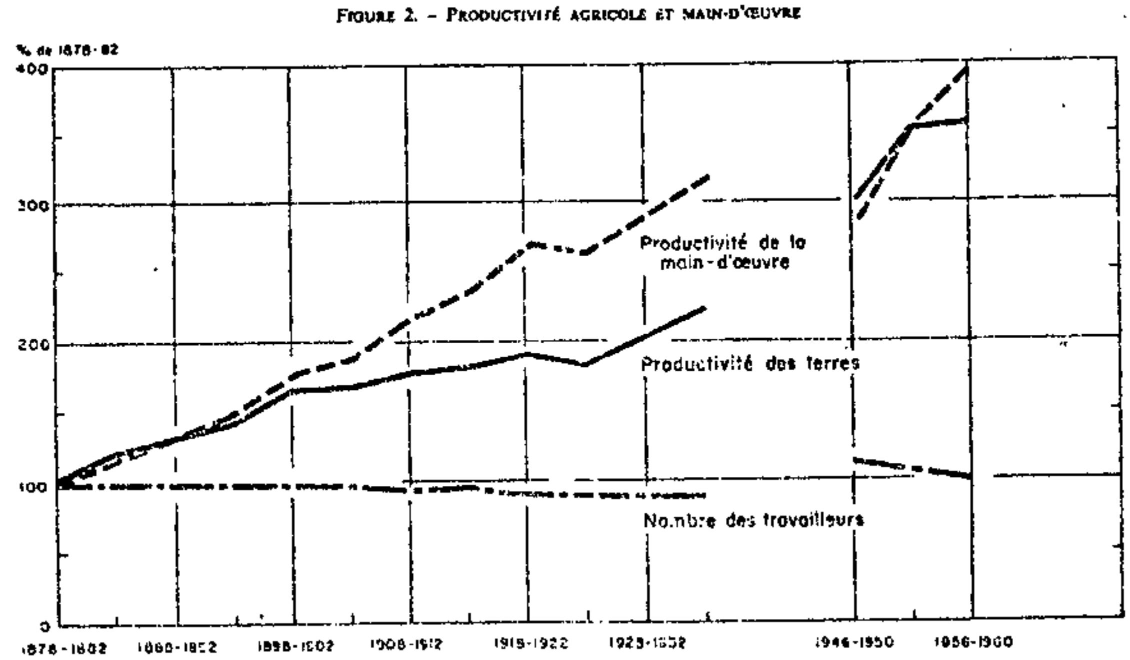


FIGURE 2. - PRODUCTIVITÉ AGRICOLE ET MAIN-D'ŒUVRE



SOURCE: Japon, Norinsho (Ministère de l'agriculture et des forêts), *Norinsho Ruinen Tokeihyo, 1868-1953* (Statistiques cumulatives du Ministère de l'agriculture et des forêts, 1868-1953). Tokyo, 1955.

1 . انحلال الاقطاعية الفلاحية في اليابان

تتميز الفترة التي سبقت سنة 1878 بقليل ، بالنمو الاقتصادي الشامل في اليابان ، فكلا من النشاط الفلاحي وغير الفلاحي نما بوتيرة متساوية دون ان يسبق الواحد الاخر ، وهناك نوعين من العوامل ساهما في رفع وتيرة القطاع الفلاحي :

– عوامل عامة : منها التطور الكلي الشامل الذي عم كل القطاعات الاقتصادية ، وكل ارجاء اليابان ، والنفوذ الياباني الداخلي والخارجي ، ومكانة اليابان داخل المجموعة الدولية ، فكانت هذه المرحلة تتميز بالاستقرار والامن ، وهما شرطان ضروريان لتنمية أي نشاط اقتصادي .

– عوامل داخلية : العلاقة المتشابكة بين الصناعة والفلاحة ، فقد لعبت هذه الاخيرة دورا رئيسيا هاما في تنشيط الصناعة المتنامية في تلك الفترة ولعبت الفلاحة دورا اساسيا في عملية التراكم الراسمالي الاولي للصناعة ، لم تكن الصناعة تقتصر على المدن بل انها نزلت الى الريف نظرا لوجود الشروط الضرورية الملائمة لتنميتها واستمرارها .

1.1 العوامل المؤدية لاضمحلال الاقطاعية الفلاحية

1.1.1 تطور سكان المدن وارتفاع الاستهلاك الحضري

عرف العمران تطورا كبيرا منذ القرن 16 ، خلال القرنين 17 ، 18 تزايد عدد سكان المدن بشكل مذهل ، اذ ان الزيادة في هاتين المائتي سنة تعدت ما تزايده السكان خلال الالف سنة التي خلت . من اجل تغذية هذا العدد السكاني الهائل ولبسه واسكانه ، تطلب ذلك كميات هائلة من الحبوب ، السمك والخشب ، ومع ضعف التجارة الدولية وقع الحمل كله على القرية .

2 . 1 . 1 بدايسة التخصص الفلاحـي

لمـا تتميز بـه التضـاريس والمسـاحـات الزراعية اليـابـانية ، فانه على الفلاحة ان تتلاءم مع الظروف الطبيعية ، قبل القرن التـاسع عشر كـانت الفلاحة تقتصر على المسـاحـات الملائمة لهذا النشـاط ، امـا المنـاطق المعزولة وتلك التي ينبغي ان يجرى عليهـا استصلاح فكـانت مهجـورة، لكن التطور في الاستخدام الفلاحي استطـاع ان يستغل تلك المسـاحـات حسب مـا يتلاءم بين نـوع الفلاحـة والظروف السـائدة ، نجـد زراعة الارز التي هي مزروعـة على نطـاق واسع ، امـا الزراعـات الاخـرى قـد اخذت تتمركز شيئـا فشيئـا في بعض المنـاطق اين تكـون الشروط ملائمـة لهـا (13) غرس الاشجـار التـوت لتربية دودة القـز تمركزت في الوديـان العـالية ، ذات الرطـوبة والبرودة ، في حين تمركزت زراعة القطن في التربة الفقـيرة والصعبة الري والتي لا تسمح بزراعـة الارز .

النوع الثـاني من التخصص كـان في الزراعة التجـارية ، عندمـا خرج الانتـاج عن نطـاق دائرة الاستهلاك ليدخل مرحلة التداول ، حيث ان الارز ذو الاستهلاك المحلي الواسع اخذ نسبة كبيرة من اجمـالي الانتـاج ، ففي 1877 كـان الارز يمثل 60٪ من الانتـاج الفلاحي ، وكذلك القطن يمثل مـا بين 40 الى 50٪ من قـيمة اجمـالي الانتاج الفلاحـي ليفي باحتيـاجـات الصنـاعة المتنـامية وقتهـا .

3 . 1 . 1 تطـور التداول السلعـي والنقـدي

لقد تزامن تطـور التبـادل النقدي مع تطـور الزراعة التجـارية ، لم يكن هـذا بالشيء الجديد على الفلاح اليـابـاني ، فالنقد كـان شـائع الاستعمـال في الريف اليـابـاني منذ القرن 15 م.في اغلبية الاستغلاليـات الفلاحية تخصص نسبة كبيرة من مسـاحتهـا الزراعية لانتـاج الارز ، لدفع الضريبة العينية او للاستهلاك العائلي . فكلمـا توغلنـا داخل الريف فان اهمية النقد تقل .

مع نهـاية مرحلة الاقطـاع اتسعت شبكة التسويق ، وظهرت اسواق جديدة ، سهلت على الفلاح مبـادلة منتـوجه بالحـاجـات ذات الاستهلاك اليومي ، لقد كـانت هذه

سلعا ضرورية ثم شيئا فشيئا ومع التطور اخذت السلع الكمالية تاخذ وزنا في السوق، مئات الاسواق الصغيرة موزعة عبر انحاء البلاد تشغل السوق الواحدة حوالي شعاع 6 الى 8 كلم ، حتى وان كان عددها صغيرا نسبيا فان دورها في الاقتصاد العام مهما ، وظهرت في هذه الآونة اسواق كبيرة تتميز بوحدة المنتوج المسوق .
بالنسبة لمنتوج الحرير كان في عام 1868 حوالي 24 سوقا تفتح مرة واحدة على الاقل في الشهر خلال موسم التسويق ، هذه الظاهرة لا تتنافى مع وجود مبادلات بين الفلاحين والتجار داخل القرية ، ففي معظم القرى اين تسود الزراعة التجارية نجد تاجرا او اثنين يشتريان المحاصيل المحلية لتسويقها في قرية قريبة، ولم تكن كل المنتجات الفلاحية للقرية تذهب بعد التصدير عبر الوسطاء ، فكثيرا ما يذهب الفلاح بنفسه لتسويق منتوجه ، عادة ما يكون الوسطاء المسوقون هم اكبر الملاك العقاريين في القرية ، وفي نفس الوقت هم المقرضون ، يمتلكون اغلب عمليات تسويق الانتاج الحيواني ، لهم مخازن تحتوي على اغلب مواد التموين بالسلع الاستهلاكية .

4 . 1 . 1 دخول الصناعة الى الريف وبداية التراكم الراسمالي

في القرن 19 كانت الصناعة ريفية بصفة عامة ، لقد استطاع التجار الصغار والوسطاء الحصول على عدد كبير من الاراضي ، ومع العدد الكبير من الزبائن كان التبادل يخضع للطريقة الراسمالية ، الصناعة داخل القرية سمحت للمنتجين الصناعيين الهروب من مضايقات المؤسسات الكبيرة ، اضف الى ذلك قرب المواد الاولية والطاقة المائية ، واجور اليد العاملة كانت اكثر تدني ، اليد العاملة لم تكن تشترط اجورا مرتفعة كون الاجر المتأتي من الصناعة لم يكن وحده مصدر الدخل ، بالنسبة للفلاحين هو عمل جزئي خلال الفصول التي لا يشتغل فيها في الحقل .

لقد لقيت الصناعة الريفية تشجيعا من الدولة لايقاف الهجرة وحماية العامل في المدينة من استغلال المؤسسات الصناعية الكبيرة . كان للعمل الجزئي والاعمال الثانوية دورا كبيرا في رفع مستوى دخل الفلاح الفرد ، العمل الثانوي تطور من ناحية الشكل ، فبعد ان كان الرجال يقومون بقطع الاخشاب وجمع البرسيم خارج نطاق استغلاليتهم ، والنساء يقمن بغزل القطن ، تطور هذا النوع ليتحول الى عمل جزئي في النسيج وعمليات اخرى في صناعة الحرير يدر على القرية ايرادا اعلى من الايراد

المتأتي من النشاط الفلاحي وحده ، العمل الجزئي كان له دور ايضا في تخصيص الفلاحة ، فنجد نسبة كبيرة من الاستغلاليات الفلاحية مزروعة لمحصول واحد فقط كالارز والقمح فقط مثلا .

4 . 1.1 بداية التطور التكنولوجي واثره على تشكيلة الانفاق

في عهد المرحلة الاقطاعية عرف القطاع الفلاحي بداية نهضة تقنية ، الا ان هذا النهوض اقتصر على مناطق محدودة ، لذلك كان محدودا ولم يكن له اثرا كبيرا على الانتاج ومتوسط الانتاجية . لانشاء المدارس الفلاحية ومدارس اخرى للتكوين المهني وضع اساس التطور التكنولوجي ، ليعطي هذا التطور نتائجه في المرحلة التي تلي النظام الاقطاعي .

لو حللنا ميزانية الفلاح لوجدناها تتفرع الى نفقات على : المعدات ، الاسمدة، اليد العاملة، نفقات اخرى . فالانفاق على المعدات كان هو الاقل اهمية ، ثم تليه النفقات الاخرى ، حيث تشمل هذه النفقات مصاريف الكراء لحيوانات الجر ، مصاريف النقل ، شراء الحاجات الغذائية كالملح ، الشاي الخضار ، الزيتون ،القمح ... الخ .

اصبح الانفاق على الاسمدة يشكل نسبة هامة من مجمل الانفاق مع مر الزمن ، ليقارب النصف تقريبا ، كان يعوض عن فقر التربة في الاستغلاليات الزراعية بالاسمدة الطبيعية خاصة في تلك المخصصة لزراعة القطن ، ومن جهة اخرى الزيادة الديموغرافية وما نتج عنها من التهام للاراضي الزراعية لحساب العمران ، فرض توسعا للاستغلاليات الفلاحية على حساب المناطق الوعرة والمنحدرات ، هذه الظاهرة اضافت نفقات جديدة تتمثل في نفقات تسوية الاراضي واستصلاحها ، وعملية تخصيبها بالاسمدة ، لان حاجة الارض الى مخصبات تتناسب طرديا مع درجة الانحدار لها . تأتي اليد العاملة في المرتبة الثانية من ناحية الانفاق ، كانت اليد العاملة الفلاحية الاضافية تجد شيئا فشيئا منافذ لها في التجارة والحرف والنقل ، هذه التحولات صاحبها ارتفاع في سعر اليد العاملة ، هذه الظاهرة لم تكن تقتصر على مناطق الصناعات المتطورة بل حتى في الجهات المعزولة ، هذا يبرز

وجود هجرة موسمية وحتى دائمة لليد العاملة . لقد كان من النادر ان يتعامل ملاك صغار مع عمال اجراء لاكثر من يوم او يومين عن العمل ، وان الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة تستخدم يدا عاملة اقل تطورا من تلك التي يستخدمها الاستغلاليات الكبيرة ، الا اننا نلاحظ في هذه او تلك انه اصبح من السهل الحصول على منفعة سريعة من وقت الفراغ لليد العاملة الاضافية .

1.2 العوامل المساعدة على تطور التكنولوجيا الفلاحية

عرفت الفلاحة اليابانية تحولات تكنولوجية (لا نقصد بها مجال المكننة الفلاحية) معتبرة في المرحلة هذه ، انها جملة من التحولات ساعدت على تطور انتاجية الاراضي ، وتغيير في كفاءة اليد العاملة ومن هذه العوامل : (14)

- نمو السوق : نزعت السوق الحواجز المحلية ، وضمنت مرور الافكار والمعلومات في كل الاتجاهات التي يقصدها التجار ، فأي تقنية لا يمكن التلاؤم معها الا اذا كانت الفوائد منها واضحة .

- التكوين المهني : من اهم العوامل ، وهي تعليم الفلاح باحسن الطرق الفلاحية توضيح طرق نمو النباتات ، افضل الاوقات للزرع والحصاد ، خصائص التربة ، طرق رفع مردوديتها ، العناية بحيوانات الضيعة .

- العامل البسيكولوجي : لعب العامل البسيكولوجي في فترة " الموكيڤاوا " (وهي مرحلة الاقطاع في اليابان)، في ان الهدف الاساسي من التطور التكنولوجي هو اسعاد العائلة الفلاحية وليس الربح الفردي فقط ، ثم تليها فائدة المجتمع ، ثم الدولة ، وأي اختراع لا يخدم العائلة لا فائدة منه ، وينبغي ان يعزز وحدة العائلات علاوة على دوره في الفلاحة ، في رفع انتاجية الارض وتطوير اليد العاملة .

- استخدام الاسمدة التجارية : كالاسماك المجففة وبقايا المنازل ، وتوسيع هذا الاستخدام بعد ان كان يقتصر على القرى المجاورة للمدن ، او في المزارع

القريبة من مناطق صيد السمك ، ومع اتساع شبكة المواصلات والاسواق توغل هذا النوع من الاسمدة الى داخل البلاد ، حتى الاسمدة المتأتية من بقايا الحيوانات والاوراق المجففة والرماد المتجمع عن الاراضي غير الفلاحية ، لم تكن تعطى لها اهمية في السابق كعنصر فعال في استرجاع خصوبة التربة .

1.3 الجوانب الهامة التي شملها التطور التكنولوجي

— العقلنة في الاستخدام : ان الاستخدام المتتالي للاراضي الزراعية المخصصة للارز ، وللمنتوج الواحد فقط جعلتها تفقد من مردوديتها مع مر السنين ، فالتجربة الشخصية عند الفلاحين علمتهم ان استخدام الاسمدة الطبيعية يحافظ على خصوبة الارض ، الاستخدام الجماعي للاسمدة الطبيعية وعلى نطاق واسع جعل كميات كبيرة منها تذهب هدرا ، ثم ان كمية من الاسمدة الطبيعية في المناطق الصعبة المسالك والوعرة لا تستخدم لان الحصول عليها مرهق ومكلف جدا ، خاصة في مواسم البذر ، لذلك اصبح اللجوء الى الاسمدة التجارية امرا لا بد منه ، يكفي للمزارع تجربتها للتاكد من فاعليتها في رفع المردودية .

— التنويع في الزراعة : الاختراعات التقنية كانت مهمة في تنمية عدد انواع المزروعات وفي عملية التهجين لاستخلاص النباتات التي تلائم التربة والمناخ ، فقد بينت الدراسة ان الفلاح اصبح يزرع من الارز كل سنة من 4 الى 6 انواع ، فكلما رأى نوعا ضعيف المردودية استبدله بنوع جديد ، دون البحث عن تفسير سبب خيبة مزروع ما ، فان الفلاح يستخدم اسلوب التجربة حتى يصل الى احسن المنتوجات التي تلائم ارضه .

— تطور الري وتوسع المساحات المسقية : كان من احد مميزات مرحلة " الموكيقاوا " تطور الري ، هذا العمل يتطلب حفر آلاف الآبار ، ووضع آلات لاستخراج القليل من الماء ، وكان جل العمل يذهب في عملية سد القنوات والمجاري ، كان لهذا المجهود اثره في توسيع المساحات المسقية من جهة ، ومضاعفة المردود الزراعي في بعض المناطق من جهة ثانية ، ثم التحول من الزراعة الجافة الى الزراعة المروية من جهة ثالثة .

- التوسع الزراعي الافقي : الضرورة اصبحت تتطلب الحصول على مساحات زراعية اضافية لتعوض تلك التي استخدمت في اغراض غير زراعية ، او لتوسيع الرقعة الزراعية الكلية ، فان تطور اساليب الاستصلاح للاراضي ومع توسع شبكة الري اصبحت هناك مساحات من الاحراش والمروج والغابات صالحة للزراعة .

- توسع سوق المنتجات الزراعية : كان دور السوق في تنمية الانتاجية الزراعية كبيرًا ، سمح للزراعة من التخصص اعطاء اعتبار لعامل التكلفة وكذا الانتاج لما هو مطلوب في السوق وسريع التحول تالى نقد ، هذا المبدا كان وراء التنويع الزراعي ». كان المنتوج السائد عبر كافة ارجاء للبلد هو الارز ، لانه المنتوج الاساسي في الاستهلاك ، ثم كان من الممكن دفع الضريبة عينا ، بعد القرن 17 اخذت الشروط الطبيعية ، التربة ، الماء ، تفرض مبدا التخصص بما يتلاءم معها ، واخذت تظهر منتوجات جديدة في الظهور كالقطن والحرير . . .الخ لتحل محل انتاج الارز ، ففي سنة 1877 كانت 28٪ من الاراضي المحروثة و 58٪ من اراضي التلال مزروعة بالقطن ، هذا المنتوج يلائم تلك الظروف وسريع التسويق ، وتجده في مناطق اخرى احتكر الاراضي الزراعية محل الارز لما يدره من ربح .

- خفض المدخلات من البذور : نظرا لما تمثله البذور كجزء هام من التكاليف الانتاجية في اختيار البذور المستحسنة ، لم يكن المزارع في السابق يولي اهمية الى هذا الجانب فهو يستخدم جزء من محصوله السابق كبذور ، لكن تمسكه بمبدا المردودية الانتاجية ، فرض عليه الحصول على النوع الجيد منها ، قد يكون هذا مكلفا ، لكنه ، اذا قارنا الكمية المبذورة مع الكمية المتحصل عليها ، نجد هذه النسبة قد انخفضت ، وحتى اذا قارنا تكلفة البذور مع ايراد الانتاج ، نلاحظ ان هذه هذه الطريقة اجدى .

- صعوبة التمييز بين عناصر الانتاج : اهمية تنمية نوعية المدخلات في الانتاج اصبحت واضحة من خلال المردودية المتحصل عليها ، لكن تمييز كل عنصر عن العنصر الاخر داخل النتيجة اصبح صعبا . لا ننسى ان الانتاجية وضعت رقما معتبرا الذي لم يكن له أي تاثير على المردودية ، فلو اخذنا مثال ذلك عملية الاحلال في المنتجات ، وكذلك الاستعمال المكثف للاراضي الزراعية بطريقة المحصول المضاعف . قد يكون هذا ناتجا عن النمو الذي طرأ على المردودية ، ولكن لعامل أو لاخر

يصعب علينا تقييم هذا النمو .

ـ الزيادة في استخدام اليد العاملة وارتفاع تكلفتها : استطاعت الاكتشافات والاختراعات لا ان ترفع فقط في المردودية بل الاحتياجات من اليد العاملة في وحدة المساحة ، ان الاختراعات لم تكن تقصد هذا بحد ذاته ، بل انها كانت وسيلة لرفع مردودية الارض التي كانت تتميز بالثبات النسبي ، فحتى نتمكن من الحصول على محصول مضاعف علينا بتكثيف العمل لتخصيب الارض ، هناك عوامل تدفع بالايدي العاملة الى النقص مثال ذلك التحول من تخصيب الارض بالسماد الطبيعي الذي يتطلب يدا عاملة كثيفة الى السماد التجاري ، لكن الطرق الجديدة في الزراعة والاعمال التي اضيفت الى العمل الفلاحي التقليدي ، كانت سببا في تكثيف الاستخدام اليدوي ، نذكر منه توسيع اشغال الري ، المتابعة المستمرة لنمو النباتات ، تسوية الارض ، احلال زراعة محل الزراعة السابقة وحمايتها من الجليد ، هذه كلها ، تتطلب عناية ومراقبة دائمة الملاحظة الاخرى عن اليد العاملة تتمثل في بداية ظهور التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي نتيجة للتكوين المداني والمهني ، فهناك نسبة كبيرة من اليد العاملة وجدت لها منافذ خارج القطاع الفلاحي ، فظهرت صعوبة في المحافظة على اليد العاملة من الفرار ، فكان عليه ان يرفع الاجر ، ومن جهة ثانية الاستهلاك الواسع وتنوعه اصبح يفرض على المواطن الفرد مستوى معين من الدخل .
نتيجة للعوامل السابقة ظهر نوع من الزراعة يعتمد على العمل الفردي ، ليتأقلم مع الظروف السائدة ، هذا بدوره يصل الى نتيجة هي تفكك الروابط للجماعات الفلاحية ، وزيادة في صغر الوحدات اما الجانب الاجتماعي لهذه الظاهرة ، هو ترك الدور الى النواة الاصلية المكونة للمجتمع .

1.4 دور الفلاحة في تمويل التنمية

أي اقتصاد في طريق النمو يجب ان يعطي ادخارا ضروريا لتمويل الاستثمارات المشروطة لعملية انمائه . لقد بين بعض الاقتصاديين وجود امكانيات لاقامة علاقة بين الفلاحة وتمويل التنمية ، ص. اشيكاوا ، يتوقع انه في ظروف مثل الظروف التي تسود في الدول الاسيوية ، من المحتمل اننا ننسب تمويل التنمية الى الفلاحة (15) .
تكاليف نشر التقنيات الفلاحية ، التاطير ، نشر طريقة استعمال الاسمدة ، اضف الى

ذلك الفائض المالية التي تنتقل من القطاع الفلاحي لتنمية القطاعات غير الفلاحية ، فالتدفقات المالية بين موارد التمويل بين الفلاحة والصناعة ، قد لا تظهر في عملية دراسة الاحصائيات النسبية ، خاصة في بعض البلدان كالهند والصين وفورموزا .

ت.لي ".بعد ان بحث عن التدفقات لراس المال بين القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى ، استطاع ان يستنتج ان الفلاحة في فورموزا ، خلال 1896 و1960 حققت نموا صافيا في تمويل التنمية (15) .

2 بداية الراسمالية الفلاحية في اليابان 1878 ـ 1917

كانت هذه المرحلة مرحلة نهاية النظام الاقطاعي المعروف بـ : "طوكيقاوا" لتحل محلــه مرحلة تتميز بالطابع التمهيدي للتطور الراسمالي الذي نراه حاليا . هذه المرحلة تتوافق مع عصر " المايجي " ، فقد عرفت الفلاحة في هذه المرحلة تطورا سريعا . ان التجربة اليابانية تبين كيف ان الفلاحة استطاعت ان تتطور ولا تخرج عن جذورها التقليدية ، فكل التحولات التي طرات كانت داخل الاطار التقليدي للفلاحة الصغيرة ، فقد كانت الاستغلالية الفلاحية يتراوح متوسط مساحتها 1 هكتار في بداية النهضة الفلاحية السريعة .

لو قارنا الظروف اليابانية عندما كانت تسير نحو توطيد النظام الراسمالي مع الدول الراسمالية وقتها ، لوجدنا ان هناك اختلافا كبيرا ، ففي اوروبا اعتمد في التطور الفلاحي على الظروف الملائمة لعنصر الارض على عكس اليابان ، فكانت الراسمالية الفلاحية امتدادا للاقطاعية الفلاحية التي كانت على اتساع عنصر الارض والملكيات الكبيرة .

1 . 2 التزامن مع تطور الانشطة الاقتصادية والاجتماعية

كان تطور الفلاحة في هذه الفترة متزامنا مع تطور الانشطة الاقتصادية الاخرى نموا متساويا ، لا يمكن معه ان نبين نمو قطاع عن الاخر ، استدعت الضرورة للتنمية الاقتصادية الشاملة ان تعزز الروابط بين مختلف القطاعات ، فاي توسع في قطاع من شانه ان يزيد في توسع الثاني . فالعوامل الداخلية والخارجية ساهمت في تطور الفلاحة ويظهر هذا التطور كما يلي : (16)

- التوسع الاقتصادي الهام ساهم في التاثير على ارتفاع الطلب على المنتوج الفلاحي .
- ارتفاع طلب الصناعة على المواد الاولية شجع الفلاحة على ايجاد منافذ لمنتجاتها بالاضافة الى انفتاح ابواب التصدير لها .
- الهجرة الريفية الى المدن كانت مصحوبة بحصول الافراد على نقد لاقتناء المنتجات الفلاحية .

ـ ساهم الاقتصاد المصرفي على اضمحلال النظام الاقطاعي السابق وتشجيع النمو الفلاحي الحالي ، واصبح اعتماد الفلاحة في نموها كبيرا على العمليات المصرفية لما تقدمه من تسهيلات في القروض .

ـ ارتفاع مستوى الدخل لدى المواطن الياباني رفع من مستوى القوة الشرائية للمنتجات الفلاحية .

ـ النمو الصناعي العام كان له تاثيرا كبيرا على تطور التكنولجيات الفلاحية ، حيث لعبت صناعة الاصمدة الكيمياوية دورا بارزا خاصة بعد الحربين الاولى والثانية ، وكذلك ظهور المعدات والعتاد الفلاحي ، وان كانت هذه في مستوى تكنولوجي بسيط ، الا انها اعطت نجاعة كبيرة .

ـ كان النمو الفلاحي ايضا مقرونا بالتوسع الكلي للهياكل القاعدية الاجتماعية والاقتصادية كالنقل والمواصلات ، الطرقات ، التعليم .

كما ساهمت الفلاحة في تطوير القطاعات الاخرى باوجه مختلفة ، وتوسيع الاقتصاد العام بصفة عامة :

ـ اولا : التوسع الفلاحي زاد من الطلب على المنتجات الفلاحية الصناعية والمنتجات المصنوعة من طرف قطاعات اخرى ، فالصناعة كانت في حاجة الى دفع من طرف الطلب المتاتي من القطاع الفلاحي ، متى يستطيع هذا الاخير ان يرفع من انتاجيته والرفع من الدخل الفلاحي ، والاستفادة من الاقتصاد النقدي في المناطق الريفية يتمثل هذا الطلب في مستلزمات الاستهلاك ولوازم الانتاج ، كان هذا الطلب حافزا لتطوير بعض الفروع الصناعية كصناعة الاسمدة وصناعة المعدات الفلاحية فيما بعد .

ـ ثانيا : هجرة اليد العاملة من الفلاحة الى الصناعة والى المراكز العمرانية ، فكان استخدام اليد العاملة الفلاحية نتيجة لعملية اعادة تنظيم جذرية .

2 . 2 التطور بدون تضخم

كان العرض والطلب على المنتجات الفلاحية يسيران في إتزان ، كان هذا نتيجة الإستخدام الكلي للموارد الوطنية ، في هذه الفترة كانت الفلاحة قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة نتيجة لتزايد السكان الاجمالي من جهة والارتفاع المضطرد

لسكان المدن من جهة اخرى . كان هذا يتم دون ان يلاحظ اي تضخم في الانتاج او تبذير في المنتجات الفلاحية مع الاشارة هنا ، انه نظرا لمكانة المنطقة فان أي فائض فلاحي يتوجه الى التصدير . الشاي ، الحرير ، منتجات درت على اليابان ارباحا من عملية التصدير ومورد ا من العملة الاجنبية ، للحصول على اللوازم الضرورية للتصنيع ، ولهذا يمكن القول بان الحكومة اليابانية كانت تعتمد كثيرا على الفلاحة التي كانت تمثل نسبة كبيرة من مداخيلها .

3 . 2 العلاقة الطردية بين السكان والانتاجية

انتشار الوعي الثقافي والتعليم اعطى ثماره لدى المواطن الياباني ، فانشغال الفرد بالمستقبل الافضل ، جعل منه قليل الرغبة في كثرة التناسل ، لذلك نلاحظ في هاته الفترة ان الزيادة السكانية هي اقل منها عن التزايد في الدول الاوروبية عندما كانت في مراحلها الاولى من التطور الاقتصادي ، ولا يمكن ان نصفها بالانفجار السكاني ما هو حاليا مثل ما هو في الدول النامية ، قد يكون عامل البيئة والمناخ هما المحددان للنمو السكاني الياباني عن الدول النامية ، ويعتبر هذا العامل عاملا اضافيا .

اما اذا قارنا تزايد اليد العاملة الفلاحية مع الموجود في القطاعات الاخرى غير الفلاحية ، نجد ان تلك الموجودة في القطاع الفلاحي هي الاقل تزايدا ، ومن جهة اخرى نسبة تزايدها في الفلاحة اقل من نسبة تزايد السكان .
اذا تأملنا معدل تزايد السكان نجده يتراوح مابين 0,9 و1,5 % لكن اليد العاملة الفلاحية تبقى تمثل نسبة هامة من اجمالي السكان ، كان من الضروري ان يكون هناك توسع في اليد العاملة غير الفلاحية حتى تبلغ الزيادة في السكان ، فاذا رأينا ان حقيقة زيادة اليد العاملة نجدها زيادة غير مطلقة بل نسبية الى مساحة الاراضي الفلاحية التي هي في تناقص .

قد استطاعت اليابان ان ترفع من الانتاجية الفلاحية دون اللجوء الى الاقلال من اهمية يد ما العاملة الفلاحية ، هذا باتباع اسلوب الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة ، فمن 1878 الى 1912 لم تتغير قوة العمل اليابانية كثيرا ، حيث نزلت من 15.5 الى 14.5 مليون فرد .

جدول 1 : اجمالي السكان واليد العاملة في اليابان

1878 — 1917 (بالالف نسمة)

الفترات الخماسية	اجمالي السكان	السكان النشطون	اليد العاملة الفلاحية
1882/78	(100) 36 911	(100) 19 536	(100) 15 573
1887/83	(104) 38 456	(108) 21 156	(99) 15 211
1892/88	(108) 40 107	(115) 22 569	(99) 15 466
1897/93	(113) 41 694	(121) 23 761	(98) 15 397
1902/98	(119) 44 154	(126) 24 760	(98) 15 303
1907/03	(127) 46 914	(131) 25 584	(97) 15 184
1912/08	(134) 49 134	(133) 26 166	(95) 14 490
1917/13	(144) 53 260	(135) 26 513	(93) 14 613

المصدر : F.A.O , Le developpement de l'agriculture au Japom moderne P 35

جدول 2 : عدد العائلات الفلاحية حسب

مساحة الاستغلاليات

السنوات	العدد الاجمالي	اقل من 0.5هـ	من 0.5 الى 1هـ	من 1 الى 2هـ	من 2 الى 3هـ	اكثر من 3هـ
1910	5 497 918	36.96	32.54	19.05	5.86	5.59
1915	5 535 008	35.94	32.94	19.73	5.96	5.45
1920	5 573 097	35.64	33.23	20.52	6.17	4.44

المصدر : F.A.O , Le développement de l'agriculture au Japon moderne P 35 المرجع السابق

جدول 3 : ارتفاع انتاجية اليد العاملة الفلاحية

1878 ــ 1917 (متوسط الخمس سنوات)

الفترات الخماسية	الانتاجية الصافية لليد العاملة
1882/78	(100) 53.0
1887/83	(113) 60.2
1892/88	(132) 70.4
1897/93	(146) 77.7
1902/98	(176) 93.5
1907/03	(188) 99.9
1912/08	(217) 115.2
1917/13	(236) 125.2

المصدر : F.A.O , Le développement de l'agriculture au Japon moderne P53 المرجع السابق

ربما تكون الميزة الاساسية التي تتميز بها الفلاحة اليابانية انها استطاعت ان تتخطى عقبة الاستغلاليات الفلاحية من ناحية المساحة ، بينما اعتمدت الدول الراسمالية الغربية على الزراعة الواسعة او العدد الكبير من الرؤوس داخل القطيع مساحة الاستغلالية الفلاحية في الولايات المتحدة الامريكية المعدل يتراوح فيهما بين 50 و 87.5 هكتار (17) أي ما يعادل 60 مرة تقريبا مساحة الاستغلالية اليابانية .

2.4 التغير في راس المال العضوي وعلاقته بالمردودية الفلاحية

الجانب الاخر من التحسين في مستوى الفعالية الانتاجية الفلاحية ، كان يخص الرفع من اهمية راس المال العامل ، يحتم هذا الجانب على ان نمو الثماثات كان قليلا ، وهذه ميزة يتميز بها التطور الياباني ، أي نسبة راس المال الثابت الى المتغير كبيرة ، هذه الظاهرة سادت منذ السنوات الاولى من نهاية عهد الاقطاع كان في بداية الامر يحاول الاقتداء بالطرق السائدة في اوروبا وفي امريكا ، لكن هذا التقليد اثبت عدم نجاعته ، فكان على اليابان ان تتبع تكنولوجية خاصة بها

لذلك كان يجب على المستثمر الفلاحي ان يكون حائزا على راسمال معتبر من اجل بداية عملية الاستغلال ، فالارض (الاستغلالية الفلاحية) ذات مساحة قليلة ، وذات الادوات المستعملة تتعقد شيئا فشيئا وتتطلب تكاليف مرتفعة ، وكان لزاما عليه من اجل الحصول على منتوج او تنمية المنتوج ان يعتمد على راسمال ثابت بنسبة اكبر لتكثيف العمل ، واستخدام احسن البذور ، واستخدام الاسمدة ، فلو تأملنا نسبة تكاليف البذور والاسمدة الى التكاليف الكلية للمنتوج لوجدناها تأتي في مرتبة ثانية من ناحية الاهمية ، والجدول 4 يبين لنا التطور التدريجي لاهمية راس المال داخل الفلاحة ، وهي المرحلة الاولى التي تمهد لدخول الالة الى الانتاج .

جدول 4 : المدخلات والمخرجات الفلاحية

1878 ـ 1917 (متوسط 5سنوات)

الفترة الخماسية	مردود الارز الكلي (الاف الاطنان)	المخرجات الفلاحية الصافية (مليون ين سعر 1932/28	الرقم الاستدلالي العام للانتاج الفلاحي	الرقم الاستدلالي لمدخلات راس المال الاستغلالي
1882/78	(100) 4.83	(100) 825	100	100
1887/83	(109) 5.07	(113) 934	112	131
1892/88	(126) 5.83	(131) 1089	123	160
1897/93	(122) 5.65	144) 1196	129	142
1902/98	(138) 6.37	(173) 1432	147	166
1907/03	(150) 6.94	(183) 1517	158	199
1912/08	(164) 7.59	(208) 1722	176	245
1917/13	(179) 8.29	(221) 1829	198	310

المصدر : F.A.O , Le développement de l'agriculture au Japon moderne P 34

المرجع السابق.

استطاع الفلاح ان يرفع من مردوديته الفلاحية ، وهذا يتضح من نسبة ارتفاع المخرجات في انتاجية الارض ، وتمكن راس المال ان ياخذ نسبة هامة من التكاليف (المدخلات) ويرتفع شيئا فشيئا ، ولعبت التكنولوجيا دورا هاما في عملية النمو ، فاخذت الالة شيئا فشيئا تعوض العمل اليدوي او بعض الاعمال اليدوية ، كانت هذه التكنولوجيات

وليدة تجربة الفلاح ، ماخوذة من الظروف الطبيعية السائدة في اليابان .

2.5 نشوء التعاونيات الفلاحية

التغير الجديد على نمط الفلاحة ، وما اصبحت تتطلبه من نفقات كبيرة وخدمات خاصة يصعب على الفلاح الحصول عليها بمفرده ، كان على القوانين الموضوعة من طرف الدولة مسايرة هذا التطور ، والتعديل فيما من شانه لا يتوافق مع الظروف . كان للقانون الموضوع في 1900 الخاص بانشاء تعاونيات فلاحية ، والذي دعم بسلسلة من القوانين الاخرى بعده اثره في تدعيم جهود الفلاحين ، اصبحت هذه التعاونيات تتكلف بالقروض والبيع والشراء ، وهي في متناول كل الفلاحين ، ويستفيد من خدماتها السكان العزل في المناطق النائية ايضا ، فهي تقدم خدماتها في كل وقت حسب احتياجات الفلاحة .

وان كان في البداية لا يتعدى دور التعاونيات بعض التسهيلات التي تقدمها للفلاحين عن طريق مدهم بالبذور المستحسنة في الاوقات اللازمة ، وتوفيرها بالكم والنوع اللازمين ، كما استطاعت هذه التعاونيات ان تحمي الفلاح الصغير من بعض الاحتكارات الراسمالية ، حيث كانت تتولى عملية تسويق محصوله ، ومده بالتسهيلات في القروض البسيطة القصيرة المدى في مواسم البذر ريثما يتحصل على غلة الفلاحية ، وكان المحصول ضمانا للقرض ، ليتعدى دورها فيما بعد الطرق والفنيات الحديثة في الفلاحة الى الفلاح من نصح ، وعمليات تطبيقية فلاحية ، واستخدام الاسمدة التجارية .

2.6 النظام الضريبي ودوره في المراقبة وتراكم راس المال

قبل عهد " المايجي " ، كان النظام الضريبي يرتكز على ضريبة الارز ، فالفلاحون يدفعون عينا لاسيادهم الاقطاعيين ، فمن خلال بعض التقديرات كان الفلاح يدفع حوالي 35٪ من محصول الارز لسيده الاقطاعي (18) ، كانت هذه المدفوعات تمثل الدخل الرئيسي لطبقة النبلاء " الساموراي " ، في بداية 1870 ، وضعت الحكومة الجديدة ضريبة عقارية جديدة ، هذه تسمح له ان يده على اغلب انتاجه الفلاحي الذي كان يذهب الى الاقطاعيين . الضريبة الجديدة هذه ، هي ضريبة نقدية تقدم

من طرف المـالك العقـارى ، تهدف هذه الضريبة الى ابتلاع كمية كبيرة من الفـائض الفلاحي (نقصد هنـا بالفـائض الفلا حي كل ما يزيد عن دورة الاستغلا ل الفلاحية ، ويفيض عن الاستهلا ك العـائلي لدى الفلا حين) ، فكـان هذا يمثل الدخل الرئيسي بالنسبة للحكومة .

من جـانب آخـر كـانت الفلاحة تتطـور بسرعة وينمـو معهـا الفـائض الفـلا حـي ، كـانت الدولة تنتزع مقدارا ثـابتـا تقريبـا ، يسمح للمالك العقـاري من القيـام بعملية التراكم ، فنجد ان هذا الفـائض الفلاحي الذي تتحصل عليه الدولة قد شجع قيـام فروع صنـاعية انتاجية جديدة ، هذا النظـام الضريبي بحد ذاته ، سمح بتكوين ارصدة كبيرة لدى طبقة من الملاك العقـاريين ، هذه الارصدة استخدمت فيمـا بعد لتمـويل الصنـاعة فكـانت بداية للراسمـالية الصنـاعية ، في السـابق مع البطء في النمـو الفلاحي ، كان قد صـاحبه ثبـات في التنظيم الفلاحـي ايضـا ، في العـهد الاقطـاعي عملية تداول الارض تكـاد تكـون معدومة ، فالبنية التقليدية في الفلاحة التي ورثت عن عهد " هـوكيغـاوا " كان يدفع فيهـا لقـاء عملية توزيع الا [illegible] بين الملاك واصحـاب الا ستثمـارات كراء مرتفعـا .

3 . ركــود الراسمــاليــة الــفــلاحيــة فــي اليــابــان (1917 ـ 1945)

تمتد هذه المرحلــة بين الحربين العــالميتيــن الاولى والثــانية ، وفيهــا عرفت الفلاحــة ركــودا ملمــوســا ، كــان للظروف الاقتصــادية والاجتماعية والسيــاسية الداخلية والخــارجية دورا فيــه .

3 . 1 اسبــاب الركــود في الاقتصــاد الفلاحــي

3 . 1 . 1 الظروف الاقتصــادية والاجتمــاعية الداخلية

تاتي هذه المرحلة بعد عملية الانتعــاش الكبير الذى عرفتــه اليــابــان في كل النشــاطات الاقتصــادية والاجتمــاعية والثقــافية ، كــان هنــاك تمــايز متســاوي بين الانشطة ، وكل منهم متشــابك مع الاخــر في علاقــة يخدم فيهــا الواحد الاخــر .
تدخل هذه المــرحلة التــاريخية من الفلاحية اليــابانية ، فيدخل تــاريخ جديد في عملية التمــايز في عملية التســابق بين القطــاعات . عرفت الصنــاعة في هذه المرحلة تطــورا نسبيــا على حســاب الفلاحة ، فاستقطبت جل الاهتمــامات ، ممــا جعل الفلاحة تتخلف عن القطــاعــات ويتمثل ذلك فيمــا يلي :

ــ عرف التحرك السكــاني نشــاطا كبيرا من الريف الى المدينة ، كان يحكم هذا التنقل عدة عــوامل منهــا : التباين في الدخل الفلاحي والدخل الصنــاعي ، نمــو الصنــاعة الراسمالية في المدن واتســاع النشــاطــات الاجتماعية في المنــاطق الحضرية .

ــ كــانت الفلاحة في خدمة الصنــاعة والصنــاعة في خدمة الفلاحــة ، الا ان التطــور التكنولوجي الذى عرفته اليــابــان اخذت معــه المجــالات تتسع امــام الصنــاعة لتغزو جــوانب اخــرى ، امــا جــانب الفلاحــة فبقي محــدودا لا يتعدى صنــاعــات بعض المعدات الفلاحية وصنــاعة الاسمدة .

ــ مســاحــات زراعية كثيرة ابتلعهــا اتســاع العمران وتوسع المدن وكذلك النشــاطــات الاخــرى كالصنــاعة والخدمــات الاجتمــاعية ، فكــان على الفلاحــة ان تدخل مساحات

كانت ماشية من قبل ، وكون الاراضي يغلب عليها الطابع الجبلي فان هذه المساحات الجديدة هي في حاجة الى استصلاح وعمل مكثف من اجل ان تصبح صالحة للاستغلال . نلاحظ ان المساحات التي تزيد عن 3 هكتارات قد تناقص فيها العدد من 4.4٪ في عام 1920 الى 2.1٪ في 1947 بينما ازداد عدد المساحات التي تقل فيها المساحة عن 0.5٪ في الفترة نفسها من 35.64٪ الى 41.48٪ .

— نقص اليد العاملة الفلاحية ودخول الصناعة الى الريف كان له تاثيرا سلبيا على النشاط الفلاحي ، حيث ان الايدي العاملة القابلة للتكوين قد استقطبتها الصناعة ، خاصة وان التعليم والتكوين وصلا في هذه المرحلة الى مكانة مرموقة ، ضف الى ذلك الاجور المرتفعة نسبيا التي كانت تدفع للعمال الصناعيين ، ساهمت في جلب اليد العاملة ، الجدول 6 يبين لنا التطور الذي عرفته الصناعة في هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة التي قبلها بالفلاحة ايضا .

— التطور الذي عرفته الصناعة كان نتيجة الاهتمامات الموجهة اليه سواء من طرف الحكومة او من طرف المستثمرين الراسماليين ، فالتشجيعات الضريبية كما شاهدنا في مراحل سابقة من طرف الدولة ، ونشوء المصارف التي تتلاءم اكثر مع الصناعة لما فيها من ضمانات عكس الفلاحة التي تتاثر كثيرا بالتقلبات الجوية واكثر عرضة للمخاطر الطبيعية ، كل هذه الاسباب جعلت رؤوس الاموال تتركز اكثر في الصناعة . لم تنتقل المردودية الفلاحية لرؤوس الاموال المستثمرة في الفلاحة بين الفترتين 1917/13 و1942/38 الا من 27.1 الى 29.9 قنطار /هكتار ، أي بنسبة زيادة 10٪، بينما زادت رؤوس الاموال المستثمرة بنسبة 23٪ ، ليتغير على اثرها الانتاج الكلي بنسبة 26٪ (18) . اما تلك التي كانت في المرحلة السابقة الممتدة بين 1878 و 1917 ، فنجد على سبيل المثال ان المردودية الفلاحية بين الفترتين 1892/78 و 1917/13 قد ارتفعت من 18.1 الى 27.1 قنطار/هكتار أي بنسبة زيادة 50٪ في حين ارتفعت رؤوس الاموال المستثمرة بنسبة 210 ليرتفع معها الانتاج الفلاحي بنسبة 121٪ (19) .

جدول 5 : المخرجات الصناعية والفلاحية الصافية

(بسعر 1932/28 و=مليون ين)

فترات خماسية	القطاع الصناعي			القطاع الفلاحي
	قطاع ابتدائي	قطاع ثانوي	قطاع ارضي (مناجم)	الانتاج الفلاحي الكلي
1892/88	(100) 1 150	(100) 356	(100) 664	(100) 1 089
1897/93	(128) 1 467	(148) 528	(134) 892	(183) 1 994
1902/98	(153) 1 757	(123) 793	(177) 1 177	(131) 1 432
1907/03	(156) 1 791	(231) 803	(204) 1 354	(139) 1 517
1912/08	(177) 2 040	(291) 1 037	(274) 1 820	(158) 1 722
1917/13	(176) 2 025	(415) 1 479	(324) 2 150	(167) 1 829
1917/13	(100) 2 025	(100) 1 479	(100) 5 150	(100) 1 829
1922/18	(119) 2 409	(123) 1 826	(138) 2 977	(108) 1 975
1927/23	(126) 2 551	(152) 2 253	(211) 4 529	(104) 1 901
1932/28	(126) 2 552	(228) 3 373	(300) 6 463	(115) 2 109
1937/33	(141) 2 862	(318) 4 713	(345) 7 420	(126) 2 305
1942/38	(156) 3 156	(477) 7 050	(397) 8 534	— —

المصدر :

F.A.O ; Le dévelopopement de l'agriculture au Japon moderne P 35 et 54

المرجع السابق

3.1.2 الظروف الاقتصادية والسياسية الخارجية

كانت هذه الفترة مقرونة مع بداية الحرب العالمية الاولى حتى نهاية الحرب الثانية ، ولم تكن اليابان محايدة في هذه الظروف بل كانت طرفا في الحرب العالمية الثانية ، وكانت انذاك تحت نفوذها مستعمرات (كوريا ، تايوان) ، فقوتها الاقتصادية جعلت منها قوة عالمية تنافس هي ايضا على التوسع ، لقد اتخذت اليابان ازاء هذه الوضعية منهاجا يمكن لها ان توازن بين اقتصادياتها واقتصاديات

الدول الواقعة تحت هيمنتها الاستعمارية ، ففي هذه الفترة كانت تستورد من كوريا وتايوان الارز ، وتصدر لهما منتجات صناعية ، هذا كان عاملا في انخفاض الانتاج المحلي نتيجة المنافسة .
كان ايضا لازمة 1929 التي اصابت اقتصاديات الدول الراسمالية ، تاثير الاقتصاد الياباني ، فكان من الطبيعي ان تمس الازمة الانتاج الفلاحي .

3.2 دور الدولة في تشجيع الانتاج الفلاحي

كان على الدولة ان تتدخل لاعادة التوازن الى الاقتصاد ، اتخذت اجراءات حاسمة من هذه الاجراءات توازن الاسعار كمحفز على الانتاج الفلاحي ، وقد تعتبر اليابان اول دولة راسمالية تتخذ مثل هذا الاجراء ، يتمثل هذا في اتباع اسلوب الثبات بشكل تنظيمي لاسعار المنتجات الفلاحية الاساسية الموجهة للاستهلاك الداخلي فمنذ 1940 حتى يومنا هذا على الدولة كافة المسؤوليات في استيراد الارز ، وتوزيع كل ارز المنتج في البلاد ، ثم شمل هذا الاجراء منتجات اخرى كالقمح والشعير ، ومنذ 1930 اسندت الدولة الى التعاونيات الفلاحية بناء المخازن لتخزين المنتجات لحين استهلاكها حتى لا تحدث تقلبات في الاسعار داخل السوق ، فهذا كان مشجعا للمنتجين الزراعيين الذين يتخوفون من السقوط غير المرتقب لاسعار المنتجات الزراعية في السوق ، ففي هذه الظروف اصبح المنتج بعيدا عن المنافسة ، فان التعاونية التي هو عضو فيها تتولى تسويق انتاجه باسعار محددة . لقد كان للتعاونية دورا آخر يتمثل في الوساطة بين الدولة والفلاح في عطية الدعم الفلاحي او القروض الفلاحية .

لما كان من الادوار الهامة للتعاونية ، دور الاقراض للشراء والبيع ، كان جزء من القروض ممولا من طرف الدولة لتستطيع ان تفي بالتزاماتها وتقدم الاعانات اللازمة في الوقت اللازم ، خاصة بعد 1930 عندما اصيب عدد من البنوك الخاصة بالافلاس .

3 : 3 صندوق تأمين المحصول والدواجن مشجع آخر

كان يضمن الى حد ما حياة الانعام من بعض المخاطر غير المرتقبة ، السابق كان على الفلاح ان يدفع قسطا معينا لقاء ضمان خيوله وثيرانه ساهم الدولة بجزء آخر من قسط التامين ، ظهر هذا النوع من التامين في 192 ، في 1938 اضيفت اليه مهمة اخرى وهي ضمان المحصول الزراعي ، ان يهدف من ورائه الحفاظ على الانتاج من التدهور ، وكذلك الحفاظ ى الملكيات الكبيرة من التجزئة .

4. الانطلاقة الجديدة للاقتصاد الفلاحي الياباني

4.1 الحرب العالمية الثانية وازمة الاقتصاد الفلاحي

كان على الاقتصاد الياباني ان يعرف تحولا جديدا بعد الحرب العالمية الثانية ، هذه الحرب التي مست كافة القطاعات الحيوية .

4.1.1 آثار الحرب على الاقتصاد الفلاحي

كان اول تاثير يبدو على عملية الاستغلال الفلاحية بعد الحرب، حيث التحرك الذى مس جزء من اليد العاملة الفلاحية ، كان لازما على المؤسسات الفلاحية ان توظف يدا عاملة قليلة التاهيل ، اما اليد العاملة التي شملها التجنيد العسكرى فقد فقدت جزء من مهارتها اثر طيلة الغياب على العمل الفلاحي . اضف الى ذلك الغيابات التي حدثت اثناء وبعد الحرب ، والآثار الاجتماعية والنفسية التي تركتها الحرب ، فقد انخفضت على اثر هذه العوامل انتاجية اليد العاملة الفلاحية من 168.6 طن/هكتار في الخمسية 1937/33 الى 151طن/هكتار في الخمسية 1950/46 (20) ، وفي هذه الفترة تاثر انتاج الارز والثروة السمكية ، فانتاج السمك نزل الى النصف تقريبا بسبب الاضرار التي لحقت باسطول الصيد ، كان انخفاض الثروة السمكية له تاثيره على انخفاض انتاج المحاصيل الاخرى ، لكون من عادة المزارعين استخدام السمك المجفف كاسمدة مخصبة ، فانخفض انتاج الارز من 66.776 كوكي في سنة 1942 الى 58.559 كوكي في سنة 1944 (21) .

بالاضافة الى التخريب المباشر من الحرب اثر قنبلة المناطق السكنية والزراعية ، وفقدان التنظيم الفلاحي ، كان ايضا لنقص الاسمدة الكيمياوية اثره على مردودية الانتاج ، فسوء توزيع الاسمدة في هذه الفترة ، واتجاه الصناعة نحو الصناعة الحربية ، كانا عاملا آخر له تاثيره في انخفاض الانتاج الفلاحي ، فقد تناقص الرقم الاستدلالي الصناعي الصناعي بين 1944 و1945 و1946 من 178.8الى 63.2 (النسبة المئوية للتغير هي ــ65٪) ثم الى 39.2 (بنسبة مئوية ــ38٪) (22) .

2 . 1 . 4 استقطاب الصناعة لرؤوس الاموال الاستثمارية

منذ الحرب العالمية الثانية بدا نهوض سريع في الاقتصاد ، يتمثل هذا النهوض اساسا في تطور النشاط الاقتصادي الصناعي الذي فاق فيه معدل النمو معدلات النمو الصناعية في جميع الدول الراسمالية . ويفسر هذا النمو الاقتصادي السريع بعدة اسباب :

— التجديد الواسع لمعدات المصانع التي تقادمت او استهلكت في سنوات الحرب ، فبشراء براءات الاختراع الاجنبية ، ادخلت الاحتكارات اليابانية في الصناعة الاختراعات والتحسينات العالمية .

— يعرف الياباني بالاستيعاب الكبير للتكنولوجيا الحديثة ، نتيجة للمستوى العالمي للتعليم الذي كان يعرفه اليابان آنذاك ، الا انه يتقاضى اجرا اقل بثلاث مرات عما يتقاضاه العامل في الولايات المتحدة الامريكية (23) .

— راسمالية الدولة الاحتكارية قد اعادت بناء الصناعة اليابانية من جميع النواحي ، النمو الاقتصادي السريع لليابان يفسر بان النفقات الحربية كانت الى عهد قريب ضئيلة الحد الذي سمح بزيادة استثمارات الدولة في الاقتصاد .

3 . 4 المنافسة الراسمالية غير الفلاحية

اتسعت القطاعات غير الفلاحية فاصبح لها وزنا داخل الاقتصاد الوطني فبدات تفرض مضايقة على الاقتصاد الفلاحي بعد ان كان في السابق تعايش بينهما ، هذه المنافسة تظهر فيما يلي :

1 . 2 . 4 استقطاب اليد العاملة

بسبب ما تقدمه القطاعات غير الفلاحية من امكانيات الى مستخدميها ، كانت هناك هجرة سريعة ومهمة جدا بالنسبة لليد العاملة الفلاحية الى القطاعات الاخرى .

شملت هذه الهجرة اليد العاملة الشابة القابلة للتكوين والاندماج ، ففي المناطق النائية اين تكون سوق العمل المحلي لا تقدم مزايا كثيرة ، نجد الهجرة تتجه من الريف الى المدن الكبيرة ، فيهجر العمال تاركين عائلا تهم لجزء كبير من السنة (24).

جدول 6 : انخفاض اليد العاملة في القطاع الفلاحي

بين الفترتين 46/1950 و 56/1960

(و=1000نسمة)

الفترات الخماسية	اجمالي السكان	السكان النشطون	اليد العاملة الفلاحية
1950/46	79 778	35 460	(100) 17 290
1955/51	86 956	38 626	(96) 16 560
1960/56	91 780	43 220	(91) 15 660

المصدر : F.A.O , Le développement de l'agriculture au Japon moderne P 35

المرجع السابق

ارتفاع مستوى النشاطات غير الفلاحية ، خاصة الاقتصاد الصناعي منها ، منذ الستينات ، اصبحت اليابان من الدول الراسمالية التي لها مكانتها في السوق العالمية ، فحتى تستطيع ان تفرض قوتها التنافسية ، كان عليها ان تتجه اكثر للتخصص ، فاصبحت كل الموارد الاقتصادية المتاحة في خدمتها ، واستولت على السياسات الاقتصادية المسطرة .

ان تطور مصير العامل الفلاحي لا يتعلق على المدى الطويل بالشروط الخاصة بالفلاحة بقدر ما يتعلق بوتيرة التوسع العام للقطاع الصناعي ، فعندما تكون هذه الوتيرة سريعة مثل ما نراه بعد الستينات ، بحيث يتضاءل جيش الاحتياط الصناعي تتعاظم الهجرة اكثر فاكثر ، وآنئذ تظهر الازمة العامة لفقدان اليد العاملة الفلاحية في الريف ، فتسبب ارتفاعا في الاجور الفلاحية ، بحيث يبقى القطاع الفلاحي محافظا على نسبة من اليد العاملة الفلاحية ، ولكن مهما يكن ارتفاع الاجور الفلاحية ، ولكنها تبقى دون ان تصل مستوى الاجور في الصناعة .

2.2.4 الاتساع على حساب الاراضي الفلاحية

قد تكون اليد العاملة ذات اهمية عظمى بالنسبة للقطاعات الاقتصادية غير الفلاحية ، لكن بالنسبة للقطاع الفلاحي تعتبر الارض ركيزة اساسية لقيام النشاط الانتاجي ، وليس ببعيد كان الفلاح يقيس وضعه الاقتصادي والاجتماعي على اساس ما يملكه من ارض ، ومرد اهتمامه الكبير بالارض ، هو عدم وجود فرص بديلة لاستعمال راس المال او اليد العاملة ، كذلك فان الارض غير قابلة للتلف ولا للنقل بل على ما يبدو انها ثابتة القيمة .

كان للتوسع في النشاط الصناعي اثرا سلبي على اراضي الاستغلاليات الفلاحية ففي 1954 كانت الاستغلاليات الفلاحية التي المساحة فيها اقل من 0.5 هكتار تمثل 32.36٪ من اجمالي الاستغلاليات ، اما التي تتعدى فيها المساحة 3هكتارات فتمثل 3.28٪ ، تتغير هذه البنية الفلاحية اثر المنافسة من القطاعات غير الفلاحية فتصبح في سنة 1960 ، 38.04٪ للاولى ، و2.79٪ للثانية (25) ، ومتوسط مساحة الاستغلالية يبقى يتراوح بين 0.5 و 1.5 هكتار ، هذه المساحة ضئيلة جدا اذا ما قارناها مع تلك المتواجدة في الولايات المتحدة الامريكية (26) . ومن جراء هذا التوسع تقلصت الرقعة الفلاحية في اليابان من 000 071 6 هكتار في 1960 الى 000 796 5 هكتار في 1970 (27) .

من العوامل الاساسية التي تفسر هذا التحرك العقاري البطيء في الفلاحة ، ارتفاع اسعار الاراضي المخصصة للنشاطات غير الفلاحية ، وهو اتساع ناتج عن النمو في الطلب على الاراضي قصد استخدامها في التصنيع او التعمير ، ومع هذا الارتفاع في الاسعار ، فان المزارعين مالوا الى تجميد العقارات في انتظار ارتفاع سعرها اكثر لعلها تعطي ايرادا اعلى في المستقبل ، لقد كان ارتفاع سعر الاراضي الفلاحية سريعا ، فانتقل سعر الشراء للاراضي المخصصة لغير النشاط الفلاحي من 1965 الى 1970 بثلاثة اضعاف (28)، واصبحت الاراضي المخصصة للفلاحة تتلاشى شيئا فشيئا .

4 . 3 سياسة دعم الاقتصاد الفلاحي

ظل المجتمع الريفي الياباني وحدة مكتفية ذاتياً من الانتاج الفلاحي ، كان يتم استهلاك وانتزاع الفائض الذي تنتجه الوحدات الاجتماعية المكتفية ذاتيا بواسطة سلطة الدولة التي ظهرت بوصفها المالك الفعلي لكافة الاراضي ، وكان انتزاع واستملاك الفائض يقوم على نظام الضرائب والسخرة في العصور السابقة (29) ، ولقد حددت المجتمعات القروية بوصفها وحدات ضريبية ، وكان مطلوبا منها ان تمون سلطة الدولة بنسب محدودة من فائض العمل من اجل صيانة نظام الري وطرق الاتصال من اجل الانشاء والتعمير .

النشاط التقليدي للدولة لم يتغير في شكله بين النظام ماقبل الراسمالي والنظام الراسمالي ، فتطور الاقتصاد نتيجة لتوغل الراسمالية الحديثة ، ومعها انتزاع فائض الانتاج وفائض العمل الفلاحيين ، يظل العنصر الاساسي لاعادة الانتاج الاجتماعي في الريف . عند انطلاق الراسمالية الصناعية ، كان في اليابان مثل ما في باقي الدول الراسمالية الغربية ، انتاج الفائض الاجتماعي يتم اساسا في القطاع الفلاحي من الاقتصاد ، فالتراكم الفردي والوطني انما يعتمدان على الامتصاص الحضري لعائد الانتاج الفلاحي .

الملاحظة التي تبقى سارية المفعول ، ان الانتاج الفلاحي الياباني يجري وفق عناصر محدودة بواسطة اشكال ماقبل الراسمالية للانتاج الاجتماعي ، فعلى سبيل المثال ، انتاج القيم الاستعمالية بواسطة العائلات من اجل احتياجاتها الاستهلاكية ، ظاهرة منتشرة في كثير من الاستغلاليات الفلاحية ، رغم ان من بينها من تستخدم تقنيات فلاحية عالية . الملاحظة الاخرى ، ان تداول فائض الانتاج الفلاحي ، عملية مستقلة عن انتاجه ومنفصلة عنه محددة باشكال راسمالية ، هذا الفائض محكوم بنظام السوق العالمية على نطاق التجارة الخارجية ، وبتنظيمات راسمالية الدولة على نطاق التجارة الداخلية ، التي تحدد الحدود الدنيا والقصوى للاسعار ، واشراف الدولة على كافة اشكال التوزيع من خلال الاجهزة الحكومية والتعاونيات ، وغيرها .

1 . 3 . 4 احتكار الدولة توزيع بعض المنتجات الفلاحية

من اجل الحفاظ على السوق من تقلبات المواسم لاسعار بعض المنتجات خاصة تلك الموجهة للاستهلاك الداخلي ، فمنذ 1940 الى يومنا هذا تحتكر الدولة استيراد الارز (بصفته منتجا شائع الاستهلاك) ، وتحتكر جمع المحاصيل هذه وتوزيعها داخل البلاد ، وتحديد كمية استيراد القمح والشعير حتى يتسنى لها تطبيق الحد الادنى من الاسعار المدعمة ، بالاضافة الى ذلك انها تقيم مخازنا منتشرة عبر الارياف بعدد كاف يسمح بتلبية حاجيات الاستهلاك عند الضرورة .

2 . 3 . 4 سياسة مراقبة اسعار المنتجات الفلاحية

عدم الاستقرار في بعض الاسواق الفلاحية ، ووضعية التناقص شبه الدائمة لأهمية البعض الاخر ، سبب في اتخاذ جملة من الاجراءات والتدخلات من طرف الدولة قصد ثبات واستقرار واستمرار الاسواق . وعليه فان تعبئة السوق من الممكن ان تكون ناتجة عن المعنيين انفسهم وهم : المشترون والبائعون ، وليتحقق ذلك ، يجب ان لا تكون السوق ذات حجم كبير والفوائد التي تجنيها الفئتان المتدخلتان تكون متلائمة ، فعندما تكون السوق في وضعية جد غير مستقرة ، وفي نفس الوقت لها اهمية كبيرة ، فان ثباتها يفرض تدخل السلطات العمومية .

حتى يكون تلاؤم مع توازن السوق ، فان ثبات السعر يتطلب التحكم في العرض في الامد القصير ، يمكن التوصل الى هذا بواسطة التخزين ، ومراقبة المحاصيل ومراقبة دخول المنتجات ، ويتم ذلك عادة في المواسم الفلاحية لها . اما في الامد المتوسط يمكن ان يتم ذلك انطلاقا من الازدواجية في السعر الذي تتدخل به الحكومة ، وتتخذ اجراءات ، سواء ان كانت شاملة في الانتاج ، او فرض عقوبات على عملية بيع الكميات الفائضة التي يرى انها غير مهمة (30) .
ومهما تكن النقائص لاساليب التدخل في الاسواق ، فان اغلب هذه التدخلات تتم حيثما كانت هناك صفقات تاخذ في الحسبان المنتجات الفلاحية الكبرى ، هذه لا تلغي ظاهرة لعبة قانون العرض والطلب ، ولكن تغير فقط من الشروط التي تعمل فيها .

في اليابان ، اعطى هذا النظام فعالية كبيرة، في السابق كانت الدولة تعمل على تثبيت السعر حتى يستطيع المنتج ان يتجنب الانخفاضات المفاجئة في الاسعار نتيجة وفرة عرض المنتجات الآتية من المستعمرات التابعة لليابان ، ومن 1939 الى 1950 ، سياسة التسعير اتجهت الى هدف مزدوج ، اسعار المنتجات الفلاحية يجب ان تكون في متناول الاستهلاك العام ، ومن جهة اخرى حث المنتج على الانتاج ، كان اتباع هذه السياسة راجعا الى المرحلة التي سبقت هذه ، حيث عرفت الفلاحة فائضا ادى هذا الفائض الى افلاس الوحدات الانتاجية الفلاحية . منذ 1955 سياسة الاسعار اصبحت تماثل تلك المتبعة في اوربا وفي امريكا الشمالية ، فارتفعت الاسعار الى ما فوق مستوى التكلفة العام ، بهدف ازالة الفروق بين دخول الفلاحين من جهة ، والدخول بين القطاعات الاقتصادية من جهة اخرى .

وضعت السلطات اليابانية نظاما يشمل سعرين :

- سعر ثابت نسبيا يدفع الى المالك العقاري .
- اسعار في ارتفاع مستمر تدفع للمنتج الحقيقي (31) .

هذا حتى تلا في الارتفاع الكبير في اسعار المنتجات الفلاحية ، دون ان يرافق ذلك ارتفاع في مستوى دخل الفلاح ، ومن جهة اخرى، ارتفاع الريوع في القطاعات غير الفلاحية اصبح منافسا يعوق نمو القطاع الفلاحي .
ليس فقط ، تدخل الحكومة في سوق المنتجات الفلاحية يختلف من منتج الى آخر ، ولكن تثبيت سعر التدخل يتم وفق مبادئ مختلفة بسبب وجود هناك عدة عوامل : الاختلاف في تشكيلة التسويق ، اهمية الانتاج الفلاحي والاستهلاك الغذائي ، الطبيعة الخاصة لكل منتج ، وكذا نموه عبر الزمن . فلو اخذنا المنتجات الشائعة الاستهلاك كالبطاطا ، الصويا ، الفول ، السكر ، مازالت الحكومة تتكفل بعملية تثبيت اسعار هذه المنتجات ، فهي تتكفل بعملية الشراء والبيع ، ودرجة التدخل تتناسب مع اهمية المنتج في الاستهلاك .

تتدخل الدولة في السوق الحرة بعد ضمان سعر ادنى للمنتوج ، والتنظيمات الحكومية او المخولة من طرف الحكومة تثبت اسعار المنتجات الحيوانية ، وضع هذا القانون في 1961 (32) ، بموجبه يمكن للاسعار ان تتحرك في مجال اعلى وادنى محدد ، وشمل هذا القانون مشتقات الحليب والبيض ، قصد تشجيع المنتجين ،

وتكلف التنظيمات الحكومية بمراقبة تنفيذ هذا القانون ، كما تتكلف هذه المنظومة باحتكار استيرادها ، وخضعت لهذا القانون منتجات أخرى بعد ذلك ، كالحرير الخام ، والفيالج (شرانق الحرير الخ).

ان ارتفاع الاسعار الى المستوى المقبول (السقف المحدد) له انعكاس على وضعية التداول السلعي ، وبالتالي على حجم السوق، فتزداد كمية الانتاج التجاري الاضافية للمحاصيل التي تباع نقدا اكثر من المحاصيل التي توجه الى الاستهلاك الشخصي . من جهة اخرى السماح بارتفاع الاسعار الى المستوى المعقول يخدم الاهداف الاساسية للتوازن الاقتصادي بين القطاعات ، فيستطيع القطاع الفلاحي استرجاع جزء من راس المال من القطاعات الاخرى ، وبالتالي يكون نموه يواكب نمو غيره من القطاعات .

4.3.3 الدور المتنامي للانفاق الحكومي

ارتفع الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي ارتفاعا ملموسا ، مجمل الانفاق من طرف الحكومة تعدى من 139 مليار ين ياباني في 1961/60 الى 1314 مليار ين ياباني في 1974/73 ، هذا دون احتساب المبالغ المخصصة من طرف التنظيمات المحلية ، فهذه ايضا تخصص مبالغ للمساهمة في الحفاظ على نمو النشاط الفلاحي ، وان كانت هذه المساهمة ثابتة بالنسبة الى اجمالي الانفاق الحكومي ، هذه المساهمة لا تمثل الا 10 % في العشريات الاخيرة مقابل 8 الى 9 % من اجمالي الانفاق قبل 1961/60 (33) .

- تدعيم الاسعار : اذا تفحصنا الميزانية المخصصة للفلاحة ، لوجدناها في تغير مستمر ، فالنفقات الموجهة الى تشجيع الانتاج الفلاحي ، تمثل جزء هاما من الميزانية ، وهي في تصاعد تدريجي ، لكن بسبب الارتفاع السريع في الانفاق الموجه الى تدعيم اسعار المنتجات الفلاحية والتسويق ، نجد ان حصة تشجيع الانتاج هي في تناقص امام العنصرين الاخرين ، فانتقلت من 60% في 1961/60 الى حوالي 40% من الميزانية الفلاحية في 1974/73 (34) . وجه الانفاق ايضا الى تدعيم اسعار بعض المنتجات ، فعلى سبيل المثال تقدم تعويضات

للحليب الموجه للتحويل ، انتاج جهات الصويا ، قد يكون التدخل عن طريق بعض الهيآت الوصية لتنظيم السوق ، وهذه الاخيرة تتلقى تدعيما من الحكومة .

- تحسين التشكيلة العقارية : وضعت عدة مشاريع لتحسين الاراضي بما في ذلك استصلاح الاراضي ، توسيع شبكة الطرقات الريفية ، توسيع شبكة الرى وصرف المياه ، بناء الجسور للسماح بمرور الماكنات الزراعية الكبيرة الى الاستغلاليات ، فتح المسالك بين القطع الزراعية ، قصد الانتاج وتصريف المنتجات ، تتدخل الحكومة او ينوب عنها الهيئات العمومية او المحلية او بعض جمعيات الانتاج حسب اهمية الانتاج حسب اهمية المشروع . بالاضافة الى التسهيلات التي تقدمها الحكومة هناك قروض طويلة الاجل تقدم بسعر فائدة بسيط الى الفلاحين الذين يرغبون في مثل هذه المشاريع ، وقد سطرت الحكومة برنامجا يهدف الى تعميم استخدام المكننة الفلاحية في كافة الاستغلاليات الفلاحية .
وخصصت الحكومة ميزانية للتحسين العقارى ، وان كانت ميزانية المساعدة هذه مازالت ضعيفة فلا تتعدى 4% الى 5% من اجمالي الميزانية الفلاحية . في السنوات الاخيرة اتجهت هذه الميزانية نحو الارتفاع ، وانبثقت منها نشاطات جديدة لتوسع من مجال اهميتها ، من بين هذه النشاطات انشاء دواوين للمساعدة على تداول العقارات ، ورصيد خاص بمنح المعاش الفلاحين .

- التوجيه الفلاحي : لا يوجد في اليابان مخطط عام للتنمية الفلاحية او برنامج ينظم مباشرة عملية الانتاج ولا سياسة فلاحية ، ولكن الدولة وضعت افاقا على الامد الطويل ، تحدد قواعدا ومعايرا وتوجيهات خاصة بالانتاج الفلاحي ، من المنتوجات التي كان لها تاثير على مجمل النشاطات الفلاحية منتوج الارز ، له تاثير على النشاط الفلاحي ومداخيل سكان الريف وتخصيص الاراضي ، فان اعادة تخصيص الاراضي الفلاحية لاصناف اخرى غير هذا المنتوج التقليدى تتسم لمردودية اعلى تصادف عوائقا تضطر الحكومة عندما تتدخل ، هذه العوائق تقنية ناتجة عن التحول من الانتاج الفلاحي الى تخصيص الاراضي لزراعات واسعة او تربية الانعام بطرق متطورة ، فزراعة الارز تتطلب بقاء الارض فترة معينة بورا ، وهذا معناه ان موردا وطنيا نادرا لا يستغل بطريقة مجدية . المنتجات التقليدية ما زالت دون الوصول الى تحقيق الاكتفاء للمواطنين .

وضعت الحكومة برنامجا طويل الامد ، مايسمى ببرنامج وضع الاراضي خارج الانتاج ومراقبة انتاج الارز ، ففي سنة 1972/71 قدمت امتيازات تشجيعية لكل ارض زراعية كانت مخصصة لزراعة الارز وحولت الى زراعات اخرى . ولتحسين البنية الفلاحية ، دعمت عطية الكراء للاراضي الزراعية الى من لايزرعها ، والى منظمات تحسين الاراضي لغير زراعة الارز ، وكذلك الى مجموعة استغلاليات قصد عدم زرعها ارزا . ولمواجهة مصائب انتشار زراعة الارز ، اتخذت الحكومة جملة من التدابير لتدعم ماليا نفقات الاستثمار الاضافي المخصص لعملية اعادة تخصيص الاراضي لمنتوجات فلاحية اخرى ، ومن هذه التدابير :

— الحصول على تجهيزات جديدة وحضائر للحيوانات .

— تحسين التربة لتلائم زراعة المنتوج الجديد (35) .

بلغت نفقات الحكومة على شكل منح 182 مليارين في 1972/71 ، في حين دفعت 42 مليارين على شكل تعويضات لتشجيع الامتناع عن زراعة الارز (36) .

كانت النتيجة من مراقبة وتوجيه الانتاج الفلاحي وبرامج تخصيص الاراضي لمحاصيل غير الارز :

— توازن في السوق (خاصة بالنسبة لمنتوج الارز) .

— نمو المداخيل الفلاحية .

— ارتفاع مردودية الاراضي الزراعية ، تحت منطق اكبر منتوج لمن احسن استخدام الارض .

— تحسين بنية الاستغلاليات الفلاحية .

— منح معاشات الفلاحين واثرها على التوسع الفلاحي : في اليابان الفلاحون لهم حقوق مثل الحقوق التي يتمتع بها العمال الاخرون في القطاعات الاخرى في الاقتصاد ، يستفيدون من نظام وطني للمعاش ، هذا البرنامج يهدف الى حث الفلاحين على ترك هذا القطاع ، وتحسين ظروفهم المعيشية بمجرد احالتهم على المعاش . صندوق المعاش للمزارعين يقدم اتعابا مقابل تخلي الفلاح الذى الذى تعدى السن القانونية للمعاش عن النشاط الفلاحي ، ويستفيد من هذه الميزة الفلاحون الذين سبق لهم وان تركوا هذا القطاع وتخلوا عن اراضيهم ، الحكومة تتكفل بتعويض الفلاح عما فقده من استغلال ارضه . لصندوق المعاش حق شراء اراضي الفلاحين واعادة بيعها الى المستغلين الذين يرغبون في توسيع استغلالياتهم ، بامكان هؤلاء المستفدين اللجوء لتمويل من طرف الصندوق

4.3.4 قانون الاراضي الفلاحية

الاصلاح الفلاحي قد محى نظام المالك ـ صاحب الاستغلالية ـ المستاجر وسمح بارتفاع ملموس في عدد المالك ـ المستاجر ، المبدأ والنتائج من هذا الاصلاح وضع في 1952 قانون الاراضي الفلاحية لحماية وضعية الفلاحين والملاك ، سواء ان كانو مستغلين او اصحاب ملكيات . هذا القانون يمنع الملاك الغائبين تملك اراض مكراه ، والاراضي المملوكة التي يتم كراءها لمستغلين فلاحين لا ينبغي ان تتعدى حدودا معينة ، والدفع بالصخرة (عينا) ممنوع . ولكن رغم هذا ، المشكل يبقى مطروحا بالنسبة للاستغلاليات الفلاحية الصغيرة ، فان التطور التكنولوجي وضرورة رفع الدخل يتطلبان توسيع مساحة الاستغلالية .

4.3.5 اجراءات اخرى لتسهيل تداول الارض

منذ 70/1971 اصبحت اللجان الفلاحية تشجع التحويلات بين الفلاحين لحقوق الملكية ، وحقوق اخرى لاستغلال الاراضي ، حتى يتسنى لاى واحد يرغب في توسيع استغلاليته الفلاحية الحصول على اراض . تساهم الحكومة بالتعويضات في التحويلات عن طريق وساطة اللجان ، ففي 1971 ، 000 20 هكتار اى ما يقارب ثلث اجمالي التحويلات للاراضي الفلاحية بيعت او اشتريت بهذه الطريقة . تجميع المساحات الفلاحية ، التي هي جزء من المشاريع الكبرى لتحسين الاراضي ، يستفيد صاحبها من مساعدة الدولة لتمكينه من اعادة تنظيم هذه القطع المتفرقة (37) .

4.4 التعاونيات الفلاحية للقروض والبيع والشراء

تطور مفهوم التعاونية عن شكلها السابق حتى يتنامى الدور الذى تقوم سوف تقوم به ، كان في 1957 حوالي 500 12 تعاونية تغطي كافة القرى تقريبا ، ينخرط فيها حوالي 5.5 مليون عائلة فلاحية ، هذا العدد يقترب من العدد الكلي للعائلات الفلاحية اليابانية ، ومما ساعد في نجاح هذه التعاونيات

الشبكة الواسعة من الخدمات التي تحتوي عليها ، حيث استطاعت ان تغطي بخدماتها كافة الفلاحين ، وهي في متناول الجميع (38) . للتعاونية اهداف متعددة ، مسيرة من طرف عدد متوسط يقدر بعشرة اداريين ، منتخبين من طرف الاعضاء ، وما يميز هذه التعاونية هو مستوى التكوين الذى يتمتع به مسيروها .

تبقى مشتريات التعاونية تتضمن البذور والاسمدة التجارية ومبيدات الحشرات، يقدم الفلاح طلبية للحصول على ما يحتاجه مسبقا من مستلزمات الانتاج ، يستطيع الفلاح الحصول على قرض بضمان المحصول المستقبلي ، كما تعطي التعاونية ضمانات لمنتجي الاسمدة ، فهي تقدم طلبيات بكميات كبيرة ، وعندما ينضج المحصول ، يسوق ثم يسدد الثمن .

4.4.1 التخزين كمورد للتعاونية

في الستينات ، كان تسويق الارز في اليابان يتم كما يلي : الحكومة بواسطة الجمعيات التعاونية تطلب من كل الفلاحين الاقرار بالكميات الممكن تقديمها الى السلطات ، وللفلاح الحرية في الكمية التي يريد تسويقها ، ويتقاضى الفلاح 20٪ من الكمية المقترحة لحين التسويق النهائي . المورد الرئيسي للتعاونية المكلفة بالشحن والتفريغ يتمثل في تكاليف التخزين ، ففي 1960 كان على مستوى كل تعاونية 2.2 مخزن في المتوسط ، بمساحة متوسطة 500 م^2 ، 90٪ من موارد تاتي من عملية التخزين (39) .

4.4.2 القروض الفلاحية

عادة ما تاتي القروض التي يتحصل عليها الفلاحون عن طريق التعاونيات الفلاحية او من مؤسسات عمومية ، وقليل جدا من المؤسسات التجارية الخاصة ، مجمل السلفات في 1971 المقدمة للفلاحين تتوزع كما يلي : 79٪ من التعاونيات الفلاحية ، 16٪ من مؤسسات عمومية ، 5٪ فقط من المؤسسات المالية التجارية التابعة للقطاع الخاص (40) . هناك ثلاثة انواع من القروض المطبقة في سياسة القرض الفلاحي الياباني (41) :

- برنامج شركة تمويل الفلاحة والغابات والصيد البحري : هذه تقدم قروضا طويلة الاجل (15 الى 25 سنة) بنسبة فائدة متدنية (3.5 الى 7.5 %) ، هذه القروض ضرورية لتنمية وتحسين الاراضي ، وايضا لشراء الاراضي قصد استخدامها في الانتاج الفلاحي .

- برنامج قروض تطوير الفلاحة : هذا النوع من القروض خاص بتحسين العتاد الفلاحي وتطوير الاستغلاليات الفلاحية ، وتساهم الحكومة والسلطات الولائية بتقديم مساعدات من اجل تخفيض معدل الفائدة في هذا النوع من القروض .

- برنامج قروض تحسين شروط الفلاحة : هذا البرنامج يقدم قروضا بدون فائدة الى ورثة الاستغلاليات الفلاحية لتمكينه من ادخال تقنيات انتاجية جديدة وتحسين شروط معيشتهم ، وتوسيع تشكيلة منتجاتهم ، والقرض له علاقة ملتوية مع خدمات الوعي الفلاحي ، تكلفة القرض ممولة من طرف الحكومة المركزية والسلطات الولائية . يستطيع الفلاح الحصول على القرض من طريق الاوراق التي تصدرها التعاونية عن اذن الفيدرالية الولائية للقروض ، وهي بدورها تخصصه لدى البنك التعاوني المركزي للفلاحة والغابات (42) .

خلاصة الفصل الاول

ساهمت الفلاحة اليابانية في بداية التطور الاقتصادي الياباني في عملية التراكم الراسمالي الاولي ، واستطاعت ان تكون بداية التطور الصناعي الذي تعرفه اليابان اليوم ، ولم تكن الصناعة متمركزة في المناطق الحضرية فقط وانما انتقلت الى الريف مادامت الظروف الملائمة لاستمرارها ونموها متوفرة ، استطاعت الفلاحة ان تصمد امام المنافسة حتى بعد أن عرفت الصناعة ازدهارا ، هذه المنافسة كانت تتمثل في قوة الجاذبية لليد العاملة الشابة المدربة ، وتوظيفات رؤوس الاموال وعنصر الارض . لما ارتفع الطلب على اليد العاملة وقلت الفرص التي من الممكن ان تقدمها الفلاحة ظهر الوقت الجزئي في الفلاحة اليابانية ليحافظ على سيرورة الانتاج .

وان كانت جاذبية الصناعة لرؤوس الاموال قوية عنها في الفلاحة ، الا ان الفلاحة قد استفادت من المخرجات الصناعية ، فاصبح العتاد الفلاحي ذي المصدر الصناعي في متناول كل فلاح ، ولما ازداد الطلب على عنصر الارض لاقامة المشاريع الصناعية والخدمية ، تسربت الفلاحة الى الاراضي الجبلية التي كانت هامشية من قبل .

كان اتساع النشاط الفلاحي متزامنا مع تطور التبادل السلعي ودخول المعاملات النقدية الى الريف الياباني واتساع شبكة التشويق وظهرت اسواق جديدة سهلت على الفلاح مبادلة منتجاته . ولعب التطور التكنولوجي الدور الاساسي في تنمية القطاع الفلاحي ، تمثل ذلك في نمو السوق واتساع التكوين المهني والاستخدام الواسع للمخصبات الزراعية ، فتنوعت معها المنتجات الفلاحية بعد ان كانت مقتصرة بشكل اساسي على منتوج الارز ، وسادت العقلنة الاقتصادية في الانتاج ، وادخلت مساحات زراعية جديدة في الانتاج ، وتطور نظام الري وادخلت فيه الوسائل التقنية الحديثة .

ارتفعت قيمة وكمية المدخلات الفلاحية ، بعد ان كان يعتمد بصورة اساسية على المدخلات من الجهد العضلي ، وارتفع معها الانفاق على الانتاج ، وصاحب هذا الارتفاع ارتفاع في المردودية الفلاحية تعدت بكثير نسبة الارتفاع في المدخلات .

اقتضت ضرورة تطوير الفلاحة اليابانية انشاء تعاونيات فلاحية ساهمت هذه التعاونيات في تقديم الخدمات الاساسية للانتاج والتي ليس بمقدور الفلاح توفيرها بنفسه ، وكان الفلاحون يستفيدون من هذه الخدمات بصورة جماعية ، يتمثل دور هذه التعاونيات في تسويق المحاصيل وتقديم قروض للفلاحين ، وتقديم النصح وتلقين الفنيات الجديدة في مجال الفلاحة ، وكان لهذه التعاونيات دورا مميزا في الازدهار الذي عرفته الفلاحة اليابانية .

لم يكن دور الحكومة يقتصر على امتصاص الفائض من الناتج عن طريق الضرائب ، فان الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر للفلاحين تعدى ما تحصلت عليه منهم ، حتى تمكنه من الاستمرار امام المنافسة المفروضة عليه من طرف القطاعات الاخرى ، وان احتكار الدولة لتوزيع المنتجات الفلاحية الاساسية ساهم في تشجيع الفلاحين على اتباع العقلنة الاقتصادية في الانتاج دون خوف من الوقوع في فخ الافلاس او الاندثار ، ونظام الاسعار المفروض من طرف الحكومة كان له تاثيرا ايجابيا على حماية المنتج ، كانت الدولة تسعى من اجل ضمان الربح الادنى الذي يمكن الوحدات الانتاجية من الاستمرار ، وكان ايضا على الدولة مراقبة النظام العقاري حتى لا تبقى هناك موارد اقتصادية معطلة او مستخدمة في مجالات غير مجدية .

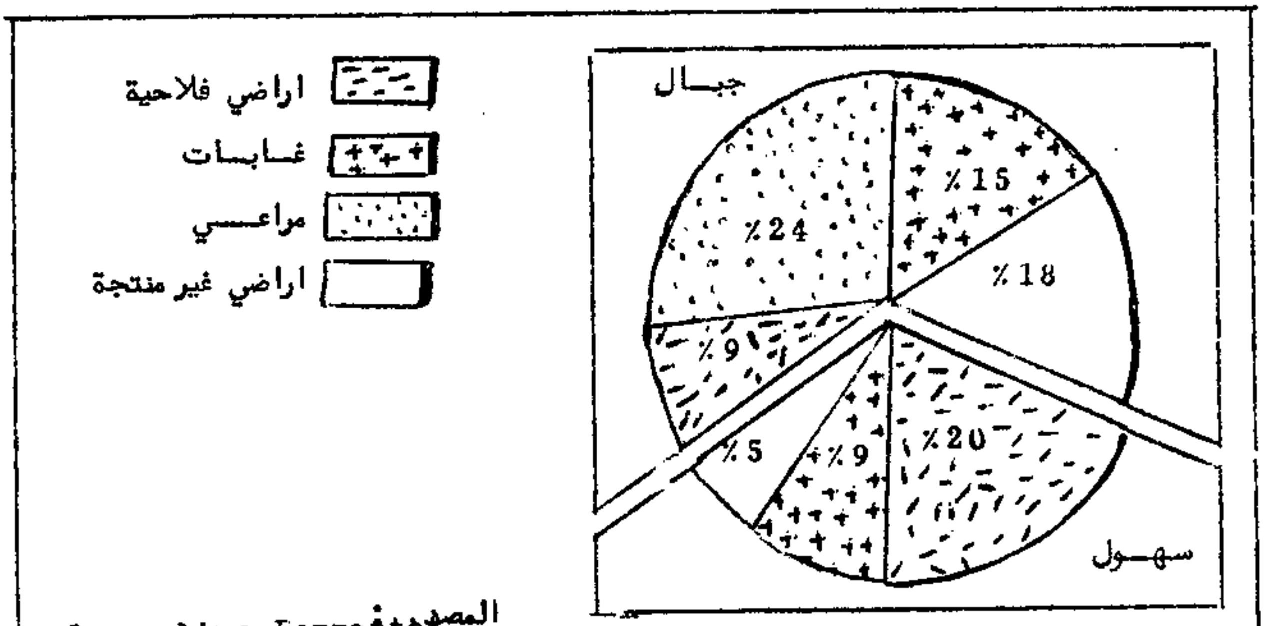
الفصل الثــــاني : الفلاحــة الجبليـة في ســويســـرا

تمهـــيـــد

عرفت الفلاحة في الجبـــال السويسرية تحولا جذريـــا ، وكـــانت عبر قرون خلت هي النشـــاط السـائد في الريف الجبلي ، فكـــانت تضمن دورة انتـــاج واستهلاك ذاتـية متزنة ، هذا الدور اصبح يتنــاقص تدريجيـا في الوقت الحـــالي ، فاصبحت الجبــــال تضم مجموعة من الانشطة منـافسة للقطـــاع الفلاحي ، ومنذ منتصف القرن المــاضي بدات سيرورة النشـــاط الفلاحي تبدي عجزهـــا في مســايرة النشـــاطات الاخـرى التي اصبحت تفرض نفسهـــا ، فمع تطور وسـائل النقل ودخول منتجـات استهلاكية اجنبية مدعمة من طرف الادارة السويسرية ، وبقـاء المنـــاطق السهلية على انتـاجهـــا لمنتجات فلاحية تقليدية سـائدة في الجبــال (اللحـوم والحليب) والتي كـــانت في الســابق المورد الرئيسي لعيش سكـــان الجبال ، ومع تقدم السنين اصبحت الفلاحة الجبلية غير قــادرة حتى على تغذية المعتمدين عليهـــا ، ومع ظ هـــور التصنيع الذي شمل الهضـــاب والسيـــاحة التي غزت الجبال ، هـذه الظــاهرة اصبحت تمتص اليد العــاملة ورؤوس الامـــوال ، وهنـــا بدات الـهجرة الى المنـــاطق السهلية واحيـــانا الى المقـــاطعات الاخـــرى .

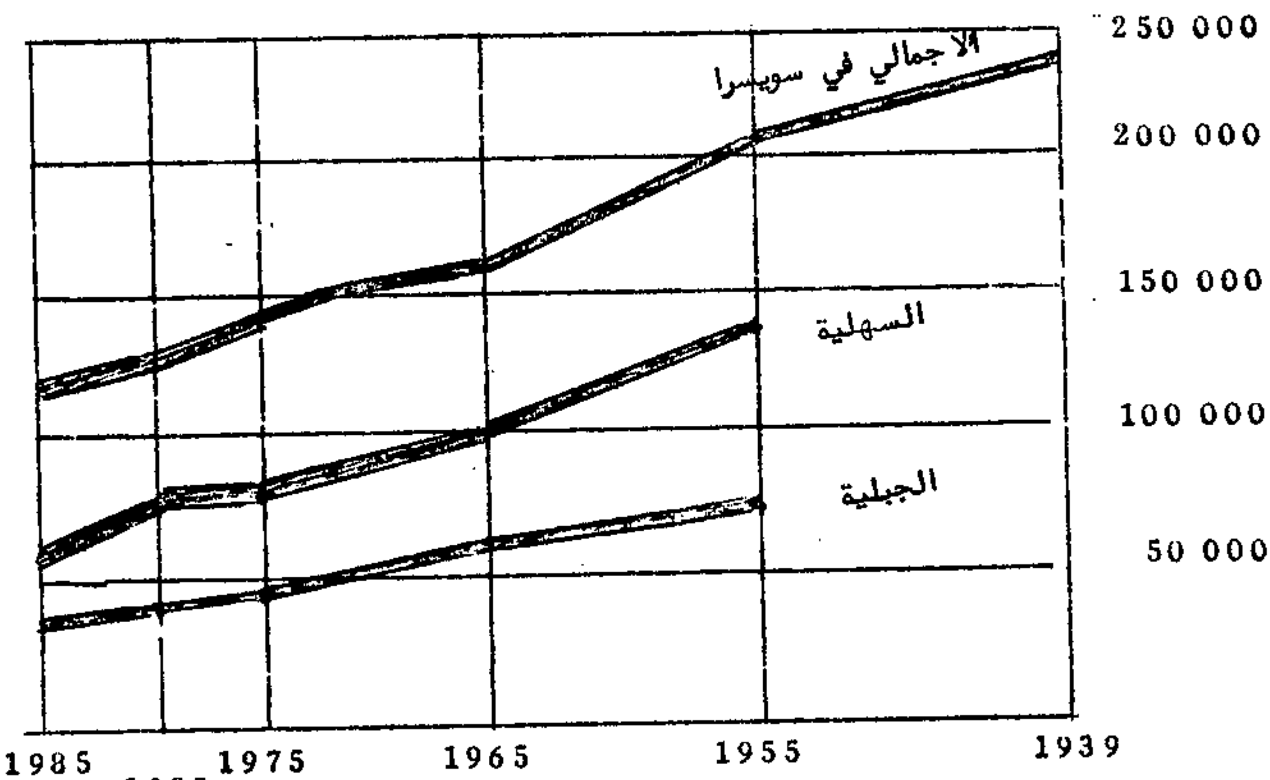
وفي الموازاة ، الجو الجبلي انتفع من انشــاء شبكـــات الطرق والاتصـــالات ، واقــامة صنـــاعة متطورة لاستغلال الموارد المحلية كالمياه في انتا ج الطـــاقة الكهربائية ، فاصبحت تخدم الريف بالاحتيـــاجات الضرورية وتلتهم منه جزءمعتبرا من اليد العـــاملة ، الحرب العـــالمية الثــانية اعطت نوعا من الاستقرار في الدزوح الريفي الجبلي ، وامسى الجبل له دور في تغذية سكـــان البلد ، ولكن التطـــور الذي يعرفه البلد بعد الحرب العـــالمية الثـــانية قد غير من ملامح الجبـــال التي كـــانت تعرف بالمناطق الهـــامشية ، وبدات المنـــاطق الحضرية تميل الى الغنى والترف بعد ان عرفت تطورا اقتصــاديـــا بينمـــا ظهرت علا مـــات الفقر على المنـــاطق الهـــامشية .

عرفت في السياحة الفترة الاخيرة تطورا وازدهـــارا كبيرين ، فكـــانت سببـــا في اتســاع بعض القرى الجبلية ، وكـــانت المنـــاطق الجبلية العـــالية نقـــاط انجذاب لكل ميســـور وطني



المصدر Jacqueline Perrottet
Des montagnes , des paysan s, pour une agriculture en accord avec l'homme et la nature : Château - d'Oex ,Berne 1987 P 9

شكل : الفلاحـة تشغل مسـاحة هـامة من الجبال



شكل : تطـــور عدد الاستغلاليـات الفلاحية في ســويسرا

المصدر : عن Jacoueline Ferrotet , Des montagnes , des paysans 5

المرجع السابق

او اجنبي لقضاء موسم الصيف ، وهي مشد هواة التزحلق في فصل الشتاء ، فاخذت وسائل الراحة والترفيه تتسع في هذه الجهات لتدر دخلا معتبرا على اصحابها ، وكان اتساع معها لبعض الاستغلاليات الفلاحية ودخول العقلنة الاقتصادية في الانتاج .

نحاول في هذا البحث تبيان كيف استطاعت الفلاحة في سويسرا تخطي قلة الاهتمام التي فرضتها النشاطات الاخرى على الفلاحة ، وكيف استطاعت السياسة الفلاحية تخطي الفروق الكائنة بين زراعة وتربية انعام متطورة في المناطق السهلية واخرى مازالت تخضع للطرق التقليدية في الجبال بفعل العوامل الطبيعية .
ما هو دور الحكومة في الاوقات التي تعرف فيها الفلاحة ازمات ؟ وهل استطاعت القوانين الحكومية ان تردع المضايقة من طرف النشاطات غير الفلاحية ؟ وما هو نوع الدعم الذي قدم للفلاحة الجبلية وما هو تاثيره على بنية الوحدة الانتاجية الفلاحية ؟ .

1 . التحـولات فـي الفـلاحـة الجبلـية السـويسرية

1.1 وضعـية الفلاحـة في سـويسرا

المسـاحة الصـالحة للفلاحـة في سـويسرا صغـيرة جـدا ، مسـاحـة الكنفدارلية السويسرية لا تتعدى 000 41 كلم^2 ، منهـا 700 9 غير منتجـة ، و 9800 تغطـيهـا الغـابات ، والمسـاحة البـاقية تتوزع على الاراضي الفلاحـية الصـالحة 000 11 وسفـوح ومنحدرات الألب 600 10 كلم^2 ، هذه الاخـيرة اهـا جهـواها الاقتصـادية حيث تحتوى على مروج خصبة تتربع على مسـاحة 000 55 هكتـار (43) مسـاحة سويسرا تقدر بـ: 4.3 مليون هكتـار ، مـا يقـارب 45٪ منهـا يزيد الارتفاع فيهـا عن 1200 م عن سطح البحر ، نسبة المسـاحة الزراعية تمثل 29٪ من اجمالي المسـاحة ، في هذه الرقعة الصغيرة ، يصعب العمل الفلاحـي داخل الوحـدات الانتـاجية بسبب المنـاخ والتضـاريس ، العدد الكبير من الاودية الذي يشكل شبكة مجـاري مـائية وضعت اسـاسـا من اجل استغلال الميـاه ، جعلت من عملية استخدام المكننة الزراعية داخل الوحدات الانتـاجية صعبة جـدا .

1.2 تطـور النشـاط الفلاحـي

رغم الظروف غير المـواتية ، الا ان الفلاحـة في سـويسرا عرفت تطـورا في الانتاج وتكثيفـا في الاستغلال ، وهي لا تشمل الا 8٪ من اجمـالي اليد العـاملة النشطة بعد التنـاقص الذى عرفتـه مع مرور الزمـن . لم يكن يصـاحب هذا النقصـان في اليد العـاملة ، نقصـانـا في المسـاحة الفلاحـية ، كمـا يبين الجدول الآتـي ، التنـازل في حجم اليد الفلاحية كـان بطـيئـا ، وشمل هذا التنـاقص كافة المنـاطق الفلاحية بمـا فيهـا الآلبـية ، ورغم ذلك بقيت الفلاحـة تحضى بالعنـاية ، فآثـار نقص الاهتمـام لم تكن بـادية ، مـا عدا في الاودية الضيقة التي يصعب التـوغل فـيهـا ، او المراعـي التي تركت من اجل استعـادة خصـوبتهـا ، او في الامـاكن المخصـصة للسيـاحة ، او في امـاكن انتشـار العمـران ، ومع هذا فان الفلاحة السويسريـة تتسم ببعض الخصـوصيـات نذكـر منهـا :

جدول 7 : تطور استخدام اليد العاملة

الفلاحية من 1900 الى 1970

السنة	الافراد الذين يشتغلون في الفلاحة	% من اجمالي السكان
1900	481 649	30.9
1941	414 936	20.3
1960	280 191	11.2
1970	229 000	7.6

المصدر : فاو ، التقرير السنوي للمنظمة العالمية للاغذية والزراعة 1985 روما

– الاستغلالية الفلاحية صغيرة نسبيا ، ففي 1965 كان ثلث المساحة الفلاحية الوحدات الانتاجية فيها تقل الواحدة عن 5هكتار ، وتنتشر في هذه الاستغلاليات على الخصوص زراعة الكروم واشجار الفواكه والزراعة التجارية ، حسب بعض الاحصائيات عن الفلاحة الـ عبر الفدرالية السويسرية في 1971 ، ان متوسط مساحة الاستغلالية الفلاحية الواحدة هو 7 هكتارات ، ونفس الاحصائيات تبين ان الوحدة الفلاحية الواحدة تتجزا في المتوسط الى 7 قطع ، هذا النشاط يعتبر النشاط الاساسي للدخل عند غالبية الاشخاص ، وقد يكون نشاطا ثانويا عند الجزء المتبقي الاخر ، ثم ان تجزئة الاستغلاليات آخذ في الانتشار وهذا لاسباب عديدة منها : التقاليد ، التضاريس ، التوسع في تنويع الفلاحة .

– الكثافة النسبية للسكان الفلاحيين النشطين : على مستوى الـ 000 970 هـ من المساحة الفلاحية المستغلة ، نحصي في 1969 ، 000 130 عامل فلاحي دائم و 000 240 عامل موقت (موسمي) وبهذا يكون نصيب الفلاح النشط الواحد 6 هكتارات يعمل بكامل وقته في الفلاحة .

كما يبدو ، ان هذين الظرفين يسيطران على الفلاحة السويسرية ، انهما غير ملائمين ، الا ان الفلاحة تضمن لكل من يمارسها دخلا معتبرا ، حتى وان كانت اقل نمو في الدخل من باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى ، واقل من المداخيل

في الاراضي الواسعة الخصبة التي تسود في البلدان الاوروبية المجاورة .

جدول 8 : بنية الاستغلالية الفلاحية

(1969/39)

حجم الاستغلالية (هـ)	عدد الاستغلاليات 1939	%	1969	%
0 — 5	137 352	57.6	65 701	44.0
5 — 10	59 044	24.8	33 346	22.3
10 — 15	23 911	10.0	25 334	17.0
15 — 20	9 440	4.0	12 630	8.5
20 — 30	6 052	2.5	8 473	5.7
30 — 50	2 065	0.9	3 002	2.0
اكثر من 50	610	0.2	320	0.5
المجموع	238 481	100	194 306	100

المصدر : Barbier (J) Geographie de la Suisse P 82

الاقتصاد الريفي السويسري يمكن ان يعرف على انه ، سلسلة من التغيرات التي اخذت في الاونة الاخيرة تتجه نحو المثالية الاقتصادية لتشجيع جانب الرعي ، سويسرا بمناظرها وطبيعتها الجغرافية وخضرتها الدائمة تشجع على ذلك ، ففي جبال "جيرا" وفي جبال "الآلب" حتى الى الهضاب الممتدة للسلاسل الآلبية ، النشاط الفلاحي يرتكز على الرعي واستغلال الحشائش الطبيعية ، الاراضي المحروثة في هذه المناطق تتراوح ما بين 10 و 20 ٪ من اجمالي الاراضي الفلاحية ، الفلاحة المعيشية التي كان يعتمد عليها الفلاحون في السابق لتلبية احتياجاتهم هي في تراجع مستمر ، بالرغم من انها تطورت واصبحت على شكل ضيعات وحدائق صغيرة ، الا انها كادا اخذت تظهر كثيفة في المناطق السهلية عنها في الجبلية ، اتشمل زراعة الكروم والتبغ والفواكه (43) .

في الهضاب تسود فلاحة مكثفة جدا ، التركب من نسب متغيرة ، لما

لهذه المناطق من تقبل في استعمال الطرق الحديثة في الانتاج الى حد ما ، فالزراعات السائدة هي الحبوب ، البنجر السكري ، البطاطا ، الزراعات التجارية وزراعة الاشجار ، نبات الكلأ ، والنباتات القابلة للحصاد ، زراعة الاشجار في هذه المناطق تغطي ما بين 40 الى 60٪ من الاراضي ، هذه التشكيلة من المنتجات تبين ان الفلاحة ما زالت تستجيب اكثر للظروف الطبيعية ، وما زالت العوامل المناخية تؤثر على الفلاحة ، فان تواجد هذا النوع من الفلاحة او ذاك هنا او هناك يكون طبقا للتلاؤم مع المناخ والتضاريس .

الريف الفلاحي يتوافق مع التقسيم الجهوي لنظام الفلاحة ، ففي الجهة الشمالية للسلسلة الالبية الجبلية ، وفي هضاب "جيرا " الاستغلاليات الفلاحية هناك تتراوح المساحة الفلاحية فيها حول 8 هكتارات ، ومتقاربة فيما بينها ، بينما في الجهة الجنوبية للالب ، مساحة الاستغلاليات الفلاحية صغيرة ، وقليلا ما تكون متقاربة فيما بينها ، وهذا ما يطغي على الفلاحة قالبا خاصا وتقاليد قانونية مختلفة ، فهو طابع يكون عائقا امام المجهودات المقدمة للترشيد الفلاحي .

جدول 9 : المساحات الفلاحية في سويسرا

(1969 ـ 1939)

حجم الاستغلالية	المساحات المستغلة			
	1939	٪	1969	٪
0 ـ 5	223 911	19.9	99 376	10.2
5 ـ 10	353 206	31.3	241 158	24.8
10 ـ 15	235 088	20.9	259 832	26.8
15 ـ 20	126 328	11.2	154 936	16.0
20 ـ 30	107 084	9.5	124 059	12.8
30 ـ 50	50 730	4.5	59 550	6.1
اكثر من 50	30 091	2.7	31 923	333
المجموع	1 127 365	100	970 824	100

المصدر : مرجع سابق ص 82 Barbier (J) Geographie de la Suisse

1.3 الاهتمام الحكومي بالفلاحة

يعود اتجاه رغبة البلد في ضمان نسبة من التموين الغذائي ، وكذلك الى تنظيم مهنة الفلاحة ، فالعنصر الاساسي في هذه العملية سياسي ، فذكريات محن التموين بالمنتجات الفلاحية ابان الحرب العالمية ما زال في الاذهان ، ومازالت الحكومة تدعم هذا النشاط بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وتتدخل في تدعيم الانتاج خاصة في المنتجات الاساسية للاستهلاك العائلي كالحبوب والسكر ، هذا يظهر في التكفل بالمحاصيل ، حتى تكون الاسعار السائدة للمنتجات الفلاحية تستجيب لارتفاع وانخفاض الاسعار العالمية ، فالسلم الهرمي بكامله في تسلسل السلطات له دوره الخاص المنوط اليه في تشجيع هذه العملية فهناك الدعم الحكومي المباشر ، وهناك صناديق على مستوى المقاطعات يتولى فيها الولاة عملية رسم سياسة تدعيم الفلاحة السائدة في مقاطعاتهم حتى تكون في مستوى مجابهة المنافسة من منتجات المقاطعات الاخرى داخل البلد .

ان الاهتمام الحكومي مرده ايضا الى كون هذا النشاط الاقتصادي يعيل جزء هاما من السكان ، فصغر المدن في بعض المقاطعات جعل من امتهان النشاط الفلاحي ليس مقتصرا فقط على سكان الريف ، وان الارتفاع في الكثافة السكانية في البلد قد تجعل التبعية الغذائية للخارج مازقا لا مفر منه اذا لم تساهم الحكومة في تنشيط تامين الحاجيات الضرورية للسكان ، هذه العلاقات المتشابكة والملتوية بين الريف والمدينة فرضت على الوحدات الادارية في المقاطعات على ان تولي الاهتمام الاكبر لجانب الريف ، فهو جانب له آثاره السلبية عند الغفلة عنه .

سنة 1970 تعتبر سنة استثنائية من ناحية مقدار الدعم الحكومي والاقليمي للفلاحة ، تعدى فيها 810 مليون فرنك سويسري ، في حين المردودية الاجمالية الصافية وصلت الى 4.5 مليار ف.س، ولتخطي الظروف الطبيعية والاقتصادية التي تشد الخناق على نمو هذا القطاع كان على الحكومة ان تنشيء ظروفا مواتية لتضمن السير الحسن لهذا النشاط ، فقد شهدت بذل مجهودات معتبرة من اجل

عقلنـة وترشيد الفلاحـة من اجل تحسين انتـاجيتهـا ، وتعتبر سـويسرا في هذا المجـال من الدول الاوروبية الاكثر عنـاية بالفلاحـة ، تتمثل هذه العنـاية في تكثيف العمـل ، تخصيص الاستثمارات العالية للعتـاد والمبـاني ، وتحسين شروط عمل الاستغلاليات ، رفع المستوى التقني المدعم عن طريق المجهودات المستمرة لتطوير النوعية الفلاحية، هذه الاجراءات اعطت نتـائج ممتـازة فيمـا بعد ، فلقد اصبحت الاعمـال الفلاحية التـي يقـوم بهـا العـامل تتميز بالدقة الكبيرة والتي تكـاد ان تنفرد بهـا سويسرا .

ان التنـوع في المنتجـات يبين التوازن الموضـوع للتلاؤم بين الشروط الطبيعية (التي تشجع اكثر تربية الانعـام) والارادة السيـاسية في تشجيع الزراعـات المعـاشية الاسـاسية حتى تضمن الاحتيـاجـات السكـانية من المنتجـات الضرورية ، والقضـاء على الارتفـاع الكبير في بعض المنتجـات الاحـادية التي تتطلب التصدير ، منذ الحرب العالمية الثـانية لـوحظ تقهقر كبير في الزراعـات المعـاشية لصـالح تربية الانعـام ، اعـادة التـوزيع للانتـاج ، سمحت هذه لسـويسـرا بتغطية 60% من احتياجـاتهـا الكلية من المواد الغذائية (44) هذه النسبة لم تتغير منذ 30 سنة تقريبـا رغم الارتفـاع السريع في السكـان على خلاف السكـان الفلاحين الذين هم في تنـاقص مستمر ، ومن هنـا تتبين الجدوى الاقتصـادية من الجهودات الحكـومية من اجـل الرفع من الانتـاجية في القطـاع الفلاحـي .

1.4 عـوائق الفلاحـة السـويسرية

رغم التفـاؤل الملاحظ من الدعم والاهتمـام بالقطـاع الفلاحـي ، الا انـه لا يمكن اخفـاء بعض المشـاكل في الفلاحـة السويسرية ، هذه المشـاكل تسجل ضمن الاطـار العـام للاقتصـاد السويسري، داخل اقتصـاد دولة من ارقى الدول في اوروبـا ، مستوى دخل الفلاحـين السويسريين لا يزال منخفضـا نسبيـا ، فاجـورهم في القطـاع الفلاحي متدنية ، اذا مـا قـورنت بالنشـاطـات الاقتصـادية الاخـرى ، ففي حقيقة الامـر رغم الجهود المبذولة من اجل العقلانية في تكـاليف الانتـاج الا انها في ارتفـاع مستمر وهـذا يعـود الى عدة عـوامل :ـ

جدول 10 : اجمالي المردودية المستخلصة من الانتاج الفلاحي السويسري حسب نشاطات الاستغلال

النشاط	1945/41	1950/45	1965/61	1970
حبوب	6.2	5.9	7.2	5.0
زراعة من اجل الحفاظ	8.1	5.6	3.6	8.5
على خصوبة الارض	5.3	4.5	4.3	6.2
زراعة كروم	18.0	14.1	9.5	8.0
زراعة فواكه وزراعة تجارية				
نباتات اخرى مزروعة	1.1	0.5	0.5	0.6
اجمالي الانتاج النباتي	38.7	30.6	25.1	23.3
تربية ابقار	16.9	14.7	18.0	20.3
انتاج البان	27.1	32.4	33.4	31.1
تربية خنازير	9.2	27.7	16.9	18.7
تربية دواجن	4.8	5.8	4.4	4.0
انتاج حيواني اخر	3.3	4.1	2.1	2.7
اجمالي الانتاج الحيواني	61.3	69.4	74.8	76.8
اجمالي الانتاج الفلاحي	100	100	100	100

المصدر Barbier (J) Geographie de la Suisse P 84

مرجع سابق .

— تكاليف اليد العاطلة مرتفعة في الفلاحة ، الظروف الطبيعية الخاصة بالاستغلالية تتسبب في هدر جزء كبير من طاقات اليد العاملة عند الاستخدام الكامل للمكننة ، فصغر الاستغلالية تجعل من المردودية المتاتية من استخدام الالة اقل من تلك المتاتية من المساحات الفلاحية الواسعة ، ثم ان التنوع في المحاصيل داخل الوحدة الانتاجية الواحدة ، يتطلب عتاد فلاحيا يتلاءم مع طبيعة المنتوج وهذا بدوره يتطلب راس مال معتبر غالبا ما يكون غير مستعمل بصورة كلية .

– ارتفاع مستمر في اسعار الاراضي الفلاحية بسبب منافسة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى للقطاع الفلاحي ، كتخصيص المساحات لقطاع البناء والتعمير ، وزرع الوحدات الصناعية ، وتخصيص المساحات الخضراء للنزهة والتسلية ، هذا لا يعود فقط كما راينا الى تزايد واتساع المدن الصغيرة والمتوسطة ، وانما ايضا الى اتساع بعض الاخرى كالسياحة وغيرها ، في المناطق الخلفية ذات القيمة الزراعية الضعيفة ، اولكون هذه الاراضي اقل سعرا من المناطق القريبة من المدن ، اتسع هذا العامل ليشمل كافة الاراضي الفلاحية بواسطة قابليتها للتداول فوضعت نهاية لكثير من الاستغلاليات الفلاحية خاصة في المناطق الدافئة بسبب رغبة السكان في التمركز في المناطق الاكثر هدوء ، حاليا من المستحيل ان نجد في سويسرا اراض زراعية تباع بسعر مساو (او اقل) من قيمة المردودية المتاتية منها (45) . لقد كان لارتفاع اسعار الاراضي اثارا مزدوجة :

– عمليا تمنع كبر الوحدات الفلاحية في الظروف الملائمة ، فان الفلاح الذي يريد ان ينمي نشاطه الفلاحي عن طريق توسيع وحدته عليه ان يوظف اموالا كبيرة مضافة قصد شراء او كراء الارض ، هذه الظاهرة امست تحدث اضطرابات على بنيات الاستغلاليات الصغيرة من جراء الحصار المفروض .

– الفروق الموجودة بين القيمة المتاتية من الاستغلال الفلاحي للارض (المردودية الفلاحية) والقيمة التي تقدمها القطاعات الاخرى مقابل الحصول على الارض (المردودية التجارية) تحث الفلاحين على بيع جزء من اراضيهم ، خاصة عند الفلاحين الذين تراكمت عليهم الديون من ارتفاع الاستثمار الفلاحي .

– ارتفاع الهجرة من المناطق الريفية نحو المدن والمناطق السهلة الخصبة ، منذ نهاية القرن 18 عرفت المناطق الريفية المعزولة والجبلية انخفاضا في نسبة السكان من 18.4 الى 13.2 % ، كانت الهجرة تاخذ خطا من هذه المناطق نحو المدن الكبرى (46) ، في 1860 كان ثلثي السكان يعيشون في البلديات التي ولدوا فيها ، تسعة اعشارهم يقيمون داخل المقاطعة مسقط راسهم ، وبعد مائة عام (في 1960) اصبح 62 % فقط من السكان يقيمون في مقاطعتهم (47) .

1.5 ظهور العمل الجزئي الفلاحي

ان الانتقال الموسمي لفلاحي الجبال قد انتهى تقريبا في الثلاثين سنة الاخيرة (48)، الحركة المعروفة منذ القدم لدى سكان المناطق السويسرية المحاذية لجبال الالب، من السفوح الى اعلاها، كان الفلاح ينتقل كما ورثه من عادات، صيفا الى المرتفعات حين ذوبان الثلوج ليستغل المراعي والمروج الطبيعية مصحوبا بقطيع انعامه، وفي الشتاء ينزل الى السفوح ليستغل ضيعته في زراعة بعض الخضروات والبقول وجني الكروم، حاليا في الشمال اصبحت المناطق الرعوية خاضعة لاشخاص يمارسون الرعي باستمرار وقد اضمحل نظام ارتياد الكلأ العائلي (49) ومع تحضر الحياة الفلاحية في الآلب، اصبحت حاشية جبال الالب مسكونة، ورافق هذا تزايد انشاء الاراضي المخصصة للعمران، وظهور الوحدات الصناعية الصغيرة واتساع النشاط السياحي.

الحركات النواسية بسبب الانشطة الثانوية، اخذت مكانها مع بداية القرن الحالي، فقد شملت الظاهرة ما يقارب ثلث السكان النشطين (50)، هذه النسبة ترتفع من احصاء الى آخر، بسبب ضغط ارتفاع اسعار الاراضي في المناطق العمرانية الكبيرة، وارتفاع استعمال المكننة الفلاحية، في الجانب الاخر في النقاط التي تتساوى فيها عملية الطرد والجذب للسكان، وهنا يكون تاثير جاذبية القطاع الفلاحي مع القطاعات الاخرى متساوية.

اصبح في كثير من المناطق تلاؤم مع متطلبات التطور، فالفلاحة تستجيب لشروط السوق وتختار بين مجموعة من الطرق (بما يستجيب وشروط السوق) يمكن ان تسعى الى تلبية الاحتياج الذاتي، وتكون بالتالي نصف فلاحة معاشية، او تسعى الى التحوير في الاستغلالية للاستفادة من بعض الظروف لتجعل منها فلاحة صرفة متطورة، لذلك الفلاحة التي ظهرت في الاستغلاليات الصغيرة التي يمارس اصحابها وظائف خارج الوحدة الفلاحية بسبب كون هذه الوحدة غير قادرة على تلبية الاكتفاء من الدخل، فاصبحت فلاحة العمل الجزئي تبحث عن تحسين الدخل.

1.6 ارتفـاع تكلفـة الانتـاج

الاعتمـاد الكبير على المكننة الفلاحية وارتفـاع اسعـار العقـارات ومعـهمـا اليد العـاملة التي اصبحت تطلب اجـورا مسـاوية لتلك السـائدة في القطـاعات الاخـرى ، جعلت من العقلنة الفلاحية عملية مكلفة ، الفلاحــة السويسرية رغم ازدهـارها فانها في استدانهـا متزايدة كمـا يبينه الجدول التـالي :

جدول 11 : رؤوس الامـوال المقترضة في الاستغلاليـات الفلاحيـة (بمليـون فرنك .س)

	1950	1955	1960	1965
اجمـالي الاصـول	12 170	13 050	14 130	14 700
راس المـال المقترض	5 970	6 600	7 160	7 700
النسبـة (%)	%49	%50	% 51	% 52

المصدر : مصدر سـابق ص 87 Barbier (J) Geographie de la Suisse

خدمـات هذه القروض معتبرة (مـا يقارب 8000 فرنك للهكتار المستغل) ، فعلى ادنى تقدير يمكن ان يصل الى 300 مليون فرنك سنويـا ، هذا يعتبر عبئـا ثقيلا علـى تكـاليف الانتـاج ، تضـاف الى هذه الانشغـالات الداخلية القـائمة ، انخراط سويسرا في السوق الاوروبية المشتركة ، من الواضح ان كل بنـاء في الفلاحة السـويسريـة يمثل صرحـا معقدا في قلب اقتصـاد مزدهر ، لا يمكن له المقـاومة في عدم وجـود مقـاييس حسـائية ، فلوافترضنـا ان سـويسرا فتحت حدودهـا دون تدعـيم للفلاحـة فلا يمكن لهـا معهـا في الاجل القصـير الا ان تتخصص في تربية الانعـام ، ورغم ان الظروف البيئية تشجع مثل هذا النـوع من الفلاحـة ، الا انه في الاجل القصير تبقـى نفقـات انتـاجهـا اكثر ارتفـاعا من الدول الاوروبية المشتركة في السوق ، لذلك من الضروري ان تكون هناك اتفـاقيـات لحماية الفلاحة على امل ان ترتفع التكاليف الفلاحية مع الزمن في الدول الاخـرى حتى يضمحل الفـرق .

2 . الفلاحة الجبلية في سويسرا

سويسرا من الدول الراسمالية التي خطت اشواطا كبيرة في التطور الاقتصادي فلاحتها الجبلية عرفت ازدهارا معتبرا يضاهي ذلك في القطاع الصناعي .

2 . 1 تاثير الخصائص الطبيعية على الفلاحة الجبلية

الفلاحة السائدة في المناطق الجبلية هي تربية الانعام ، وخاصة الابقار منها ، تشغل مساحة 1 . 1 مليون هكتار ، تتسم بانتاجية منخفضة ، وتلعب الظروف الطبيعية دورها في تصنيف الفلاحة ، كالمنحدرات والتربة الفقيرة الصخرية ، وصعوبة استخدام الالة في اغلب المناطق منها . تركت عوامل التعرية والانجراف تاثيرها فيها ، التهيئة فيها كشق الطرق ومد المناطق بالمستلزمات الضرورية الحياتية والكمالية امر مكلف جدا ، هذه العوامل مجتمعة فرضت على هذه المناطق ان تتخصص في فلاحة معينة .

2 . 2 الخصائص الاساسية للفلاحة الجبلية في سويسرا

2 . 2 . 1 انخفاض الانتاجية والدخل

اذا قارنا بين دخول الفلاحين في السهول مع دخول الفلاحين في الجبال لوجدنا ان الذين في السهول يتمتعون بفرق شاسع ، قد لا يعود هذا الفرق الى عوامل فنية في الفلاحة بقدر ما يعود الى المناخ والتضاريس الذين يحددان الانتاجية الفلاحية ولا يؤثران على الفلاحة وحدها بل حتى على الصناعة والتجارة ، فانخفاض الكثافة السكانية وارتفاع تكاليف النقل ، وضعف الاستثمارات في الهياكل القاعدية لهما تاثيرها ايضا .

2.2.2 هجرة اليد العاملة

الظروف السابقة الذكر ، ومع عدم وجود فرص كافية للتشغيل في القطاعات غير الفلاحية في المناطق الجبلية ، فرض حركة داخلية للايدي العاملة ، حتى انه اصبح يشكل عوائقا للتنمية في هذه المناطق مستقبلا ، لقد ارتفعت الكثافة السكانية في المناطق السهلية من 40نسمة/كلم^2 في بداية القرن 19 الى 152 في 1970 وسيتعدى 180 بعد 30 سنة . السكان في اتجاه نحو التمركز في السهول ، في 1900 كان السكان يتوزعون كمايلي : 80.5 ٪ من الرجال يسكنون على علو اقل من 700 م ، 14.3 ٪ بين 700 و 1000 م ، 4.2 ٪ بين 1000 و 1500 م ، 4 ٪ اكثر من 1500 م . وبعد 60 سنة انتقلت النسب على الترتيب الى 87.3 ٪ ، 9.1 ٪ ، 2.9 ٪ ، 0.6 ٪ (51) . يعود هذا الاتجاه بصفة اساسية الى النشاطات الصناعية والتجارية والخدمية .

2.2.3 ضعف البنية الفلاحية

الاستغلاليات الفلاحية التي تتراوح مساحتها بين 1 و 5 هكتارات هي الاكثر انتشارا ، ونجد هناك اختلافا نموذجيا بين الفلاحة السائدة في الجبال وتلك الموجودة في السهول من ناحية اسلوب الانتاج ، فنجد في السهول خدمة الارض وتربية الانعام هما النموذج السائد ، كانتاج الخضار والفواكه والكروم وتربية الابقار . بينما في الجبال خدمة الارض وان وجدت فهي قليلة الاقبال عليها بينما تبقى تربية الانعام وخاصة الابقار هي النموذج السائد .

2.2.4 اشكال الاستغلال

عادة ما تكون القطع الكبيرة ملكا لمجموعات فلاحية يكون فيها الاستخدام مشتركا وفي مناطق اخرى يتمركز المستغلون الفلاحيون في مجموعات استغلالية تقع كل منها على علو معين ، في المواسم الرديئة يمكث القطيع في ضيعات الشتاء* في هذه الضيعات تزرع القطع ببعض الحبوب وحشائش البرسيم وتوجد على ارتفاع منخفض وتستخدم كمروج في الربيع وتحصد في الصيف ، اما الاراضي الموجودة على علو مرتفع فلا تستعمل عادة لاكثر من ثلاثة اشهر .

5 . 2 . 2 انتاج اللحوم والحليب اهم استغلال فلاحي جبلي

حسب ما يتلاءم مع ظروف المناطق الجبلية ، يبقى المنتوج الفلاحي الاساسي هو الالبان واللحوم ، بنية الاستغلاليات الصغيرة الحجم تنسجم اكثر مع هذا النوع من النشاط ، ومن جهة اخرى فهي تدر دخلا ثابتا نسبيا رغم ان السهول تتميز عنها من ناحية المردودية الانتاجية . ويبقى هذا النشاط تحده عدة عوامل منها عزلة المناطق الجبلية وارتفاع تكاليف النقل بهذه المناطق عندما يرغب الفلاح تسويق منتجاته او الحصول على تغذية وعلف لانعامه .

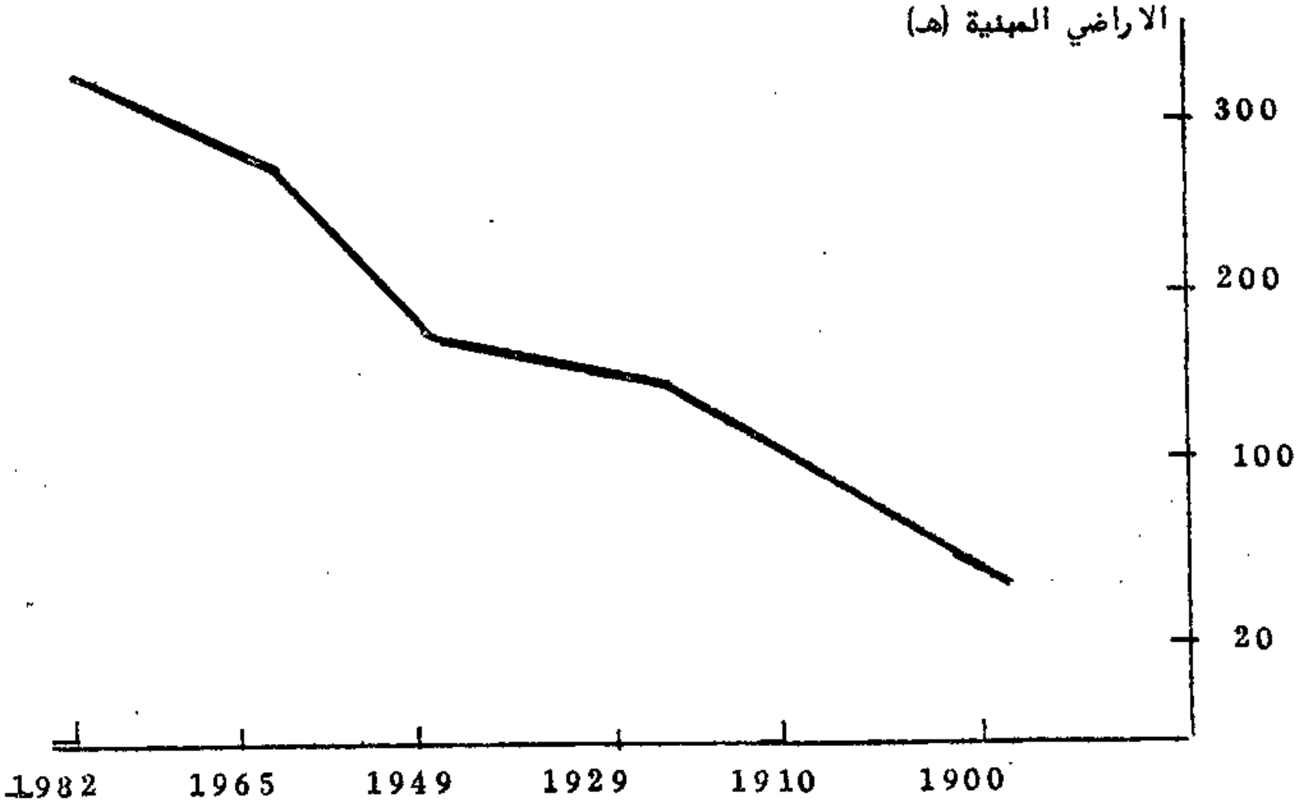
6 . 2 . 2 المنافسة من المنتجات الفلاحية السهلية

الارتفاع في انتاج الحليب ووجود فائض ، هذا زاد من الاقبال اكثر على انتاج اللحوم ، الظروف في السهول اكثر ملاءمة للتسمين ، وتكاثر البقر ، الظروف الطبيعية في سويسرا لا تساعد على تربية الاغنام والماعز ، هذه الظروف فرضت على الاستغلاليات الفلاحية الجبلية ان تدخل في منافسة مع تلك الموجودة في السهول وبالمقارنة فالاستغلالية الجبلية لا تحقق اكثر من 60% الى 70 من دخل الاستغلالية السهلية ، ورغم هذا نلاحظ ان عدد الاستغلاليات التي توقفت عن النشاط الفلاحي بين 1955 و 1965 هي كثيرة في السهول منها في الجبال (52) والمساحة المزاحة ارتفعت من 37 000 هـ الى 63 000 هـ اي ما يعادل 27% مقابل 10% فقط في الجبال .

7 . 2 . 2 ارتفاع الطلب على عنصر الارض

لم تعد الفلاحة وحدها النشاط القائم في المناطق الجبلية ، النشاطات الاخرى كالسياحة خاصة اخذت في الفترة الاخيرة تستولي على مساحات واسعة قصد تعميرها كالنقاط اللازمة للتسلية ونقاط التزحلق على الثلج " كل المسالك التي تخصص في فصل الشتاء للتزحلق على الثلج هي ضعيفة المردودية الفلاحية بعد زوال الثلوج ، وكلاب الصيد تفسد الموسم المزروع ، وبقايا المعلبات المستهلكة التي يرمي بها السياح كلها من المؤثرات السلبية على الاراضي الفلاحية " (53) . استولت

السيـاحة على اجود الاراضي الفلاحية واتسعت معهـا الحـاجة الى العمران في كـافة المنـاطق الجبلية بسويسرا ، وهكذا هضمت مراعي ومروج كـانت مخصصة سـابقـا للانتاج .



توسع الاراضي المبنية في منطقة " دافـوس " الجبلية (54) .
1982 _ 1900

وقد شهدت الفترة 57/1965 اتسـاع نشـاط السيـاحة ، فارتفع معـهـا سعر الارض ، وكـان لهذا الارتفـاع عدة نتـائج منهـا :

- اصبح يستحيل نشـوء استغلاليـات فلاحية جديدة في هذه الظروف .
- ارتفـاع المسـاحـات المعدة للكراء ، وهذا معنـاه ضيـاع مسـاحات كانت تـابعة للاستغلاليـات الفلاحية .
- كـانت الاراضي التي تذهب الى قطـاع السيـاحة من اجود الاراضي واكثرهـا ملائمة لاستخدام الالـة . ومعـهـا شرع الفلاحـون بمحض ارادتهم التخلي عن بعض المساحات الفلاحية ، ومنهم من بـاع الارض ومـا عليهـا من بنـايات فلاحية .

قـانون التهيئة العمرانية الموضـوع في 1979 الذي كـان يهدف الى حمـاية الاراضي الفلاحية من التسرب ، الا ان هذا القـانون لم يستطع الحد من انحصـار الرقعة

الفلاحية ، كما لم يستطع الحد من الارتفاع المتزايد لاسعار الاراضي التي تقع على مقربة من التجمعات السكنية خاصة ، وعادة ما تكون هذه من اجود الاراضي .

8 . 2 . 2 ارتفاع عدد استغلاليات الوقت الجزئي

تعددت نشاطات الفلاح لتشمل نشاطات غير فلاحية ، ففي كافة المناطق الجبلية ، هذه الظاهرة بدأت في الانتشار ، وتختلف من منطقة الى اخرى باختلاف الاهمية الجغرافية للمنطقة ، اغلب الفلاحين يمارسون نشاطا ثانيا ، سواء في الحرف او الصناعة او التجارة او السياحة .

قطاع السياحة بدأ يأخذ في الاونة الاخيرة مكانة مرموقة ، واصبح يستهوي اكثر الفلاحين ، فهو يقدم دخلا عاليا من ممارسته ، يمنح للفلاح اعمالا موقتة في فصل الشتاء ، وهو الفصل الميت في الزراعة ، واصبح من الضروري ان تكون هذه النشاطات في متناول الاستغلاليات التقليدية ، ففي منطقة ك " الاتش " قل فيها الاعتماد على الاستغلاليات الفلاحية في الحصول على الدخل الاساسي الكافي للعائلة ولم تعد الدخول المتاتية من الاستغلاليات الا مكملات لدخول من قطاع السياحة ، وفي هذه المنطقة 64 ٪ من الاستغلاليات لها دخول مضافة من مصادر غير فلاحية يعمل فيها الفلاحون بكامل وقتهم (54) .

هل تكون فلاحة الوقت الجزئي في الجبال السويسرية مرحلة في طريق الهجر الكامل للاستغلالية الفلاحية ؟ المحللون الاقتصاديون السويسريون يقولون " انما هي شكل من اشكال الاستشلاليات الفلاحية المستقبلية ، وان تعدد الانشطة التي تشغل صاحب الاستغلالية ليست مرحلة انتقالية وانما هي ضرورة هيكلية " (55) . وبالتالي يصبح للفلاح نشاط مزدوج يهدف الى جلب مورد دخل اضافي يكمل به الدخل المتاتي من الفلاحة . وفي منطقة " دافوس " الاستغلاليات التي تعتمد في نشاطها على الوقت الجزئي تتراوح حول 20 ٪ وفي " اراضي الهوف " الجبلية استغلاليات الوقت الجزئي قليلة جدا تتراوح حول 7 ٪ ، 17 ٪ من الفلاحين يمارسون نشاطا مكملا غير فلاحي ، رغم ان امكانيات التشغيل في هذه المنطقة قليلة في غير الفلاحة بسبب عدم ملائمتها بالشكل اللازم للسياحة ، والصناعة هنا غائبة ، والظروف الطبيعية تلائم اكثر الفلاحة .

2.2.9 تكامل القطاعين الفلاحي ـ السياحي الجبليين

لم يكن هناك دوما التضاد والمنافسة بين القطاعين السياحي والفلاحي في المناطق الجبلية ، فلقد كان قطاع السياحة في كثير من الاحيان موردا اقتصاديا للاستغلالية الفلاحية :

ـ كان القطاع السياحي فرصة لتشغيل الفلاحين الذين يبحثون على مورد دخل اضافي .

ـ استطاع القطاع الفلاحي ان يجد مخرجا لمنتجاته ، فمع اتساع النشاط السياحي ارتفع الطلب على المنتجات من مصدر فلاحي ، وفي غالب الاحيان كانت اسعار السلع المقدمة من طرف الفلاحين مرتفعة عن متوسط الاسعار في سويسرا ، ولكن السياح كانوا يتقبلونها ، وكانت الفنادق والمطاعم على اتصال دائم مع المنتجين .

ـ مدخول آخر لا يقل اهمية ، انه كراء السكنات لقضاء المصطافين لعطلهم " ثلث الاستغلاليات الفلاحية في " غريدل وولد " تلجا الى هذه الوسيلة ، وللاسف هذا النوع من السياحة اصطدم بالعرض المتنامي باستمرار للسكنات الفاخرة الواقعة على حواف القرى الجبلية ، فشكل فائضا عن الطلب ، وهناك شكل آخر من الزراعة السياحية ، يمثل مصدرا للدخل والمتمثل في تخصيص جزء من بناية الاستغلالية كمطعم للنزلاء " (55) " .

ساهمت السياحة في تطوير مفهوم الفلاحة ، لتجعل منها اكثر تفتحا على التكنولوجيات المستخدمة في القطاعات الاخرى واكثر استجابة لنوع الاستهلاك السائد. هناك تداخل بين قطاعي السياحة والفلاحة ، فبالاضافة الى كون السياحة موردا ذو منفعة اقتصادية لما تدره من دخول للفلاحين ، ساهمت في توسيع الهياكل القاعدية بالجبال من طرقات واتصالات ، ونقل عمومي وخدمات وتجارة ، هذه الاهمية تقل كلما كانت المنطقة تفتقر لجاذبية السياحة ، وساهم هذا القطاع كثيرا في التقليل من الهجرة الريفية .

وكان للفلاحة بدورها دور في توسيع النشاط السياحي ، فهي تعطي للريف منظرا لائقا جذابا خاصة في فصل الصيف ، هذا المنظر يستهوي السياح ، فالريف الجبلي والفلاحة الجبلية هما من الموارد الاقتصادية المستغلة من طرف السياحة ،

ـ نفقـات على الذبح لتنظـيم الانتـاج الحيواني : تخصص الحكومة ضمن مخطط خـاص نفقـات لعمليـات ذبح الانعـام ، بلغت حوالي 13.9 مليون فرنك سويسري فـي 1971 الهدف من هذا المخطط تحسين نوعية الانتـاج الحيواني للتكـاثر (57) (الحفـاظ على السلالة الجيدة وذبح السلالة الرديئة) في المنـاطق الجبلية ، واقتراح تعـاونية بين المربين في الجبل مع السهل ، يتلقى على اثرهـا مربو القطعـان في السهل دعمـا ماليـا مقـابل شراء انواع من الابقـار الجبلية التي لا تتوفر على خصـائص معينة من الجودة ، وقد اتخذت تدابير من اجل التقليل من انتـاج الحليب ، وتقدم الحكومة دعمـا ماليـا غيـر مبـاشر مقـابل ذلك .

ـ الشـراء قصد التخفيف من مصب سـوق الانعـام : تلجـأ الحكـومة أو المنظمـات العمـومية الى الشراء في بعض المنـاسبـات ، كأن يفيض عدد رؤوس الانعـام المقدمة الى المذابح عن الاحتيـاجـات الكلية ، او يكون هنـاك ضيـاع في الانتـاج الحيواني (فـائض) ، تقصـد من ورائـه الحفـاظ على تـوازن الثروة الحيوانية وتوازن الاستهلاك .

ـ الـدعم المـالي للنـقل : نظرا لارتفـاع تكـاليف النقل في المنـاطق الجبلية ، كـان على الدولة ان تسهل من حركة الانعـام عن طريق تدعـيم النقل ، اسـاسا بقصـد بيع الانتـاج الحيواني من الابقـار والاغنـام الجبلية ، ففي 1971 مـا يقـارب من 32 000 راس بقر و 50 000 راس غنم استفـادت من هذه المسـاعدة (58) .

ـ منـح التصـدير : استفـادت المنـاطق الجبلية مثل بـاقي الجهـات الاخـرى مـن الدعـم المـالي الحكـومي من اجـل عملية تصدير الانعـام والالبـان ، تهدف الحكـومة من وراء ذلك ازالة الفروق بين الاسعـار العـالمية والاسعـار المحلية ، وحتى يستطيع المنتوج الوطني الصمـود امـام المنـافسة العـالمية .

2.3.2 الانتـاجية والدخـل الفـلاحيين

سجل ارتفـاع في انتـاجية العمل الفلاحي ، لم يكن هذا الارتفـاع نـاتجـا عن التحسن في انتـاجية اليد العـاملة فقط (7 ٪ خلال الخمس سنوات الاولى 65/1969) ولكن يفسر فـاعلية المزج بين كـافة عنـاصر الانتـاج ، خـاصة في نقص اليد العـاملة

جدول 12 : الانفاق الحكومي على الانتاج الحيواني وانتاج الالبان في سويسرا

(مليون ف.س)

الجوانب	1965	66	67	68	69	70	1971
1) عمليات الذبح							
ـ في المناطق السهلية	0.15	0.12	0.24	0.75	0.19	.07	0.25
ـ في المناطق الجبلية	4.40	6.27	6.36	9.55	8.79	11.32	13.66
2) شراء قصد التخفيف عن السوق	0.9	0.7	0.97	0.85	0.84	2	1.1
3) المساهمة في مصاريف النقل							
ـ الى داخل البلاد	0.42	0.54	0.64	0.55	0.85	0.45	0.56
ـ للتصدير	0.42	0.31	0.24	0.36	0.49	0.5	0.46
4) منح التصدير	0.93	0.6	4.3	4.32	7.85	10.5	7.85
5) جوانب اخرى	0.89	0.1	0.18	0.21	0.62	0.14	0.21
المجموع	1.31	12.64	12.92	18.59	19.63	25	24.1

المصدر : ص 46 مرجع سابق

O.C.D.E , La politique agricole en Suisse

جدول 13 : نمو الانتاجية والدخل الفلاحي في سويسرا

الاصناف	1965	1967	1969	1971
دخل العمل الفلاحي (يوم عمل رجل بـ ف.س)				
ـ استغلاليات السهول	34.15	51.49	49.60	72.24
ـ استغلاليات الجبال	25.06	32.27	31.65	42.02
التعويضات الوسيطية لاستغلاليات السهول (ف.س. يوميا)	41.50	48.10	53.65	65.20
دخل العمل الفلاحي بـ% من متوسط التعويضات لاستغلاليات السهول	82	107	92	111

المصدر : ص 18 مرجع سابق

O.C.D.E , La politique agricole en Suise

وتعويضها بالرفع في راس المال والمواد الاولية المستخدمة (على شكل آلات ، اسمدة ، بذور محسنة ، مبيدات حشرات او امراض) وعن طريق التنظيم والتسيير الفعال للاستغلاليات الفلاحية . الجدول السابق يبين الفروق بين دخول الاعمال في الوحدات الفلاحية السهلية والجبلية ، يتقاضى العامل الفلاحي في الجبل دخلا يقل من 30 الى 40 ٪ عن ذلك المتمركز في السهل ، وتكاد الوحدات الموجودة في السهل ان تتحصل في الاجل الطويل على مجمل الدخول ، فالسنوات الرديئة يمكن ان تعوض بالسنين الجيدة (لاحظ الجدول فالدخول من 1965 الى 1970 كانت متدنية بينما ارتفعت في السنين التي بعدها) . ومن جهة اخرى متوسط الدخول الفلاحية وغير الفلاحية في السنوات السبع (1971/65) تقارب 96 ٪ .

اذا كان الدخل المتاتي من العمل هو العنصر الاهم في اجمالي الدخل الفلاحي ، فهو لا يشكله كله ، فان الفوائد على راس المال المستثمر في الفلاحة من طرف الفلاحين لها 20 ٪ من اجمالي الدخل ، وفي 1966 تم احصاء الوحدات الفلاحية الجيدة فوجد ان 95 ٪ منها لها دخول متاتية من قطاعات غير القطاع الفلاحي ، ما بين 1962 و 1966 كان الدخل المتاتي يمثل من 10 الى 20 ٪ من اجمالي دخل الوحدات الفلاحية السهلية ، 20 الى 25 ٪ في الوحدات الجبلية .

2 . 3 . 3 سياسة تطوير الانتاج الفلاحي الجبلي

كانت الفلاحة الجبلية في سويسرا ولا تزال تاخذ قسطا وافرا من الدعم الحكومي فقد تكون هذه التشجيعات والاجراءات تشمل القطاع الفلاحي عامة او تقتصر احيانا على الفلاحة الجبلية ، يهدف من وراء هذا الاهتمام تطوير الفلاحة في هذه الجهات حتى تواكب التطور الذي تشهده الزراعة وتربية الانعام في باقي الجهات ، ومن سياسة التطوير المتخذة نذكر مايلي :

- اجراءات تدعيم شروط الانتاج الفلاحي الجبلي : دعم لتوفير احسن الشروط للفلاح الجبلي ، يتمثل في مساعدات ذات طابع اجتماعي لتحسين التعليم ، وخدمات نشر الفنيات الفلاحية ، دعم مالي لتربية الانعام ومراقبتها صحيا ، ومنح لزراعة الحبوب والبرسيم ، وتدعيم الاسعار ، . تحسين البنية الفلاحية كعمليات

تجميع وتوسيع الاستغلاليات الفلاحية ، هذه التدعيمات قد تزيد في بعض الاحيان بمرة ونصف عن ما تتلقاه وحدات الفلاحة السهلية (59) . وهناك بعض الاستثمارات التي يدعم منها ما هو موجود في المناطق الجبلية فقط ، وتاخذ الفيدرالية على عاتقها منح ضمان الثروة الحيوانية ، وكذلك عمليات الذبح والشراء من اجل تخفيف قوة التذبذب في اسعار سوق الانعام والمساهمات في تكاليف النقل .

— اجراءات تطوير العتاد الفلاحي المستخدم : يراد من المساعدات الخاصة الممنوحة للفلاحة الجبلية تدنية تكاليف الانتاج بصفة اساسية ، شراء بعض العتاد والالات الفلاحية مدعم من طرف مساهمات الكنفيدرالية (الحكومة) اكثر ما هو مدعم من طرف المقاطعات ، مساعدات الفيدرالية كانت تاتي عن طريق المقاطعات ونذكر منها مساعدات الشراء خاصة) ، انه تشجيع غير مباشر للتملك الجماعي للعتاد الفلاحي ، وبصفة عامة الفلاحة الجبلية لا تدفع اكثر من 60 الى 70 ٪ من سعر الشراء العادي للالات والعتاد الفلاحي .

— المساهمة في تكاليف التسيير : مساهمة الكنفيدرالية قصد تحسين انتاج اغذية الحيوانات ، بهذا تكون للحكومة مساهمات في تكاليف التسيير للاستغلاليات الفلاحية ، اكثر من الاتحادات الخاصة بالمنتجين او المصالح الجهوية لنشر العلوم الفلاحية. تساهم الكنفدرالية ايضا في تكاليف انتاج الابقار الجبلية ، وبعد 1966 بدات تساهم في كل الانتاج الحيواني (60) (بما في ذلك الماعز والاغنام والخنازير). منذ 1971 اصبحت الكنفدرالية تتكفل حتى 15 راس بقر في الوحدة الفلاحية ويرتفع الدعم الى 90 ف للراس الواحد في المنطقة 2 (الاقل ارتفاعا) والى 270 ف.س في المنطقة 3 (الاعلى ارتفاعا) (61) .

— دعم تطوير الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية : الاستخدام العقلاني للمراعي الجبلية في تربية القطعان احد العوامل الحيوية ، ان المدة السنوية التي تستخدم فيها المراعي قصيرة جدا (تتراوح ما بين 75 و120 يوم (62)) حوالي 20 ٪ من قطعان البقر و 80 ٪ من المعز وثلثي الماعز تعيش على المراعي الجبلية ، لكن هذا القطاع يشكو من ارتفاع اجور اليد العاملة باستمرار دون توقف ، ورغم انه يتم بطريقة غير عقلانية على غرار في المناطق الاخرى ، لا يراعى فيه حماية الطبيعة من التعرية وحماية التربة من الانجراف ، فكان على الكنفدرالية ان تقدم دعما ماليا

او قروضا بدون فائدة للابنية الفلاحية الموجودة في جبال " الالب " حتى لا يبقى الاعتماد مقتصرا على النباتات الجبلية ، كما تشجع الاستخدام الجماعي للاراضي والاستثمارات العمومية .

— تحسين الظروف الاجتماعية لسكان الجبال : تستفيد الفلاحة من برامج للتشجيع في متناول الجميع ، كان قانون 20 مارس 1970 (63) يسعى الى تحسين شروط السكن في المناطق الجبلية ، هذا القانون يقدم مساعدات قد تصل الى 10 000 ف.س لكل سكن او يساهم بـ 25 ٪ من اجمالي الاستثمارات وتساهم المقاطعة ايضا بنفس النسبة فهذه المساعدات شملت كل العائلات بدون استثناء خاصة العائلات ذات العدد الكبير من الاطفال وضعيفة الموارد المالية ، هذه ، تساعد اكثر العمليات الاستغلالية للعائلات .

— توسيع الهياكل القاعدية : وضع برنامج لتشجيع الاقتصاد الجبلي يشمل على قانون يساعد الاستثمارات في المناطق الجبلية ، يهدف من ورائها توسيع القاعدة الاقتصادية الجبلية حتى لا تبقى المناطق وحيدة النشاط ويمكن من ربط النشاط الفلاحي ببعضه البعض .

خلاصة الفصل الثاني

عرفت الفلاحة الجبلية السويسرية نموا وازدهارا كان لهما اثر على التوازن الجهوي ، فرغم الظروف غير المواتية لتوسع النشاط الا ان التطور العام الذي شهدته سويسرا كان له الاثر الكبير في الرفع من امكانية الفلاحة الجبلية على الاستمرار ورغم المضايقات التي تفرضها القطاعات الاخرى غير الفلاحية على هذا القطاع الا انه استطاع ان يصمد لهذه المنافسة التي لم تكن دوما في صالحه ، استفادت الفلاحة من الانشطة الاخرى في تدعيم بنيتها الانتاجية كما استفادت من المداخيل التي تاتيها منها ، ونذكر منها قطاع السياحة والرياضة والتسلية الذي تعرف به سويسرا .

كان على الدولة ان تدعم الفلاحة الجبلية من المنافسة التي كانت تفرضها الفلاحة السهلية والقطاعات الاخرى غير الفلاحية ، مضايقة على عنصر الارض الذي يتسم بالمحدودية ، واليد العاملة التي تبحث دوما على من يقدم اكبر اجر ، والاستثمارات التي تنجذب الى النشاطات التي تقدم اكبر مردودية ، فالقوانين التي سنتها الدولة كان تاثيرها على اعادة الاتزان في اهمية القطاعات عن القطاع الفلاحي الجبلي ، والدعم المالي والمادي على اثر بالايجاب على بقائه واستمراريته .

خلاصة القسم التمهيدي
==============

رغم الاختلاف في التركيبتين بين اليابان وسويسرا الا انهما تتفقان في عدة نقاط :

- الثورة الصناعية التي شملت جميع ارجاء البلد كان لها الاثر الاكبر على النشاط الفلاحي .
- ادى استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج الفلاحي الى زيادة واضحة في انتاجية الفرد ، وارتفعت معها معدلات الانتاج .
- ادى استعمال الالات الى نقص عدد الايدي العاملة اللازمة لان الالات تقوم بجزء كبير من الاعمال ، فاستطاع الفلاح فيها ان يستغل اقل وقت متاح ممكن متاح لتسخيره في الانتاج الفلاحي ، واتسعت ظاهرة العمل الفلاحي الجزئي الذي كان نتيجة قيام الفلاحين بانشطة غير فلاحية واستخدام الجزء من الوقت الفائض في الانتاج الفلاحي ، ووفرة العنصر الميكانيكي سهل من هذه المهمة .
ثم ان ثمن الالات الجديدة واقساط امتلاكها ونفقة صيانتها حتى وان كانت تفوق الوفر في الاجور لليد العاملة ، الا ان الانتاج المقدم كان مرتفعا .
- مكنت الالات الفلاح من استغلال مساحات اكبر ، وبذلك امكن استغلال اراض لم تكن تستغل في الماضي نظرا لوجودها في نقاط صعبة للعمل (تقع داخل احراش غابية او في المنحدرات) او لكونها اقل جودة .
- مكنت الالات من بناء حواجز لحماية التربة من الانجراف ، وحفر القنوات والمصارف بسهولة مما ساعد على المحافظة على خصوبة التربة بموارد اقل نفقة .
- استخدمت الالات في مقاومة الامراض من الافات بسرعة كبيرة ، مما مكن الفلاح في هذه المناطق من القضاء عليها وحماية الحيوانات والنباتات من فتكها .
- نتائج الابحاث العلمية والتكنولوجية ذات منافع كبرى ، مما ادى الى زيادة منفعة المنتجات الاصلية وبالتالي ارتفاع اثمانها وزيادة دخول الفلاحين وهذا ادى بدوره الى ارتفاع اثمان الاراضي قبل ان تؤثر النشاطات الاخرى على ثمن الارض .

ـ لقد صاحب التطور في البلد اتساع شبكة المواصلات والنقل ، وانخفضت معهـا تكاليف النقل وفكت العزلة عن هذه الجهات ، وكان لانخفاض تكاليف النقل تاثيرا ايجابيا على زيادة عرض المنتجات الجبلية ، ثم ان وسائل النقل اصبحت مجهزة باستعدادات خاصة لاجهزة التبريد والحفظ ، ووجود مراكز لنفس الغرض في عين المكان كما سهلت حركة النقل الحصول على الموارد الاولية للانتاج .

ـ لعبت الحكومة دورا رئيسيا في تطوير الفلاحة بهذين البلدين واستطاعت ان تعطيها نوعا من الصلابة لمواجهة الفلاحة السهلية او الاجنبية ، كان ذلك يدخل في اطار تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الجبال والمناطق المعزولة ، كما ساهمت الدولة في ترشيد الفلاحة وتوجيهها حتى تستفيد من الظروف الطبيعية السائدة .

ـ التعاونيات الفلاحية المشكلة والمؤسسات المالية المقرضة كانت الركيزة في اتساع النشاط الفلاحي ، واستفادت الفلاحة الجبلية من ميزة خاصة في المعاملة .

مصــادر المقدمــة والقسم التمهــيدي

1) كارل ماركس راس المال المجلد الثالث دار الهدى للطباعة والنشر بيروت ص 90

Badouin (R) Agriculture et équilibre économique SEDES , Paris , 1961 P8 (2

Malassis(L) Economie agro-alimentaire , tome 1 Economie de la consommation et de la production agro-alimentaire Paris CUJAS 1973 P248 (3

Smith (A) Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations , Paris , Daloz coll"les grands économistes" P233 (4

Badouin (R) Economie rurale Armand Colin , Paris , 1971 P204 (5

6) المرجع الســابق ص 20 الى 23

7) المرجع الســابق ص 89

8) محمد عبد العزيز عجمية الموارد الاقتصــادية دار الجامعات المصرية ص 61

9) كارل ماركس راس المــال مصدر ســابق ص 90

10) محمد عبد العزيز عجمية الموارد الاقتصــادية مصدر ســابق ص 62 الى 65

11و12

OCDE La politique agricole au Japon Raport sur les politiques agricoles, Paris 1974 P7

Tomas.C.Smith Les arigines agraires du Japon moderne, Tome2 (13 Institut pour le développement éccnomique, Paris 1963, P82-96

(14 المرجع الســابق ص 156 الى 190

(15 مرجع ســابق Badouin (R) Economie rurale 234à237

(16 Tomas.C.Smith Les origines agraires du Japon moderne مرجع ســابق F2 123 à 155

O.E.Bishop et W.D.Toussaint , Introduction à la théorie économique agricole, Les éditions d'organisation Paris , 1958 P16 (17

TOmas.C.Smith Les origines agraires du Japon moderne مرجع ســابق P 180 à 187 (18

FAO Le développement de l'agriculture au Japon moderne P35 (19 , (18 (20

(20
Pons (F) Tiers monde problemes des pays sous-dévelop_pés , un cas de développement sans inflation: le Japon PUF Paris P'é P24 (23 (22

(23 (24) ارنمبيمــا ايليينين الجغرافيا الاقتصادية لبلدان العالم دار التقــدم مــوسكــو ص 199

24) مرجع سابق OCDE La politique agricole au Japon P30

25) FAO Le développement de l'agriculture au Japon moderne P35 مرجع سابق

26) كان متوسط الاستغلالية الزراعية في الولايات المتحدة الامريكية في 1954 يتراوح بين 50و 87.5 ، وهذا المجال المتوسط لم يتغير عن سنة 1900

27) و 28) من المرجع السابق

29) محمود عودة الفلاحون والدولة ص 173

30) مرجع سابق Badouin (R) Economie rurale P 450

31) FAO Le développement de l'agriculture au Japon moderne P25 مرجع سابق

32) و 33) مرجع سابق OCDE La politique agricole au Japon P52à53

34) المرجع السابق P45

36) و 37) المرجع السابق P53à69

38) و 39) FAO Le développement de l'agriculture Au Japon moderne P 27à30 مرجع سابق

40) و 41) OCDE La politique agricole au Japon P 69à75 مرجع سابق

42) FAO Le développement de l'agriculture au Japon moderne P 32 à 33 مرجع سابق

43) Barbier (J) Geographie de la Suisse que sais-je PUF 1973 P82

44) الى 47) OCDE La politique agricole en Suisse Raport politique et agricole 1973 P 2 à 22

48) المرجع السابق P 43

49) المرجع السابق P 22

50) الى 55) Perrottet (J) Des montagnes des paysans pour une agriculture en accord avec l'homme et la nature P 39 à 70 مرجع سابق

56) الى 63) OCDE La politique agricole en Suisse P 22 à 30 مرجع سابق

القسم الاول

ركود الفلاحة الجبلية

في ولاية تيزي وزو

ابان الفترة الاستعمارية

عرفت الفلاحة الجبلية في منطقة القبائل الكبرى (تسيزي وزو حاليا) ركودا ملحوظا في الفترة الاستعمارية ، ولم يستطع الانتاج الفلاحي فيها تلبية احتياجات السكان واشتد الفقر بهذه الجهة وارتفعت الهجرة الى المناطق الداخلية والسهلية والى خارج البلاد .

نحاول في هذا القسم من البحث تبيان الاسباب والنتائج التي ادت بالفلاحة الجبلية في هذه الجهة الى الركود الذي عرفته ابان الفترة الاستعمارية . وانما ننطلق في تحليلنا لهذا القسم من اربع فرضيات :

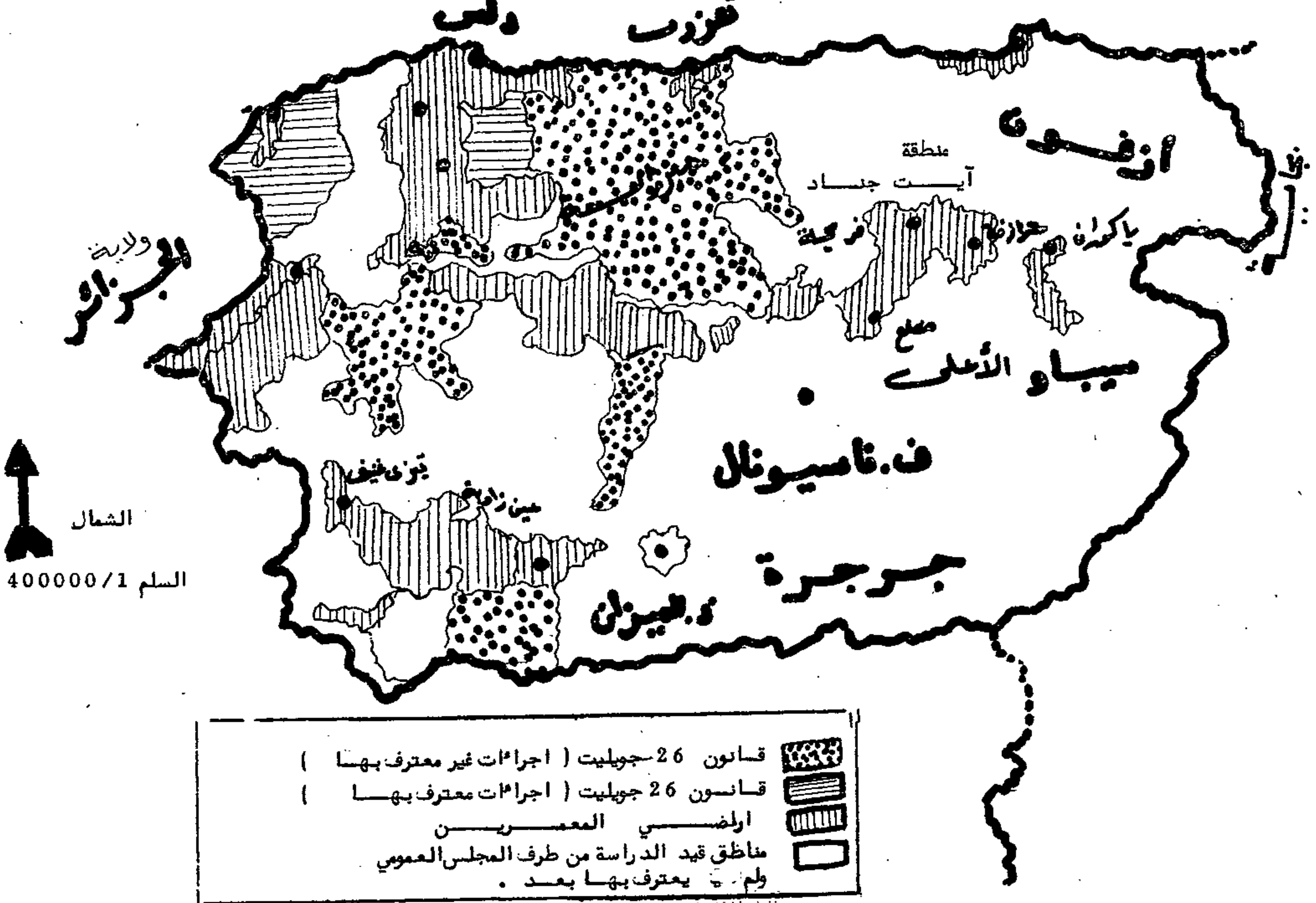
- <u>الفرضية الاولى</u> : الواقع الاقتصادي والاجتماعي لاسلوب الانتاج في المنطقة والتاثير الذي احدثه القطاع الفلاحي الراسمالي للمعمرين على اسلوب الانتاج لدى فلاحي الجبال ، بقي على اثرها هذا القطاع متقوقعا على نفسه ولم يستطع الاندماج ، تحكمه في ذلك علاقات اقتصادية واجتماعية موروثة عن السلف . النظام الضريبي المعمول به ابان الفترة الاستعمارية قد اثقل كاهل الاهالي بالديون وساهم في افقار الطبقة الفلاحية المنتجة ، فانهار الاقتصاد الريفي من جراء الضرائب الفرنسية التي تكاد تمتص المداخيل الفردية بكاملها وتوقع بالكثير منهم في مغبة المديونية ، وكان النظام الضريبي مدعوما بنظام الاقراض ، فالمؤسسات البنكية لم يكن في نيتها ترقية الفلاحة بقدر ما كانت تحاول التمهيد اكثر لعمل الادارة الضريبية ، وبالتالي الهيمنة الاستعمارية اكثر ، وصاحب هذا التغلغل الاستعماري انتزاع اراض كانت تستغل من طرف الاهالي .

- <u>الفرضية الثانية</u> : قد يعود هذا التدهور في النشاط الفلاحي اساسا الى تشكيلة الاستغلالية الفلاحية في هذه الفترة ، فان صغر حجمها لا يمكنها من اعالة الافراد الذين ينتمون اليها ، وان توسع هذه الاستغلاليات ليس

في متنـــاول اي فلاح جبلي ، واصبح من الصعب ان تستجيب الاستغلالية للتطـــور الذي يســـود حولهـــا ، وبقيت هي متمسكة بالاســـاليب القديمة في الانتـــاج ، وبقيت معهـــا تشكيلة المنتجـــات التي ورثتهـــا عن ذي من قبل ســـائدة ، ومع تفشـــي الجهل في وسط الطبقة الفلاحية وحرمـــان السكـــان من التعلم بقيت الاستغلالية معزولة تمـــاما عن الاحتكـــاك او الاخذ بالوســـائل التكنولوجية الحديثة ، ثم ان ضعف امكانيات الفلاح المـــالية والمـــادية وصعوبة ايجـــاد مصـــادر للتمويل تجمدت الاستثمـــارات الفلاحية ، واصبح من الصعب ان تصمد منتجـــات الجبل امـــام المنتجـــات الفلاحية للمعمرين او امـــام المنـــافسةالعـــالمية .

— <u>الفرضية الثـــالثة</u> :لم تحظ الفلاحة الجبلية من اي دعم حكـــومي ، فالتسهيلات والمســـاعدات المـــادية والمـــالية التي كـــانت تقدمهـــا الحكومة الفرنسية ، كانت تحظى بهـــا الاستغلاليـــات الفلاحية الكبيرة وهذه كـــانت تـــابعة للمعمريـــن .

— <u>الفرضية الرابعة</u> :تاثرت الفلاحة الجبلية بالازمـــات الاقتصـــادية والسيـــاسية التي عرفتهـــا البلاد ، سواء كـــانت من فعل عوامل داخلية كالثورة التحريرية والجفاف والاوبئة ، او بفعل مؤثرات خـــارجية كالازمة الاقتصـــادية العـــالمية (لعـــام 1929) والحروب العـــالمية .


الشمال
السلم 1/400000
قانون 26 جويليت (اجراءات غير معترف بها)
قانون 26 جويليت (اجراءات معترف بها)
اراضي المعمرين
مناطق قيد الدراسة من طرف المجلس العمومي ولم يعترف بها بعد .
ولاية الجزائر
منطقة آيت جناد
ازفون
ف.تاسيونال
جرجرة
ميباو الأعلى
فريحة
تيزي نيف
عين زاوية
بوغني
ياكوران
فريحة

1 أسلوب الانتاج في الفلاحة الجبلية

عملية الانتاج في الفلاحة هي كالعمليات الاقتصادية الاخرى ، وفي نفس الوقت هي عملية اجتماعية تشمل افرادا داخل المجتمع ، تقوم داخلها علاقات بين هؤلاء الافراد ، هذه العلاقات تبرز في التعاون وتقسيم العمل بينهم، فالوحدة الانتاجية الفلاحية هي الوحدة الاقتصادية ، وهي تمثل خلية النشاط الاقتصادي الفلاحي ، وتعتمد في قيامها بالنشاط الاقتصادي على الوحدات الاخرى ، اما في حصولها على ما هو لازم لقيامها بالانتاج ، وهو ما يعرف بمدخلاتها ، واما ما تصرفه وهو مخرجاتها .

هذا التداخل بين علاقات الانتاج الاجتماعية داخل الوحدة الفلاحية ، يدور حول علاقات اساسية تحدد الطرق التي تستخدم وسائل الانتاج ، ومن ثم التعاون وتقسيم العمل ، وتحدد دور كل فرد في عملية الانتاج ونصيبه في نتائج هذه العملية ، هذه العلاقة الاساسية تتمثل في ملكية وسائل الانتاج . ان ابرازنا للعلاقات الاجتماعية داخل الانتاج الفلاحي مع نوعية الملكية لوسائل الانتاج المتوفرة يتضمن الارتباط العضوي بينهما ، فهي تتاثر بمستوى تطور قوى الانتاج الاجتماعية اي قوة العمل والمستوى التكنولوجي الذي تعيش في وسطه ، مستوى الخبرات والتقنيات التي تكتسبها من الاجيال السابقة او من المحيط حولها ، ومجموعة وسائل الانتاج التي توجد تحت تصرف المجتمع والتي تمثل الارض وادوات العمل .

ان طبيعة النشاط الفلاحي تكون على نحو يمكن كل فروعه من القيام بوظيفته ، وان اداء النشاط الفلاحي في مجموعه يتم بفضل قيام هذه الفروع كل بدوره يتمتع باهمية معينة تتوقف على اهمية الفرع في الهيكل العام . اداء النشاط في مجموعه يؤدي بدوره في المدى الطويل الى تغيرات تصيب الهيكل الفلاحي بنفسه ، وعليه لا يمكن فهم اداء قطاع معين بمعزل عن هيكله .

العمل ووسائل الانتاج تمثل " جوهر عملية الانتاج مجردة من الشكل الاجتماعي لهذه العملية ، هذه القوى تبين في تغيرها المستمر انتاجية العمل وتعكس بالتالي

مدى سيطرة الانسان على الطبيعة ، وهنا تكون وسائل الانتاج محلا لعلاقة اجتماعية تحدد موقف كل فرد في مواجهة الاخرين ازاء وسائل الانتاج وتحدد بالتالي دوره في عملية الانتاج ونصيبه في الناتج الاجتماعي ، ومن ثم تكون العلاقة التي ترتكز عليها العلاقات التي تنشأ بين الافراد في عملية الانتاج "(1)

1.1 قوى الإنتاج

1.1.1 العلاقة بالارض

الارض الفلاحية في الدشرة تمثل وسيلة الانتاج الاساسية بل ربما الوحيدة ، بل ان النشاط الاقتصادي والاجتماعي ما يزال يدور حولها ، فالارض لا تزال المثل الاعلى للملكية وترتبط قيمة العائلي من حيث مركزه الاجتماعي والاقتصادي بها ، هناك علاقة مباشرة بين الفلاح والارض ، ومع ان عددا كبيرا من القرويين في الدشرة لا يملك ارضا ، الا انهم مع ذلك يفضلون الارتباط بها على أي نحو ، وخصوصا اذا كانت هناك ارض توجر ولا يضطر الى خصم هذه العلاقة الوثيقة الا اذا اضطر على ذلك ، ولم يبق امامه الا الهجرة ، والرغبة الاولى للقروي ان يملك ارضا اكثر ، او يملك ارضا اذا لم يكن يملك شيئا .

قد لا تكون للفلاح الواحد ملكية خاصة للارض الا ان انتماءه العائلي يخول له الملكية القبلية او القروية للارض ، ويبقى التحليل الذي قدمه نوشي (2) عن التشكيلة الاجتماعية الجزائرية عشية الاستعمار سليما حتى في فترة الاستعمار هذا الانتماء الذي يدعم الروابط بين اعضاء القبيلة ببعضهم البعض " يمتلكون قطعة ارض بشكل مشترك ويمارسون نشاطهم داخلها : تربية المواشي ، زراعة متنقلة او ثابتة العشبة تتم هذه الاعمال والانتقالات في محيط محدد .... لا تتخطى هذه المناطق او الخطوط الا لاسباب مهمة كالغزو والحرب " . لذلك داخل كل محيط تختلف ممارسة الملكية حسب البيئة الجغرافية .

ونظرا لاهمية الارض القصوى في نظر القروي ، فان مثله الاعلى ان يضيف الى ملكيته ارضا جديدة ، ولهذا كانت الاهداف الادخارية الاساسية شراء الارض ، يرتفع مركز

القروي او ينخفض داخل الدشرة بمقدار ما يمتلكه من ارض ، تمسك القرويين بملكياتهم جعل من الصعب الحصول على قطعة ارض للبيع الا في الظروف العسيرة ، ولهذا كان بيع الارض بالنسبة للقروي نكبة تحل بالعائلة بعكس شراء ارض جديدة ، فانه كان يعتبر من مفاخرهما ، الامر الذي جعلها تتجنب ذلك قدر المستطاع ، ولقد ظهر في وقت سابق رهن الارض وكان اهون على القروي من التنازل نهائيا . وقد تكون اليد العاملة ذات اهمية عظمى بالنسبة للاقتصادي المهتم بالتنمية ، ولكن بالنسبة للفلاح في القبائل الكبرى تعتبر الارض اهم طاقة إنتاجية لانه يقيس وضعه الاقتصادي والاجتماعي على اساس الارض ، ومرد اهتمامه الكبير بالارض هو عدم وجود فرص اخرى .

الفلاح المالك لا يعيش فقط من اراضيه بل يعيش على اراضيه ، ويجب ان يكون موجودا في الحقل متى بحثت عنه . الفلاح صاحب الاستغلالية ، هو ايضا صاحب عائلة وفي الواقع الاستغلالية والعائلة يعيشان في تعايش ، الاثنان يتطابقان وان كانت واحدة تمثل طابعا انتاجيا والاخرى طابعا استهلاكيا ، فالواحدة مع الاخرى في تداخل تام . الاستغلالية والعائلة يفعلان فعلهما في نفس الاماكن النشاط العائلي لا يغفل عن النشاط الفلاحي ، وبعض العناصر يمكن استعمالها على السواء من طرف العائلة والاستغلالية .

ما زالت الفرص البديلة غير متوفرة لاستعمال راس المال او اليد العاملة ، ضف الى ذلك فان الارض غير قابلة للتلف ولا للنقل بل هي على ما يظهر ثابتة القيمة بالنسبة للفلاح في الدشرة الارض تعتبر كاداة ادخار ضد الازمات المالية المستقبلية ، فالادخار لدى البنوك او في دوائر البريد طرق لم تكن معروفة وشائعة وكانت حكرا على المعمرين وثقة الفلاح بهذه التنظيمات لها ما يبررها ، واما النقود الورقية فهي معرضة للتلف ، واهم من ذلك هي معرضة لهبوط قيمتها من طريق التضخم .

1.1.2 اراضي القبيلة والدشرة

يقوم زعماء التهائل بتوزيع الارض على اصحاب العائلات او المداشر بشكل يتناسب مع قدرتها على زراعتها ، لذلك نجد الدشرة تستوطن في اعلى الجبل (3) بينما الملكية التابعة لها تقع في سفح الجبل ، او في الوديان والسهول القريبة .

وتمتد مساحة الارض طبقا للقدرة على الحراثة ، وتكون هذه القدرة هي المقياس في اعادة التوزيع الدورية . تكون اجزاء الارض منفصلة عن بعضها البعض بصورة واضحة بواسطة اسوار صغيرة ، ويتولى الطلبة ورجال الايمان والقانون باثبات الملكية قانونيا (4) . الاراضي هذه بقيت في معظمها بدون تفتيت الى ملكيات صغيرة نظرا لكون هذه المنطقة مرتفعة السكان والمستوى المعيشي متدني ، فان السلطات الفرنسية ابقت هذه الملكيات خوفا مما ينجر عنها من عواقب على الامن العام ، فحصة الفرد الواحد داخل العائلة او الدشرة من مساحة الارض منخفضة جدا ، ولا يمكنها من توفير الضروريات من الاستهلاك ، وبقي الاعتراف الاستطاني للمعمرين لها سائرا طيلة فترة الاستعمار ، اعترافا لها بملكيتها واستمرار الملكية المشاعية العائلية ما عدا الاراضي الخصبة الواقعة على ضفاف وادي سيباو . ومع ذلك ساهم في تشكيل الفتن والنزاعات بشكل غير مباشر بين القبائل حتى يوقع بهم في فخ الغرامات المالية من المحاكم .

1.1.3 اراضي الحبوس

وهي الاراضي التابعة للجمعيات الدينية والمدارس القرآنية (الزوايا) ، تنتشر هذه الاراضي في السفوح ، للزاوية نفوذ مباشر على هذه الاراضي ، تقوم باستغلالها لصالح صندوق الزاوية المخصص للتعليم وتحفيظ القرآن الكريم ، وكل الاعمال التي من شانها ان تخدم الدين الاسلامي ، في منطقة ايت جناد هناك ما يقارب 200 هكتار تابعة للزاوية الوحيدة المتواجدة في هذه المنطقة وهي زاوية سيدي منصور . تحصلت الزاوية على هذه الاراضي بواسطة التبرعات ، واحيانا تكون جزء منقولا عن تركة اشخاص متوفين ، كأن يوصي احد الفلاحين بان توهب ارضه لصالح الزاوية بعد وفاته ، فتنفذ الوصية حتى ولم تكون كتابية ، فتسند الارض بعدها الى الزاوية .

مساحات كبيرة زراعية من هذه الاراضي لا تحمل عقودا الى حد الآن لا عرفية ولا قضائية ، هذه المساحات بقيت مستغلة من طرف الزاوية ولا تزال تابعة لاصحابها يعتبر التبرع بالاراضي لصالح الزوايا مفخرة بين المداشر ، وتقربا من الله عز وجل بفعل الخير ، وتذرعا بالبركات للجيل الذي ياتي من بعدهم ، لذلك نجد العائلات

العائلات الغنية تتسابق الى مثل هذا الفعل ، ونجد على راس قوائم المتبرعين رجال الدين (المرابطون) ، وحفظة القرآن ، وخدمة الزاوية ، اراضي الحبوس المتواجدة في آيت جنساد ليست كلها حكرا لزاوية سيدي منصور ، بل هناك زوايا اخرى في مناطق مختلفة من القبائل الكبرى لها هي بدورها قطعا في المنطقة ، وبالمثل فزاوية سيدي منصور ايضا لها قطعا في مناطق اخرى .

1.1.4 اراضي البلدية والاراضي العمومية

منها ما كان اصلا ممتلكات تابعة لاراضي البايلك ، لكن بعد الاستيطان الفرنسي للجزائر حولت هذه الملكيات لصالح الدولة ، بعد انحلال الطبقة الحاكمة التركية . من هذه الاراضي من كانت تستغل من طرف افراد خواص ، لكن ولعدم وجود وثائق رسمية او عرفية استولت السلطات الفرنسية عليها وحولتها الى اراضي عمومية ، الاراضي الغابية ، تابعة لقطاع الدولة ، منها ما تعود ملكيتها للافراد وهذه تعتبر من الاحراش .

1.1.5 الاراضي في عملية التداول

ان تحول الارض الى سلعة في السوق لتظهر من مظاهر التغلغل الراسمالي ، لكن يبدو وان الميراث ما يزال هو الطريق الرئيسي لملكية الارض في الدشرة ، ولا نعني بذلك ان التداول لا يلعب اي دور في الملكية الخاصة للارض الفلاحية ، لكن دوره يتمثل اساسا في تزايد ملكية البعض ونقصان ملكية البعض الاخر او حتى فقدانها . وهناك حالات محدودة جدا في الدشرة ممن اصبحوا ملاكا عن طريق الشراء فقط ، وقد ادت هذه العوامل غير الاقتصادية (اجتماعية وقرابية) الى عدة نتائج يمكن وضعها على النحو التالي :

ـ تعويق تطور سوق الاراضي الفلاحية داخل نطاق ملكية العائلة الى درجة ملموسة بكل ما تحمله السوق من معنى (المنافسة والمزايدة والمضاربة وغيرها ،) فلا احد خارج النطاق القرابي يقبل على الشراء او المزايدة (او بالمعنى المعروف ان هناك حماية عرفية لهذا الاتجاه : أحقية الجار في الملكية واولويته في الشراء اذا تعدد المشترون أي أحقية الجار في الشفعة (5)) .

ـ وقد ترتب عن النتيجة السابقة ان قيمة الارض الفلاحية او ثمنها لا يتحدد فقط بالاعتبارات الاقتصادية بل بالاعتبارات الاجتماعية والقرابية ، وطالما ان المشترين محددون بالنطاق العائلي في معظم الاحيان فان قدرتهم الشرائية هي في نهاية الامر الثمن الفعلي للارض الفلاحية .

وان النماذج التي فقدت ملكيتها ، وبصفة خاصة من بين افراد العائلة وما آل اليه حالهم بعد ذلك من الهجرة من الدشرة او العمل في المدينة او الحاجة او غير ذلك ، ما تزال امثلة حية تضرب لمن يفكر في بيع ارضه او جزء منها بوصفها السند الاقتصادي المنتج دائما والاجتماعي الذي يظل يربط الشخص ببقية افراد العائلة او الدشرة ، ان ملكية الارض محدودة ايضا نتيجة حقوق الجزء من القبيلة التي تنتمي اليها العائلة ، يمكن لهاتين المؤسستين ان تمارسا حقهما في الافضلية على الاملاك غير المنقولة عندما تريد العائلة بيعها . بل ان بعض اغنياء الفلاحين ممن ينتمون الى هذه العائلة والذين اتجهوا الى المناطق الحضرية ، وفقدوا صلاتهم بالدشرة ، قد اخذوا في التحول الى تشجير اراضيهم الزراعية حتى يحفظونها منتجة باقل قدر من العمل اللازم للانتاج والاشراف اللازم للعملية الانتاجية ، وذلك خوفا مما قد يواجه الارض من مصير بعد وفاتهم على أيدي ابنائهم الذين اصبحت صلاتهم بالدشرة واهية .

اما الذين لا يزالون يسكنون الدشرة هم اولائك الذين يستغلون ارضهم بانفسهم بالاعتماد على العمل العائلي دون العمل الماجور ، فقد يتبادلون بينهم البيع والشراء في نطاق مساحات صغيرة جدا ومحدودة بمدخراتهم الضعيفة ، لكن حالات التداول محدودة ايضا ، لذلك في تحليلنا الاخير نحن امام ملكية عائلية نهائية للدشرة ، ولكنها مهملة بشكل واسع بسبب آليات الحيازة العائلية ، اذ ليس هناك اعادة توزيع للاراضي .

1.1.6 اشكال اخرى للعلاقة بالارض

هناك عوامل غير اقتصادية ، قرابية ، وعائلية ، بالاضافة الى عوامل اقتصادية من اهمها :

- عدم توفر المدخرات الكافية .
- ضعف القوة الشرائية ، ما تزال تعوق تحول الارض الى سلعة في السوق بكل ما تحمله سلعة وسوق من معاني .

أ - علاقات الايجار

يمكن ان نقول ان الاتجاه العام للارض في عملية التداول السلعي ينطبق ايضا على العلاقات الايجارية في الدشرة موضوع الدراسة ، اي ان ظروفا اقتصادية وغير اقتصادية تحدد من كمية المعروض من الارض للايجار ، فعدم وجود كميات ضخمة والغياب التاريخي (الملكية الغائبة) في هذه المنطقة (وهو العامل الحاسم في ظهور الاشكال المختلفة لتاجير الارض) بالاضافة الى التفضيل التقليدي لان يتولى صاحب الارض زراعتها والاشراف عليها بنفسه ، كل هذه العوامل وغيرها ادت الى نقص ملحوظ في كمية الارض المعروضة للايجار والقابلة له لفترات طويلة بصفة خاصة . في كثير من الاحيان هذه العلاقات تحددها اعتبارات غير اقتصادية كان يتم التاجير الى الاقرب الاقارب دون عقود رسمية حتى يضمن المؤجر استرداد ارضه وقت طلبه لها .

لقد كان الاعتصام بنظام الكراء لعدة اسباب :
- كون قانون القيمة اصبح يسيطر اشد السيطرة على المعاملات اليومية للفرد .
- كون الفلاح المستاجر للارض هو في العادة مالك صغير مثل المؤجر فعندما يستاجر الارض انما يكون ذلك قصد ضم ارض الى ارضه الخاصة ليكون موضوع في مساحة زراعية اكبر ، يكون هذا بمقتضى عقد شفوى يلتزم المستاجر مدة محددة من الزمن تكون على الاقل سنتين ، وهو يتضمن تنازل المالك عن ارضه للمستاجر قصد استغلالها مقابل كمية محددة جزافا من النقود . او ان يتم لفترات قصيرة فقط ولزراعة واحدة ، وعادة ما يلجا هولاء الى التاجير للاخوة والاعمام او ابناء العمومة المقيمين بالدشرة ، وقد تتخذ طريقة التسديد شكلا عينيا (6) غير منتظم وفي بعض الاحيان قد لا يتم تسديد الايجار خاصة في السنوات المجاف .

المواسم الفلاحية لها دور في رفع وخفض المحصول الفلاحي ، فهما تلعب خبرة وتجربة المستاجر والموجر دورا في الاحتياط عند عملية الاتفاق .

ان نظام التاجير للاراضي جاء نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية ومنها .

- حرب التحرير الوطني والثورات والانتفاضات التي سبقتها وما نتج عنها من تمزق في الاسر المالكة .
- الهجرة الريفية ، او البعد عن الدشرة والاستغلاليات الفلاحية بالنسبة للفلاحين الذين اجبروا على الاقامة في المحتشدات ابان الثورة التحريرية .
- عند كبر عدد افراد العائلة ، تصبح الاستغلالية غير كافية حتى لتحقيق الحد الادنى من الاشباع فيضطر المالك او ابناء المالك الى الهجرة الى المدينة او الى اوربا وفي كلا الحالتين يلجا الى كراء الملكيات من الاراضي او المغروسات .

ب – الرهن

نظام الرهن يشير الى علاقة تعاقدية مخلمية قابلة للتسجيل القانوني بين شخصين ، احدهما في حاجة الى المال فيلجا الى الاستدانة من شخص آخر مقابل رهن قطعة من الارض لصاحب المال او الدائن يستغلها ويستفيد منها بمختلف اوجه الاستفادة ، اما بزراعتها او اعادة تاجيرها لصاحبها ، ويستمر هذا الاستغلال حتى يتمكن المدين من رد دينه الى الدائن وعندئذ يستفيد ارضه من جديد . وقد يؤدي هذا البيع الموقت الى البيع النهائي ، اذ عادة ما يعجز المدين عن سداد دينه ، وبالتالي استرداد ارضه ، فيفضل بعد فترة من الزمن بعد ان يتاكد من خلالها عن عجزه عن الدفع ان يلجا الى البيع النهائي للدائن بعد ان يستكمل ثمن الارض وفقا للسعر الجارى .

1.2 الادوات والالات الفلاحية

لا نهدف تحت هذا العنوان تحليل الادوات والالات الفلاحية في حد ذاتها ، بل بوصفها موشرا على الطابع العام للانتاج الفلاحي ، اذا كان قد يشهد تحولا راسماليا او تغلغلا راسماليا طالما ان القطاع الفلاحي في المنطقة على

احتكاك دائم وعلى علاقات طردية او تجاذبية مع القطاع الراسمالي للمعمرين ، او طالما ان اسلوب الانتاج لا ينطوي فقط على تغير العلاقة بين ملاك الوسائل الاساسية للانتاج بين المنتجين المباشرين ، لكنه ينطوي ايضا على تحول حتمي للقوى الانتاجية ذاتها ، تحول في العلاقة بين المنتجين المباشرين وادواتهم في العمل باسلوب آخر يتضمن بعدا اساسيا لتحول القوى المنتجة وتطورها ، ان هذا الاسلوب الانتاجي يشترط سلفا انفصالا كليا بين العمل وبين الادوات الفلاحية للعمل ، وبصفة خاصة بين العمال وبين ادواتهم المستخدمة في العمل .

هذه الظروف التي يتحرر فيها المنتج المباشر تماما من أي رابطة تربطه بأدواته الشخصية ، يمكن ان تتوفر من خلال الالة التي هي اداة اجتماعية للعمل ، فهي تتجه الى تحرير الجماهير العاطلة من ايديولوجيا ما قبل الراسمالية ، وتحدث تغييرا نوعيا في نمو انتاجية العمل . فنلاحظ في هذه المنطقة ، ووفقا للطابع الجغرافي والاجتماعي والثقافي ان الادوات الفلاحية ما زالت تقليدية وان التغييرات التي طرأت على بعضها نتيجة للاحتكاك مع القطاع المتطور للمعمرين ، هي في بعضها تعديل او امتداد للقديم ، وما زالت لا تحتاج الى مهارات خاصة في استخدامها ، كما انها تستغرق في العمل عليها نفس العمل لانجازها ، هذه الادوات معروفة منذ القدم ، فالظروف البيئية فرضت هذا الثبات ، المنطقة منطقة جبلية يسود فيها الانحدار الشديد على اغلب اراضيها ، ولا تسمح بأستخدام الجرارات ، او ان في بعض الاماكن لا يمكن من استعمال حتى المحراث ليحل محل الفاس . الالات مطلوبة كثيرا في العمل الفلاحي ، ومع ذلك ما دام اقتناء مثل هذه الالات مكلفا بالنسبة للفلاح ، ويشمل على استنزاف الدخل القليل الذي يحوزته ، لذلك استعمالها يكاد يكون شبه مستحيل بالنسبة لهذا الفلاح . وحتى الالات الفلاحية التي كانت وقتها تعتبر متطورة كالمحراث الحديدي ، وحاش البرسيم وفئة الطنوب الحديدية قليلة في المنطقة ، ومملوكة لاسر معدودة تسمح ملكيتها باستخدامها ، ونفسر عدم اقبال الفلاحين على استخدام الالات الحديثة لنفقاتها الباهظة ، وصغر المساحات الزراعية لوحداتهم الانتاجية ، والمحدودات التي تقع فيها ، ومما لا يسمح استخدام هذه الالات هو ايضا كثرة الاودية والجسور والحدود التي تفصل ملكيات الاسر بعضها عن البعض ، كما ان ضيق الترع بين القطع الزراعية وضيق المساحات لها احال دون استعمالها .

هنا يقول روبر بادوان " لهذا السبب فرأسمال الاستغلالية بخس بالاكيد ، غياب دخل نقدي مع الاستعانة بشراء سلع خارجية ، ولكن يمكن تخيل ان في داخل المجتمع الريفي بعض الاشخاص الذين يكرسون مجهودهم لصناعة عتاد فلاحي يتعقد صنعه " (7) .

1.3 اشكال العمل الفلاحي

العمل الفلاحي هو المعبر عن تلك الطبقة من الفقراء ، يختلف وضع هؤلاء عن وضع المعدومين حيث ان ناتج الفلاحة لا يكفي لسد احتياجاتهم الغذائية ، ولاعالة اسرهم ، ومن ثم يضطرون للبحث عن دخل اضافي عن طريق العمل كاجراء او غيرها عند متوسطي وكبار الملاكين ، ويخرج ابناءهم للعمل كعمال تراحيل في سن مبكر (8) . اهم ما تحتاج اليه الفلاحة الجبلية في هاته المنطقة هي الارض واليد العاملة ، ان اليد العاملة هي الاداة في نظرنا الاكثر اهمية لزيادة الانتاج ضمن اطار الفلاحة التقليدية رغم ان اصحابها لا يرون ذلك ، فالمردود الساعي للعمل الفلاحي ظل ضعيفا ولكننا لا ينبغي اهماله ، ويمكن استعمال اليد العاملة مباشرة بكثرة في تكثيف الانتاج من الارض والموارد الرئيسية الموجودة من طريق الاكثار من استعمال الفؤوس واستخدام المخصبات وازالة الاعشاب الضارة والحصاد كذلك يمكن استعمال اليد العاملة لتكوين راس المال عن طريق استصلاح الاراضي ، وحفر الابار وتمهيد الارض ، وفي المراحل الاولى من الانماء تلعب اليد العاملة دورا هاما جدا لان اى تحول في الطرق السابقة بطريقة اكثر جدوى تتطلب يدا عاملة اضافية وهذه بدورها لا بد وان تاتي عن طريق القطاع الفلاحي .

يقول روبار بادوان " . . . . عادة ما يكون الفلاح والريفي يتمثلان في شخص واحد ، رغم ان كل فلاحة ليس بالضرورة ان تكون ريفية ، وليس بالضرورة ان يكون كل فلاح ريفيا ، ففي اوروبا الغربية تكون مرحلة الريفيين قد انتهت ، بينما دول العالم تسعى جاهدة لتحويل فلاحيها الى ريفيين ، فالريفي كلمة مصحوبة بفوارق ، تارة مدح دلالة على الرقي والحضارة ، وتارة تعبر عن حقارة لبعض الريفيين " (9) .

فاذا حللنا الشخصية الخاصة التي تكون الفلاح حتى نميز بين المركبات في الفلاحة الريفية : فالفلاح هو مستغل ومزارع ومربي للانعام وصاحب ارض ورب عائلة ورجل له هيبته في الدشرة او القبيلة دون ان نؤكد ان جانبا من هاته الشخصية تحمله على الجوانب الاخرى . فالفلاح هو اولا مستغل يستصلح استغلاليته ، عمله يتم في قلب الوحدة الانتاجية ، بينما بجسده الفيزيائي هو حاضر ونشط في الاراضي والحقول ، وفي المرعى ، وفي الاسطبل وفي البيدر ، وفي المخزن وتحت السقيفة فالفلاح بصفته يستغل ويعمل وينشط وعمله هو بحد ذاته اساس النوع من الفلاحة التي يطبقها .

يطلق على هذا العامل اسم الفلاح ، لانه يكتسب مجموعة من الخبرات الانتاجية ، وهو يؤدي اعماله اليومية ، وبصفته مزارعا فهو يقوم بحروب قبل كل شيء على العوامل البيئية والمناخية ، فقد تكون الطبيعة جدباء ، ولكن من خلال عمله يتمكن من تحويل جدبة الارض الى خصوبة ، وقد تكون الظروف المناخية غير ملائمة ، فعليه ان يعوض النقص في المطر ، ويستغل السنين الممطرة، وعليه ان يتخطى مخاطر الجفاف ، وكذا التقليل من ثمار وضرر الجليد والريح ، ويجب ان تكون لديه معلومات لمواجهة للاوبئة التي تفتك بقطعان الانعام ، والامراض والطفيليات التي تقتل المزروعات ، فهو يضمن حماية الحيوانات والنباتات التي تمثل نشاطه في اطار الفن الفلاحي .

الفنيات والتقنيات التي يستخدمها الفلاح هي ناتجة من عالم الفلاحة ، ونطاق الامكانيات لوحدته الانتاجية ، يختلف هذا من الوحدات التي لدى المعمرين على حافتي واد سيباو والتي تستخدم عوامل انتاجية مصدرها نشاطات غير فلاحية ، فالفلاح هنا يشتغل في الفلاحة والعوامل الانتاجية مصدرها الفلاحة ، فالحيوانات المخصصة للجر هي معونة للفلاح من طرف فلاحين آخرين ، غذاء الحيوانات هو ايضا مصدره النشاط الفلاحي ، تخصيب الارض بواسطة المخصبات تتم بواسطة اللجوء الى المخصبات الطبيعية من بقايا الحيوانات ، العتاد الفلاحي او بعضه مصنوع من الخشب اصلا فهو من مصدر نشاط فلاحي ، والحرفي القروي من الممكن ان ينوب بالمساقي .

الفلاح من الدرجة الثالثة هو صاحب ارض ، يزرع اراضيه ، يعلم كل خصائصها وانعكاساتها بعد المطر ، مختلف القطع التي تجاور القطعة المعينة ، حساسيتها

للجليد ، المناطق التي تعود البرد السقوط بها ، مقاومتها للجفاف ، استعدادها لتحمل نوع من الحرث ، دوران المزروعات التي تكون اكثر ملائمة لها . هذا الاتصال الثابت والدائم مع الارض جعل بين الفلاح والارض نوعا من الالفة والمودة ، لذا الفلاح يحبذ ان يكون مالكا ، وكراء الارض ما هو الا حل غير مقنع بالنسبة اليه ، مقبول اذا كان الشأن بالنسبة لقطعة اخرى هامشية تكمل اجمالي الاستغلالية . الفلاح يبحث عن انشاء ملكية بشراء اراضي ولو ادى ذلك الى اثقاله بالديون مفرطا على حساب راس المال المالي الذي يملكه .

الفلاح لا يورث لمن بعده حصة من الاراضي فقط بل ايضا مجموعة من المعارف والفنيات الفلاحية في نظام اقتصادي فلاحي من النوع العائلي غير المدرسي ، هذه المعلومات تتخصخصائص الاراضي والمناخ ، تتداول من جيل الى جيل ، هذه الفنيات يسهل استيعابها من خلال ممارسة دائمة ضمن الوحدة الانتاجية خلال كل الفصول .

1.3.1 العمل الفلاحي غير الماجور

هناك قطاع واسع من العملية الانتاجية الفلاحية ما يزال يتم من خلال اشكال اخرى من العمل غير الماجور ، وبصفة خاصة بين متوسطي وصغار الملاك كالمزارعة او التويزة والعمل العائلي وغير ذلك . واذا علمنا ان القطاع الاوسع من الملاك يضم متوسطي الفلاحين وصغارهم ، نستطيع ان ندرك الدور الذى يقوم به العمل الفلاحي غير الماجور في الانتاج الفلاحي في المنطقة ، ولا نستطيع ان نفهم ان سوق العمل العمل الماجور داخل المنطقة لا تزال محدودة . ويتسم العمل في هذه الملكيات الصغيرة بسمتين اساسيتين :

- انه عمل اسرى غير ماجور اساسا .
- في بعض الاحيان عمل تبادلي .

أ ـ العمل الاسرى

للشخص صاحب الارض ملكية خاصة ، يستخدم في ذلك جميع عناصر الانتاج

المتقدمة لديه ، يستفيد بخبرته وتجربته في المزج بين العناصر المتاحة ، وهو بذلك المسؤول الاول والمستفيد الاخير من الارباح المحققة والمتحمل للخسائر الناتجة عن التسيير . قليلا ما يستعين المالك الذي هو رب العائلة بالعمل الخارجي ، فالاب هو الذي يدبر من اجل انتاج موجه للاستهلاك المباشر اساسا . " .... يعتبر رئيس العائلة هو المالك الوحيد وصاحب جميع الحقوق على الوحدة الانتاجية ووسائل انتاجها ، وهو الذي لا يناقش قوله في رسم سياسة الانتاج كما انه الشخص الذي يتحمل جميع اثقال التكاليف الخاصة باعالة افراد العائلة ماكلا ومشربا وملبسا ...." (10) .

نلاحظ في هذا المجال تقسيم العمل في الاسرة على النحو التالي :

- عمل الزوج : يشمل في معظم الاحيان العمليات الفلاحية التي تحتاج الى جهد عضلي ، او سهل في الحقل مثل الحرث والحصاد والري .
- عمل الزوجة : بالاضافة الى دورها الاساسي في الانتاج المنزلي هي تقوم على رعاية الانعام ، وجني الزيتون وجمع الحطب ، وتنظيف الارض من الحشائش.
- الابناء : قد يقومون برعاية الانعام في بعض الاحيان او نقل الاسمدة الحيوانية الى الحقل واستهدالها بتربة جافة ، ويقومون بحراسة المحصول ابان غياب ابائهم ، بالاضافة الى قيامهم بجهد في النشاطات الفلاحية اذ تطلبت ذلك .

وكثيرا ما تعمل هذه الاسرة التي تحوز ملكيات صغيرة او محدودة بالاجرة في المواسم الفلاحية الوفيرة .

من الملاحظ ان كلما ازدادت مساحة الارض التي تملكها الاسرة قلت مشاركة المراة في العمل الفلاحي ، واقتصرت هذه المشاركة الى حد كبير على الانتاج المنزلي .

هناك نوع ثان من العمل الاسري (العائلي) ، وهو ما يطلق عليه الاستغلال العائلي المشاع (11) يلجا الى هذا النوع من العمل الفلاحي في حالة الملكيات الفلاحية الموروثة عن الاباء والتي لم تقسم بعد ، لان كلا منهم يملك حق الارث على الارض ووسائل الانتاج فيها ، فهم كلهم ورثة بنات وبنون اما لانهم اخوة واما لانهم ابناء اعمام .

" ... ليس مصلحة العمل المشترك وحدها هي التي توثق الرباط بين اصحاب

حقوق الارث ، وانما هناك اعتبار ثقافي آخر يجعل القسمة بينهم للملكية الفلاحية امر صعب اللجوء اليه ، وهو مستند من التقاليد والعادات واحترام عهد الاباء والاجداد ، هذا من الناحية الاخلاقية ، اما من الناحية المادية الاقتصادية والاجتماعية ، فان القسمة في نظر الورثة علامة تمزيق للرابطة الاسرية ، ينتج عنها تحطيم التعاون الاخوى في العمل المشترك " (12) .

ثم ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية تفرغ على الفرد ان يكون دائم الصلة بالاخوة والاقارب ، مستوى المعيشة المتدني والفقر المدقع المفروض على غالبية الافراد يجعل عدم الاستقرار في العمل داخل الوحدة الفلاحية سمة سائدة ، لذا كلما غاب فرد او اثنان من الاسرة الا وكان هناك من يخلف عنهم في رعاية الاسرة والعمل داخل الملكية الفلاحية .

ب - العمل التعاوني

شكل آخر من العمل الفلاحي غير الماجور ، كان سائدا ابان تلك الفترة ، ولو انه اقل اهمية من العمل الأسري ، الا انه تجاوب في وسط العائلات التي عدد الافراد فيها قليل ، او تلك التي تكثر فيها الغيابات المستمرة ، فتلجا الى هذا النوع من العمل حتى تغطي النقص في اليد العاملة اللازمة للقيام بالوظائف الضرورية داخل الوحدة الانتاجية الفلاحية ، ان هذا الشكل لم يكن يعد بالفعل تعاونا ملزما في اطار قرابي ، بل اصبح يقوم الى حد كبير على تبادل المنفعة او المصلحة هو نوع من العزالة او ما هو معروف بالتويزة ، يتم خلاله تبادل العمل بين مجموعة من جيران الحقل او المنزل وبصفة خاصة ايام جني المحصول ، واعداد الارض الزراعية ، وهو عمل محسوب تماما بمعنى ان الذى يعمل في ارض الاخر لمدة يومين ينتظر منه نفس الفترة من العمل ، ويتم هذا العمل بشكل جماعي ، وعادة ما يدعو صاحب الارض القادمين لمساعدته في تناول الغداء او العشاء حسب ظروف العمل ، او قد يكون هذا التعاون غير مشروط بالايام وبنوع النشاط ، كأن يساعد فلاح فلاحا اخر في الاستغلالية لقاء مساعدته في بناء المنزل او تسقيفه . نلاحظ هنا ان العمل في التويزة لا تميز التبادل في المجهود الانساني فقط بل هي تمتد ايضا الى تبادل المجهود الحيواني .

مادام العمل هو العنصر الاساسي الذي يعتمد عليه في الانتاج الفلاحي في الفلاحة الجبلية ، هذا ما خلق محفزا عند الفلاح الجبلي على زيادة الانجاب من اجل رفع كمية اليد العاملة المستعدة للعمل في الفلاحة خاصة من جنس الذكور . هذه الفكرة وجدت صداها في المدارس الاقتصادية الكلاسيكية ، فالعدد المتزايد من السكان يؤدي الى زيادة الاستثمار والتوسع في الانتاج ، فاذا قارنا بين الفكرة هذه وما هو سائد في الوحدات الانتاجية بالمنطقة ، نجد هناك فرقا في مغزى الفكرة ، فالاولى تنظر الى العدد المتزايد من اليد العاملة نظرة اقتصادية كلية ، فالتزايد او الفائض في اليد العاملة على العرض يجعل من قيمة التكاليف في الانخفاض ومن هنا يتمكن المنتج من الحصول على هامش للربح ، وبالتالي يكون محفزا على الانتاج . اما فكرة الفلاح في المنطقة ، فتبقى حبيسة الوحدة الانتاجية ، فكلما زاد افراد الاسرة القادرون على العمل كلما كانت تغطية للوظائف المتعددة التي يتطلبها السير الاقتصادي للوحدة ، لان عند الفلاح النقود والتكاليف والارباح ليس لها اهمية كبيرة ، همه الوحيد انه في كرامة ان يعيش داخل الوحدة الفلاحية في تكامل تام بعيدا عن المؤثرات الخارجية وبالتالي الاستعانة بالعمل الاجير قليل الميول اليه .

ان المصدر الدخلي لعناصر الانتاج في الفلاحة الجبلية والتقليدية في الجزائر بصفة عامة ، تمثل وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة ، او التقسيم ، بحيث يكافأ بعدالة كل مشارك ، وبغياب الاجر السامي الصافي تختلف العناصر المنجزة للانتاج في هذا النموذج يصعب عليها مقارنة الانتاجية الحدية لكل عنصر بتكلفته . وفي ضوء هذه الظروف ، فان حجم العمل المقدم من طرف الاسرة ذاتي (شخصي) ، اما اذا كانت اليد العاملة ماجورة ، فيمكن بالضبط ولو بالتقريب بين التكاليف في الاجر والمضاف الى الدخل منديها الى النشاط الماجور ، النسبة هذه لا يأخذها الفلاح في الاعتبار ، وحجم العمل المؤدى ينتج من مقارنة مباشرة بين شكل العمل الشاق والنسبة الحدية للجهد .

كلما كان الفلاح متشددا في المهمة كلما اعطى أهمية كبيرة الى جانب الجودة في الانتاج ، الكمية المقدمة عن العمل في هذه الحالة من الممكن ان تتجاوز ما يطلبه الحساب الاقتصادي .

1.3.2 العمل الفلاحي الماجور

نسبة العمل الماجور داخل الوحدة الفلاحية الجبلية قليلة ، لا يستعين الفلاح باليد الماجورة الا في مواسم الجني او الجرث ، عندما تصبح اليد العاملة العائلية او التعاونية غير كافية للاستجابة وتغطية كل النشاط ، فيضطر الفلاح من اجل تلافي بعض الخسائر في المحصول الى استخدام عمال اجراء ، رجالا ونساء خاصة في موسم جني الزيتون (13)

يدفع الاجر عينا ، يكاد يخلو التعامل في الاجر من الطابع النقدي ، وهذا يعود الى كون الفلاح المالك يتهرب من التعامل مع السوق ، فحتى يدفع لعماله الاجر نقدا عليه ان ينقل جزء من المحصول الى السوق ، ليتلقى مقابله سعرا بخسا ، وان كان الاجر النقدي هو المفضل بالنسبة للاجراء ، لان متطلبات الحياة اصبحت تفرض ذلك (من اجل الحصول على مشتريات غير فلاحية ، دفع ضرائب ..)

قلة الاجر المدفوع العمل يتسم داخل الوحدة الانتاجية بالاستغلال الكبير لليد العاملة ، فلا يوجد أي قانون يحدده ، يمتد يوم العمل مع طلوع الشمس وينتهي بغروبها مقابل أجر زهيد لا يكفي حتي لاعالة الاسرة يوما واحدا ، لذلك فالشخص الذي يتجه الى بيع قوة عمله لايسعى من وراء ذلك العيش على هذا الاجر فقط بل هو مكمل لأعمال اخرى يقوم بها ، ومن جهة ثانية هذا الاجر غير دائم ، وفي العادة الفلاح المالك يستعين بقوة عمل اجيرة لا تتعدى ايام العمل السنوية شهرا بأي حال من الاحوال .

بالنسبة لجني الزيتون فكان يدفع للعامل الواحد ثلث ما جناه طيلة اليوم اذا كان رجلا ، اما اذا كانت امراة (في العادة لم تكن النساء يشتغلن بالاجرة الا القليل منهن ، وهن النساء الارامل او الفقيرات البائسات) فكان يقدم لها سلة من الزيتون في نهاية كل يوم عمل (سلة متوسطة الحجم) .

ومع كل هذا نجد العامل الفلاحي في المنطقة في هاته الفترة ، ومع كل الاوصاف والوضعية التي يعيش فيها ، والعلاقات التي تربطه بالناس فهو رجل له وزنه داخل الدشرة ، فنظرته الى المستقبل لا تكاد تتخطى افق الدشرة والروابط التي توثقه بها ، وهو بذلك مستعد للفداء من اجلها .

2.1.2 انهيار النظام الاقتصادي الريفي

أدت عدة عوامل الى بدء انحلال سيرورات النظام الاقتصادي الفلاحي السائد ، الوجود الفرنسي في الجزائر مهدد بمستوى قدرة الفلاح على المجابهة فكان يسعى الى تفقير الجماعات الريفية ، والى اشاعة الملكية الفردية الحرة وهي السبيل الافضل نحو الاستعمار الاقتصادي .

من الطرق التي استعملها الاستعمار الفرنسي هي اثقال كاهل السكان بالضرائب من اجل التدنية من مستواه الاقتصادي ، وفرض عليه ان لا يدفعها عينا حتى يتوجه الانتاج الفلاحي الجزائري ليصبح لقمة أمام منافسة المعمرين الاوروبين وفتح مجال القروض امام كل من له الامكانيات على الاستدانة ، فكانت بداية انتزاع شرعي للملكيات ، غزو البلاد بالمعمرين كان يتطلب ان تتدخل السلطات الفرنسية لانتزاع الملكيات بالقوة ، لذلك كانت احيانا مرفوقة باتهامات الخروج عن الطاعة والولاء ، وفي أخرى تاخذ الشكل الظاهري للمستعمر .

2.1.2 الضرائب الفرنسية

مع مجيء الاستعمار الفرنسي تحول دفع الضرائب من الشكل العيني الى النقدي ، حتى سنة 1845 ظلت الضرائب تدفع عينا ، بعد 1845 وجب دفعها نقدا بموجب تعريفة استبدادية يحددها حاكم المنطقة محليا (14) . اصبحت هذه الضريبة اكثر فاكثر وطأة على السكان ، يقول ل . بوليو بهذا الخصوص " ان الضرائب العربية هي التي اعطت الايرادات الاكثر ضمانا تصاعديا للاستعمار .... لا يمكن اظهار ربوابا الضرائب العربية اكثر من ذلك من جهة الخدمات التي وفرتها للمعمرين ، يجب ان لا ننسى ء هذه الرسوم كانت مرهقة ، وكان من الافضل تخفيضها في بعض الظروف بدلا من زيادتها كما يقترح احيانا المعمرون .

"كانت الضريبة تقتطع من السكان لتمول الخزينة الفرنسية من اجل المساهمة السنوية لتمويل الحرب " . ' اللزمة الخاصة كضريبة على النخيل في عمالة الجزائر وقسنطينة ، مفروضة على مليون او اثنين من المغروسات ، تنتج سنويا من 250

الى 500 الف فرنك تضريبة . ففلاح التل كان يحمل بضرائب تدعى الحكر والزكاة، واذا كان قبائليا فهو مطالب باللزمة . . " (15) . "في عمالة الجزائر اللزمة لم تكن ضريبة اضافية تجبى من السكان القبائل ، بل هي ضريبة تعويضية لذا في المناطق القبائلية كانت تدفع العشور والزكاة، وكانت تدفع اللزمة ، ولكنها لا تدفع الحكر ، هذا ليس من قبل الاختيار او الهبة ، لان الثورات التي قامت كانت من اجل الدفاع عن حرياتهم وكذلك من اجل اعطاء اراضيهم صفة الاملاك " (16) .

من كل منطقة كانت هناك 10 بلديات هي التي تدفع ضريبة ثابتة عن اللزمة. تضاف اليها ضريبة اللزمة الخاصة بالحرائق ، بينما في عمالة قسنطينة لم تكن ضرائب اللزمة رسوما تعويضية مثل ما هناك في عمالة الجزائر . هذا العبء الضريبي هو الذي جعل من عمالة الجزائر اكثر غضبا واستعدادا للدفاع حتى الاستقلال .

ضريبة اللزمة الوحيدة المفروضة على عمالة القبائل الكبرى ، وضعت ضمن قرار الماريشال روندو ، بتاريخ 18 جوان 1858 وعدلت بقرار 9 سبتمبر 1886 وحكمت بقرار 30 ديسمبر 1894 (17) . اللزمة الخاصة بالقبائل الكبرى ، هي ضريبة جبائية ونصاب المعنيين بالضريبة مقسمة الى فئات حسب مستوى مداخيل الافراد . لم يضع الماريشال روندو الا 3 طبقات وهي على الترتيب : (5 الى 16 فرنك) (10 الى 15 فرنك) و (15 فرنك فاكثر) وهو ما يعرف بقرار 18 جوان 1858 .

قرار 9 سبتمبر 1886 وضع 5 فئات هي : 100 ، 50 ، 15 ، 10 ، 5 .

قرار 31 ديسمبر 1894 اضاف فئة سادسة : 120 ، 60 ، 36 ، 18 ، 12 ، 6 . (18)

ان المهم ليس في اللزمة في حد ذاتها وان في الارقام المتأتية منها ، في منطقة القبائل المعروفة بكثافة سكانها ، فالبلد ليس غنيا ولكن السكان الموجودين في هذه المنطقة معروفون بمهارتهم في الحصول على دخولهم عند الضرورة ، لذلك العبء الضريبي لا يؤثر على السكان بتغير المواسم الفلاحية . (19)

يتبين لنا ان المستعمر كان يستخدم كل وسائل التحايل ليمتص مداخيل السكان ، فلو أردنا ان نبين الاثر الذي نتج عن هذا السلب فاننا نتمعن في الارقام التالية :

الفتـــرة	متوسط الضريبة المفروضة (فرنك)	المردودية المتوسطة (فرنك)
1887/83	85 357	* 874 738
1892/83	87 930	962 340
1897/93	85 988	874 491
1902/98	—	816 349

(*) نتيجة لتغيير 3 الى 5 فئات نتج عنهـا انخفاض في مقدار الضريبة بـ 100 000 فرنك ( ) . يضيف جوست فـان فولنهان " في ظرف 20 سنة انخفضت حصيلة الضريبة بمقدار 60 00 فرنكا ، اي بمعدل 6% ، انـه امن المقلق جدا ، فهذا يفسر انخفـاض عدد الفلاحين الذين كانـو في السـابق يعدون من الفئـات الميســورة " (20) .

حتى عشية الاستقلال لم يكن يقصد من الضريبة على اسـاس انهـا من اجل توفير الخدمـات الحكومية ، ولكنهـا سيـاسة من سيـاسـات الافقـار ، فكـانت تحـاول ان تجـرد المواطن من كل مـا يملك ، وكـان الاستعمـار يتفنن فيها حتى يعطيهـا صيغـات واوجـه اخـرى (21) . وتختلف المقـادير والاوعية بصفة عـامة كـانت تشمل الاوعية التـالية :

— ضريبة الاشخـاص : تفرض على الرجـال دون النسـاء ، الذين بلغـوا سن الثـامنة عشر ، والمعروفة في المنطقة باسم "الكـرفي" ، تصل في بعض الاحيـان الى اكثر من نصف الدخـل السنوي للرجـل الواحـد ، باستثناء الرجل المسن الذي ثبت عدم مقدرته على العمل ، او العـاجز الـذي ثبت عجـزه .

— ضريبة على الحيوانـات الداجنة : حتى الكلاب لم تنجو من الضريبة ، فكل من يملك كلبـا يدفع عليه مقدارا معينـا ، واحيـانـا يدفع الفلاح الضريبة حتى ولم يكن يملكـه .

— ضريبة على الاراضي : تدفع ضريبة سنـوية على الاراضي المملـوكة حتى ولم تكن مزروعـة تعرف هذه الضريبة في المنطقة باسم " تغزوت "

— ضريبة على السكنـات : تكـون المسكنـات التي يقيم فيهـا الفلاح محل معـاينة سنـوية دورية ، تفرض على المسـاكن ضريبة ترتفع هذه الضريبة او تنخفض حسب وضعية هذا السكن

لذلك فالضريبة على الكوخ لم تكن مثل الضريبة على المسكن الفاخر .

- ضريبة على الاعمال التجارية : تفرض على الاشخاص الذين يمارسون التجارة بصفة دائمة كالجزار ، والبقال ، والحداد ، وغيرها من المهن القروية ، ضرائب ولو لم يكونوا مصحوبين بسجلات تجارية ، تعرف هذه الضريبة باسم الباتنتا". (22)

1.2.2 الربا وفسخ القروض

كان الفلاح قليلا ما يلجأ الى الاقتراض من مصادر خارج الدشرة او العائلة فاذا حدث وان التجأ احدهم تحت وطأة ظروف قاسية الاستدانة من احد المرابين المعمرين فانها النكبة قد وقعت . الاقتراض كان يتم بضمانات ، وكثيرا ما يستغل المرابون الظروف العسيرة للفلاحين حتى يوقعون بهم في شرك المديونية ، فالضمانات هذه اما ان تكون بواسطة اشخاص يتعهدون بالدفع عند استحالة الدفع من طرف الشخص المعني بالدفع ، او ان تكون الضمانات عقارات ، فاذا حدث وان اصبح هذا الشخص متعسرا عن الدفع يلجأ المرابي ويأمر من ، المحكمة الى بيع ممتلكاته في المزاد العلني ، واذا كانت الممتلكات لا تغطي التكلفة فان المقترض يدفع الفرق محجنا وأموالا شاقة (23) او يبقى الفرق عالقا على ذمته ، كانت اسعار الفائدة المعمول بها مرتفعة ، لذلك جملة القرض مع خدماته كانت تتضاعف في فترة وجيزة من الزمن ، من خلال اسعار الفائدة ضف اليها المصاريف القضائية .

لا يكون الفلاح مستعدا للاقتراض من المرابين الا وقع طارئ معين ، ومادام الفلاح داخل نظام يتميز بالروتين والتقليد فان الطوارئ لا أثر لها هنا ، هناك عامل آخر كان الدافع الاساسي في عملية الاقتراض وهو اعباء الضريبة ما دام الانتاج المقدم الى السوق قليلا ، وهنا يقول بويان عن الربا وانتزاع ملكية الفلاحين بدء من 1870 " . . . تعددت الوسائل التي فقد بها السكان الاصليون ارضهم بالرغم من أن اسباب نزع ملكيتهم التدريجي يمكن ان تعود في التحليل الاخير الى القروض المبالغ فيها التي اقترضوها ، وهناك المرابون ، وفي مكان اخر ابناء طائفتهم (24). ويعترف الجنرال مارتن براي من الملاحظة التي دونها ان " القروض نتجت عن الاستعمار " (24.1) ، ان الظروف التي آلت اليها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لاثرياء الدشرة

بعد سياسة الافقار المتبعة من طرف المستعمر ، اصبح من الصعب ان تجد الفلاح مصدرا للسلفة عند الحاجة خاصة وان الموارد المتاحة من المصدر الفلاحي قليلة جدا ، وهنا يقول ماك ساهـون " عندما لا حظ العرب انخفاض ثروتهم بفقدانهم الارض وتراكم الضرائب لجأوا الى الاستدانة ، وهذا ما سيؤدي الى الى انهيارهم التام قريبا ، اولعدم وجود شركات اعتماد ستكون الاستدانة بفوائد مرتفعة جدا ، ان القروض الربوية هي من اكبر المصائب التي تثقل السكان الاصليين " (25) .

3 . 2 . 1 انتزاع الملكيات في الاراضي الصالحة للزراعة ومناطق الرعي

اختيرت من منطقة القبائل الكبرى المناطق الصالحة للزراعة ، وفي منطقة آيت جناد كانت المساحات التي تقع على ضافتي وادى سيباو جديرة بالاهتمام من طرف المعمرين ، تعود ملكية هذه الاراضي الى العائلات والمداشر التي تقطن مرتفعات آيت جناد منها مداشر : تاقرسيفت ، اغريبه آيت تسالة . سلبت هذه الاراضي بطرق ملتوية مستخدمين العنف مرة ومرة اخرى القوانين الفرنسية الموضوعة والتي تخدم المعمرين بالدرجة الاولى . " ايضا وجدت وفرة المياه والاراضي الخصبة ثم يجب توطين المعمرين دون البحث عن صاحبها " هذه هي القاعدة التي كانت سائدة في عملية انتزاع اراضي الملاك الجزائريين .

وحتى لا يثير مشاعر السكان ويجرهم الى الغضب ، كان المستعمر ، خاصة في منطقة آهلة بالسكان كهذه ، يجبر المعمرين على اتباع القوانين التي سنها هو فكل الاراضي المسلوبة اخذت شكلا قانونيا ، وفقدت الملكية اما بسبب البيع بواسطة قرارات من المحاكم (قضائية) او بيعها بالمزاد ، او احتجزت من طرف صاحبها ، او بيعت باساليب ملتوية ظاهرها برضى صاحبها وباطنها بدافع الاكراه والضغط .

اما اذا تعلق الامر بالغابات والممرات والاراضي الصالحة للرعي ، فهذه كانت وسائل انتاج في يد الفلاحين الجزائريين ، هذه الاراضي واسعة ، يستعمل الفلاحون طرق استغلال متخلفة ، والغابات كانت نقاط للرعي ، ومصدرا للتموين بالخشب للتدفئة والطبخ ، والغابات اوك المساحات العارية من الاشجار فكانت تزرع ، وهذه ايضا تطاولت اليها أيادي المستعمر .

عبر الفلاحون عن وضعهم بالوصف التالي : " تعرضنا للقمع بشتى السبل ، كنا نملك الاراضي فاشتروها منا بالقوة ، وكنا مضطرين لان ننتظر 4 او 5 سنوات كي نقبض ثمنها ، الذي نصرفه بسرعة ، افترستنا تكاليف العدالة ، وافلستنا امور الاحراش من جراء المحاضر .... شيئا فشيئا اضطررنا لبيع القليل ، ولكوننا محرومين من عائدات اراضينا ، وجب علينا ان نبيع قسما اكبر من المواشي كل سنة الى ان افتقدناها ، وفي كل الاحوال ليس نحن من استنبط قانون الملكية ولا قرارات العدالة (26) .

4 . 3 . 1 الحركة المستمرة لليد العاملة الريفية

الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة ، اصبحت تفرض على العامل الفلاحي ضرورة التنقل الى المواقع التي تستلزم يدا عاملة . وهنا نفرق بين نوعين من الحركة السكانية :

أ ـ الهجرة الداخلية

لماذا ترك الفلاح القبائلي ارضه ؟ .... يجب جني مائتين او مائتين وعشرين صاع من اجل ملأ قفة ، ويجب ان تجمع عشر قفات حتى تحصل على قنطارين ، وخاصة في السنوات الاخيرة ، السوق الفرنسية اصبحت مفتوحة على المنتجات الايطالية والتركية (27) . انخفاض الدخول المتحصل عليها اصبحت غير كافية حتى لسد الحاجيات الضرورية للغذاء ، ناهيك عن الملبس والسكن ، ظروف فرضت على الفلاح ان ينتقل بقوة عمله الى اماكن من الوطن قصد تغطية هذا الفرق في ميزانيته التقديرية .

يمكن تحديد العوامل الاساسية لعملية الهجرة ، وهي تعود اساسا الى عوامل الطرد في المناطق الجبلية الفقيرة وعوامل الجذب في المدن والسهول ومن الخارج ، فنتيجة تظافر عوامل الجذب وعوامل الطرد ، هذا مما جعل الايدي العاملة الريفية تنتقل بنسبات كبيرة الى موقع تظافر فرص العمالة المتزايدة ، ثم ان نمو بعض المناطق الحضرية كالجزائر والبليدة ، واتساع النشاط الفلاحي في السهول الساحلية والداخلية ، اين فقدت الملكية الخاصة الجزائرية الاصل كلية تقريبا ، والهجرة يبدو انما

قد نشأت من هاته الظاهرة ، بعد تدهور الحياة المعيشية في المناطق الجبلية ، وبهذا وزان التعليم والخدمة العسكرية كان محددين اساسين في تيار الهجرة ، فكم من شخص كانت الخدمة العسكرية والحرب العالميتين سببا في رحيله المؤقت او الدائم عن المنطقة . ان عوامل الطرد تلعب الدور الحاسم في هجرة الفلاحين المعدومين للالتجاء الى المدن هربا من الظروف الاقتصادية المتردية باستمرار ، وقد زاد في حدة هذه الظاهرة الزيادة المستمرة في السكان نتيجة لزيادة عدد المواليد والانخفاض المستمر للوفيات (باستثناء الاوبئة التي كانت تفتك بالسكان من وقت لاخر) والتقلص المستمر للمساحات الزراعية المستغلة مع انعدام النشاط الصناعي .

فان محددات الهجرة كما يبدو ليست مرتبطة بشكل اساسي باختلاف مستوى الدخل بين القرية والمدينة وتتعلق باحتمالية الحصول على وظيفة ، ففي معظم الاحيان تظافرت عوامل الطرد في المناطق الجبلية مع مرونة النسبية للنشاطات الهامشية في المدن والسهول لاستيعاب اليد العاملة المهاجرة من الجبال على استمرار موجات الهجرة الداخلية(28) .

كان المهاجر الى الاعمال الفلاحية في السهول يتحمل مصاعب جمة ومشاق ، تتطلب منه الصبر والتقشف(29) لم يكن العامل القبائلي يصرف اكثر من فرنك ونصف الى فرنكين على الخبز اسبوعيا ، وكان يكمل وجبته الغذائية بالبصل او التمر او التين ، الاجور نادرا ما كانت تتعدى الفرنكين يوميا ، فالعامل الذى يتقاضى من 2.5 الى 3 فرنكات بلا شك انه عامل متميز وذو خبرة ومعرفة ومحل ثقة من طرف مستخدميه ، العامل الزراعي كان يتقاضى من 1.5 فرنك الى 1.75 فرنك يوميا ، الاطفال الذين لم يبلغوا سن العمل القانوني كانوا يتقاضون من 0.5 الى 1 فرنك ، دفع الاجور كان يتم اسبوعيا او نصف شهري وكان المعمرون يفضلون الدفع بالنصف شهري ، لانهم يظنون انهم اذا دفعوا الاجرة بالاسبوع فان المبلغ المتحصل عليه يجعل العامل يتخلى عن العمل ويرجع الى اهله مزودا بهذا المبلغ الذى يعتبر عند هذا العامل البائس مبلغا معتبرا " (30) . كانت الفترة التي يقضيها العامل الاجير عند المعمر فترة عراك ، كان المعمر يحاول قدر الامكان استغلال اليد العاملة خاصة التي تشتغل باليوم او الاسبوع ، ساعات العمل لم يكن يضبطها قانون ، والجهد المقدم من طرف العامل لا يلقى مقابله الا التشدد اكثر ، اليد العاملة الفائضة المتوافدة

على المعمرين سمحت لهم بالمساومة ، وكان المعمر يلجا الى اسلوب التطاحن والتمزيق بين وحدة العمال الاجراء عن طريق التمييز في الاجور ، وكثيرا ما لا تدفع الاجور اذا احدث وان شب نزاع وتدخلت السلطات العسكرية ، لذلك كان العامل يستخدم اسلوب اللين قدر المستطاع ، وينفذ الاوامر مهما كلفته تلك .

لقد عرفت منطقة القبائل الكبرى بكثافتها السكانية الكبيرة ، فكانت اكبر مصدر لليد العاملة ، في داخل القبائل الكبرى هناك بعض المناطق التي ضربت رقما قياسيا في الاكتضاض بالسكان على المستوى الوطني ، ففي سنة 1948 في منطقة فور ناسيونال (الاربعاء نايث ايراثن) كانت كما يلي :

دوار ايت علي واعلي	479 نسمة/كلم ^{2}
" ايت بوعلي	486 "
" ساحل	693 "

بينما كانت في الجهات التي تليها من ناحية الاكتضاض : تلمسان 43 نسمة/كلم ^{2} سطيف 36 ن/ك ^{2} ، لقد كان من الصعب تحديد اليد العاملة المهاجرة الداخلية ، لان فترة الغيابات كانت متقطعة ، فكان الفرد الواحد يرحل عن عائلته ومتى حصل على النقود كافية لتلبية احتياجاته الانية عاد الى بيته ، خاصة بعد الثلاثينات . (31)

ب ـ الهجرة الخارجية

في 1876 كان عدد المهاجرين الى تونس يقدر بـ 16 000 فرد تقريبا ، من بينهم 7000 من منطقة القبائل ، ناهيك عن الهجرات التي كانت تتم الى البلدان المجاورة والى بلدان الشرق الاوسط (32) ، فالارقام المتوفرة لدى السلطات الادارية عن الهجرة لم تكن دقيقة ومضبوطة ، اذا تناولنا الفترة ما بعد 1945 ، الارقام المتوفرة لدى الوزارات الخمس وهي : الداخلية ، العمل ، المالية ، السكان والمجتمع ، الدفاع الوطني ، تختلف من وزارة الى اخرى ومن مصلحة الى اخرى (33) .

فاذا اخذنا بداية وحركة السكان نحو البلد الام (فرنسا) ، لوجدناها تكاد تكون مقتصرة على مناطق معينة ، هي المناطق الشرقية ، ومنطقة القبائل خاصة،

لا ن هذه المنطقة كانت دوافع الهجرة تمسها اكثر من غيرها ، لذلك النسبة الكبرى من اليد العاملة الى فرنسا او الى اوربا عامة كانت من منطقة القبائل ، وخاصة من مناطق : ميشلي (عين الحمام)، فورنسا سيونال (الاربعاء نايث اراثن) ، لا قابيت (قرقور)، فحتى بعد 1918 كانت الهجرة الجزائرية هجرة من القبائل الكبرى بالدرجة الاولى ، وهذا كان تبعا لتنظيم العائلة القبائلية والشروط الجغرافية والاقتصادية التي تعرفها المنطقة (34) . من أجمالي 346 149 مهاجر ، كان الثلثان من منطقة القبائل في سنة 1949 ، 6.8% من سكان القبائل يذهبون الى فرنسا ، هذا الرقم ارتفع في 1953 الى النسبة 8.1% ، 10.2% من هذه النسبة هي يد عاملة وافدة من البلدية المختلطة للاربعاء نايث اراثن ، 29% من السكان الذين تتراوح اعمارهم بين 20 و 59 سنة هم وافدون من القبائل الكبرى (35) .

لذلك كان بامكاننا ان نحصي المناطق الاكثر هجرة سكانية ، وهذا حسب الموقع الجغرافي لها ، فكلما كانت الجهة منطقة جبلية وعرة وفقيرة فلاحيا ، كانت الهجرة فيها مرتفعة في بداية القرن اذا احصينا المصدر الجغرافي الذي تتدفق منه الهجرة السكانية ، نوجد نقاط متعددة ، ولكننا نستطيع القول بانها كانت 100% من منطقة القبائل ، وتشمل مداشر معينة ، الجدول رقم 16 يبين لنا ذلك .

وتمثل هذه الهجرة بنكمش عدد السكان في جهات متعددة من المنطقة فالمرقد رنسا نسوما بان رجلا واحد من بين سهتة اشخاص ممن ينتمون الى فئة العمر 20 ــ 59 سنة يوجد في فرنسا ، وهي نسبة ترتفع باكثر من ذلك في بعض الجهات ، حيث يدل تحقيق الادارة العامة بان خمسة اشخاص من بين عشرة يتغيبون (36) .

ORIGINE DE LA POPULATION ALGERIENNE
RESIDENTE DANS LES ARRONDISSEMENTS D'ALGER ET DE BLIDA
AU 31 OCTOBRE 1954

Arrondissement de naissance	Effectifs	%
Algérois (arrondissement d'Alger et de Blida)	326 914	72,4
Nés hors de l'Algérois	124 843	27,6
TOTAL Résidents	451 757	100
Arrondissement d'origine des migrants		
TOTAL nés hors de l'Algérois	124 843	100
Détails :		
Aumale (Sour el Ghozlane)	26 048	21
Médéa	12 545	10
Miliana	10 497	8,4
El Asnam	7 409	5,9
Tizi-Ouzou	24 699	19,8
Constantine	4 982	4
Batna	2 549	2
Bône (Annaba)	327	0,2
Bougie (Béjaïa)	15 549	12,5
Guelma	322	0,2
Philippeville (Skikda)	273	0,2
Sétif	7 189	5,8
Oran	750)	
Mascara	441)	
Mostaganem	889)	2,7
Sidi Bel Abbès	202)	
Tiaret	413)	
Tlemcen	707)	
Sud	9 458	7,6

Résultats statistiques du recensement de la population du 31 octobre 1954, volume II, tableau XIX, p. 134.

Source : A.G. ARVICUS P. 302

جدول 16 : توزيع الوافدين الى فرنسا حسب الجهات

مصدر الأسرية	0	1	2	أكثر من 3	المجموع
	% من العائلات التي لها عدد معين في فرنسا				
المدن الكبرى	96.0	2.4	1.3	0.3	100
مدن أخرى غير قبائلية	92.7	8.4	0.4	0.5	100
مدن قبائلية	80	16	—	4	100
بلديات ريفية خارج القبائل و(سكان المداشر)	100	—	—	—	100
بلديات ريفية خارج القبائل (سكان متفرقون)	96.9	2.5	0.4	0.2	100
بلديات القبائل (سكان متجمعون)	75.7	17.8	4.9	1.6	100
بلديات الجنوب	100	1	—	—	100

المصدر :

Bordieu (M) , Darbel (A) , Rivot (J.P)
Travailleurs en Algerie " editions mouton " 1963
P 37

2 خصائص الاستغلالية الفلاحية الجبلية

2 . 1 صغر حجم الوحدة الانتاجية الفلاحية

ان العامل السكاني كما سبق وأن اشرنا اليه ، لـه تاثيره الواضح على حجم الاستغلالية الفلاحية الجبلية في منطقة القبائل الكبرى ، فكلما انتقلنا الى نقطة اكثر سكانا كلما زاد حجم الوحدة الفلاحية عكسا بالنقصان رغم كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تؤثر سلبا على تزايد السكان ، الا ان السكان في تزايد مستمر وبشكل جعل من هذه المنطقة المنطقة الاكثر كثافة سكانية في الجزائر .

ان التوسع في حجم الاستغلالية الفلاحية بات امرا مكلفا لدى الفلاح الصغير ، فالتوسع في الرقعة الفلاحية ينجر وراءه توسع في الاستثمارات التي لم يكن في مقدور الفلاح الاستحواذ عليها ، الموقع الجغرافي للرقعة الزراعية جعل من التوسع الافقي للزراعة عمليا صعب جدا ، فعملية الاستصلاح تستغرق وقتا طويلا وجهدا معتبرا مادام البديل عن الجهد العضلي غير متوفر ، فحتى يجعل الفلاح من ارض غير منتجة وغير مستعملة في الماضي الى ارض منتجة خصبة ، طريقة لا يلجا اليها الا في الحالات القصوى ، لكن الضغط السكاني ، ووفرة اليد العاملة العائلية بكل اصنافها جعل من اللجوء الى زيادة عملية الاستصلاح شيء لا مفر منه .

بقدر ما كانت كثرة الانجاب لدى الفلاح البسيط هي مصدر التباهي والافتخار ، حتى يترك جيلا يخلد اسمه واسم عائلته وبقدر ما تناقصت يقل [...]ن الفرد الواحد منها عند اقتسام الميراث ، فكان الانجاب والولد بالنسبة لرب العائلة هو استثمار قوة بشرية عاملة في وقت الشدائد ، فكلما مر جيل الا وزاد تفتيت حجم الاستغلالية الفلاحية .

2 . 1 . 1 قلة راس المال المستثمر

راس المال المستثمر داخل الوحدة الانتاجية الفلاحية ضعيف ، اذا استثنينا [...]ر الارض ، وهذا يعود الى قلة الدخول النقدية التي يستعين [...]

على الشراء من خارج الاستغلالية ، ولا يمكن ان نجهل ما يقوم به بعض الافراد داخل الدشرة من انتاج للعتاد الفلاحي ، الذي يكون من طرف الاحيان من طرف الفلاح معتدا ، لقد كان الفلاح يخصص جزء من وقته وهو يصقل المحاريث الخشبية والخباشة وبعض الادوات الفلاحية الاخرى ، انه يلجأ الى كل وسيلة تقيه من الدفع النقدي ، فصانع المحاريث القروي أو الحداد الذي يمده بالفاس والماعول والمجرفة لا يسائل في التقييم لانه يدرك الوضعية الاقتصادية للفلاح لكونه هو ايضا من الفلاحين ، ثم ان الروابط القرابية والعائلية تسهل من عملية المساومة . ان وسائل الانتاج التي يستخدمها الفلاح بسيطة لا تتعدى المحراث والفاس والمجرفة احيانا فنجد الفلاح دائما يحملها معه ذهابا وايابا من والى الحقل ، هذه الوسائل اصبحت صورة لصيقة به ، ونادرا ما تجد فلاحا في الطريق او جالسا وليس بجانبه اداة من ادواته الفلاحية .

لا يجهد الفلاح نفسه في تطوير ادواته الفلاحية ، هذه الادوات تعود الفلاح عليها ، وورث تجربتها وخبرتها عن الاولين ، ثم انه لا يحب المغامرة في ادوات قد لا يمكنه السيطرة عليها ، فاستعمال الفاس له فنياته الخاصة به ، والمحراث فنياته الخاصة ايضا ، فبقدر ما كانت ادوات الانتاج بسيطة بقدر ما كانت السيطرة عليها ممكنة ، ولا تكلف الفلاح الحديث العهد في الفلاحة وقتا واحتكاكا كبيرين لاستيعاب طرائقها . لقد كان هم الفلاح عندما يفكر في استبدال الادوات الفلاحية التقليدية بعتاد فلاحي اكثر تطورا ، كيف يصلحه عند العطب هذا اذا تخطى عتبة الامكانيات المادية للشراء ، والطرق الفنية في الاستخدام . فاذا كان الفلاح ميسورا بهذا القدر واستطاع ان يقتني ادوات متطورة فنادرا ما نجده هو الذي يخدم الارض بمفرده ، فهو لا يثق كون يسر الفلاح او حرمانه له علاقة طردية مع مقدار ما يملكه من اراضي فلاحية ، فهو لا يثق في امكانيات الاستيعاب لدى مستخدميه او شريكه لتلك التكنولوجيات ، وحتى وان وجدت تجدت مثلا هذه الحالات فهي قليلة جدا في المنطقة . الحيوانات التي التي هي وسيلة من وسائل الانتاج ، هي من مصدر فلاحي ، واستغلالها لا يدخل لا يدخل في اطار الاستغلالية الفلاحية وحدها ، بل يتعدى الى الركوب واستخدامات اخرى داخل الوحدة الانتاجية وخارجها ، بقايا الحيوانات تستخدم كاسمدة

طبيعية توفر له تكاليف اضافية لشراء اسمدة صناعية ، ونادرا ما نجد فلاحا لا يملك ثوري الحرث ، ومنهم من يمتلك ثلاثة واربعة واكثر . فملكية ثورين للحرث وبقرة حلوب وحمار لنقل الامتعة والمحاصيل ، هي ملكية شائعة ، ومن لا يمتلك مثلها فهو معدوم ، وقطيع الانعام كان ايضا محل تقويم لامكانيات الفلاح المادية ، ملكية وسائل الانتاج بحجمها ونوعها تتماشى مع الملكية العقارية ، هاته الملكية تعكس الامكانيات المادية للفلاح وعلى اساسها يمكن تصنيفه ضمن سلم المستويات المادية للفلاحين .

2 . 1 . 2 انعدام التنويع والتخصص

هناك محصولان سائدان في الانتاج الزراعي بالمنطقة ، يعرف بهما السكان ، هما التين والزيتون ، يعرف القبائلي (سكان القبائل الكبرى والصغرى) بهما ، تجده يرددهما في اشعاره ، في حديثه ، وفي نكته ، ولقد عرف المواطن هنا هذين المحصولين منذ القدم .

أ- التين

انها الزراعة الاكثر انتشارا في القبائل الكبرى ، شجرة التين نبتة تقاوم تقلبات الطقس ، فتتحمل البرودة الشديدة بقدر ما تتحمل الحرارة ، تتلاءم مع التربة الفقيرة والطينية ، جذورها العميقة تجعلها تقاوم الجفاف ، تتلاءم كثيرا مع مناخ البحر الابيض المتوسط ، هذه الشروط تجعلها احيانا تنمو دون تدخل الانسان بالاضافة الى سهولة زراعتها ، هذا ما جعل هذا النوع من المزروعات هو الاكثر سيادة في المنطقة . تنتشر زراعتها على مقربة من السكنات والمداشر ، على ارتفاع من 300 الى 600 م على سطح البحر تتوزع على البلديات التالية (في سنة 1935) :

فورنا سيونال	525 000	شجرة
جرجرة	425 000	"
البيبا والاعلى	610 000	"
ميزرانة	300 000	"
ذراع الميزان	225 000	"
تيزي وزو	95 000	" (36)

يتغير انتاجهـا بالارتفاع او الانخفاض حسب وفرة الامطـار ، وتتاثر سلبيا بالامطـار الصيفية وقت نضج المحصـول ، تختلف المردودية الزراعية لهـا من نقطة الى اخـرى ، فكلما اقتربنـا من قمم الجبـال انخفضت ، وزادت كلمـا انحدرنـا الى السهـول والمنخفضـات .

ب ـ الزيتـون

زراعة تعـادل في كثافتهـا زراعة التين ، تتلاءم هي الاخـرى ايضـا مع منـاخ البحر الابيض المتوسط ، مثـال ذلك الدول المطلة على البحر المتوسط ، تتحمل تقلبات المناخ ، جذورهـا تمكنهـا من امتصاص الماء على عمق بعيـد ، يمكن غرسهـا في المنحدرات الشديدة . في القبـائل الكبرى تشغل مسـاحة اقل بقليل من مسـاحة التـين (24 000 هكتـار مقـابل 17 860 هكتـار في عـام 1935 (سنة من سنوات الازدهـار قبل الحرب)) ضف الى ذلك الاشجار المعزولة التي نبتت بمفردهـا او غرست ثم اهملت (تصل الى 346 الف زيتونة مقـابل 1 430 الف شجرة تـين ، أي مـا يعـادل الضعف) ولا تشكل ملكية المعمرين الا حـوالي 10 ٪ من الزيتـون و 5 . 2 ٪ من التين تقريبـا (37) .

ترتكز الفلاحة الجبلية في هذه المنطقة اسـاسـا على هذين النوعين من المنتوجـات والتخلي عنهمـا امر صعب للغـاية ، وهذا بسبب مـا تمليه الظروف الطبيعية والمناخية بالمنطقة ، ويلجـا الفلاح الى زراعـات اضـافية اخـرى قصد الاستهلاك الذاتي مثـل الفـول والعـدس والحمص والبطـاطـا . . . الخ ، ولا تنتشر هذه الانـواع من المزروعات الا في القطع الزراعية القريبة من المسـاكن ، لمـا تتطلبه من عمل يدوي مستمر من جهـة ، ومن جهة اخـرى يصـاحب نضج هذه المحـاصيل عملية الاستهلاك اليومية لهـا ، فهـي بالنسبة للفلاح السـوق اليومية التي تمـونـه بالخضـار ، والبـاقي من المحـاصيل الفـائضة عن الاستهلاك الاني ، يخزن او يجفف ويترك كمؤونـة للاستهلاك . لذلك زراعة هذه المحـاصيل تكـون وفق مـا تمليه الضرورة ، واتسـاع الـوقت ، وعـادة مـا تسخر النسـاء لمثل هـاته المزروعـات ان كـان هنـاك متسعـا من الوقت يفيض عن الوقت المخصـص لجني التـين والزيتـون .

يتطلب استغلال محصـولي التين والزيتـون عملا اضـافيـا يتمثل في الزبر والقلم وازالة الحشـائش وتقليب الارض حول جذع الشجرة والا يبدا تنـاقص غلتهـا سنة تلـو الاخـرى (38) . انتشار الجذور على مقربة من سطح الارض والانحدار الشديد الذي تعرفه

بـه المنطقة ، جعل من إستخدام طرق اخرى غير الفاس طرقا مستبعدة ، حتى المحراث لا ينفع في مثل هذه الحالات ، هذه الزراعة ظلت تكلف الفلاح جهدا عضليا كبيرا ووقتا معتبرا ، حتى وإن كانت هذه المزروعات تخيب الامال في المواسم الرديئة الا انه ظل متمسكا بها ، وكانت تمنعه من تخصيص الوقت الكافي للزراعات الاخرى التي تكون فيها المردودية اعلى .

عادة ما تعكس المساحة المزروعة من المنتجات المخصصة للاستهلاك الذاتي حجم العائلة ، فبحكم المنافسة المفروضة من طرف زراعة المصريين ، والسعر المتدني نسبيا ، اصبحت العائلة في المنطقة تزرع الا ما تحتاج اليه في استهلاكها الخاص، فقطعة الارض الاقرب الى مكان اقامة العائلة هي القطعة التي تسود فيها مثل هاته الزراعات ، وهناك زراعات اخرى مثل القرع والطماطم وهذه لا نجدها الا في القطع التي يتوسطها مثر لكونها تحتاج الى الري .

3 . 1 . 2 دوران المزروعات

فقر التربة للمواد العضوية الطبيعية والمخصبات وانعدام استخدام الاسمدة الكيمياوية ، وكذلك طول سنين الاستغلال ، جعل الارض تنتج بعسر كبير ، وفرضت على الفلاح بان يطبق الطرق التقليدية القديمة في استغلال الارض، حيث تستغل الارض موسما وتبقى بورا للراحة مواسما اخرى دون استغلال ، خاصة في بعض المزروعات المتعبة للارض كالقمح والشعير ، وفي هذا النوع من الزراعات يقول روبر بادوان "... انه اقتصاد ، الصفة الاساسية التي تتصف بها الزراعة فيه ، انما تتضمن شكلا من اشكال الاستغلال يكون فيه دوران الارض الزراعية وليس دوران المزروعات ، يتم فيها تخصيب الارض باستخدام طريقة حرق الاعشاب وبقايا الجذور واوراق المحصول السابق دون الاستعانة بالاسمدة الطبيعية ، وقد لا تستعمل فيها حتى حيوانات الجر ، فترة استغلال الارض فيها صغيرة ، بينما الفترة التي تبقى فيها بورا هي طويلة، العمل البشري هو الجهد المستعمل .." (39) .

2 . 2 ضعف انتاجية اليد العاملة الفلاحية

عدة عوامل موضوعية جعلت من الفلاحة الجبلية لا تستفيد من الجيش المتوفر من اليد

العاملة الفلاحية وهذا لعدة عوامل :

1 . 2 . 2 ضعف التكوين الثقافي وانعدام الوعي الفلاحي

طبق المستعمر مع سياسة الافقار سياسة الحرمان من التعليم حتى يضمن سيطرته الاقتصادية والثقافية ، والجدول التالي يبين مدى الحرمان من التعليم المفروض على المواطن المسلم (المحلي)

جدول 17 :التلاميذ المسجلون في المدارس الام
في منطقة الجزائر (الوسط)

السنة	مسلمون		غير مسلمين		اجانب	المجموع
	ذكور	اناث	ذكور	اناث		
1946/45	2 202	1 553	2 634	2 300	90	8 779
1947/46	2 375	1 717	2 923	2 689	90	9 794
1948/47	2 574	1 761	3 804	2 599	80	10 818

المصدر :
Annuaire statistique de l'Algerie
1936 = 1947 Alger

لا تمثل نسبة المسجلين في المدارس النظامية من الجزائريين في منطقة الوسط في 1940 الا 8 % (لاحظ الجدول 17) من اجمالي المسجلين الذكور و3 . 0% من الاناث ، وفي 1943 11.44 % من الذكور ، 4 . 0% من الاناث من اجمالي المسجلين ، بينما اذا قارنا عدد السكان المسلمين لوجدناهم يمثلون 5 مرات من الاوربيين في 1936 ، هذا المضاعف يرتفع بعد احدى عشر سنة (في 1947) الى 6 مرات. هذه الارقام تخص كامل مناطق الوسط فاذا استثنينا كبريات المدن كالجزائر العاصمة والبليدة وتيزي وزو ، فان التعليم في المناطق الريفية يكاد يكون معدوما .

لا توجد مؤسسات او اشخاص متخصصون في الوعي الفلاحي ، فالفلاحة الجبلية او فلاحة المسلمين مهملة تماما من طرف السلطات العمومية . هناك

عوامل نفسية مرتبطة بالعادات والتقاليد ، وهي عبارة عن مجموعة متكاملة من القيم التي تطبع علاقات الانتاج العائلية ، ومنها تنشأ نظرة محددة للانتاج وطبيعة معينة للعلاقة بين افراد العائلة الواحدة في السلوك ، ونظام واحد للسلطة في تسيير شؤون العائلة والانتاج الداخلية والخارجية ؛ وهي قيم مرتبطة بمبدأ إحترام عادات العائلة (الأسرة) واعرافها القديمة ، واهمها الخضوع وبدون مناقشة لامر رب العائلة ، ويمكن التعبير عن هذه القيم في مجموعها بالنظر الى انعكاساتها المباشرة على الانتاج بالبنية الاقتصادية السوقية .

2 . 2 : العمل الفلاحي غير المكثف

العمل الفلاحي في الفلاحة الجبلية يستخدم بغير تكثيف ، رغم ان الضغط الديموغرافي او العدد المرتفع داخل العائلة يفرض ذلك ، فالرجل يبقى دون اشتغال فترة طويلة من السنة لان الظروف المناخية احيانا تفرض ذلك ، فعمل الفرد الواحد يكون متقطعا او احيانا يكون الاداء لبعض الاعمال الفلاحية لا يتطلب تكثيفا معينا .

ان المستوى التكنولوجي السائد في هاته الفترة عند عامة الفلاحين ، ليس بمقدوره المقارنة بين حجم اليد العاملة المستخدمة في الانتاج وحجم المنتوج المتحصل عليه ، ففكرة التخصص في بعض الاعمال الفلاحية لم تتطور بعد في ذهنية الفلاح ، فالفلاح الفرد ينجز مجموعة من الوظائف الفلاحية ، وربما لا تتعدى فكرة الفلاح عملية بذر البذور الزراعية في التربة وتركها الى حين موعد جنيها او حصادها ، قد لا تتخلل بين عملية البذر وعملية الجني غير عملية تنقية الارض المتهدية عن النباتات ، اما غير ذلك من العمليات ، فيراها الفلاح عمليات لا جدوى منها ، خاصة اذا كانت هذه العمليات تتطلب استخدام أيدي عاملة ماجورة من مصدر خارج الاستغلالية الفلاحية .

كان الفلاح يضع مسبقا بعض الحسابات البسيطة في عملية توزيع اليد العاملة العائلية المتوفرة داخل الاستغلالية الفلاحية ، حتى يتسنى له التوفيق بين الاعمال الفلاحية داخل الاستغلالية والاعمال الفلاحية في استغلاليات مجاورة سواء بالاجرة او بالتعاون ، او في الاعمال غير الفلاحية كالهجرة خارج الدشرة مثلا . احيانا الفلاح لا يلمس النتيجة مباشرة عند تخصيص عدد كبير من الايدي العاملة العائلية

المتوفرة لدى الاستغلالية في اعمال خارج الاستغلالية ، طبيعة الفلاحة هنا تجعل الفروق قليلة ، ولا تظهر النتيجة الا بعد فترة من الزمن ، فزراعة الاشجار تعطي منتوجها سنويا تختلف عن الزراعات السنوية كالحبوب والخضروات والتي تكون فيها النتيجة آنية ، حيث يفرض في النوع الاخير ان تحرث الارض وتزرع سنويا ، قد تنجم ظروف طارئة يحتاج فيها الفلاح الى دخل اضافي لتسديد بعض الاعباء ، هنا يكون مضطرا لاشغال جزء من اليد العاملة العائلية لاعمال خارج الاستغلالية ، ويترك زراعة الحبوب الجافة والخضروات للعنصر النسوى ، لكن بعد فترة يتلمس ان العمل الذى حرمت منه الاستغلالية والمتمثل في العناية السنوية بالاشجار اخذ يعطي آثاره السلبية على الانتاج ، لهذا نستخلص ان حجم اليد العاملة داخل الوحدة الفلاحية الجبلية غير ثابت ويتسم بالتذبذب ، والنقصان المفاجيء في الحجم لا يعني انقطاع عملية الانتاج او حتي الكمية المتحصل عليها من الناتج لا تعكس وتوافق مقدار التذبذب هذا بل ان التذبذب منشأه الاثار الناجمة عن السنين السابقة .

3 . 2 . 2 الفلاحة الجبلية ملجأ لكل فائض

تسمى الفلاحة الجبلية بقطاع البطالة المقنعة ، فهي قطاع يلجا اليه من لاعمل له ، وكلما كان ارتفاع في تعداد السكان ، فاذا لم تستطع القطاعات غير الفلاحية ابتلاع كميات اليد العاملة القادرة على العمل ، لم يبق امام هذا الفائض الا القطاع الفلاحي ، مادام الحجم الذى من المفروض ان تستخدمه الفلاحة الجبلية غير محدد . تسود بين فئات السكان داخل الدشرة الجبلية علاقات قليل ما تكون اقتصادية بحتة ، فان جانب التكلفة لا يطغى على المعاملات في النشاطات الفلاحية ، كمية السكان التى لم تجد لنفسها عملا تتقوت به ان الطابع الاجتماعي بين الافراد يجعلهم يرحبون بكل من هو مطرود من القطاعات الاخرى كلما امكن ذلك (40) .

الفلاحة الجبلية لا تستقبل اليد العاملة الموجهة اليها فقط، بل حتى الفائض المتأتي من الخارج ، ان العمل الفلاحي في نظر القروي هو اتصال بالطبيعة ، ووجود وقت فراغ ميت ، وتنوع المهام المنجزة، والمشاركة داخل المجموعة القروية . ان دور هذا القطاع (الفلاحي) يظهر ايضا في اوقات الشدائد والمحن الاقتصادية ، ولا تظهر في الفلاحة الجبلية بالمنطقة فقط، بل سادت حتى في بعض الدول الصناعية

المتطورة ، لقد كان الرجوع الى الارض ملموسا خلال الازمة الاقتصادية التي لحقت بالعالم الرأسمالي في 1929 ، ففي الفترة 1935/29 حدث رجوع جماعي لليد العاملة التي فقدت مناصبها في القطاعات الصناعية المصابة بالشلل المفاجئ الى القطاع الفلاحي ، ووقعت ظاهرة مشابهة في فرنسا ابان الحرب العالمية الثانية .

لقد كانت الحالة الفلاحية في الفلاحة الجبلية ابان هاته الفترة ، لم يكن الانتاج يتزايد بالمقادير التي يتزايد بها السكان ، لقد ارتفع تعداد السكان المقيمين في ولاية القبائل الكبرى بين 1928 و 1954 من 459715 الى 791 289 ساكن وهو ما يقارب الضعف تقريبا ، بينما لم يرتفع الانتاج الفلاحي الا بنسب بسيطة ، مع اعتبار ان سن التشغيل في الاستغلالية الفلاحية الجبلية يبدا من السادسة تقريبا ، وهو السن الذي يسمح له بالقيام بابسط الاعمال الفلاحية ، فهذه الظاهرة من شانها جعل معدل التشغيل الفعلي في القطاع يتجاوز 50 % من عدد سكانه الفلاحيين ، وهو بذلك اكثر القطاعات الاقتصادية معاناة من البطالة المقنعة .

جدول 18 : تزايد السكان في عمالة

القبائل الكبرى (1954/28)

الكثافة	السكان الاوروبيون	السكان المحليون	المساحة	عدد البلديات	السنة
125.92	8 346	459 715	5 806	20	1928
126.53	9 603	459 715	3 717	20	1930
156.00	7 742	574 114	3 717	20	1950
138.4	7 400	791 289	3 817	[illegible]26	[illegible]

المصدر : Annuaire statistique de l'Algerie 1936 - 1947 Alger

تشهد المنطقة اكبر كثافة سكانية في الوطن ، هذه الكثافة في ارتفاع مضطرد داخل رقعة ترابية محدودة في منطقة يغلب عليها الطابع الجبلي . لم تعرف المنطقة نشاطات صناعية ما عدا الحرف الصغيرة المنتشرة في المداشر والمتخصصة في انتاج الحياكة

والجلود والحدادة، اما باقي السكان فهم يعيشون عالة على النشاط الفلاحي .

2 . 3 ضعف التمويل في الفلاحة الجبلية

لم تكن الفلاحة الجبلية في حالة احتياج الى مبالغ هامة من اجل تمويل عملياتها الانتاجية ، لانها في نظر مسايروها غير قادرة على تغطية ما انفق من اجلها لذلك الفلاح الجبلي لا يجهد نفسه للبحث عن مصادر للتمويل من اجل اقامة استثمارات واسعة . ان الاستثمارات التي تنفق فيها الاموال لم تعد في خدمة الفلاحة وحدها فحفر البئر المخصص للري، يشارك الاستغلالية فيه افراد العائلة واحيانا تطغى هذه الحاجة عن احتياجات الفلاحة من السقي ، والبيت المخصص لا يواء افراد العائلة يشاركهم فيه الانعام ، والاستغلالية الفلاحية لم يكن في مقدورها تغطية التكاليف الناتجة عن نشاطها مضافا اليها النفقات العائلية لصاحبها . ثم ان العتاد الفلاحي الواجب استخدامه في الفلاحة الجبلية ، لا يتطلب منه تمويلا بالتم المعنى للكلمة ، فكلما تطلبت العمليات الفلاحية من الفلاح اموالا كلما سخر لها جهده الخاص ولو كان بطيئا مادام عنصر الزمن ليس له اهمية لدى الفلاح .

مصادر التمويل لدى الفلاح الجبلي لا تخرج عن الاشخاص الذين يثقون فيه ويثق فيهم ، لذلك عادة لا يخرج عن العائلة او الدشرة او الاشخاص الذين يتعامل معهم في السوق على اكثر تقدير ، لذلك هو نادرا ما يستعين بالبنوك او المؤسسات المالية . ويعود الضعف في التمويل في قطاع الفلاحة الجبلية في الفترة الاستعمارية للاسباب التالية :

2 . 3 . 1 ضعف الادخار الفردي

القطاع الفلاحي مازال الى هاته الفترة منغلقا على نفسه ، النشاط الانتاجي موجه بالدرجة الاولى الى تلبية الاحتياجات المباشرة عن طريق الاستهلاك الذاتي ، لم يطمح بعد لان ياخذ مكانته داخل السوق ، الانتاج من قلته احيانا لا يكفي حتى لسد الاحتياجات العائلية للاستغلالية الفلاحية، فالانتاج والتمويل مشكلتان مترابطتان . درجة التعامل بالنقود ، لايزال دورها هامشيا

الا في الحالات القصوى ، كدفع الضرائب الفرضية او تسديد بعض الاعباء التي يشترط اصحابها الدفع نقدا .

مادام الاستهلاك العائلي يكاد يأتي على كل شيء فان فسائض الاستغلالية الفلاحية يكاد يكون بدوره منعدما ، جزء بسيط من الانتاج يوجه الى السوق لتلتهمه الضرائب فيما بعد . هذه الظواهر مجتمعة جعلت من الدخل الحقيقي للفلاح متردنيا جدا ، هذا الدخل لا يسمح له بان يقيم استثمارات واسعة الا القليل جدا من الفلاحين ، واحيانا هناك من يجد نفسه غير قادر حتى على عملية اعادة الانتاج البسيطة داخل استغلاليته . حتى نوعية السلع التي ينتجها الفلاح هي ذات طبيعة استهلاكية بالدرجة الاولى ، او يجعل الفلاح جزءا منها في تجديد الرأسمال الخاص بالاستغلالية . قد يلجأ الفلاح احيانا الى الاقارب اوالى المعارف ، وهذه العملية لا ترافقها أي مستندات كتابية من اجل الاقتراض ، تكون احيانا بحضور شاهدي عدل ، واحيانا يستغني عنهما تماما ، عملية التسليف هاته تتسم في كونها ذات امد زمني قصير عادة لا تتعدى الموسم الفلاحي الواحد .

2 . 3 . 2 مكيدة الاقتراض

ان الفلاح قليل الاستدانة بالقروض من مصادر خارج عشيرته ، لكن الظروف المعيشية وتدني مستوى الادخار لدى من حوله ، يجعله في الظروف القاسية يلجأ الى الاستدانة من مؤسسات مصرفية وبنوك ومرابين .

كانت الثقة بين الفلاح ومصادر الاقتراض منعدمة ، كون هذه الاخيرة تدرك دائما أن الفلاح الذي يسور نادرا ما يلجأ اليها للاقتراض ، لذلك كانت تغالي في شروط الضمان في حالة عدم الدفع ، الاقتراض كان مصحوبا باسعار فائدة ، تكون هذه الاسعار مغالى فيها احيانا ، لذلك عادة ما تفوق خدمات القرض قيمة القرض في مدة وجيزة جدا ، كون الفلاح لا يستطيع بمستواه الثقافي المتدني من ايجاد او اجراء الحسابات المصرفية التي حسبت على اساسها قيمة القرض ، لذلك كان يتقبل المقدار المثبت في الكشف دون نقاش او طعن في القرار . عملية الاقراض بالفائدة (بالربا) تحرمها الشريعة الاسلامية لما تتميز به من استغلال وابتزاز

في حق المحتاجين والمعدومين ، ولما يصحب عملية الاقراض من ربا بدون كدح لصالح صاحب المال ، هذا كان من العوامل التي قللت نسبيا من اللجوء الى مثل هذه المصادر .

ظاهرة الاقتراض كانت تتسع في المواسم الرديئة ، وهي السنوات التي ينخفض فيها الانتاج الفلاحي ، كان " 1917 كارثة ، فلم يتجاوز انتاج القمح القاسي 59 % من كمية الموسم الوسطى اما الشعير فقد اقتصر على 57 % ، وقد اثر على جميع اصناف الانتاج ، زيت الزيتون ، الصوف ، اللحوم ، وقد ادت المواسم السيئة والارتفاع في مختلف الاسعار وعدم توفر المنتجات في تشديد الضغط من قبل المرابين والتجار واضطرار الفلاحين الى تصفية ممتلكاتهم ( ) .

2 . 3 . 3 مشاكل الاقتراض في القطاع الفلاحي الجبلي

مدة الوفاء بالسلفة الانتاجية القصيرة الاجل سنة واحدة او اقل ، فالوكالات المتباعدة هنا والافراد المقرضون يضعون شروطا قاسية ومجحفة يصعب تنفيذها ، يكون الفلاح مضطرا الى الذهاب الى المقرض او مكتب المؤسسة المتخصصة في الاقراض عدة مرات حتى يلبى طلبه ، ويطلب منه رهن املاكه ان لم تكن هناك ضمانات من اشخاص آخرين ، هذا الاجراء يثير مخاوف الفلاح ، فهو شيء جديد عليه ، حتى الاشخاص الذين يطالب منهم التوقيع الى جانب توقيع المقترض تثير مخاوفهم هم الآخرون . مدة استرداد القرض لا تتناسب مع دوران الانتاج لدى الفلاح ، عادة ما يقدم المقترض او يحين موعد استرداد القرض من المؤسسة المقرضة والفلاح لم يتمكن بعد من تسويق منتجاته ، فيضطر ان يبيعها في الاوقات التي تكون كفة السوق في غير صالحه .

التسليف الانتاجي المتوسط الاجل المدة فيه للتسديد تتراوح بين السنة والخمس ، وهو عادة ما يستعمل في تمويل الاحتياجات الرئيسية كحفر الابار ، وتربية المواشي شراء بعض العتاد الفلاحي ، هذا النوع من القروض يخدم الفلاح ويتلاءم مع احتياجاته لكن بالنسبة للمقرض خاصة اذا كان فردا ، فانه يتخوف من طول المدة هذه ، وبالتالي هو يميل الى تقديم القروض القصيرة الاجل ، وحتى اذا كان القرض مصحوبا برهن الارض كضمانات ، فان الفلاح هو ايضا بدوره يخشى تقلبات الدائنين وما قد يأتي

بـه القدر ، فالمستقبل بالنسبة للفلاح شيء غامض لا ينبغي المغامرة فيه ، وهنا يفرض الواقع ان تكون مؤسسات فلاحية لتخدم وسائل اخرى اكثر جدوى من عملية الرهن هذه ، ويشكل عدم التسليف المتوسط الاجل مشاكل كبيرة للتطور الفلاحي .

اما التسليف الطويل الاجل ، فهذا لم يفكر فيه احد من الطرفين ، سواء من قبل الفلاح او من قبل الطرف المقرض ، الوصول الى هذه المرحلة يجب ان يكون مصحوبا بتطور اقتصادي شامل ، ويصاحبه تطور في الوعي الفلاحي لدى الفلاح .

4 . 3 . 2 ضرورة دمج القروض الفلاحية بالخدمات الفلاحية

الفلاحون الاكثر احتياجا الى القروض هم الفلاحون الصغار ، ونقصد بهم اصحاب الاستغلاليات الصغيرة ، لكنهم هم الاقل تجاوبا مع الاساليب الفلاحية الجديدة ، لذلك المؤسسات الفلاحية تصبح غير ضرورية في الفلاحة التقليدية الجبلية ، لكن من المنطقي أن تربط القروض مع خدمات فلاحية اخرى توفر للفلاح الامكانيات والوسائل الكافية لتطوير استخدام الامكانيات المتاحة ، هذه التقنيات تؤمن زيادة المداخيل لاجل الوفاء بالدين .

عادة ما تربط برامج التسليف للقطاع الخاص ببرامج الانجاز والتسويق حتى يتسنى للمقترض الاستفادة من الهياكل التحتية (القاعدية) ، فتامين التزويدات القائمين بعمليات الانجاز وتامين سوق للفلاحين هو ضمان اكبر للوفاء بالقرض .

2 . 4 سوق الفلاحة الجبلية

يتسم سوق المنتجات الفلاحية الجبلية بالسمات التالية :

1 . 4 . 2 الانتاج قصد الاستهلاك الذاتي

الانتاج موجه بصفة اساسية نحو الاستهلاك الذاتي ، والفائض يوجه الى السوق هذا السلوك ليس سلوك اختياري عند الفلاح ، بل ان قلة الكميات المنتجة تجبره ان يفضل المتاح للاستهلاك . مهما كان الموقع الذى تقع فيه استغلالية الفلاح الجبلي

ومهمـا كـانت نـوعية اراضـيها . هذا يختلف عن الاسـاليب الاقتصـادية الراسمالية والاشتراكية ، فاسلوب الانتـاج هـذا في المنطقة لا يزال اسلـوب انتـاج طبيعي اكثـر مـا هـو اجتمـاعي . ثم ان الهدف من الفـائض الموجه الى السـوق ، هـو استبداله بسلع اخرى غير متوفرة في استغلاليته ، ويسدد بالجـزء الاخـر الضرائب وبعض النفقـات . وظيفة النقـود ليس لهـا دور اكثر مـا هي وسيلة لتبـادل السلع الاستهلاكية ، الفلاح يحبذ السلعة لمنفعتهـا الاستعمالية اكثر من منفعتهـا الاجتماعية في التبـادل .

الانعزال الذي يتسم بـه نظـام المبـادلات التجارية فقد كامل القدرة على تكوين الدخـول النقدية التي يمكن ان تكـون مصدرا للتراكم وتكوين فـائض اقتصـادي (42) . وفي بعض الاحيـان كـان يتم التبـادل بين السلع عينـا ، كأن يبـادل الفلاح القروي كميـات من الزيت او التـين المجفف بكميـات اخـرى من القمح او الشعـير ، فالمعـادلات معروفة ومتبعة من طرف الجميـع ، وهنـا لا يظهر اي شكل من التبـادل النقدي . الفلاح يقـوم بكل الوظـائف اللازمة لاستغلاليته من حرث وبذر وتربية للانعـام وجني للمحـاصيل ، ثم هـو المسوق ايضـا للمنتـوج الفلاحي الفـائض ، فاحيـانـا لا يتسع الـوقت لان يذهب الى السـوق ، او متـابعـة حركة البيع والشـراء .

2 . 4 . 2 قلة جـودة المنتجـات الفلاحية والمنـافسة من قطـاع المعمـرين

لقيت المنتجـات الفلاحية الجبلية منـافسة كبيرة من طرف قطـاع المعمرين ، فقد اقـام المعمـرون مزارعـا للزيتـون في المنـاطق السهلية بتيـارت وسيدي بلعبـاس تتميز هذه المنتجـات بالجـودة وقدرتهـا على المنـافسة في الاسـواق الداخلية والخـارجية ، لذلك كـان الانتـاج المحلي في المنطقة مـوجهـا اسـاسـا للتحـويل الى زيت زيتـون ، التـين الموجـود في المنطقة الجبلية اقل جـودة من المنتج في المنـاطق السهلية ، وان عدم استعمـال التكنـولوجيـات الحديثة من طرق فلاحية واستخدام للاسمدة ، جعل المنتجات الجبلية تتسم بالرداءة ، الاستغلاليـات الصغـيرة تفتقر الى المـوارد التي تمكنها من زيـادة الفعـالية ، ومن جهة اخـرى قد تكـون للمشـاريع الكبيرة عند المعمرين قـوة احتكـارية كـافية لتحـول دون وصـول منـافع الفعـالية المتزايدة الى الفلاحـين ثم الى المستهلكـين .

أن المنطقة بوضعها الجغرافي ، لا يمكن لها ان تصمد امام المنافسة في غير منتجات زراعة الاشجار او تربية الابقار ، اما الحبوب ، فان الفلاح لا يفكر بتاتا في الربح الا اذا غض البصر عن جانب التكلفة ، ثم انه احيانا لا يستطيع حتى تسويقه مادام هناك اغراق كلي من جانب منتجات المصريين . لذلك بقي هذا القطاع على المساهمة منغلقا على نفسه ، تطوره تحده عوامل خارجية سلبية ، فهو خاضع في علاقاته الاضطرارية البسيطة بالسوق باسوا الظروف ؛ الفلاح لا يعرف انتهاز الفرص المواتية ، فلا تعرف الاستفادة من المحاصيل المبكرة ، لقد جرت العادات والتقاليد ان بكرة المحصول تستهلك داخل العائلة ، واول ثمرة يجب ان يلتهمها رب العائلة هذا الهركة ، او يقدم على شكل عطاءات وهدايا الى الاهل والاقارب .

3 . 4 . 2 مستوى التكاليف ومستوى الاسعار

جانب التكاليف لم يولهم اعتبار لدى الفلاح ، التكاليف الانتاجية عن الوحدة الواحدة المساحة مرتفعة ، الخسارة الناجمة عن عملية الجمع والتخزين مرتفعة ، بسبب الحشرات والقوارض والآفات الاخرى ، اما الخسارة الناتجة عن عملية المعالجة فهي تختلف باختلاف السلعة ، واختلاف اسلوب المعالجة ، وعدم وجود وسائل للنقل ، وسيلة النقل تتمثل في البغال والحمير ، والظروف الطبيعية لا تساعد على استعمال العربات المجرورة ، ضف الى ذلك بعد التسويق عن مكان الاقامة احيانا ، فترتفع التكلفة عن السلع خاصة غير المهيأة والقابلة للتلف .

يجهل الفلاح تقلبات اسعار المنتجات الفلاحية ، فيتعرض كل سنة عند كل موسم فلاحي لاستغلال التجار في الجزء القليل من المحصول الذي يبيعه ، مهنة التجارة لم يولها مكان محدد ، عادة ما نجد في كل قرية شخص او اكثر يمتهنون التجارة عن طريق شراء المنتجات من الفلاحين ، وهم بذلك يقصدون الفلاحين الى موقع سكناهم ، فهناك من يتخصص في شراء الزيوت من الفلاحين ، وآخر في شراء التين المجفف ، وآخر في منسوجات الحياكة من برانس واغطية وغيرها ، وهذا بدوره يبيعها في السوق بالجملة او بالوحدة حسب الحجم المتحصل عليه ، لقد اصبحت تربط الفلاح بهؤلاء الوسطاء علاقات غير سوقية بحتة ، وقد نجد السعر المتفق عليه لا يخدم الفلاح مطلقا ، لكن طبيعة العلاقات التي تربطهما تجعله يتخطى هاته العوارض

وفي كثير من الاحيان لا يدفع المشتري الثمن الا بعد عملية اعادة البيع لهذه السلعة في السوق، ثم للفلاح هو بدوره مصالح مع هذا التاجر، فقد يكون هذا سندا للفلاح في ايام الشدة ومصدرا لسلفات بدون فائدة، وكذلك مصدرا للتموين ببعض السلع الغير موجودة في السوق المحلي .

2.5 انعدام دور المؤسسات الفلاحية في التسويق والتموين

بكثرة الدور الذي تقوم به المؤسسات الفلاحية المتشكلة في الجزائر ان لا يذكر وخاصة مع الفلاحة الجبلية على عكس ما من المفروض ان تقوم به ، جرت العادة في الاقتصاد الفلاحي ان يكون لهذه المؤسسات هدفين هما : الاول زيادة الفعالية ، والثاني ، زيادة العدالة الاجتماعية . يكون للمؤسسات الفلاحية دور الصدارة في تامين اشكال جديدة من الطاقة والخدمات التسويقية ، وجرت العادة ان تحاول الحكومات دعم التعاونيات بمنحها الاموال اللازمة على شكل قروض واعانات ، كما تدعمها بالوسائل الضرورية للنشاط الفلاحي بصفتها اقرب هيأة تنظيمية من الفلاح (43) . هناك تبدلات في الاسعار الموسمية عادة ما نجد سعر المنتوج الواحد متغيرا بين شهر وآخر ، فعند جني المحصول ونعدم اماكن او وسائل للتخزين فيضطر الفلاح على ان يقوم بعملية حسابية اما يستهلك والفائض يسوقه لذلك ينخفض السعر ، ثم بعد ما يرتفع عادة عند مايقل في السوق ، هذه الفروق تبين انه لاتوجد أي مساندة من المؤسسات الفلاحية في تثبيت الاسعار ، فاذا دعمت هذه المؤسسات الفلاح بوسائل للتخزين القضاء على التقلبات الشديدة للاسعار التي لا تخدم المستوى المادي للفلاح وسيرورة الانتاج في الفلاحة الجبلية .

للمؤسسات الفلاحية دور في الترشيد الفلاحي من اجل الرفع في مستوى مردودية ونوعية الانتاج ، الفنيون الفلاحيون داخل المؤسسات الفلاحية بقي دورهم هامشيا ، الفنيات التي ورثها الفلاحون عن اسلافهم هي التي بقيت سائدة طول فترة الاستعمار ، وكانت هذه المعارف تعطي نتائجها مباشرة ما دامت العوامل اللازمة لنجاحها متاحة ، استفاد المعمرون من دعم مالي ابناء المنطقة لجمع المحاصيل الزراعية على عكس فلاحي الجبال ، كما ان انخراطهم في المؤسسات الفلاحية سمح لهم من الاستفادة من الدعم عندما يتعسر عليهم القيام بعملية التسويق

بمفرده ، لذلك كان في مأمن من التقلبات المفاجئة في الاسعار ، كما حظيوا بالاعانات المالية في السنوات الرديئة ، او عندما يكون هامش الربح لا يسمح لهم بتوسيع استثماراتهم الفلاحية .

2.5.1 المؤسسات الفلاحية ودورها في الفلاحة التقليدية

كانت اول مبادرة في السياسة الفلاحية التقليدية او ما كان يسمى بقطاع المسلمين الفرنسيين ، في ديسمبر 1943 ، وضعت لجنة تدعى " لجنة الاصلاحات للمسلمين " ، مدلول هذا ، هو يجب ان تنظر السلطة في امور الريف بوضع سياسة اتجاه الفرنسيين المسلمين في الجزائر ، يجب ان تؤدي هذه السياسة الى رفع ظروفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى مستوى الفرنسيين غير المسلمين . ترمي هذه السياسة لتحقيق عدة مقاصد :

— رفع مستوى معيشة المسلم الى مستوى الاوروبي ، لكن هذا الهدف بقي بعيد المنال ، لما تتوفر عليه الطبقة الاوروبية والبرجوازية الجزائرية من امكانيات ووسائل وربما المقصد الوحيد الذي تمخضت عنه هذه السياسة هو عملية انتزاع ملكية المسلمين الجزائريين ، هذه المرة في صالحهم ، كما تضع السياسة ضمن اهدافها رفع مستوى اجور الشغيلة من العمال الفلاحيين الذين يشتغلون لدى المعمرين حتى تتمكن من رفع مستوى معيشتها ، الا ان هذا الهدف يعتبر من المستحيلات في مواجهة ابتزاز وتعنت طبقة المعمرين .

— رفع مستوى الانتاج الفلاحي في فلاحة المسلمين ، وهذا ما تم فعلا ما بين 1943 الى 1950 فقد ارتفع الانتاج الى الضعف تقريبا بواسطة المساعدة التي قدمتها ق.ا.ر " قطاع تحسين الريف " ، لكن هذا الارتفاع لم يمس الا طبقة معينة من الجزائريين وهي الطبقة البرجوازية الموالية للمستعمر .

— "يزرع كل ما هو قابل للزراعة ، ويجب ان يكون لكل فلاح مصدر عيش من الفلاحة ، او كل من هو في الريف ينبغي ان تكون له ارضا " ، هذا الهدف يتناقض مع وجهة نظر المستعمر ، وهنا يقول " ح.استار " : " ان نجاح

فلاحة المسلمين الجزائريين يكمن في التنظيم السريع للتعاونيات الفلاحية ، اما عمليات تحديد الملكيات العقارية للمعمرين والبرجوازية الجزائرية ، وتوزيع الفائض على الفلاحين المعدومين ، فهذه اجراءات ليس من الضروري ان تكون مستعملة "(44) .

– ما دامت عملية التفقير باقية ، فان اللجنة اعتمدت الى طريقة جديدة لا ستغلال الارض جماعيا وجعل الفلاحين ينتمون الى تعاونية ، وتحديد ملكيات المعمرين والبرجوازيات الاخرى وتوزيع الفائض على الفلاحين الذين لا يمتلكون ارضا : في بادى الامر لما كانت الشركات الاهلية للاحتياط لا زالت قائمة " انشئت داخل هذه الشركات مجموعات تعاونية متخصصة في استغلال الارض " ، بامكان الفلاح داخل هذه التعاونية استخدام ادوات التعاونية التي ليس بمقدوره تملكها خاصة المستخدم منها في الاعمال الكبرى كاستصلاح الارض او شق الترع داخل استغلاليته ، كما انه بامكان الفلاح ان يستعين بالفنيين الفلاحيين الموجودين على مستوى التعاونية . هذه الاصلاحات بقيت محدودة في نطاق ضيق جدا وفي اماكن محددة وهذا لحساب الاصلاحات الفلاحية الشاملة .

بد ئيا كان تدخل السلطات الادارية امرا ضروريا ، حتى لا يكون انتزاع الملكيات وتجميعها في ملكيات اخرى كبيرة جديدة تشكل هي بدورها اقطاعيات جديدة ، وتبقى الآثار على الفلاح الفقير مستمرة ، لذلك لما اقيمت " لجان اصلاحات المسلمين " ، كان ينتظر منها ان تحدث تكاملا بين الفلاحتين : فلاحة المعمرين السوقية و الفلاحة التقليدية المعاشية ، وتوجيههما معا لخدمة السوق ، وعليه يستوجب تغييرا جذريا داخل هيكل الفلاحة الجزائرية ، وللوصول الى هذا الهدف ينبغي تكالب نشاطين :

أ – على مستوى القروض الفلاحية

الاستعانة بالقروض الفلاحية امر بات لا مفر منه ، لوقاية الفلاح الصغير من تقلبات المواسم الطبيعية والكوارث غير المرتقبة ، ولكن استجابة الفلاح للقروض التي يحتاج اليها ظل امرا محيرا بالنسبة للسلطات العمومية ، لذلك المشكل لم يكن يكمن في عدد الهيأت المقرضة الموجودة ، ولا في حجم القروض الموزعة ، ولا

في سياسة توزيع هذه القروض . الهيأة المكلفة بالاقراض حتى سنة 1945 كانت هي الشركة الاهلية للاحتياط " سيب " ، لكن النشاطات التي كانت تنتج عنها حيال المسلمين كانت محدودة . بعد 1945 شهدت الفلاحة عند المعمرين تطورا كبيرا في استخدام الالات الفلاحية ، فاعطى الحاكم العام توجيهات تتمثل في : ابتداء من هذه المدة يعاد تنظيم "سيب" من اجل توجيه النشاطات لرفع الانتاج عن طريق فتح قروض لشراء العتاد الفلاحي .

ب ـ على مستوى التعاونيات الفلاحية

في 1946 انشا الحاكم العام قطاعات تسيير الريف " صار " لحل مجمل المشاكل الفنية العالقة بتحسين شروط الحياة للريف الجزائرى ، هذه القطاعات عبارة عن هيآت على شكل تعاونيات خاصة بكل الفلاحين الغير القادرين على استخدام طرق عقلانيةفي الانتاج بسبب عزلتهم الجغرافية والاجتماعية ، لذلك كان يستوجب على الفلاحين الصغار التجمع في تعاونيات من اجل الاستفادة من خدمات هذه الهيأة لتحقيق هدفين :

ـ رفع مستوى انتاج في المرحلة الاولى .

ـ تكامل الجزء الاكبر من الاقتصاد التقليدى ضمن الاقتصاد السوقي .

الفلاح المنخرط في هذه التعاونية بامكانه استخدام العتاد الفلاحي ، ويبقى مع ذلك مستقلا ماليا ويطبق خطته الفلاحية على ان يتمسك داخل هذه الخطة بالطرق الحديثة للانتاج والتسيير ، وله الحق في الحصول علي قروض قصيرة الاجل على نقدى او عيني من البذور والاسمدة ، وعلى قروض طويلة الاجل ، لتحسين عقاراته الفلاحية ، وعلى قروض متوسطة الاجل من اجل شراء العتاد الفلاحي . وكان مصدر هذه القروض هو الشركة الاهلية للاحتياط " سيب " ، على ان تضمن له التعاونية منافذ لمحاصيله . وهنا نميز بين نوعين من تعاونيات "صار "

ـ قطاعات تحسين الريف الاجتماعية : الفلاحون الذين يملكون فعلا اراض ، فيضعونها تحت تصرف (خدمة) الشركة الفلاحية للاحتياط ، ويعملون داخل التعاونية بانفسهم .

ـ قطاعات تحسين الريف لاستفادة الايواء ، وهو استغلال جماعي للارض التي كانت

غير مستغلة من قبل .

المنخرط في هذه التعاونية تربطه بالتعاونية التزامات متبادلة .

- يلتزم حيالها بالاستخدام العقلاني للارض، وجني محاصيله وفق تعاليم معينة كما يساهم بجهده او ماله في الاعمال ذات الصالح المشترك .

- في المقابل تلتزم التعاونية بالمساهمة في مساعدة الفلاحين بالفنيات الفلاحية والاستفادة من كل الانجازات التي بحوزتها .

2.5.2 قطاع تحسين الريف في جبال القبائل الكبرى

تتعدد وظائف القطاعات (التعاونيات) من منطقة الى اخرى ومن فلاحة الى اخرى، فالتعاونيات التي كانت موجهة الى منطقة القبائل الكبرى، كانت لها وظيفة تنمية زراعة الاشجار بصفة رئيسية . فكان امام قطاعات التحسين الريفي في المنطقة مشكلتين :

- كيفية تفادي عامل الانجراف .
- تكثيف وحسن استغلال زراعة الاشجار بصفتها الاكثر ملائمة لمثل تلك الظروف .

وضع نظام المنصات لوقاية الارض من الانجراف، المهمة كانت تقوم بها الى جانب قطاع تنمية الريف، مديرية حماية وتثبيت الاراضي، "كان يسند الى الفلاحين القيام بالاعمال اللازمة، ويتقاضون في مقابل ذلك ثلث اخماس قيمة العمل المنجز، هذه العلاوات التشجيعية كانت تقدمها حماية وتثبيت الاراضي، الفرق هذا يعتبر كقرض متوسط او طويل الاجل، وهو ما يسمى "بالتحسينات العقارية" يقدم على شكل قرض من طرف الشركة الفلاحية للاحتياط" (45) .

الممون الفلاحي كان له دور في توعية الفلاح لاستغلال ارضه استغلالا عقلانيا، والى جانب ذلك كانت تقدم قروض قصيرة متوسطة الاجل لكراء العتاد الفلاحي وشراء المواشي . في المناطق التي تكون فيها النباتات حديثة الغرس، ودخيلة على الزراعات المحلية، تسند الاعمال فيها الى حماية وتثبيت الاراضي فتعتني بها حتى تدخل مرحلة الانتاج، ويبدا الفلاح بعدها بالتعويض (كقرض) لمدة من 3 الى 5 سنوات كتعويض عيني لما انفق عليها . وتدخلات قطاع تحسين الريف اذا ما

قارنـاهـا بمراحل المنتـوج نجدهـا تشمل مرحلتين :

أ ــ على عنـاصر الانتـاج

بالنسبة للنباتات الموجودة ، تعمل تعاونية التحسين الريفي مع حماية الارض على حمـاية الاشجـار من بقـايـا الاشجـار الميتة والحشـائش المتطفلة ، فهناك تقنيـون زراعيـون يمـارسـون عملية تلم الاغصـان الزائدة والزبر وحمـاية النبـاتات من القوارض والنبـاتات المضرة ، ويسخر التقنيـون مجهـودات لتهجين الزيتـون لغرض ادخـال سلالات جديدة ذات مردودية عـالية ، كمـا يسـاعدون الفلاحين ويلقنوهم الطرق الحديثة في الانتـاج ، وتخصص التعـاونية كمية من المتـاد قصد كرائه للفلاحـين .

في تربية الانعـام تسعى التعـاونية الى تحسين مستوى الاغذية وتوفير العناية الصحية لهـا ، وتحسين النوعية " محـاولة تقليل المـاعز ، او تربيتهـا باستخدام ربطة في العنق حتى لا يؤذي هذا الحيوان الاشجـار ، وكـانت التعـاونية تهدف الى فرض تركـيبة مثلى في الدمج بين ممتلكـات الفلاح ، مثلا حتى تكـون عنـاصر الانتـاج متزنـة تمـامـا على كل عـائلة واحدة ان تملك بقرتـين و5 الى 6 نعـاج " (46) ، كمـا بذلت مجهـودات من اجل تربية النحـل ، وتشجيع انتشـار الخلايـا الصناعية ، وكـانت هذه الخلايـا تحظى بالزيـارات المستمرة من طرف الفنيين الفلاحيين .

ب ــ على المنتجـات

كـان يشترط دخـول الفلاح ضمن تعـاونية قطـاع التحسين الريفي بتوفـير الشروط الملائمة بتحسين حمـاية المنتجـات ، وضمـان القيمة التجـارية للمنتجـات المبـاعة ، لذلك وضعت "صـار" قدر الامكـان خطة نشر ورشـات للتجفيف وحفظ التين ومعـاصر نموذجية للزيتـون ، ومجففـات اوراق التبغ ، ومراكز لتنقية الصوف ودبغ وحفظ الجلد .

2.6 المؤسسات الفلاحية والدور الهامشي في الفلاحة الجبلية

انخفضت في الفترة الاستعمارية مكانة فلاحة الاهالي الى مستوى ، جعل السلطات الفرنسية تسرع الى تدارك الوضعية قبل ان تنجر عواقب وخيمة على وضعها السياسي والاقتصادي ، حاولت مد يد المساعدة للشريحة الواسعة من الفلاحين لتمكنهم ماديا . انشأت الشركات الفلاحية المتخصصة قصد مد الفلاحين بالقروض القصيرة والمتوسطة المدى ، وكذلك تمكينهم من المعلومات الخاصة بالتقنيات الفلاحية في الانتاج . كانت من بين الشركات التي أنشئت : الشركة الاهلية للاحتياط (سيب) ، الشركة الفلاحية للاحتياط (صاب) ، قطاع التحسين الريفي (صار) .

كانت وظيفة الشركات الفلاحية تتمثل في تنظيم القطاع الفلاحي ، وهو تنظيم يكون على اساس تجميع القطاعات في حالة القحط ، وتقديم السلفات للفلاحين . قابل وضع تسيير هاته الشركات نفور شبه كلي للفلاحين الجزائريين بسبب الغموض الذي كان يكتنف الطريقة التي كانت تسير عليها او حتى الهدف الذي انشات من اجله . هذه الشركات كانت تطمح لان يكون للفلاح معاملة مباشرة ، وثقة متبادلة بينهما ، حتى يتسنى لها تقديم العون اللازم له ، فاعتبر الفلاحون هذا بانه بانه نمط جديد لمعرفة مستواهم المادي الحقيقي ، وقد تتخذ السلطات الجبائية هاته التصريحات كسند لفرض ضرائب اضافية على دخولهم الفلاحية ، ثم ان طريقة القروض مقابل فائدة طريقة اصبح يتهرب منها الفلاح قدر المستطاع ولو كانت مصحوبة بالخدمات ، واصبحت هذه ، نصيحة تتداول على الشفاه لمن لم يخض التجربة بعد ، فطريقة الربا كانت سببا في ارهاق اسلافهم بالديون ومن ثم مصادرة ممتلكاتهم الفلاحية .

كان المعمرون يقفون حجرة عثرة لأي اصلاح يخدم الاهالي من دونهم ، ويعتبرون هذا الاصلاح تشجيعا على التمرد وخلق منافس لهم ، لذلك لما صدر قانون الشركات الفلاحية للاحتياط في جويليت 1953 كتعديل لمهام الشركات الاهلية ، ابدى المعمرون معارضة شديدة لهذا ، حتى وان كون الشركة الجديدة هذه لم تعط اي نتيجة تذكر ما عدا الهيكلة في القروض الفلاحية ، وامكانية الدمج بين عدة شركات ، واصبح بامكان الفلاح ان يتحصل على قرض متوسط الاجل ، بعد ان كان

في السابق مقتصرا على القروض القصيرة الاجل .

فشلت هذه السياسات الفلاحية ، وساهمت في بعض الاحيان في زيادة تدهور وضعية الفلاحين الفقراء ، كثرت فيها الاجراءات الادارية واتسمت اعمالها بالبيروقراطية، فكان على الفلاح المنخرط ان يقوم باجراءات ادارية متعبة حتى يستفيد من خدمات الشركة . على فروع الشركات الفلاحية للاحتياط المختصة في الحبوب جمع انتاج الفلاحين ، الا ان طريقة عملها البيروقراطية ادت الى عكس ذلك ، الى نوع من مصادرة قسم من منتوج الفلاحين ، اما الفروع المختصة بالادوات الفلاحية الممولة من الصندوق العام ، فتحولت الى ادوات لاستغلال الفلاحين ،فليحصل صغار الفلاحين على الوسائل ، يجب عليهم القيام باجراءات طويلة ومتعبة (47) . معظم القروض كانت قصيرة الاجل لتمويل عمليات زراعية موسمية ، ومن جهة اخرى هي لا تمثل الا جزء بسيطا من اجمالي القروض المقدمة الى القطاع الفلاحي وهي قروض تخدم اساسا فلاحة المعمرين .

حاولت السلطات الفرنسية ان تجعل من الاهالي يشعرون بان هذه الشركة شركة تخدمهم بالدرجة الاولى ، ولذا سعت من اجل ان تضع العاملين والاداريين فيها جزائريون ، وادمجت فنيين جزائريين كانت قد قدمت لهم تدريبا من اجل تلقين الفلاح معلومات عن الفلاحة .

وتدعيما للشركة الفلاحية للاحتياط ، انشأت السلطات الفرنسية مؤسسة اخرى تدعى قطاع التحسين الريفي تتمثل مهامها فيما يلي :

- تجميع الفلاحين في تجمعات تعاونية ، تمكنهم الاستفادة جماعيا من الخدمات
- محاولة تحديث فلاحة الاهالي باستخدام وسائل وطرق فلاحية حديثة .
- استخدام التكنولوجيات الفلاحية التي تتلاءم مع كل منطقة .
- جعل الفنيين الفلاحيين على اتصال دائم مع الفلاحين ، وحتى تنزع تلك الحواجز البسيكولوجية بين الفلاح وكل من له علاقة بالسلطات .

كانت هذه التعاونية تقدم كل التسهيلات من اجل الحصول على قروض قصيرة ومتوسطة الاجل ، والحصول على العتاد الفلاحي واستخدامه ، والحصول على الادوات والمواد الزراعية من الشركة (التعاونية) بافضل سعر ، كما تساعدهم على تصنيف منتجاتهم .

سعت الادارة الفرنسية الى تشجيع انتشار هذه المؤسسات وغرسها في أي مكان امكن ذلك ، وقدمت الاعانات المالية المعتبرة من اجل تدعيم الاستثمارات الفلاحية ، وتخفيض التكاليف الانتاجية ، فكانت هذه المؤسسات معفاة من استرداد الدفعات في السنة الاولى من انشائها ، وتساهم الدولة في تخفيض عبء النفقات العامة ، كانت الادوات والتسنيفات تقدم باقل الاسعار الممكنة ، لكن الهدف لم يتحقق ، فمن بين 800 مؤسسة كان من المزمع غرسها في التراب الوطني لم يتم منها الا الثلث ( ) ، وهذا بسبب الطابع المتشدد من طرف الرقابة والتوجيه رغم كونها تحمل الطابع التعاوني ، وفي 1956 لم ينجز من 800 مؤسسة على المستوى الوطني الا 250 ، وهذا الرقم على الخصوص قد تم تحقيقه غالبا في اراضي الدومين والبلديات ، وكانت الادارة الفرنسية تعتبر ذلك عملا هاما في سبيل تغذية الفوائض الديموغرافية ، وتثبيت السكان في الريف منعا لهم من الهجرة . في الاراضي التابعة لملاك خواص كانت مؤسسات " صار" تلقى مواجهة وصعوبات ، لانهم ينظرون اليها انها استعمار اصيل وموجه ، وكان بذلك تنوي فرنسا تحويل الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد غربي بدلا من ترشيده (48) .

يقول ع . بن اشنهو " ان الانجازات الطبيعية التي تميزت بها هذه المرحلة فقطاعات التحسين الريفي لم يكن لها وجود فعلي سوى في الاحصائيات الرسمية (49) .

يتبين لنا من احصائيات 1954 ان هذه القطاعات تتوزع حسب الجدول رقم 20 التالي :

نموذج	العدد	المساحة المغطاة (هـ)	الفلاحون المعنيون
قطاع التحسين الريفي	81	1 725 000	—
قطاع غرس الاشجار	46	760 000	200 000
قطاع تربية الماشية	67	15 200 000	100 000
قطاع الواحات	200	139 000	305 000
المجموع	200	17 824 000	305 000

المصدر : ع. بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر مرجع سابق ص 355

ويختبيء وراء هذه الارقام المدهشة فقر الانجازات والوسائل ، رصد في خطة 1953/1956 مبلغ 100 3 مليون فرنك كاعتمادات تجهيز في اطار تحسين اوضاع الفلاحين ولكافة الفلاحين في القطاع التقليدي ، في حين رصد لاجمالي القطاع الفلاحي (بما فيه هيدروليك وتجهيز) مبلغ 59457 مليون فرنك ، فكان هذا الاسلوب يتطلب مستوا من الوعي الفلاحي ، هذا ما لم يكن متوفرا لدى الفلاحين ، فكانت الطرق التكنولوجية التي ادخلت من اسباب فشل هذه المؤسسات ، ثم ان التبعية الادارية والحسابية للشركة الفلاحية للاحتياط ، لم تجعل من قطاع التحسين الريفي الا فرعا منها .

ما هو دور هذه المؤسسات في المناطق الجبلية ؟ ان التعامل مع هذه المؤسسات يجب ان تتوفر فيه مقاييس معينة ، حتى يكون هذا التعامل مجديا :
- اتساع رقعة الزراعية حتى تسمح باستعمال الوسائل التقنية ، مع موقعها الجغرافي الملائم لذلك .
- وجود يد فنية قابلة لاستخدام مثل هذه التقنيات والتلاؤم معها ، حتى يسهل للفنيين الفلاحيين المتواجدين في هذه المؤسسات تلقين المعارف الفلاحية .
- يكون السوق هو الهدف الرئيسي للنشاط الفلاحي ، والاستجابة للزراعات التجارية والصناعية ، وتكون الاستغلالية الفلاحية جزء من النشاط الفلاحي الراسمالي العام .

ـ وجـود تغطية مـالية كـافية يلجـا اليهـا صـاحب الاستغلالية في الظروف الحرجة .

هذه الشروط لم تكن متوفرة في الفلاحة الجبلية ، لذلك هنـاك من الفلاحـين من لا يدرك حتى الدور الذى تقـوم بـه ولا الدافع الذى انشئت من اجله ،لذلك بقيت المؤسسـات الفلاحية دون الاتصـال المبـاشر مع الفلاحـين .

3.1. الازمات الاقتصادية واثرها على التكوين العضوي للراسمال الفلاحي

3.1.1 دخول المكننة الفلاحية للاستغلاليات الكبيرة

ساعدت الحرب العالمية الثانية على التطور في مجال المعدات الصناعية والزراعية ، واتسع انتشار الالة الفلاحية عبر الاستغلاليات الفلاحية للمعمرين وكبار البرجوازيين الجزائريين . خلال الفترة 1947 الى 1960 تضاعف عدد الجرارات

جدول 21 : تطور استخدام الالة في الفلاحة الجزائرية

نوع العتاد الفلاحي	1947	1950	1954	1956	1958	1960
جرار ذو عجلات	—	—	11600	13650	16700	20500
جرار مجنزر	—	—	7400	8050	8600	8170
المجموع	5900	12300	19000	21700	25300	28670
حاصدات دارسات	1200	1900	3200	4050	4350	4700

المصدر :

Annuaire Statistique de l'Algerie 1961
Alger

خمس مرات وعدد الحاصدات الدارسات اربع مرات ، وشملت المكننة الفلاحية المعمرين والجزائريين معا . وكان لهذه القفزة التكنولوجية آثارها على مستوى التكاليف والانتاجية ، حتى وان المردودية الفلاحية قد انخفضت ، لكن مستوى تكلفة الوحدة الواحدة المساعة انخفضت وارتفع معها صافي الربح .

3.1.2 وانخفاض مستوى التشغيل

منذ 1930 بدا عدد املاك الفلاحين يقل داخل فلاحة الاهالي ، ومن جهة اخرى لم يتغير عدد العمال الدائمين في الفلاحة الا قليلا جدا .

جدول 22 : البنية الاجتماعية في الريف الجزائري

	1930	1933	1948	1954	1960
ملاك فلاحون	617 544	549 395	537 800	503 700	373 000
محاصصون او خماسة	643 600	713 000	132 900	60 500	—
فلاحون	50 771	55 600	—	—	—
ماجورون دائمون	106 000	—	—	1 120 000	147 000
عمال موسميون	428 000	462 467	483 900	459 000	276 000
يد عاملة عائلية	—	—	—	1 438 000	—

المصدر : نسوشي ، مولد القومية الجزائرية ، في مرجع : ع . بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، مرجع سابق ص 448

هذا الثبات يعود الى الاثار التي نجمت عن استخدام المكننة الفلاحية ، والتي استغنت في بعض الاحيان عن كميات هامة من اليد العاملة الفلاحية ، اصبح المالكون الفلاحيون يفضلون استعمال قوة العمل الموقتة . كما انخفض عدد الملاك الفلاحيين ، فالاستغلاليات الفلاحية الصغيرة التهمت من طرف الكبيرة ، وتحول العمال الملاك الى عمال اجراء ، ففي عام 1954 تم احصاء 25 % من الماجورين الفلاحيين الذين يعملون اقل من 45 يوم في السنة ، ثم 50 % من 100 يوم ، ثم 75 % اقل من 290 يوم في السنة وهي تقريبا الحدود القصوى للعمل الدائم ، وفي عام 1950 كان هناك 599 4 استغلالية اوروبية ، اي 20 % لا تستخدم الا اليد العاملة الموقتة (٤٥).

انخفض عدد المحاصصين والخماسة في الفترة 38/1960 ليفتح سوقا رائجة امام كبار المستغلين ، في العدد المتنامي على الشغل ، ولتزداد الهجرة الريفية معها الى المدن والمناطق السهلية ، هذه الوضعية تبين التغيير الذي حدث داخل هيكل الاستغلالية الفلاحية الكبيرة .

3 . 1 . 3 : قدرة الضغط السكاني ريفيا

رغم الاوبئة الفتاكة التي ظهرت قبل 1930 ، وعدم وجود تغطية صحية كافية

داخل البلاد ، وكذلك القتل والتشريد الذان عانى منهما الاهالي بعد 1930 الا ان الضغط السكاني بقي مرتفعا ، فتعداد السكان بين 1900 و 1927 بقي ثابتا . بدات الازمة تختفي تدريجيا ، ومع ثبات مستوى الانجاب المرتفع داخل العائلة الواحدة من الاهالي ، جعل من مستوى الضغط السكاني يرتفع تدريجيا ، صاحب هذا التزايد تقلصا في علاقات الملكية فاصبحت ملكية القبيلة او الدشرة تختفي شيئا فشيئا لتترك المجال امام الملكية العائلية . زاد في هاته الفترة الاستغلال المكثف للارض ، فبدات مردوديتها الفلاحية تقل شيئا فشيئا ، فالاراضي المتواجدة في المنحدرات قلت خصوبتها بسبب عوامل التعرية والانجراف بعد الحرث .

3 . 2 حرب التحرير الوطني واثرها على الانتاج الفلاحي الجبلي

كان نداء جبهة التحرير عام ، كانت لسكان المناطق الجبلية الفرصة السانحة من اجل احداث قلب في الجو السياسي السائد ، صاحب هذا الانخراط الفردى والجماعي في الثورة ، ترك جملي للاستغلاليات الفلاحية ، وغاب اصحاب الاستغلاليات عن اراضيهم .

1 . 3 . 2 المحتشدات وترك العمل الفلاحي

لفصل الثورة عن الشعب جمع المستعمر السكان في محتشدات وداخل تجمعات سكنية ، وفرض رقابة صارمة عن كل من يخرج من المحتشد او يدخل ، ولا يقبل لأى شخص الذهاب الى ارضه الفلاحية مهما كان الامر ، لم يكن يسمح بالخروج الا للذاهبين من الدشرة في اتجاه مدينة او محتشد معين وعلى الطريق الدمومي ، بواسطة رخصة تسلم من طرف السلطات العسكرية داخل المحتشد ، فالذين لهم حقول زراعية او اشجار تين او زيتون قد اهملت تماما جبرا ، والذى كان يمتلك قطيعا من الانعام اضطر لبيعه او الرعي به خفية عن السلطات العسكرية في الاحراش المجاورة ، لذا هبط قطيع الماشية في المنطقة نزولا كبيرا ، كان المستعمر من اجل ان يتلافى غضب السكان من جراء حرمانهم من مواردهم ، يلجا الى تخصيص ايام معدودة عند نضج المحصول وتحت رقابة مشددة ، ومن تعدى هذه الايام لن يسمح له بدخول الحقل بعدها ، كان التموين بالالبسة والمواد الغذائية يتم اساسا من طرف السلطات الفرنسية ، تقسم المؤونة على العائلات في الدشرة حسب عدد الافراد

بهـا ، وكـانت هذه المؤونـة غير كـافية حتى لسد حـاجـات الاستهلاك لربع المدة المخصصة لهـا .

عملية تجميع الفلاحين في محتشدات ، كانت تكـاليفها على عـاتق الفلاحـين من بنـاء وتسوية للارض والفرد الذي يمتلك اكثر من منزل داخل الدشرة التي اقيم فيهـا المحتشد كان الفـائض ينتزع منه ويسلم لمن ليس بامكـانه البنـاء ولا يترك لـه الا واحـدا ، هذه زادت من معـانـاة الفلاح وافقـاره واشتغال كاهله .

2 . 2 . 3 سيـاسة الارض المحـروقـة

اراد المستعمر ان يلاحق الثـوار في أي نقطة يتواجـدون فـيهـا ، ويقطع عنهم كل مصدر للحيـاة ، فعمد الى حرق الغـابات والاحـراش التي كـانت مخبأً للمجـاهدين ، وقطع كل الاشجـار المثمرة من تين وزيتـون التي كـانت مصدر قـوتهم وملجـأ لهم في اللحظات الحرجة من المجـابهات العسكرية ، فقد الفلاح الجبلي تحت هذه الاجراءات جـزء هـامـا من فلاحته ، فلم يبق لـه الا تجديـهـا اذا اراد الاستمرار في الاستغلال .

3 . 3.2 تـوسع بعض ملكيات البرجوازيـات الصغـيرة

في الجـانب الاخـر من الاثـار هنـاك البرجوازيـات الصغيرة الجزائرية التي استفـادت من الظروف ، فاخذت توسع من ملكيـاتها المتقاربة، فتوبة الانسجام اصبحت غير مجدية في ظل هذه الظروف المتسمة بالقلق والخوف والمصير المفروض ، ومن جهة ثـانية العقـارات الفلاحية تعتبر اهم وسيلة للادخـار ، وشجع على هذه الظـاهرة المعمرون الذين اصبحـوا متخوفين من مصير مستقبل الجزائر السيـاسي ، ونتـائج الثورة التحريرية ، وهي مهمـا تكن فهي في غير صـالحهم ، فاصبحـوا يتخلصـون من جزء من ممتلكـاتهم ، وكذلك الجزائرون الذين اصبحـوا محل متابعة من السلطـات الفرنسية ، ان الاحصـائيـات تبرز لنـا ان القطـاع المسير ذاتيـا في عـام 1962 قد وجد مساحته تنقص عـام 1960 بمعدل 20٪ عمـا كـانت عليه عندمـا كـان اوروبيـا عـام 1951 والقسم الاكبر من هذا النقص انضم الى اراضي الطبقة البرجوازية الصغيرة (51) .

هنـاك جزء من الاراضي في المنـاطق الجبلية وفي السفـوح السهلية للجبـال قد بيع . بدأت في منطقة القبـائل الملكيـات العقـارية تتجمع في يد بعض الفلاحـين الميسـورين، الشراء كـان يتم من الطرفين ، المعمرين الذين احسـوا بزوال ملكيـاتهم ، الجزائريين الذين دفعتهم ظروف المعيشة الى ذلك ، لكن القيـادة في جبهة التحرير الوطني تفطنت للوضعية واوقفت منذ 1958 عمليـات البيع .

منذ 1954 اخذت هذه البرجوازيـات تنمـو وسط الريف الجزائري، بعد اتسـاع نطاق الهجرة وارتفـاع الطلب على المنتجـات الفلاحية ، هذه الاوضـاع كـانت مصدرا استقطـاب فـائدة هذه الطبقة ، فكـانت قـادرة على استخدام المكننة الفلاحية الجديدة لان ظروف المحتشدات السكـانية والحرب والاعتقـالات قد قللت من كمية اليد المعروضة ، كمـا سـاهمت في سهولة الحصـول على اراضي الاستاجـار باسعـار منخفضة ، وكانت السلطـات الفرنسية تراقب هـاته الطبقة على كثب لتستخدمهـا في اغراضهـا الخـاصة ، وعنهـا كتب ر. " فـريمـون " . . . ان اعمـال التجميع قد نفعت طبقة من الفلاحـين المسلمين التي تسـاوي شراهتهم لامتلاك الاراضي شراهة المعمرين الاوائل ، وهم عـادة فلاحين اغنيـاء او وسط يستاجرون الارض او يشتروِنهـا من المعمرين الذين يهجرون المنطقة ، والبعض منهم يحظى بوسـائل مـادية عظيمة . . . . فقد كـانت قوانين الدمج مفيدة لهم بقدر مـا سمحت لهم بالحصـول على قروض اعتمـاد فلاحي ، وهم قليلـو العدد ولكن كل شيء يشير الى ان عملية تركيز عقـاري تدور حول هذه الفئة (52) . الجدول التـالي يبين تطور مكنة الفلاحة لدى هذه الفئة من الفلاحين على المستوى الوطني (جدول 23)

	1953	1954	1956	1958	1960
جرارات	455	452	455	1 325	1 887
حاصدات دارسـات	100	20	120	105	120

المصدر : ع . بن اشنهوا ، تكون التخلف في الجزائر ، مصدر سـابق ، ص 448

3.3 وضعية فلاحة المسلمين ضمن مخططات التنمية 49/1956

شهدت بداية ما بعد الحروب العالمية نهوضا سريعا في المجالات غير الفلاحية في الجزائر ، كان امام السلطات الفرنسية ان تضع مخططين " لتطوير تجهيز الجزائر" كانت الاستثمارات المباشرة في قطاعي الفلاحة و الصناعة طيلة الفترة السابقة شبه مهملة . على عكس ما كان منتظرا فان الفلاحة التقليدية لم تستفد من هذين المخططين فهذه المخططات كانت تنموية بصفة عامة ، ولكن موجهة لرفع مستوى معيشة السكان . ما بين 1945 و 1952 لم يستفد الريف الجزائري الا بـ 53.2 مليار فرنك من بينها 500 مليون موجهة لخدمة فئة محيدة ، ما يمكن ملاحظته ان قطاعات تحسين الريف "صار" كانت لاعادة الايواء بصفة اساسية ، وفاقدة لكل استقلالية ، في السابق كانت تابعة للشركة الاهلية للاحتياط ثم بعد 1952 اصبحت تابعة للشركة الفلاحية للاحتياط فما هذه القطاعات الا ملحقات لهذه الشركات .

خروج هذه التعاونية عن الهدف الذي انشئت من اجله ، جعلها في مآل مستمر نحو الاضمحلال ففي مدة 8 سنوات حققت التعاونية ربحا يقارب 33 % من الاستثمارات الكلية والتدعيمات والتسليفات، لذا اصبح هم هذه التعاونيات (قطاعات) الاول هو الربح . منذ 8 سنوات من انشائها لم ينخرط فيها الا 1800 فلاح ، والقرار الصادر في 18 اكتوبر 1948 كان خنقا لنشاطها ، حيث ينص هذا القرار على ان تكون الخدمة المقدمة للفلاحين والى الشركة الاهلية للاحتياط تابعة لمديرية الفلاحة ، ثم ان القروض الممنوحة من طرف الصندوق المشترك للشركة الفلاحية للاحتياط الى القطاع التقليدي لا تمثل الا 5 % من اجمالي القروض المقدمة الى القطاع المتطور .

كانت هذه التعاونيات شبه مهملة في المناطق الرعوية ، لان نشاطها هو موجه اكثر الى الزراعة النباتية ، ثم ان الاعمال التي تقوم بها هذه التعاونية باستخدام الالات هي اعمال يمكن للفلاح ان ينجزها يدويا ، وكذلك حاولت التعاونية ان تجعل من الفلاح منقادا نحو تحقيق الربح،ودمج زراعته ضمن الاسلوب الراسمالي السوقي ، الا ان العوامل الاجتماعية والاقتصادية للفلاح احالت دون تحقيق ذلك .

في المناطق المهددة بالانجراف كانت تتدخل مؤسسة حماية واستصلاح الاراضي

لحماية بعض الاستغلاليات المهددة بالانجراف ، وتتمثل في كل الاعمال التي تجعل هناك استغلالا عقلانيا ، وتنقسم على مراحل :

- الاجراءات النفسية : يعمل الفنيون على تحفيز الفلاحين على انجاز عمليات حفظ الارض من الانجراف في اراضيهم مجانا .
- تقوم مؤسسة حماية واستصلاح الاراضي لمدة عامين .
- بعدها تسند هذه العمليات والمغروسات الى قطاع تحسين الريف "صار" ليقوم بحمايتها الفلاحون ، او بواسطة عمال مستاجرين من طرف "صار" .

3.4 مخطط قسنطينة

3.4.1 الظروف التي اعدت فيها الخطة الفلاحية

بسبب الوضع المتدهور للفلاحة التقليدية ، حيث اصبحت الظروف تفرض على ان تتدخل السلطات العمومية لشراء بعض الاراضي وانتزاع جزء من الملكيات وكبار البرجوازية الجزائرية ، وتوزيعها على الفلاحين المعدومين ، في 1930 كانت الفلاحة تمثل نصف اجمالي الانتاج الوطني ، وفي 1958 اصبحت لا تمثل الاربع ، وهذا يعود الى تطور الصناعة والخدمات (53) .

جدول 24 : تركيب الانتاج المحلي

	1950	1954	1953
الفلاحة	٪ 37	٪ 33.5	٪ 26
الصناعة	٪ 27	٪ 27.5	٪ 27
الخدمات	٪ 36	٪ 39	٪ 47

المصدر : Rapport général du plan de Constantine Juin 1960 F 21

هذه السياسة الجديدة لم يكن لهـا ان تحل التناقضات الموجودة في عـالم الريف، ولا التناقضات المبنية بالعنف على التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية من طرف راسمالية البلد الام ، فمنذ الاحتلال الفرنسي والتفقير لعالم الريف ، وهذا يفسر بواسطة طبيعة العلاقات الموجودة داخل التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية بين اسلوب انتاج مهيمن ، واسلوب انتاج مهيمن عليه .

3.4.2 محتوى مخطط قسنطينية

يهدف الى تكوين رجل الريف ، ورفع مستواه الثقافي والمعيشي ، ثم برمجة اقامة المدارس في المناطق الاهلة بالسكان والمعزولة ، من مكافة الجهل ، ونشر الوعي الفلاحي لدى الفلاح .

أ ـ تحويل الريف

خصصت السلطة نفقات تدعى "مصاريف مصاريف التجهيز المحلي " ، تقدم هذه ، على شكل قروض لبناء المدارس في المناطق الريفية واستغلال المياه والتنقيب عن الباطنية منها . بصفة الدائرة هي الوحدة الاساسية في القاعدة الهرمية للسلطة الادارية ، فانه على مستوى كل بلدية من البلديات 1200 في الجزائر ، يتم بواسطة مساعدة المجموعات الادارية المتخصصة "صاص" والتقنيين من مختلف الخدمات ، تهيء البلدية برامج اعمالها وتطلب التمويل من رئيس الدائرة المكلف بتشغيل قروض "مصاريف التجهيز المحلي . الجدول (25) يبين تطور قروض نفقات التجهيز المحلي لتمويل برامج التجهيز الريفي :

الفئات	1959	1960	1961	1962	1963	المجموع
التجهيز الريفي	—	16	35	45	60	156
السكن الريفي	30	45	50	58	50	225
طرق ريفية	64	50	65	80	95	354
ري صغير	14	41	55	60	65	235
عمال فلاحية	—	21	30	40	50	141
اعمال اخرى	57	73	78	83	73	364
المجموع	165	246	313	358	393	1475

المصدر : Rapport general du plan de Constantine P 82

ب ـ تغيير هيكل الفلاحة الجزائرية

كانت زراعة الكروم تلعب دورا اساسيا في مجمل الفلاحة الجزائرة ، لها مردودية عالية ، تستقطب اهتمام كثير من المستثمرين الزراعيين ، ولكن السوق الجزائرية والعالمية الفلاحية لها كثيرا ما تصاب بالكساد ، والجدول : 26 التالي يبين لنا مكانتها ضمن الاقتصاد الفلاحي :

القطاعات الفلاحية الانتاجية	المساحة (٪)	الانتاج الخام (٪)	التشغيل (٪)
حبوب وخضروات بما فيها اراضي بور	12.2	26.0	30.5
زراعات تجارية	0.5	7.6	10.1
زراعة فواكه	0.9	9.6	22.1
زراعة صناعية	0.2	1.6	1.9
خمور	2.9	31.2	19.0
مراعي ومروج للرعي	51.3	24.0	16.4
المجموع	100	100	100

المصدر : Rapport general du plan de Constantine F191

الحبوب تشغل اكبر مساحة واكبر كمية من العمل ولكن مردوديتها منخفضة اذا ما قورنت بزراعات اخرى، وهذا يعود الى الطرق التقليدية التي ظلت مستخدمة والى النقصان في مستوى تاهيل اليد العاملة . لذلك وحتى يزيل مخطط قسنطينة الخلل ، فرض الالتزام بقانون 1934 الذي يمنع كل مساحة مضافة من زراعة الكروم * وتشجيع توسيع الزراعات ذات الاستهلاك الواسع مع رفع مستوى المردودية فيها ، مثال ذلك الزراعات الصناعية وزراعة الفواكه ، حتى تستطيع الوقوف امام الاسعار المرتفعة لهذه الاخيرة ، اما زراعة الفواكه فهي فهي من اجل حماية التربة من الانجراف وحماية الارض، ثم لفائدتها الاقتصادية .

ج ـ تدعيم الفلاحة بالاطار الفني

وضع قرار في جوان 1956 بموجبه ينشا داخل كل شركة فلاحية للاحتياط

مجموعة تعاونية فلاحية لمخطط قسنطينة " صابكو " عملها هو تنظيم وتنمية القروض بواسطة كفالات . ووضع المخطط ضمن تحقيقاته تكوين فنيين زراعيين وفنيين في تربية الانعام (الماشية) بمعدل 786 فني في السنة .

د ــ التاثير على البنية الفلاحية

تبعا للتوقعات قدرت مساحة الارض المحددة للتوزيع بـ: 000 250 هـ ، وهذا يشهد على الضعف الاصيل لهذا الاصلاح الفلاحي ، فبالاضافة الى الكلفة المالية للعملية التي ستتحملها السلطات الفرنسية ، كانت هناك معارضة سلبية من قبل من ستنتزع ملكيتهم مستقبلا خاصة في المناطق المروية (54) . توزع هذه الاراضي على فئتين من الفلاحين :

ــ فلاحين بدون ارض .

ــ ذوى القطع غير الكافية (وتشمل اصحاب القطع الزراعية الصغيرة) لاعالة افراد عائلاتهم .

ومع ذلك فان صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الفلاحي قد استطاع ان يجمع حتى سبتمبر 1961 ، 000 201 هكتار وان يبدا في اصلاحها بفضل الهبات والقروض التي قدمها صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية " فداس " والذى صفا ها فيما بعد الصندوق الاقتصادي للتنمية الفلاحية " سودا " (55) . وبموجب هذه القرارات يستطيع الفلاح عديم الملكية الحصول على قطعة ارض مهياة .

هـ ــ حماية الارض من الانجراف ، الري ، والبحوث الفلاحية

كانت فلاحة الارياف تتخبط في مشكل عنصر الارض ، فالزراعة مهددة كثيرا بعامل الانجراف ، لذلك وضع برنامج لحماية الارض عن طريق غرسها او استصلاحها :

ــ 000 18 هكتار من النباتات الجديدة .

ــ 000 22 هكتار اعمال على مغروسات موجودة غرست في سنوات ماضية .

ــ 000 100 هكتار اعمال تنجزها موسسة حماية واستصلاح الاراضي في المناطق ذات النفع العمومي ، 000 200 هكتار خارج هذه المناطق .

3.4.3 فشل مخطط قسنطينة

كانت هناك عدة عوامل وراء فشل المخطط الذى وضعته السلطات الفرنسية في محاولة منها لفصل الثورة عن الريف ، ومن هذه العوامل نذكر :

أ ـ العوامل السياسية

وضع المخطط في ظروف سياسية لا تسمح له بالتطبيق ، وكونه محاولة من طرف المستعمر لعزل الثورة ، فان جبهة التحرير الوطني وقفت حجرة عثرة امام تحقيقه ، فالفلاح كان مرهقا بالضرائب التي تقتطعها منه السلطات الفرنسية ، ضف الى ذلك الاشتراكات التي كان يدفعها لجبهة التحرير لتمويل نفقات الحرب ، ثم ان المكلفين بتطبيق هذا المخطط عانوا من فقدان الامن داخل البلاد ، وهنا يقول ع ، بن اشنهو " وبهذا الصدد يمكن ان نقرا تقرير مجلس الادارة لصندوق الحصول على الملكية والاستغلال الفلاحي ، الذى يقول ان عمل الصندوق قد عرقلته حالة فقدان الامن المطلق السائد داخل البلاد ، فليس هناك امكانية للعمل على مساحة 83 000 هكتار التي بحيازته ، والعمل بطيء جدا في 29 000 هكتار الاخرى ، والعمل الطبيعي لا يتم الا في منطقة لا تزيد عن 18 000 هكتار في مساحتها (56) .

فقط 2 000 هكتار تم استرجاعها من الاراضي العروية و القطع التي جهزت رفضها الفلاحون الفقراء ، لعبت جبهة التحرير الوطني دورا في توعية الفلاحين بالنوايا الاستعمارية التي وضع من اجلها هذا المخطط ، وطلبوا الفلاحين بمقاطعته جماعيا .

كان مخطط قسنطينة ياخذ شكلا تطبيقيا بالقوة ، تبنى الجيش الفرنسي تطبيق هذا المخطط بالقوة ، فكان تطبيقه محل نفور من الفلاحين وتخوف واعتبروه حربا نفسية ضد الثورة التحريرية ، وان عملية تجميع السكان في محتشدات بعيدة عن الثورة ، ونقلهم من اماكنهم الاصلية في القرى والمداشر التي ينتمون اليها ، قد أحدث فراغا في عمليات الاستغلال لملكياتهم الفلاحية ، فالفلاح اصبح بعيدا عن ممتلكاته .

ب ــ العــوامل الاقتصــاديــة

ان التــآلف بين اقتصــادين : اقتصــاد راسمــالي يعتمد على الســوق بالدرجة الاولى ، واقتصــاد مــا قبل الراسمــالية انتــاجه موجــه الى الاستهلاك الذاتي اســاســا ، عملية غير موضــوعية ، كــان يهدف من مخطط قسنطينة تحديث القطــاع الفلاحــي الريفي حتى يصبح في مستوى متطلبــات الســوق .

المردودية الاقتصــادية للمنتجــات الشــائعة في الفلاحة التقليدية ضعيفة ، فكــان قصد السلطــات العمومية آنذاك ادخــال مزروعــات جديدة تكــون في مستوى متطلبــات السوق الاوروبية ، لم تحظ هذه باهتمــام الفلاحين في الريف ، فهي تعتبر بالنسبة اليهم اســاليب وطرق زراعية غريبة يصعب الانسجــام معهــا ، قد تؤدي الى ارهــاقه بالديــون وبالتــالي تحجز ممتلكــاته ، حتى وان المخطط كــان يهدف الى تنمية بعض المزروعــات التقليدية كالتمــور والتــين ، الا ان الوضع الامنــي الســائد في المنــاطق التي كــانت مخصصة لمثل هذه المزروعــات احــال دون ذلك .

ج ــ العــوامل الاجتمــاعية

علاقــات اجتماعية تفرض نفسهــا بتطبيق المخطط ، على الفلاح ان يدخل مع اشخاص آخرين في علاقــات تعــاونية ، هذا النظــام لم يتعود عليه من قبل ، ثم تملي هذه العلاقــات يفرض على الفلاح ان يكــون في علاقــات مبــاشرة مع الفنيين الفلاحيين ، ومع صنــاديق الاقتراض ، تشــابك هذه العلاقــات وغموضهــا جعلت الفلاح يحــاول الابتعاد قدر الامكــان حتى لا يتوغل في مآزق قد يخرج منهــا مجردا من كل مــا يملك .

خـاتمة القسـم الاول

بقيت الفلاحة الجبلية بولاية تـيزي وزو طيلة الفترة الاستعمـارية في شبـه سكـون ، كـان هذا نتـيجة من نتـائج الاستعمـار ، وهـو بقـاء الفلاحة متخلفة منغلقة على نفسهـا ، لم تستطع الفلاحة توفـير مستلزمـاتها الضرورية للاستهلاك لمن يعتمد عليهـا ، بقيت الفلاحة في هذه الفترة محـافظة على الطرق التقليدية للانتـاج والتداول ، الهيمنة الاستعمـارية والاحتكـار الفلاحي الراسمـالي المتواجد فرضـا على الاستغلالية ان تسـير داخل حلقة مفرغة (انتـاج ضعيف ـ فـائض استهلاكي قليل ـ مداخـيل متدنية ـ ادخـار شبه منعدم ـ استثمـار لا يكاد يذكر) لم تستطع الاستغلالية الخروج منهـا .

كـان على الحكومة الفرنسية ان تاخذ بيد فلاحة الاهـالي لتمكينها من الصمود والاعتمـاد على نفسها ، الا ان الاعـانات والمسـاعدات التي كـان يقدمهـا كـانت وهمية ، وفرض سيـاسة ضريبية اوقعت الكثير من الاستغلاليـات في المديونية وافلست على اثرهـا .

جدول 27: تطـور انتـاج الزيتـون في ولايـة تـيزي وزو 27/1960

	السنة	زيتـــون للتخليل (ق)	زيتون للزيت (ق)	زيت (هكتولتر)
قطـاع المعمرين	1927	287	28 652	5 307
	1930	1 153	40 051	6 108
	1950	1 000	—	6 000
	1960	100		7 500
قطـاع الاهـالي	1927	34	310 156	43 367
	1930	[illegible]	456 920	66 469
	1950	—	—	54 800
	1960	—	—	52 500

المصدر : Annuaire statistique de l'Algerie de 1928 à 1961

هذه العوامل فرضت على الفلاح الجبلي الرحيل الى المناطق التي توفر له فرصا للعمل ، وان الضغط المستمر الذي يمارسه المعمرون على اجور العمال الفلاحين جعل الالاف من صغار الفلاحين متشبثين بقطعهم الصغيرة من الارض ، مضحين دونما شفقة بمستوى حياتهم الخاص ومستوى حياة اسرهم ، وهو ما يفسر بؤس هؤلاء العمال اجور تقل بنسبة كبيرة عن الاجور الحقيقية ودفع الاجر جزئيا او حتى كليا في بعض الاحيان عينا هي عوامل اخرى تذل اكثر العامل لدى المعمرين فهذا العامل هو عامل موسمي ان لم يكن مهاجرا .

ثم حتى ولو افترضنا بقاء هذا العدد من اليد العاملة داخل الاستغلالية فلن يكون بمقدوره الا زيادة الاعباء على الاستغلالية . الاستغلالية اصبحت في وضعية لا تمكنها من المرونة ولم تصبح تستجيب الى التاثير في الزيادة او النقصان في اليد العاملة .

لم يكن لدى الاستغلالية الجبلية واق يقيها من التدهور ، الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية كلما تغيرت او تدهورت الا وتؤثر سلبا على وضع الاستغلالية وبالتالي الفلاحة الجبلية جملة .

مصادر القسم الاول

1) محمد دويدار ، مبادي الاقتصاد السياسي ،
الشركة الوطنية للنشر والاشهار ، الجزائر ص 239

2) عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، محاولة دراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830 و 1962 ش.و ن ت الجزائر ص 28

3) يفسر الفلاحون هذا الاستطيان على المرتفعات وقمم الجبال كونها ناتج عن ظروف امنية كانت في الماضي وحتى الى عهد قريب من فترة الاستقلال ، تنشب حروب بين القبائل والمداشر المتجاورة عن حق التملك للاراضي ، خاصة وان روح الانتقام وعدم السكوت عند الهزيمة ، كانت سببا رئيسيا لتمركز السكان على المرتفعات حتى تحتمي من الغارات المباغتة ، وتجمع السكان وتمركزهم في مداشر لم يكن قصد الاستئناس والجوار ، بل الظروف الامنية لها ضلع في ذلك .

4) عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، مرجع سابق ص 29

5) قاعدة ميراثية في القانون الاسلامي تمنع تقاسم الاملاك غير المنقولة ، في حالة وفاة او بيع القائم على الملكية دفعا للضرر ، انطلاقا من هذا الواقع لا تظهر الملكية الفردية داخل الملكية العائلية بمعناها الواسع ، كثيرا من الممتلكات كانت تباع في غياب الاشخاص الذين لهم الحق في الشفعة ، لذلك كانت هذه العقود العرفية تبطل عند الطعن فيها والا يبقى هناك نزاع دائم على الارض .

6) جرت العادة على ان يتم كراء الارض مقابل الربع من المحصول في حالة التسديد العيني ، اما الاراضي المزروعة باشجار الزيتون ، يكون الكراء شبيها ويساوي تقريبا اجرة اليد العاملة ، يدفع الكاري ثلثي المحصول للمالك مقابل الجني ، اما اذا كان الجني مصحوبا باستصلاح الاشجار من قلب للارض وقلم للاعراف ، فقد يقل الربع عن النصف .

7) Badouin (R) ; Economie rurale
Armand colin Paris 1971

8) محمد عبد الغيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (1970/52)
الهياة المصرية للكتاب ، 1968 ص 14 ــ 22

9) Badouin (R) ; Economie rurale OP.Cit P. 89

10) حسن بهلول ، التناقضات الهيكلية في الزراعة التقليدية ، مرجع سابق ص

11) ، 12) المرجع السابق ص

13) الاراضي التابعة لاملاك الحبوس ، يسود فيها هذا النوع من العمل بشكل اساسي ، ويتم

بالطريقة التالية : عند حلول موسم الحرث يعين يوم يتم عليه الاتفاق ، ويؤذن في المداشر القريبة ، وفي هذا اليوم يخرج الناس الى اراضي الحبوس للحرث ، مستعملين في ذلك ادواتهم الزراعية وثيرانهم الخاصة ، وكذلك البذور على حسابهم الخاص اذا لم تكن متوفرة لدى الزاوية ، نفس العملية تتم حين وقت جني محصول الحبوب او الزيتون ، ويجمع الناتج ويخزن في الزاوية مؤونة لطلبة القرآن .

(14 Joost Van Vollnhoven, Essai sur le fellah algerien Librairie nouvelle de droit et de jurispridence Arthur rousseau, Paris P 123 à 130

(15 و 16) عبد الطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر مصدر سابق ص 84،85

(17 الى 20) Joost Van Vollnhoven , Essai sur le fellah algerien P 130 à 144

(21) لم يكن هناك حسابا دقيقا في عملية حساب الضريبة ، فكثير ما تدخل العوامل غير الموضوعية في الحسبان ، لذلك نجد الفلاحين لا يعرفون الوعاء الضريبي الذي تفرض الضريبة على اساسه ، في نهاية السنةتظهر الحصيلة مجمعة ، ولا يحق للفلاح الاشتكاء او الطعن فيها ، لذلك الايام التي تقترب فيها ظهور الحصيلة الضريبية تعتبر ايام شؤم . كانت تقدم مهلة للدفع لا ينبغي تجاوزها والا يقاد الشخص الى المحكمة ، فاذا كان يملك ارضا فان الارض تكون محل الرهن او البيع بالمزاد ، واذا كان لا يملك ارضا فانه بدفع ثمنها سجنا واعمالا شاقة .

(22) كانت هناك امراة فرنسية في مدينة ازفون (مدينة ساحلية قريبة من منطقة ايت جناد) تقوم بعملية الاقراض ، كثيرا ما يلجا اليها فلاحو المنطقة ، وحدث مرة ان احد الفلاحين اقترض مبلغا من المال ثم تعسر عليه الايفاء بالدين عند حلول موعد الاستحقاق ، فما كان على المراة المرابية الا أن اخذت اذنا من المحكمة ببيع ممتلكات الشخص ، فكانت حتى اساور زوجته وما يمتلكه من اواني للطبخ عرضة للبيع .

(23 و 24) هـ. بوبيان ، ملكية السكان الاصليين في الجزائر 1900 .
في مرجع بن اشنهو تكون التخلف في الجزائر مرجع سابق ص 72 .

(25) عبد اللطيف بن اشنهو تكون التخلف في الجزائر مرجع سابق ص 73 .

(26) المرجع السابق ص 83 .

(27 Launay (M) , Paysans algeriens : terres , vigne et hommes . Edition du seuil , Paris P270à276

(28) محمود عبد الفضيل التحولات الاقتصادية في الريف المصري مصدر سابق ص230 وما يليها .

(29) اليد العاملة الفلاحية لم تكن تساعدها الظروف للعمل في كبريات المدن او في السهول الساحلية ، كانت تنزل الى السهول القريبة للعمل كاجيرة عند المعمرين الذين يستخدمون طرقا ملتوية ليبتزوا بها الاجرة النقدية (معمرون كانوا متواجدين في جهة فريحة وازفون) التي قدموها الى ماجوريهم ، فكانوا يقيمون ملجا لمبيت العمال الذين لا يقدرون العودة للمبيت في ديارهم ، ورغم كون هذا المرقد ما هو الا جزء من مخزن المزرعة ، الا ان المعمر كان يتقاضى مقابلا معتبرا عن ذلك ، والادهى من ذلك انه كان يجبرهم على عدم الذهاب القرية القريبة لشراء الغذاء حتى لا يضيع منه من وقت العمل ، فكان العامل الاجير يجد في المزرعة يباع كل ما يحتاج اليه من اغذية لكنها باسعار مرتفعة ، لذا عند انتهاء ايام العمل ، وعند العودة الى ديارهم ، الكثير من العمال من يعود صفر اليدين .

(30 Vollenhoven(J;V), Essai sur le fellah algerien
مرجع سابق ص 250 الى 255

31) Allaoua (H.1), migration et développement du capitalisme en Algerie 1945 - 1962 mimoir fin de licence 1981 ISE Alger P 86

32) Sari (D) ; la dépossession de fellahs 1930 - 1962 Alger SNED 1978 2e P 46

33) Muracciole (L), l'emigration algerienne, aspects economiques sociaux et juridiques, Alger 1950 P 30

34) Messaoud (M.A), Gillete (A), l'imigration algerienne en France edition ententes 1976 ص51 وما بعدها

35) Trebous (M) ; Migrations et développement : le cas de l'Algerie OC DE Paris P 70

36) حسن بهلول التناقضات الهيكلية في الزراعة التقليدية مرجع سابق ص 241

37) Heintz (A) le figuier dans l'arroudissement de Tizi-Ouzou Alger 1935 P 3 à 17

38) متوسط المدة التي تمكثها شجرة الزيتون دون عناية من القلم والزبر ، ونزع الاعشاب الضارة التي تتطفل على الشجرة ، فتنقص من قوتها على الانتاج وقلب الارض حتى تتمكن من السقي والاستفادة من المواد العضوية هي من 10 سنوات الى 15 سنة حسب موقعها الجغرافي وبعدها تصبح برية ، اما شجرة التين فلا تتعدى المدة 5 سنوات .

39) مرجع سابق ص 27
Badouin (R) ; Economie rurale

40) الاعمال الفلاحية كانت محل ترهيب وتخويف ، قد ينصح الفلاح ابنه المسجل في احدى المدارس القرآنية او مدارس المعمرين بالمثابرة والتعلم والا سوف يبقى يشتغل في الرعي والحرث .

41) عبد اللطيف بن اشنهو تكون التخلف في الجزائر مرجع سابق ص 82

42) حسن بهلول التناقضات الهيكلية في الزراعة التقليدية مرجع سابق ص 121

43) جون ميلر المظاهر الاقتصادية للنهضة الزراعية منشورات دار الافاق - بيروت ص 178

44) Isnard (H) ; Structure de l'agriculture musulmane en Algerie à la veille de l'insurrection PUF Paris 1974 P 55

45) Gournal (G) ; Secteurs d'amelioration rurales, thése pour le doctorat en droit, faculté de droit Alger 1958 P 42

47) عبد اللطيف بن اشنهو تكون التخلف في الجزائر مرجع سابق 355

46) مصدر سابق ص 42 Gournal (G) secteurs d'amelioration rurales

48) حسن بهلول التناقضات الهيكلية في الزراعة التقليدية ص 267

49) و 50) و 51) و 52) عبد اللطيف بن اشنهو تكون التخلف في الجزائر مرجع سابق ص 355 و 449 و 453 و 454

53) مرجع سابق ص 21
Gouvernement général de l'Algerie, rapport général du plan de constantine juin 1960

54) المرجع السابق ص 21

55) و 56) عبد اللطيف بن اشنهو تكون التخلف في الجزائر مصدر سابق ص 386 و 387

القســم الثــانــي

تقهقر الفلاحة الجبلية

في ولاية تيزي وزو

في الفترة (1962 ـ 1977)

لم تعرف كل المناطق الجزائرية نفس التطور ، فالمناطق الجبلية بقيت محرومة من التنمية في الفترة الاستعمارية ما عدا بعض الهياكل القاعدية التي تخدم بصفة مباشرة التواجد العسكري في المنطقة ، لذلك تختلف الجهات داخل الوطن باختلاف التاريخ الذي مر عليها ، فتاريخ كل منطقة يتغير وفق طبيعة وشكل الاستعمار الذي عرفته المنطقة (1) ، تنوع شكل التنظيم الذي كان سائدا قبل الاستعمار والطريقة التي بقيت محافظة عليها او التي تطورت بها تحت تاثير الاضطهاد الاستعمار ان تطور الوضعية في المناطق الجبلية لم يكن مشابها تماما للمناطق الاخرى من الوطن ، فالتطورات التي عرفتها جبال الونشريس او الاوراس او الظهرة او القبائل الكبرى لم تكن متماثلة تماما .

مهما تكن الاختلافات التي تحمل فترتي تاريخ ما قبل الاستعمار والاستعمار فان بعد الاستقلال يمكن ان تاخذ صفات مشتركة متشابهة بين الجهات ، التي تعمق فرضية السيادة لمنطق الانتاج المحلي مع تواجد فئة اجتماعية عريضة قابلة لبيع قوة عملها بسبب الفقر المدقع .

— من جهة ، الخاصية الاساسية للانتاج في كافة الجهات من منطقة القبائل القسط الاعظم من الاستغلاليات الفلاحية وظيفتها الرئيسية هو الانتاج من اجل الاستهلاك الذاتي وليس من اجل السوق ، لذلك كانت طبيعة السلع المنتجة تطابق نمط الاستهلاك السائد .

— من جهة ثانية ، خاصية الاختلال الكبير في الوجبة الغذائية ، كالتين والزيتون تمثل الغذاء الاساسي لاغلبية فئات السكان .

— واخيرا ، الخاصية المسيطرة على النشاطات والموارد الخارجية هي العمل المأجور ، العمل في وحدات زراعية سهلية او في وحدات غير زراعية في نفس

او خارجهـا او حتى خارج الوطن ،

كـان في البداية على الحكومة ان تسارع في تدارك الموقف من اجل حماية المنطقة من النتائج التي وصلت اليهـا ، نجمت من هذه النتائج آثار سلبية ، كانت ذريعة على تنقل اليد العاملة وهروبها الى المناطق الحضرية ، وثانيهـا نمو الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تحضى بهـا المدن .

سطرت الدولة مجموعة من البرامج لفائدة ولاية تيزي وزو :

— تنمية الاقتصاد الريفي للنهوض بالزراعة المحلية ، وقدرت تكاليف البرامج بـ: 4.278 مليون سنتيم

— برنامج خاص لاعادة ما اتلفته الثورة التحريرية ومحو آثار الاحتلال من حرمان لهذه المنطقة من التنمية ، قسط الزراعة وتربية الماشية (الانعام) من هذا البرنامج قدر بـ: 47 مليون سنتيم .

— بالاضافة الى البرامج المخططة ضمن المخططات التنموية :

— المخطط الرباعي الاول 70 — 73

— المخطط الرباعي الثاني 74 — 77

رغم كل القيود التي كانت مفروضة على الزراعة الجزائرية بشكل عام ، في الفترات التي سبقت الاستقلال ، والمنافسة التي كانت تلاقيهـا من فلاحة المعمرين ومن الانتاج العالمي بسبب انفتاح السوق الجزائرية ، الا انها كانت مزدهرة نسبيا شهدت الفترة ما بين 1962 و 1977 هجرة مضطردة لليد العاملة الريفية للعمل الفلاحي تقلصت معهـا المساحات الزراعية المستغلة ، وبقيت استغلاليات كثيرة من الاشجار معرضة للهرم ثم التلف لتصود تشكل جزءا من احراش الغابات ، الزراعات الاساسية التي تعرف بهـا المنطقة منذ القدم بدأ الانتاج فيهـا يتناقص تدريجيا رغم البرامج الحكومية المخصصة لتدعيم هذا النوع من المزروعات بقصد تلبية الاحتياج الجهوي ثم الوطني منهـا ، ومن ثم تلبية مستوى معيشة المكان في المناطق الجبلية في مساحة الجهة ، لكن المساعي الحكومية بقيت شكلية واستمر الوضع في التأزم .

نود في هذا الباب ان نتطرق الى جوانب عديدة نرى فيهـا انهـا السبب في التقهقر الذي عرفته الفلاحة الجبلية في ولاية تيزي وزو .

الفرضية الاولى : فشل البرامج الحكومية الموجهة الى الفلاحة الجبلية في ولاية تيزي وزو ، فقد استفادت الولاية في الفترة ما بين 1967 و 1977 من 43 مليار سنتيم ، خصصت هذه المبالغ لدعم الاقتصاد الريفي والجبلي بالاخص ومن ثم تطوير الفلاحة ، وبالتالي تحسين معيشة الفلاح الجبلي ، لكن لقلة تجربة الهيآت المكلفة بالبرمجة ، وعدم متابعة تنفيذ البرامج ، والتوزيع غير العقلاني وغير الموضوعي الذى ساد عملية توزيع المشاريع عبر النقاط الولائية وعبر الانشطة ، وعدم كفائة الاطار التقني والمالي المكلف بتطبيق هذه البرامج ، كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في افشال البرامج الحكومية لدعم الفلاحة الجبلية في الولاية .

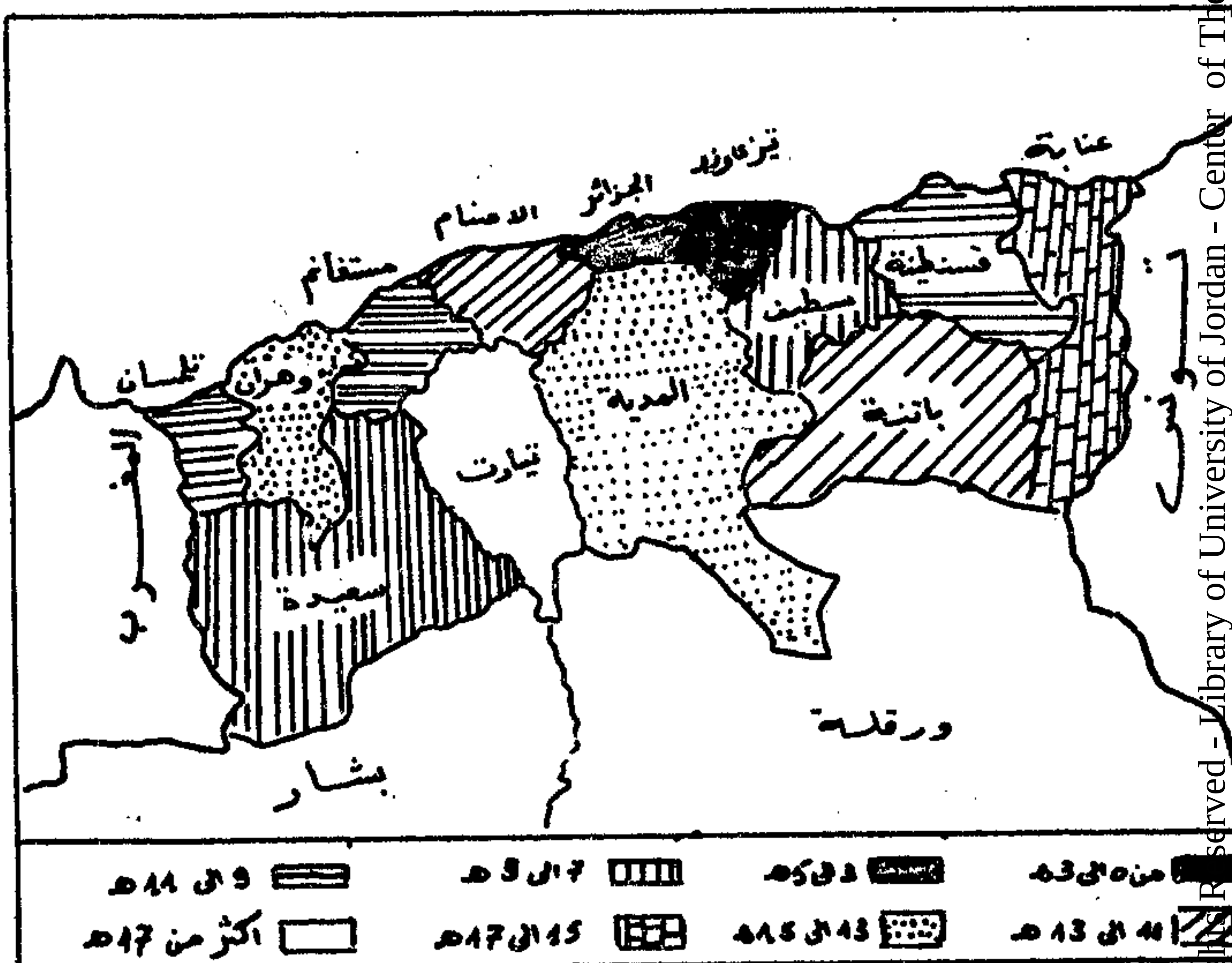
الفرضية الثانية : تطور الانشطة الصناعية ثم الخدمية ، وتطور الطلب على المنتجات ذات المصدر الصناعي ، شجعا الاستثمارات العمومية والخاصة الصناعية على التوسع ، كان نموذج التنمية المتبع بعد الاستقلال يرتكز على اسلوب التصنيع لوسائل الانتاج ثم تصنيع وسائل الاستهلاك كاسلوب للخروج من التخلف ، في هاته الفترة قدمت الجزائر كل اهتماماتها الى هذا الجانب ، وضعت اقطاب للنمو الصناعي في المدن الكبرى الساحلية والداخلية ، ثم تلتها بمشاريع للصناعات المتوسطة والصغيرة من اجل تكملة النسيج الصناعي ، وحتى لا تبقى الاقطاب الصناعية الكبرى مراكز شد قد يجر عليها آثار سلبية على التهيئة العمرانية (الاقليمية) للوطن .

كانت ولاية تيزي وزو من الولايات التي استفادت من حصة الاسد في المشاريع الصناعية لما تتوفر عليه من موارد بشرية هامة ، وبحكم الاوضاع التاريخية التى عرفتها المنطقة ، كانت المشاريع الحكومية المقامة في الولاية مشجعة لقيام استثمارات صناعية وخدمية تابعة للقطاع الخاص ، ونمت على اثرها بعض المدن واتسعت فيها النشاطات الخدمية والتجارية المكملة . الباب المفتوح للهجرة نحو اوروبا حتى بداية السبعينيات لما تتوفر عليه الدول الاوروبية من انشطة صناعية وخدمية جذابة لليد العاملة ، وجدت معها يدا عاملة في المنطقة مستعدة لبيع قوة عملها ، كان هذا العامل مسببا في الهجرة الواسعة لليد العاملة المحلية نحو اوروبا وخاصة نحو فرنسا .

الفرضية الثالثة : الدعم الحكومي لقطاع الدولة الفلاحي دون الخاص ، فضم الاستغلاليات الفلاحية التابعة للمعمرين بعد الاستقلال الى القطاع الحكومي

متوسط مساحة الاستغلاليات الفلاحية الخاصة

1965/64



المرجع : Algerie, Statistique agricole 1964/65

لتقام عليها مزارع اشتراكية ، كانت هذه الاراضي تتميز بموقعها الطوبوغرافي والمناخي الممتاز بالاضافة الى تهيئتها الجيدة وارتفاع مردوديتها الفلاحية ، ثم بعدها اقامة استغلاليات الثورة الزراعية على الاراضي المؤممة واراضي البلدية والدولة . كانت هذه تمثل القطاع الحكومي الذي لقي دعما من الدولة في مجال التجهيز والتمويل والتموين ، ونظام التسويق كان موجها لخدمة هذا القطاع . كان النظام الاشتراكي الحديث العهد في هذه الفترة ، قد اتخذ من هذا القطاع وسيلة لوضع جذور الاشتراكية من طريق الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، وخدمة الصالح العام فكانت استغلاليات قطاع الدولة الفلاحي اكثر استجابة للاسباب التالية :

- الحجم الكبير نسبيا للاستغلاليات الفلاحية والذي يتلاءم مع الاستثمارات الكبيرة .
- الوضع الجغرافي وسهولة استخدام المكننة الزراعية (اراضي سهلية ، نسبة امطار معتبرة ، سهولة في السقي ومنها من كان يتوفر على شبكة للسري) .
- كونها تابعة لقطاع الدولة فهي اكثر استجابة للتخطيط الاشتراكي .

<u>الفرضية الرابعة</u> : تقهقر الفلاحة الجبلية يعود الى وضعية الاستغلالية الفلاحية نفسها فقد يكون سبب عدم تطور الفلاحة يرجع الى عدم استجابة العناصر المكونة للاستغلاليات الفلاحية الى التطور ، العناصر هذه التي تتصف بعدم الاستطاعة على التفاعل والتماسك فيما بينها ، لو تناولنا الخصائص الاساسية للاستغلالية الفلاحية لوجدناها في هاته الفترة كما يلي :

- الزراعات السائدة هي الحبوب والزيتون والتين وهذه قليلة المردودية
- صغر حجم الاستغلالية الفلاحية وضيق القطع الزراعية المكونة منها ، ووجودها في المنحدرات مما يجعلها قليلة التلاؤم مع العمل الميكانيكي .
- تربية الابقار والماعز اكثر تلاؤما مع المنطقة الا ان الظروف المسيطرة جعلتها محدودة .
- العمل الزراعي ما زال يعتمد اساسا على العمل العائلي (نساء ، اطفال شيوخ) ، والعمل المأجور فيها محدود جدا .

نسبة الدخول المتاتية من الاستغلالية الفلاحية الى اجمالي دخل العائلة قليل جدا ، فالانتاج الذي تقدمه الاستغلالية لا يتعدى في غالب الاحيان الاستهلاك العائلي وهذ بسبب :

- ارتفاع تكاليف العناصر الداخلة في الانتاج .
- اسعار المنتجات المباعة متدنية بالنسبة الى تكاليف انتاجها .

نحاول ان نبين في هذا الباب كيف ان القاعدة المادية الفلاحية غير قادرة على التجاوب مع التطور ، وكيف ان نموذج الانتاج العائلي مازال هو المسيطر ، وكيف يمكن ان تؤثر العوامل البيئية والجغرافية على سير الاستغلاليات الفلاحية ثم على الفلاحة ككل ، وكيف ان النظام العقاري فرض نوعا من التخصص في الانتاج الزراعي (زيتون ، تين ، بعض البقول ...) .

3. برامج التنمية الفلاحية الجهوية المخصصة لولاية تيزي وزو وعوامل فشلها

1 . 1 - البرنامج الخاص لولاية القبائل الكبرى (1969)

يتمثل البرنامج الخاص في شكل غلافات مالية مضافة (فضلا عن باقي الغلافات المالية الموزعة على الولايات) ، موجهة بصفة أساسية الى المناطق المتضررة من الحرب التحريرية والمناطق المعزولة ، التي كانت مهمشة في عملية التنمية وقت الاستعمار ، وكذلك ذات الامكانيات المختزنة التي تسمح لها بالتطور ، وغير مستغلة في حينها ، هذه استثمارات مضافة الى الاستثمارات التي على المستوى الوطني والتي لها تأثير سريع على التشغيل وخاصة في قطاع البناء والاشغال العمومية .

البرنامج الخاص للولاية هو من بين الثمانية برامج الموزعة عبر التراب الوطني والتي شملت الولايات التالية : القبائل الكبرى ، الاوراس ، التيطري ، الواحات ، تلمسان ، سطيف ، سعيدة ، الاصنام .
استفادت ولاية القبائل الكبرى من غلافات مالية قدر اجماليها ب 550 مليون دج كان البرنامج يشمل سلسلة من العمليات تستند فيها المسؤولية المادية والتقنية الى الولاية والبلديات . البرنامج يشمل كل انشطة استغلال الموارد المحلية بتحديث الحرف ، واعادة التشجير ، واستغلال الموارد المائية ، تحديث الحرف توسيع الصناعات الصغيرة ، انشاء وحدات فلاحية وكذا وحدات صناعية ، توسيع الهياكل الثقافية وهياكل التكوين ، تسهيل عملية الاتصال عن طريق انشاء شبكة من الطرقات ، وانشاء تجهيزات صحية ، المد بالانارة الريفية لفك العزلة عن القرى والمداشر ، وتزويد القرى والتجمعات السكنية

بالمياه الصالحة للشرب .

1 . 1 ـ 1 ـ محتوى البرنامج الخاص

يحتوي البرنامج في الجزء الخاص منه بالفلاحة على عدد من النشاطات تركز بصفة اساسية على حماية الارض ، وتنمية زراعة الاشجار التي تتلاءم اكثر مع الطبيعة الجغرافية للمنطقة

1 . 2 ـ 1 ـ 1 الهياكل القاعدية للتنمية الفلاحية

أ ـ التمهين والتكوين المهني

وضع البرنامج قاعدة للتكوين على كامل تراب الولاية ، بسبب نقص التمهين الفلاحيين ، ومن اجل دمج الفلاح في عملية تنمية مزروعاته ، فعلى مستوى كل عشيرة تم اختيار فرد ذو كفاءة وسيطرة ونفوذ داخل القرية له دراية واسعة بالامور الفلاحية السائدة في القرية ، تم تكوين هؤلاء الافراد وتوزيعهم في اماكن تدخلهم من اجل تزويد الفلاحين بالمعلومات الكافية من الفلاحة . على مستوى كل بلدية مسؤول يعمل على نقل المعلومات وتنسيق الجهود ، ان عملية التكوين كانت مستمرة ، لان متطلبات التنمية الفلاحية التي أتى بها البرنامج تتطلب عملية تكوين سريع للمنفذين المباشرين والمستغلين الفلاحين ، تمت تربصات للتعرف بالطرق الفنية في غرس الاشجار والعناية بها ، وقلم ما هو زائد وتزنيبة النحل ، وتربية الدواجن

ب ـ حماية الارض

من اجل حماية الارض من الانجراف ، خاصة وان المنطقة تشهد كثافة سكانية مرتفعة ، ولهذا فقد تمت مجموعة من الاشغال في هذا الاطار بطبيعة الحال العملية كانت تشمل الاعوان المكلفين بحماية الغابات ، بعد اقامة مصطبات تقي الارض من الانجراف اثر تكون سيول الماء ، ثم غرسها

جدول 30 : البرنامج الخاص لولاية القبائل الكبرى

توزيع الاستثمارات على القطاعات (مليون دج)

القطاعات	الاستثمارات بالقيمة المطلقة		الاستثمارات بالقيمة النسبية (%)	
الزراعة	180		23.5	
الصناعة	100		18	
الهياكل القاعدية	59		10.6	
ــ طرقات		15		6.3
ــ موانئ		3		0.5
ــ مياه		20		3.6
سكن	50		8.9	
ــ ريفي		15		2.6
ــ حضري		35		6.3
استثمارات صغيرة للتنمية المحلية	50		8.9	
ــ تجهيزات		10		1.8
ــ تشغيل كلي		25		4.5
ــ بلديات		15		2.6
سياحة	35		6.3	
مجتمع	22		3.9	
ــ صحة		10		1.8
ــ شبيبة		5		0.9
ــ خدمات اخرى		7		1.2
ادارة	10		1.8	
المجموع	555		100	

المصدر : I.T.F.E.A ,Le programme special de la Grande - Kabylie - 1969 - Alger .

بالاشجار مثمرة ، او شابية او بيرسيم (كـلأ) لعلف الحيوانـات . كـان الهدف منها هـو تخـزين الميـاه ومن جهة اخـرى حمـاية التـربة من الانجراف ، وهنـا يـوجـد عمل آخـر يتمثل في وضـع تجمـع مـائي في شكل حفرة حـول جذع الشجرة .
هذه العملية من مزايـاهـا انهـا تتطلب وسـائل مـادية محدودة (مجـارف ، معاول) وتستطيع ان تستجيب لتشغيل يـد عـاملة واسعـة . اختيـار المنـاطق التي يتم التدخل فيهـا ، تشمل مجموعة من المقـاييس ، خـاصة من جـانب الانحـدار ، فالانجـراف لا يكـون لـه تـاثير واضح الا اذا تعـدت نسـبة الانحـدار 10٪ ، قـصد جعلهـا منتجـة . وتم عمل تـ غـرس 2 ، 1 مليـون شجـرة زيتـون على مسـاحـة 000 15 هـ .

برنـامج "التنميـة الـزراعية بمـوقع اجـاز 5000 هكتـار تسمح بزيـادة الانتـاج تقـدر بـ 100 الـف طـن سنـويـا . تسـاهم مؤسسـة حمـاية واستصلاح الاراضي بأعمـال بسيطـة تتم بـواسطـة الجـرارات ، وتسـاهم البلديـات في اعمال تهيئة الاراضي التي تقع في المنحدرات .

2 . . . 1 . 1 تكثيف الـزراعـة الغنـية

هذا البرنـامج يسمح باقـامة مشـاتل للاشجـار المثمرة ، وتوزيع الغـرسـات مجـانـا على الفلاحين تشجيعـا لهم ، حتى تتمكن الـزراعة الحـديثة من التـوغـل داخل المنـاطق الـريفية الجبلية ، وكـانت تصحب هذه الغرسـات مع الاسمدة الخاصة بهـا عند الغرس حتى الى مـرحلة معينة من نمـو الغرسـة حتى لا يتقهقر نموهـا .
وضع البرنـامج الخـاص ضمن نشـاطه تنمية وتشجيع الـزراعـة الصنـاعية بـواسطـة مجمـوعة من القروض تمنح من طـرف مـؤسسـة "تنمية الاقتصـاد الـريفي" تضمن هذه الاخيرة المسـاعدات الفنية للمستفيدين من القروض لقطـاع الخـاص المتمثلة اساسا في زراعـة التبغ ، شملت هذه المسـاعدات بعض المنـاطق فقط منهـا الشمـال الغربي من الـولايـة نظرا للمـوقع الجغرافي الذي تتمتع بـه .

3 ـ 1 . 1 . 1 تـرقـية الفلاحـة التقليديـة

تشمل الزراعـات السـائدة في المنطقة من قبل ، من زراعة للاشجـار وغيرهـا والانتـاج الحيـوانـي .

أ ـ الاشجار المثمرة

هذا النوع من الزراعة يشغل نسبة 70 % من الدخل الفلاحي في الولاية ، ويشكل جزءا مهما من الاستهلاك الغذائي للسكان . ان الاهمية بهذا النوع من النشاط يعود الى كون الثورة التحريرية قد نجم عنها اجبار عدد كبير من الفلاحين على ترك حيازاتهم ، كما هدمت الشروط الملائمة للاستغلال ، لهذا اتخذت العمليات التالية :

- التشجير : البرنامج يتناول اولوية تشجير المساحات المخربة ، والمهملة عبر عدد من السنين ، وكذلك التنويع في المغروسات عن طريق ادخال اشجار مثمرة جديدة لها القابلية للتسويق بسرعة ، فالبرنامج كما اسلفنا يشجع نشر مثل هذه الزراعات عن طريق تموين المزارع بها مجانا .
اخذ بعين الاعتبار المقاييس الفنية في تحديد المناطق الملائمة لكل نبتة باعتبار الشروط الطبيعية والتقاليد المحلية ـ واختيار الفلاحين ـ ومراقبة المكان المراد تشجيره ولا يؤخذ منه الا ما يلائم النبتة ، وكذلك التأكد من ان الارض مهيأة للغرس قبل توزيع الشتلات .

- نشاطات مؤثرة على طريقة الانتاج : من الضروري ادخال طرق حديثة على زراعة الزيتون ، حتى تجعل من الاستغلاليات منتجة اكثر ، نلاحظ ان القطاع الخاص في الولاية قد شغل 44 000 هكتار من الاشجار الريفية ، تقع على الجبال وفي السفوح ، ونادرا ما تحظى هذه الزراعة بالعناية اللازمة حتى تكون منتجة بالشكل الجيد .
ان الاستخدام العقلاني يسمح برفع الانتاج في مدة سنتين او ثلاثة سنوات حتى تلبي متطلبات هذه التقنية في وسط تسوده الزراعة التقليدية باساليبها المتخلفة في العناية والانتاج ، نظمت مجموعات من اليد العاملة الفنية تسهر على المهمة في شكل ورشات عمل تقوم بقلم الاشجار ، واستخدام الطرق الفنية للانتاج والعناية بمراحل نموها المختلفة .
هذا البرنامج كانت له اهمية كبيرة داخل النشاط الولائي ، ولنعطي فكرة على ذلك :
كان من المتوقع زراعة 7000 هكتار ، مع تقدير ارتفاع في الانتاجية من 2 الى 3 قناطير ، هذا يعني ان يكون هناك ارتفاع في الانتاج بـ 20 000 قنطار ومو

العوامل الاساسية لتطوير هذه الفلاحة ومنها التمويل ، القروض ، التاطير الفني والتسويقي .

2.1.1 توزيع استثمارات البرنامج الخماسي

حظي القطاع الفلاحي بحصة الاسد من اجمالي الاستثمارات المبرمجة وخصص له بمفرده ما يقارب ربع اجمالي الاستثمارات في البرنامج الخماسي . كمساندة النشاطات الحكومية تسعى الى تحسين الانتاج الفلاحي ، وتدور حول النشاطات الاساسية التالية :

- تنمية زراعة الاشجار : التي تبتلع ما يقارب من 64 % من الاستثمارات المخصصة للفلاحة وتتوزع كما يلي :

45 % من الحصة مخصصة لانشاء بيتسات جديدة (تفاح ، برقوق ، خوخ) .

16 % من الحصة مخصصة لتحديث البساتين الموجودة (تين ، زيتون) .

3 % من الحصة خاصة بتنمية مشاتل زراعة الفواكه .

- التوسيع تربية الانعام : التي استفادت من 28 % من الاستثمارات الفلاحية ، هذه الاخيرة تتفرع كما يلي :

تربية بدون ارض	تربية نحل	6 %
	تربية دجاج	9 %
تربية بجود مراعي	تربية الانعام تربية الابقار تربية الماعز	13 %

- باقي الاستثمارات : وتمثل 8 % تستخدم في عملية التشجير وحماية الارض من الانجراف والري في المساحات القابلة للسقي .

وفي هذا السياق اتخذت تدابير من شانها تخصيص 000 250 12 دج لتنمية زراعة الاشجار وقدمت الموالي من طرف الدولة بـ 000 175 11 دج .

وفي مجال التموين وزعت حوالي 3000 خلية نحل سنويا ، كما وزعت حوالي 20000 دجاجة بيوضة ، وفي تربية الابقار وزعت اعداد كبيرة من الابقار المستوردة على

صغار الفلاحين ، بالاضافة الى العتاد الزراعي الصغير والاسمدة .

1.2 — البرنامج الرباعي لتنمية زراعة الزيتون في القبائل الكبرى 70 — 1974

وضع برنامج من طرف الحكومة موجه لـولاية القبائل الكبرى ، خاص بتنمية زراعة الزيتون ، وهي الزراعة السائدة منذ القدم في المنطقة ، البرنامج موجه بصفة اساسية للقطاع الخاص ، يعني تنمية مستوى معيشة سكان الجبال ، من الملاحظ اننا كلما ارتفعنا الى مستوى اعلى من الجبال كلما قلت نسبة الدخل المتاتي من الفلاحة الى اجمالي دخل العائلة الفلاحة ، بينما ترتفع هذه النسبة كلما انحدرنا نحو السهول والاودية ، كمناطق برج منايل ، تيزي وزو ، ذراع الميزان والبويرة ، ونجد حركة السكان اقل في هذه المناطق .

ان وضعية انتاج الزيتون في السابق حتى بعد فترة الاستعمار ، لم تكن مشجعة لان تكون محل جذب للنشاط

جدول : انتاج الزيتون في القبائل الكبرى (65 — 1969)

الموسم	انتاج الزيتون (1000 ق)	نسبة الارتفاع 100= 400 000 ق
65 — 1966	762	190
66 — 1967	217	54.25
67 — 1968	500	125
68 — 1969	163	40.75

المصدر : M.A.F.A , Programme quadriennal de développement oleicole en GK avril 1970

خضوع زراعة الزيتون الى العوامل الطبيعية ، جعل من الانتاج الكلي في تذبذب مستمر ، فان تدخل الفلاح في مثل هذه الزراعات في الوقت الحالي

محدود ، فلو اننا احصينا نسبة التذبذب في الانتاج للشجرة الواحدة من سنة الى اخرى لوصل الى 1100 % أي بمقدار 11 مرة . فلا يعود هذا الى طبيعة الشجرة وحدها وانما الى كون الفلاح التقليدي ضعيف الوعي بفن الانتاج ويصعب عليه التقليل من تاثير العوامل الطبيعية ، وليس بامكانه وضع شروط اصطناعية شبيهة بالظروف الطبيعية ، مما يجعل فعالية خدمته الزراعية منخفضة المردود ، باعتبار ان انتاجية الشجرة يعود الى مجهودها الطبيعي اكثر من مجهود الانسان

1 . 2 . 1 - تقسيم الولاية الى مناطق

أ — المنطقة الهامشية :

وهي الجهة المقابلة للبحر ، تشمل السلسلة الغابية المكونة لملاسل جرجرة، ومضاب البويرة ، والسلسلة الجبلية الشمالية من جبال البيبان .
تحتوي المنطقة على 133 000 شجرة زيتون تمتد على مساحة 1 414 هكتار منها 1315 هكتار تابعة للقطاع الخاص و 99 هكتار تابعة للقطاع الاشتراكي .

ب — المنطقة الاكثر سكانيا :

تشمل السلسلة الساحلية ، والجبال الداخلية من منطقة القبائل (الاربعاء نثايت ايراثن ، عين الحمام ، بني دوالة) والجبهة الشمالية والجنوبية لجرجرة (بني يني ، واسيف ، مشدالة) ، والشريط الساحلي (ايت جناد ، ازفون ، تيقزيرت دلس) .
تحتوي هذه المنطقة على 158 000 شجرة زيتون على مساحة تقدر بـ 912 30 هكتار، منها 171 28 هـ تابع للقطاع الخاص ، 741 2 هـ تابع للقطاع الاشتراكي .

ج — المنطقة الاضعف سكانيا :

تشمل المناطق السهلية الصالحة للزراعة ، والتي كانت في السابق تشكل تمركز الزراعة الراسمالية للمعمرين ، وتقع في دائرة بوغني ، ذراع بن خدة ، ... سوق الاثنين و ...

والميسماو ، ورواق ذراع الميزان .
تعتبر هذه المنطقة من اكثر المناطق غنا ، والاقل انحدارا ، زراعة الزيتون فيها غير محظاة بالاهمية اللازمة ، وهي الاقل تطورا من الزراعات الاخرى السائدة ، بسبب المنافسة المضروبة عليها ، تنتشر زراعة الخضر هنا والحبوب ، والزراعة المبكرة .
تحتوي المنطقة على 000 1ـ 22 شجرة زيتون تمتد على مساحة 968 34 هكتار منها 462 33 هـ تابعة للقطاع الخاص و 106 3 هـ تابعة للاشتراكي .

2 . 2 . 1 أسباب التذبذب في الانتاج

ترجع التقلب والتذبذب في الانتاج الى عدة عوامل :

أ ـ عوامل بشرية

لم تحظ هذه الزراعة بالعناية الكافية لها ، نظرة الفلاح اليها لا تتعدى من أن تكون منتوجا قصد الاستهلاك ، لذلك احيانا لا يجني إلا المقدار الذي يراه كافيا للاستهلاك ويستغني عن الباقي ، وفي بعض الاحيان لا يجد اليد العاملة اللازمة للجني سواء منها العائلية او الاجيرة ، ويتخلف الجني فتلتهم جزءا منه الحشرات والآفات وتؤثر عليه العوامل المناخية .

ب ـ عوامل اقتصادية

بقي سوق منتوج الزيتون متذبذبا حتى بعد الفترة الاستعمارية ، فسعر الزيتون او حتى الزيت لا يزال تحت المستوى المطلوب ، ولم يتغير الا قليلا ، في الواقع ما لاحظته الملاحظة ، هو انه من مقارنة متوسط سعر القنطار من الزيتون عام 1952 بمتوسط سعره عام 1972 وهي مدة 20 سنة ، يتبين انه كان في السنة الاولى حوالي 50 دج بينما انخفض في الثانية الى 45 دج بمعنى ان السعر لم يرتفع على غرار السلع الاستهلاكية الاخرى بل انخفض بـ 10٪ فاصبح هذا السعر غير قادر لتغطية تكاليف الانتاج (2) .

ج — عوامل قاسية

المناخ هو المؤثر بصورة رئيسية ، فجودة ورداءة المناخ لهما علاقة وثيقة بارتفاع وانخفاض مستوى الانتاج ، ففي السنوات الممطرة الدافئة يكون مرتفعا ، اما في السنوات التي يكثر فيها الجليد والرياح الجنوبية ، وانتشار الطفيليات تؤثر سلبا على كمية الانتاج .

كبر سن الاشجار يؤثر على مردودية الشجرة ، فمن الملاحظ ان الاهتمام بهذا النوع من الزراعة بدأ في السنوات الاخيرة من الستينات ومع السبعينات يقل ، فعلى مستوى الاستغلالية الواحدة ، نسبة الاشجار الهرمة تمثل في المتوسط نسبة عالية .

صغر الاستغلالية الزراعية ووقوعها في المناطق شديدة الانحدار ، جعل من عملية الجني والعناية بالشجرة أمرا صعبا للغاية ، تواجد القطع الزراعية في أماكن متفرقة واحيانا بعيدة عن بعضها البعض ، يجعل الفلاح احيانا يستغني عن بعض القطع ، وتواجدها في المنحدرات يجعل جزءا من المنتوج يذهب هدرا وعملية الجمع مضيعة للوقت ، والجني بالغ الخطورة ، ونقل المنتوج الى البيت او الى مطحنة الزيتون مرهق جدا ، والعمل اليدوي لا بديل عنه .

3 . 2 . 1 أهداف البرنامج

يعتبر البرنامج الوطني لتنمية زراعة الزيتون مكملا في هدفه للبرنامج الخاص للولاية ، الا انه يتخصص في تدعيم نشاط انتاج الزيتون فقط ، ومن ضمن اهدافه .

رفع حصة الولاية من التموين بالزيت الغذائي من اجل كفاية السوق المحلي والوطني وتوجيه الفائض نحو التصدير ، هذا بعد دراسة الخصائص التي تميز كل ولاية عن باقي الولايات الاخرى ، فالظروف الطبيعية والمناخية المتوفرة في الولاية تشجع على هذا النوع من الزراعة اكثر من غيرها من الولايات في اطار توجيه الزراعة الجزائرية .

تحسين ورفع مستوى معيشة السكان الفلاحين ، فاعتماد الفرد على الدخل المتأتي من هذا النشاط " قليل جدا ، فمعظم السكان اصبحوا يعتمدون في مداخيلهم على نشاطات غير فلاحية اخرى ، فهذا النشاط ليس بمقدوره ان يغني حاجياتها الا الجزء القليل من الاستهلاك الذاتي ، ثم حتى ولو افترضنا ان الفلاح اعتمد كلية على هذا النشاط ، فانه يستوجب تمويلات مرتفعة وكون انشاء مزارع عصرية يستوجب توظيفات كبيرة وادخال الآلية في الانتاج في الوقت الراهن يعتبر شبه مستحيل ، لهذا كان لزاما على الدولة ان تتدخل لتدعيم الجزء من النشاط ليصبح في مستوى الفلاح الاعتماد على انتاج الزيتون كمصدر لجزء هام من دخله .

حماية الارض من الانجراف وحماية ممتلكات الوطن ، فالسنين الطويلة التي مرت بها الارض وعمليات الاستغلال ، وباشكال لا تتلاءم مع طبيعتها ، جعلها تفقد جزءا من خصوبتها ، من تربتها بسبب عوامل التعرية والانجراف ، فنشر زراعة الزيتون من شأنه ان يثبت التربة ، شجرة الزيتون معروفة بجذورها الممتدة في الاعماق تعطي للارض نوعا من المقاومة من الانزلاقات .

جدول 31 : الاهداف المرسومة في البرنامج الرباعي لتنمية زراعة الزيتون

مناطق الزيتون	مزروعات موجودة: عدد الاشجار 1970	تهيئة الارض: عدد الاشجار	تهيئة الارض: المساحة (هـ)	تحديث: عدد الاشجار	تحديث: المساحة (هـ)	مزروعات جديدة: عدد الاشجار 1975	مزروعات جديدة: المساحة (هـ)
1	130	50	0.5	50	0.5	—	—
2	2463	900	9	800	8	600	6
3	230	50	0.5	150	1.5	500	4
المجموع	2821	1000	10	1000	10	1100	10

المصدر : S.A.T.E.C Programme quadriennal de développement oleicole en GK . Rapport synthèse , novembre 1969

1.2.4 النتائج المتوقعة

من النتائج التي تحققها ارتفاع في المساحة المزروعة زيتونا ، وفي عدد الأشجار ، وكذا انتاجية الشجرة الواحدة .

ستعرف الأراضي المغروسة ، بفضل التحويل الى انتاجية أعلى مما هي عليه الآن ، وتحويل الطرق الزراعية بكاملها مستقلة ، وتجنب كل التأثيرات الطبيعية التي تحد من انتعاش النشاط الزراعي .

ستعرف المساحات ، بالنظر ان يكون هناك ارتفاع في المردودية بين 40 الى 50 % من 1970 الى 1995

في المزروعات الحديثة ، يتوقع ان تكون المردودية المتوسطة فيها :

20 كلغ من الزيتون / شجرة في 1980

80 كلغ من الزيتون / شجرة في 1985

يرتفع الانتاج حسب الجدول ، وكان يتوقع ان يرتفع انتاج الزيتون مرتين مع حلول 1985 ، وهو الزمن الذي تستغرقه شجرة الزيتون المغروسة لكي تدخل مرحلة الانتاج .

1.2.5 دور الشركات الفلاحية للاحتياط في البرنامج

تحتوي الشركات الفلاحية للاحتياط على 5 مجموعات :

الى جانب المساعدة [illegible] الوحدات الرائدة .

[illegible] هذا البرنامج ... النشاطات اللازمة للتنمية الزراعية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص او للقطاع الاشتراكي .

تتمثل مهمة الشركة الفلاحية هنا في البيع والشراء فلها دور الوسيط بين مختلف جهات المزارعين والفلاحين .

جدول 32 : الانتاج المتوقع من البرنامج لتنمية زراعة الزيتون 70 ـ 1974

(و= 1000 ق)

المنطقة	استغلال ليات الزيتون الموجودة				المغروسة حديثا		المجموع		
	الانتاج الحالي (معدل 4 سنوات)	1975	1980	1985	1980	1985	1975	1980	1985
1	13	21	22	23	—	—	21	22	23
2	351	424	470	513	120	180	424	590	694
3	39	44	50	56	100	200	44	1[illegible]0	256
مجموع الولاية	404	489	54	59	220	380	489	761	[illegible]

المصدر :

S.A.T.E.C Programme de dev loppement oleicole en GK
Rapport synthèse Novembre 1969

6 . 2 . 1 مراحل انجاز البرنامج الرباعي

يستغرق البرنامج الرباعي 4 سنوات من اجل اتمام انجازه ، قسمت الى مراحل تستغرق كل مرحلة سنة ، وتوزيع هذا البرنامج يكون حسب الجدول التالي :

جدول 33 : مراحل انجاز البرنامج الرباعي

لتنمية زراعة الزيتون 70 — 1974

السنة الزراعية	70 — 71	71 — 72	72 — 73	73 — 74	المجموع
الاهداف (هـ)					
غرس اشجار	1 600	2 000	2 000	2 500	8 000
تهيئة مساحات	1 500	2 500	3 000	3 000	10 000
تحديث مزروعات	1 000	2 000	3 500	3 500	10 000
تخصيب اراضي	2 500	4 000	5 500	6 000	18 000
تجديد بساتين	40	—	—	—	40
استصلاح اراضي	400	700	300	800	2 200
التكوين					
المختصين في الوعي الزراعي	60	—	—	—	60

المصدر : M.A.R.A Programme quadriennal de développement oleicole en GK Avril 1970

7 . 3 . 2 توزيع استثمارات البرنامج

تطلبت عملية تنمية زراعة الزيتون مبالغ هامة ، لتوفير الشروط الضرورية من اجل تحديث هذا النوع من الزراعة ، كان لزاما من تغيير الوسائل التقليدية في الغرس والعناية والجني ، كما كانت هناك محاولة لادخال الالة في عملية الانتاج والعناية في حدود الامكان ، رغم انه من المعروف ان هذا النوع من الزراعة يصعب فيه ادخال الالة ، لكون الظروف الطبيعية لا تسمح بذلك ، وزراعة الاشجار عامة من الزراعات التي مازالت الاعمال اليدوية تكون النسبة الهامة بالنسبة للعمل الالي ، كان الاهتمام كبيرا في هذا البرنامج على التوعية الزراعية ، وتكوين اليد العاملة الفنية التي يكون لها احتكاك مباشر مع المنتجين المباشرين .

فيما يلي توزيع الاستثمارات على فئات النشاطات المكونة لهذا البرنامج :

جدول 34 : توزيع استثمارات البرنامج الرباعي

لتنمية زراعة الزيتون 70 — 1974

السنة المالية	1970	1971	1972	1973	المجموع
مزروعات	770	1 000	1 000	1250	4 020
مواد مضادة للطفيليات	4	4	—	—	8
يد عاملة + اعباء	2 989	4 792	6 050	6 083	19 915
تخصيب	797	1 245	1 653	1 823	5 519
عتاد	1 084	175	175	175	1 609
اعمال القيادة	455	480	480	600	1 015
تشجيعات	—	240	900	3 660	4 800
احتياطات لظروف غير متوقعة	263	263	263	263	1 052
المجموع	6 364	8 199	10 521	13 854	38 941

المصدر : M.A.R.A Programme quadriennal de développement oleicole en GK Avril 1970

اليد العاملة كانت تمثل الاساس في تنفيذ البرنامج ، وبالتالي فتح هذا البرنامج فرصا لتحمل لعدد كبير من اليد العاملة الزراعية المتوفرة .

8 . 2 . 1 مردودية البرنامج

تظهر مردودية هذا المشروع في جانبين :

ـ القيمة المضافة : الناتجة من الاستثمارات الضرورية التي يتحصل عليها من مما تدره هذه الزراعة على باقي الاقتصاد الجهوي ، القيمة المضافة التي تنجر من وراء استثمار 9ٍ9 مليون دج ، قدرت هذه القيمة بـ 21 مليون دج على المبلغ المستثمر (احتسب المعدل 55 . 0 كمعدل لمردودية زراعة الزيتون)

ـ التاثير على العمل : يمنح المشروع 000 425 1 يوم عمل ، تتوزع على 4 سنوات لتصبح 000 356 يوم عمل سنويا ، وهو ما يعادل 424 منصب عمل دائم خلال 250 يوم و850 2 منصب عمل جزئي خلال 125 يوم . وهنا يكون البرنامج قد حقق الى جانب توسيع الانتاج الزراعي الجبلي مستقبلا مستوى من التشغيل بامكانه ابتلاع اليد العاملة البطالة التي ليس يمقدورها مهاجرة الموطن لعوامل اجتماعية ، ، الكثير من الافراد القرويين المسؤولية العائلية الملقاة على عاتقهم تجبرهم على البقاء في حضن العائلة رغم كونهم لا يمتلكون عملا يؤمن لهم تلبية الاحتياجات الضرورية من المعيشة .

3 . 1 . عوامل فشل برامج التنمية الفلاحية بولاية تيزي وزو

لم تستطع البرامج المسطرة في ولاية تيزي وزو سواء منها الخاصة او المسطرة ضمن مخططات التنمية الوطنية الوصول الى الاهداف المسطرة او المنتظرة منها ، فلم تحقق بعد عمليات تنفيذها الا جزء مما هو مسطر ، وصادفت البرامج عوامل اقتصادية ، فنية ، مالية ، ونفسية أدت الى فشلها ، نذكرها كما يلي :

1 . 3 . 1 عوامل اقتصادية

أ ـ بنية الاستغلالية الفلاحية

ان صغر مساحة الاستغلالية الفلاحية الجبلية وقف عائقا في وجه كل عملية اصلاح ،

ادخال للتقنيات الفلاحية المتطورة ، ساعد الاستغلاليات المتواجدة في المنخفضات وعلى حواف الاودية الكبرى التي تمكنت من الاستفادة الى حد ما ، الاستغلاليات المتواجدة في المنحدرات وعلى قمم الجبال بقيت هامشية تقريبا في عملية التنمية ، وهذا يعود للاسباب التالية :

قلة الوقت المخصص من طرف الفلاح لوحدته الانتاجية ، وليس بامكانه الاعتماد على ما تاتي به الفلاحة ، البرامج الموضوعة قيد التنفيذ تهدف الى تنمية الانتاج في وقت لاحق وزراعة الاشجار لا تؤتي اكلها الا بعد سنوات عديدة ، هذه الفترة الطويلة التي تمكثها عملية الانتاج حتى تؤتي الاستغلالية ثمرتها ، لا يبقى الفلاح ينتظر ، فكان لزاما عليه ان يبحث عن مورد رزق آخر غير فلاحي ، هذا العمل الجديد التهم منه كل وقت مخصص للاستغلالية ، فترك فيها العناية بالاشجار الموجودة منها من قبل او التي غرست حديثا ، اللهم بعض الاعمال التي تصادف بعض العطل ، او الاعمال الخفيفة التي تقوم بها النساء في القطع الصغيرة القريبة من موقع السكن .

الاستثمار داخل الاستغلالية الذي يقلل من دخل العائلة ، هذه المقولة غير مقبولة خاصة من طرف الفلاحين اصحاب الدخول القليلة ، فاي استثمار لا يعطي نتائجه في المدى القصير يصعب على الفلاح المغامرة فيه ، هناك كثير من الوحدات الفلاحية التي شملها البرنامج الانمائي الفلاحي ، وحظيت بالاستصلاح ، وغرس الاشجار لكن سرعان ما اهملت لكونها اصبحت تتطلب نفقات من اجل الحفاظ على استمرار نموها .

محافظة القطع الزراعية على نمط الزراعة السابقة ، فصغر المساحة الزراعية لا يسمح بدوران المزروعات ، فزراعة البقول في هذه القطعة او تلك ، وزراعة الحبوب في هذه او في غيرها ، لا تراعي نوع التربة او غيرها بقدر ما تراعي المساحة ، او قربها او بعدها عن مقر السكن ، فالفلاحة التي تتطلب العمل النسوي ، نوعها يفترض تواجدها على مقربة من اقامة العائلة ، لذا فهي تنتشر حول المسكن ، ولو لم تكن الظروف الطبيعية تلائمها او الارض اصبحت غير منتجة لها ، بسبب تكرر نفس المنتوج على نفس القطعة كل سنة ، لذلك بقيت الاستغلاليات محافظة على دوران القطع

ولبعض المزروعات .

بعض الاستخدامات الفلاحية بصفة عامة ، جعل من الاستثمارات فيها اقل جودة وتشكل مصدرا مضمونا للظن ، وكلا من مؤسسة الفلاح المزارع ، فالاستصلاحات في نظره لا تؤدي الى التكاثف الانتاجية وزيادة في الجهد المبذول وانشغالات لا جدوى منها ولا يصاحب ذلك اي ارتفاع في مستوى الدخل ، ففي نظر الفلاح لا يمكن للفلاحة الجبلية بامكانياتها ان تكون في يوم ما مصدر رزق معيشي يغني الفلاح عن الاستعانة بنشاطات اخرى غير فلاحية .

ب — نوع نشاطات الدعم الحكومي

ان النشاطات التي تقوم بها الحكومة في اطار دعم الفلاحة الجبلية ما هي الا اشغال مؤقتة ، فمطلبها الحالي لا يتعدى استصلاح بعض الاراضي وشق مصاطب لتجميع المياه وحماية الارض من الانجراف وحفر حفر حول اشجار الزيتون حتى تتمكن الشجرة من الارتواء بمياه ولفترة طويلة ، وغرس الاشجار وتقليم وتهذيب الاشجار الموجودة ، فالعمل هذا لا يستمر ، فطع زراعية كثيرة لم تدخلها قدم احد منذ خروج المستصلحين الزراعيين الحكوميين منها ، وعدد كبير من الاشجار التي جفت قبل ان تتفرع جذورها .

ان المهم عند الفلاح هو كيف نضمن استمرار هذا النشاط ، ولقد تولد عند الكثير من الفلاحين الاتكال على الدولة ، لاتمام كل شيء ، ولقيت هذه البرامج معارضة لدى بعض الفلاحين خاصة اولائك الذين مست اراضيهم في عملية الاستصلاح ، ومثال ذلك اقامة المصطبات على المنحدرات الشديدة افسد كثيرا من القطع الزراعية واصبح من جرائها غير ملائمة للحرث بالمحاريث كما افسدت الحدود الموضوعة كحاجز فصل بين الممتلكات ، كما أن تدخل بعض العمال المكلفين بالعناية بالاشجار كان محل افساد الكثير منها .

في نظر الفلاح كان على الدولة ان تقدم الدعم في المجال التقني ، من اجل شراء العتاد الزراعي (من محاريث حديدية جرارات ، اسمدة الخ) وان تسهل عملية الحصول على القروض الزراعية خاصة القصيرة منها (قصيرة الاجل) لكن

الامكـانيـات المخصصة لهذا البرنـامج في هذا الجـانب كـانت قليلة واحـالت د ون ا ن يكـون لنشـاط الدعم الحكومي تاثيراكبـيرا .

ج — عنصـر الـزمـن

الاهداف المسطرة في الاجـل الطـويل لهذه البرامج كـانت نظـريـة ، لا تستند الى الـواقع ، فلم يؤخذ في الحسبـا ن الظروف الاقتصـادية والاجتمـاعية المعـاشة . المبرمجـون ينظرون الى الفلاحة الجبلية على انهـا مـاهي الا استمرار تـاريخي ، وكـل مـا له صلة بعـادات وتقـاليد المجتمع الريفـي بقي الفلاح متمسكـا به ، فهذا مـا حدث في عملية نشر زراعـة الزيتـون ، لقد تـوقع البرنـامج ا ن ترتفع مرد ودية البرنـامج بحيث ترتفع من انتـاج الشجرة (شجرة الزيتـون) ب 40 % ، وان يرتفع الانتـاج الكلـي من الزيتـون بمرتين مع حلـول عام 1985 ، لكن في الـواقع المرد ودية لم ترتفع بل انخفضت والانتـاج الكلـي انخفض بشكل مذهل .

الامكـانيـات المـادية والمـالية المخصصة في عملية استصلاح الارض وتخصيب التربة وتهيئة المصـادر المـائية كـانت قليلة جـدا بالمقـارنة مع المسـاحـات المبرمجة ضمن البرامج ، فالاسعـار والتكـاليف لم تكن تاخـذ عـامل الزمـن كمـؤثـر .

د — عنصـر التكلفـة

يجب ان تقـابل تكـاليف الاستثمـارات مرد ودية ، بعض الاستثمـارات المخصصة في الفلاحة الجبلية ضمن البرامج الانمـائية : المرد ودية فيها غير مؤكدة او في بعض الحالات تحولت فيهـا الاستثمـارات الى نفقـات حكـومية ضخمة لا مقـابل من ورائهـا ، والاثـار النـاجمة عنهـا لا تتعدى الاثـار الابتدائية اي الانعكـاسـات الاولية عن الانفـاق كتشغيل يد عـاملة محلية ضمن التنفيذ للبرامج من اجـل تزويد هـا بدخـول على سبيل المثـال .

ان الاستثمـار في المنـاطق الصـالحة للزراعة وهي الـواقعة في حـوض سيـاو وفي رواق ذراع الميزان ، لـه مـا يشجعه حيث مشـاريع تهيئة واستغلا ل الميـاه المرد ودية

من وإنتاجها مرتفعة ، فالاراضي في هذه الجهات خصبة وصالحة لاستعمال الالة كانت في السابق تابعة بجزء كبير منها لمزارع المعمرين وحاليا بعد رحيلهم اصبحت تابعة للقطاع الاشتراكي ، هذه المساحات مستصلحة ، لذلك الاستثمارات التي خصصت كانت مجدية وساهمت بشكل كبير في رفع الانتاج المحلي من المنتوجات الزراعية ، وما يتطلبه الهكتار الواحد حتى يقدم منتجات مرتفعة ، من الاستثمارات قليل جدا اذا ما قارنناه بالمناطق الجبلية .

في المناطق الجبلية مستوى تكاليف الانتاج في الهكتار الواحد مرتفع جدا ولا يستطيع حتى استرداد جزء بسيط من جملة الاستثمارات ، فكان لزاما على الحكومة أن تخصص اموالا اضافية كدعم مضاف الى الاستغلاليات الجبلية حتى تتمكن من استرداد تكاليفها او على الاقل تتمكن من تلبية احتياجاتها الاستهلاكية على الاقل ، فلو افترضنا ان الحكومة بقيت تقدم اعانات الى الاستغلاليات الجبلية هل يبقى الفلاحون يهتمون باستغلاليته ويقدم لها العناية بالشكل الكافي ؟ هذا ما نجيب عنه في جانب القروض الفلاحية .

2 . 3 . 1 عوامل مالية

كان الخلل الاول يكمن في توجيه الاستثمارات ، فلو حللنا تخصيص الاستثمارات نجد أن اكثر من 50 % من اجمالي الاستثمارات مخصص لليد العاملة المساهمة لها في حين التشجيعات على الانتاج والقروض لم تنل أي قسط من العناية ، لقد كانت القروض احسن عوامل كبح التنمية الفلاحية في المنطقة ، كانت الفلاحة الجبلية (القطاع التقليدي) محرومة تماما من القروض حتى نوفمبر 1967 ، وحينها سمح بتقديم القروض موسمية ، صاحب هذا الاقراض شكل من البيروقراطية احال دون توسع نظام الاقراض داخل القطاع الفلاحي .

القروض الموسمية ضرورية في هذه الظروف ، فالامكانيات المادية للفلاح اصبحت حرجة من جراء الظروف التاريخية التي مرت بها المنطقة ، وكذا طابع مستوى الدخل السائد ، فالقروض الموسمية يتحدد استعمالها من شراء للاسمدة وكراء للعتاد الزراعي ودفع اجور اليد العاملة المستاجرة ، ثم حتى وان افترضنا انه تم توزيع

القروض فان توزيعها يكون توزيعها متاخرا جدا على وقت الاحتياج لها ، وتكون الاعمال التي خصصت لها القروض قد انجزت ، او الموسم المخصص لتلك الزراعة قد مضى ، لذلك كانت المساحات المزروعة من البذور من الحبوب والبقول قليلة مما يجب ان تكون عليه .

كانت مجموعات الاقراض تطلب من الفلاح ان يتقدم بطلب القرض لمدة سابقة حتى يتم تقديمه ، لهذه الهيآت لم يكن لها الاحتياطي الكافي حتى تفي ببعض الحالات المستعجلة ، في 1972 مثلا كانت كمية القروض الموسمية المطلوبة من طرف الفلاحين تقارب 29 مليون دج ، وما قدم منها فعلا لا يتعدى 30% ، غير انها مهمة كما يتبين من تصنيفها :

بذور	6 750 000 دج
اسمدة	6 000 000 »
عتاد فلاحي بسيط	13 000 000 »
غراس بستان	500 000 »
اشياء اخرى	2 000 000 »

ان القروض المتوسطة والطويلة الاجل حجمها قليل والحصول عليها معقد ولا تثق المؤسسات المالية في امكانيات الفلاح على الاسترداد ، وكان ينافس كل الفلاحين القطاعين القطاع كل من القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية .

8 . 3 . 1 عوامل نفسية

كان من عوامل فشل البرامج الانمائية للفلاحة في الولاية ، هو عدم الاستجابة الكلية للفلاح خلال انجاز هذه البرامج ، فكانت في القسية بعض الفلاحين بعض المقاومة ، فلولا انه يشهد بعضهم او ذويهم ممن يمسهم البرنامج بالفائدة كتشغيل الايدي العاملة ، واستصلاح وتخصيب بعض القطع لكانت المقاومة ظاهرية ومن بين المسائل النفسية نذكر :

العدد الكبير من اليد العاملة المخصص لتحقيق البرامج لا جدوى منه ، فنسبة

كبيرة من هذا العدد لا تعرف من المعلومات الفلاحية غير الاساسي خاصة في وسط التقنين الزراعيين ، فالمدة التي خصصت لتكوين هؤلاء كانت قصيرة جدا ولم تكن كافية لاستيعاب ابسط المعارف الفلاحية ، ثم ان الاشخاص المنتمون لهم لم يكونوا هم بدورهم في المستوى الذي تسند اليهم مهمة التقنيين ، لذلك وجود الفنيين في الميدان لم يكن ذو معنى ، خاصة وان قدرة الملاحظة عند الفلاح تمكنه من اكتشاف الخلل ، كانت هذه الظاهرة سائدة في القطاعين الخاص والعام ، ولكنها كانت اكثر وطأة في الخاص .

لم يصاحب هذا العدد الكبير من التقنيين والعمال اية علوة تنظيم للعمل داخل الاستغلالية الزراعية (المساحات الزراعية) ، وفي ظل عدم التنظيم هذا صعبت عملية المراقبة ، وفصل مراحل عملية الانجاز ، لذلك كانت النتائج المتوخاة من البرامج قليلة هذه الاعمال كانت في نظر الفلاح لا جدوى منها ، فسر ان الحكومة زودته مقابل كل كل هذه المصاريف التي تنفقها بدون فائدة عتادا وبذورا واسمدة ومساعدات مالية لا كانت النتيجة افضل ، فالوسائل كانت تمثل اهم شيء .

تهميش المرتفعات والقمم ، عند تنفيذ هذه البرامج كانت المناطق الشديدة الانحدار مهملة ، فكانت الاهتمامات منصبة على النقاط التي يسهل التوغل فيها كما ان الاستجابة لمقاومة الانجراف كانت قليلة ، وكذلك المساحات الصغيرة التي يصعب على الالة التوغل فيها فقد تركت .

الاهداف النظرية كانت تعطي اهمية كبيرة الى زراعة الكلا (البرسيم) لتنمية تربية الابقار ، هذه الزراعة كانت الاستجابة لها قليلة من طرف الفلاحين ، فهم قد تعودوا على تربية الابقار على حساب المراعي الطبيعية ، فتربية الابقار المقرونة بهذه الزراعة لم تكن معروفة من قبل وتطبيقها مقرون بوجود عتاد زراعي لحرث الارض وحش البرسيم ثم حزمه ، تطبيق هذه العملية في المناطق الوعرة يعتبر مستحيلا ، ثم ان وجدت مساحات ونقاط ملائمة لمثل هذه الزراعات فان عملية الحصول على العتاد ليست سهلة .

2. الاهتمام الحكومي بالصناعة كوسيلة للخروج من التخلف

وتهميش القطاع الفلاحي

كان الهدف من وضع سياسة صناعية ، هو بناء اقتصاد متكامل ، التقليل من التبعية الى الخارج ، توسيع السوق الداخلية ، رفع الدخل الوطني ، زيادة التشغيل ، تلبية الاحتياجات من السلع الانتاجية وكذا السلع الاستهلاكية .

ان مفهوم الصناعة المصنعة التي تبناها الاستاذ دوبرنيس ، من جانبها التطبيقي لها اساسان :

- ضرورة وجود معدل تراكم مرتفع .
- ضرورة الاستثمار في القطاع الذي له اكبر تاثير للجر على باقي الاقتصاد .

(مثال ذلك : صناعة الحديد والصلب ، والصناعة الميكانيكية) .

السياسة الوطنية في الاقتصاد من ناحية توزيعها الجغرافي ترتكز على وضع اقطاب للنمو ، تتجمع اهم المركبات ذات القاعدة الصناعية ونشاطات الموانئ " . لم يكن في نية المخطط الجزائري ، ان تكون اقطاب النمو هذه ظاهرة من ظواهر نظرية النمو غير المتكافئ " ، وانما غرس مناطق صناعية رائدة لتحرك النشاطات في باقي المناطق الوطنية ، حتى سنة 1973 كانت الاستثمارات الصناعية التي تهدف انطلاقة وتدعيم القاعدة المادية للاقتصاد الوطني ، كانت صناعات ثقيلة متمركزة في الاقطاب (المدن الكبرى من الوطن)

الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجل تغطية مجموع الولايات ، اصبحت هذه السياسة الاقتصادية الجهوية بمثابة سياسة مكملة ، لتصحح الخلل الذي طرأ على

سياسة نشر الصناعات الثقيلة ، من شانها ان توقف حركة الهجرة الريفية ، وكذلك تكملة لذلك قدمت للولايات الاكثر حرمانا والاكثر تضررا من الماضي برامج خاصة لتدعم ذلك .

مع المخطط الرباعي الثاني ، تمت الانشغالات بالسياسة الانمائية الجهوية من اجل ادخال تنمية هذه المناطق ضمن السياسة الوطنية ، حوالي 600 مشروع من الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضمن المخطط المحلي ، كان من المزمع نشرها عبر التر الوطني ، كان يهدف من زرع هذه الوحدات ، هو انشاء نسيج صناعي ، من شانه ان يحقق تكاملا مع جميع المركبات الصناعية الكبيرة .

1. 2 المشاريع الصناعية في ولاية تيزي وزو

كان تدخل الدولة من اجل القضاء على التخلف في هذه المنطقة المعروفة بالكثافة السكانية العالية ، والمستوى المتدني للمعيشة ، في العشرية (67 ـ 77) يتلخص فيما يلي :

ـ البرنامج الخاص (1968 / 1969)

ـ غرس صناعات (وحدات) لشركات وطنية ضمن المخطط الرباعي الاول 70 ـ 73

ـ نشر صناعات صغيرة ومتوسطة على المستوى المحلي ضمن المخطط الرباعي الثاني 74ـ77.

الآن حظيت الولاية بمشاريع استثمارية تقدر بـ 100 مليون دج في البرنامج الخاص للقبائل الكبرى بنسبة 18% من اجمالي البرنامج (3) ، خصص هذا المبلغ لتنمية بعض الصناعات الحرفية وكذلك صناعات صغيرة معدة لتزويد قطاع البناء والاشغال العمومية .

قبل التقسيم الاداري 1974 كانت ولاية البويرة جزءا من ولاية القبائل الكبرى كان توزيع هذه المشاريع غير عادل ، فكانت تقريبا تتمركز على مقربة من مقر الولاية ولم تحظ جهة البويرة الا بثلاثة مشاريع من بين الستة والعشرين المسجلة في الولاية وكما حظيت ولاية القبائل الكبرى بحصة الاسد من اجمالي المشاريع المبرمجة على المستوى الوطني (23 مشروع من بين 153 وهو ما يعادل 15% من اجمالي المشاريع الصناعية

جدول 35 : تطور الاستخدام المأجور غير الفلاحي *

في ولاية تيزي وزو — 68/ 1974

السنة	العدد	نمو تزايد العمل غير الزراعي	منها في البناء والاشغال العمومية	%البناء والاشغال الع
1968	7746	100	2 549	32 .9
1969	8 228	206.2	2 630	32
1970	17 932	231.5	11 769	65.6
1971	18 739	241.9	12 000	64
1972	20 054	258. 8	13 326	65.5
1973	22 139	285.8	14 976	67.6
1974	23 540	307.7	16 079	66

المصدر : بن اشنهو (ع) الهجرة الريفية في الجزائر ص 59، 60، 65 ، 66
وحسابات قمنا بها نحن .

(*) الاستخدام المأجور غير الفلاحي : الادارة والخدمات التي تضم : البنوك ، التأمين ، الماء ، الغاز ، الكهرباء ....(ما عدا التجارة) مضافا اليها قطاع البناء والاشغال العمومية .

جدول 36 : المشاريع الصناعية المحلية 67/1973 في القبائل

الكبرى (باستثناء جهة البويرة)

نوع المشروع	العدد	اماكن تواجده
وحدات الخزف	3	بوغوح ، ايت خير ، ذراع الميزان
وحدات الزرابي	4	وفزن ، بواسم ، واضية ، ايت هيشم
وحدات الاثاث	3	تيزي راشد ، عين الحمام ، تيزي وزو
وحدات السلال	2	دلس ، واضية
وحدات الصياغة	2	بوغني ، بني يني
وحدات	1	الاربعاء نايت اراثن
وحدة خيوط صيد السمك	1	ازفون
وحدة صناعة الغليون	1	ازفون
وحدة الحدادة الفنية	1	مقلع
وحدة مواد التضميد	1	يسر
وحدات تفتيت الحصى	2	افرحون ، تيزي وزو
وحدة محاجر الحصى	1	تيزي وزو

المصدر : مديرية الصناعات الحرفية ، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

استفادة ولاية تيزي وزو من العدد المعتبر من المشاريع هذه يعود الى : -

- كونها ولاية عانت من ويلات الظروف الاستعمارية، والكثافة السكانية المرتفعة ، والعامل البيئي الجغرافي المتردي .
- الصناعات المحلية المزمع نشرها في الفترة هذه بالولاية ترتكز اساسا على تدعيم الحرف ، واعطائها القالب الذي يجب ان تكون عليه من اجل تلبية الاحتياجات المحلية .
- فمن بين 22 مشروع مسجل قصد التحقيق ، تشغل الصناعات الحرفية العدد الاكبر
  - 19 مشروع للفروع الحرفية الانتاجية .
  - 3 مشاريع لفروع مواد البناء .
  - 1 مشروع لفروع صناعة المنسوجات .

ومن بين هذه المشاريع المسجلة من لم يجد الظروف المواتية لتحقيقه فبقي بين المد والجزر ، ثم اسند بعدها الى السلطات البلدية لاعادة استثماره من جديد

لقد كانت المشاريع المبرمجة على المستوى الوطني المقامة في الولاية ، تهدف الى تلبية الاحتياجات في الامدين القصير والطويل ، منها مصنعا ذراع بن خدة ، والاربعاء نايت اراثن التابعين للشركة الوطنية لصناعة المنسوجات ، ومصنع وادي عيسى الخاص بالمعدات الكهرومنزلية التابع للشركة الوطنية للصناعات الالكترونية ، تشغل عددا معتبرا من الايدي العاملة تقدر ب 320 4 عامل ، تاتي بعدها المصانع الصغيرة التابعة لمواد البناء والمناجم وسوناطراك (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) ، وديوان الحليب ، لتشغل هي بدورها ما بين 70 و400 عامل .

نشر صناعات صغيرة ومتوسطة على المستوى المحلي في المخطط الرباعي الثاني 74/1977 كان يقصد من هذه المشاريع ، الغاء الاساس الجهوي لتوزيع المشاريع ، ومن ثم نشر نشاطات صناعية في مختلف البلديات داخل الولاية ، عن طريق ترقية هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والصناعات الحرفية والخدمات ، والسياحة حتى تكون الجهة سواء البلدية او الولاية ، هي المستفيدة .

البرنامج الصناعي المحلي في هاته الفترة يخص بصفة اساسية مواد البناء ويرجع هذا الى متطلبات سير الشركات الوطنية المقامة ، وبهدف زيادة التشغيل الصناعي داخل المؤسسات الصناعية الكبيرة . ان النمو الديموغرافي السريع في المنطقة زاد من الاحتياج الكلي على البنيات التحتية (الهياكل التحتية) التجهيزية المختلفة في مجال السكن ، والصحة والتربية . ان اهم قطاع اقتصادي استجاب للحركة الصناعية داخل الولاية هو قطاع البناء والاشغال العمومية ، وهذا ما جعله يحظى بعناية وتدعيم من السلطات المحلية ، ولما له من اهمية في التشغيل (حوالي 850 منصب شغل (4)) . قطاع البناء والاشغال العمومية تزيد اهميته كلما نزلنا على المستوى الرسمي الادارة العمومية ، المؤسسات البلدية تساهم بقسط كبير في انجاز برامج التنمية المحلية في هذا القطاع وفي قطاعات ذات اهمية اقل كالصحة وغيرها ، وتشغل عددا معتبرا من اليد العاملة (في 1977 تعدى التشغيل في المؤسسات البلدية 2200 عامل (5)) ، هذه البرامج تخص بناء السكنات ، بناء الهياكل الصحية المؤسسات التربوية ، اصلاح وتحسين هياكل الطرقات .

الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تستجيب اكثر للمتطلبات (الولاية ، الدوائر ،

البلديات) فاهم الصناعات المبرمجة في المخطط الرباعي الثاني هي صناعة مواد البناء (الآجر ، البلاط ، القرميد ، البناء الصناعي) ، وتاتي في المرتبة الثانية الصناعة المعدنية (قطع الحديد ، النجارة الصناعية ، الحدادة ، التلحيم) ،
فمن بين 467 مشروع تابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني ، تستحوذ صناعة مواد البناء على 242 مشروع وهو ما يعادل 51.2 % ، تاتي بعدها صناعة المعادن 76 مشروع (16.2 %) وصناعة الخشب بـ 65 مشروع (13.9 %) (6)
ان عملية التحفيز والتشجيع من جهة والاسراع في انجاز المشاريع الصناعية الكبرى من جهة اخرى جعل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام ، فحتى يتم تسليم الهيكل العام للمشروع من هياكل قاعدية يجب ان تكون له صلة مباشرة مع قطاع مواد البناء .

كان المخطط الرباعي الثاني يرتكز في مجال الصناعة على تدعيم وترقية الصناعات المتوسطة والصغيرة ، ان اهمية هذا النوع من الصناعة يرجع الى النتائج الكبرى الموجودة منها ، وكذلك حسن توزيعها على اجمالي الرقاع الوطنية ، وكذلك تنوعها وسهولتها ، فهي ايضا يهدف من ورائها حسن اقامة تهيئة عمرانية لذلك المخطط الرباعي الثاني ، جاء ليصحح الخطأ (الخلل) في سوء توزيع المشاريع الاقتصادية ، مما جعل نقاطا معينة من التراب الوطني وهي اقطاب النمو التي تخص المدن الكبرى الساحلية ، تستقطب العدد الكبير من المشاريع ، فينجر عنها مشاكل اجتماعية واقتصادية .

اتى المخطط الرباعي في مجال التصنيع ليصحح الخطا الذي وقع في نوعية المشاريع المقامة ، فالمشاريع الصناعية الكبيرة ، بما فيها من محاسن ، الا انها لا تخلو من نقائص ، قد تطغى على الهدف الذي اقيمت من اجله ، ضرورة ايجاد مناصب شغل لمجموعة واسعة من اليد العاملة الريفية التي لا تمتلك المهارات والكفاءات العلمية الضرورية ، يتنافى مع متطلبات المشاريع الصناعية الكبيرة المبرمجة في المخطط الرباعي الاول ، وبسبب انعدام اليد العاملة المؤهلة ، كان لزاما عليها ان تستعين بيد عاملة اجنبية ، فمن احصائيات من وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، ثبت ان مصدر الاطارات والفنيين الساميين في 1976 وصل الى 71 % .

الصناعة المحلية في نظر المحللين الاقتصاديين في الجزائر ، نموذجا لحل

ازمة التنمية الجزائرية ، في جانب النمو المتكافئ ، الاقتصاد الجهوي يسجل في اطار نظرية التنمية ، وكذلك في التوازن بطريقة نموذجية ، فالمشاكل الجهوية تتولد عن عدم التوزيع المتساوي والعادل لسيرورة التنمية على مجمل التراب الوطني . لذلك لا يكفي ان نغرس أي نوع من الصناعة لرفع معدل النمو ، فقبل كل شيء يجب ان نقيم اختيارا لنصل الى ترتيب الصناعات حسب اهميتها ، والاخذ منها بالتي تستجيب خصائصها لاحتياجات المنطقة ، تستجيب الصناعة المحلية بصورة رئيسية للمواد الاولية المتوفرة ، واتساع السائد ، مرورا بموقع المصادر الطاقوية ، وتوزيع عائلات اليد العاملة وسهولة الاتصال والوحدة الفنية للمصانع وانقيادها وراء تلبية احتياجات السوق .

جدول 37 : توزيع المشاريع الصناعية للمخطط الرباعي
بولاية تيزي وزو 74 / 1977

نوع المشاريع	العدد	اماكن تواجدها
وحدات بلاط وغرانيت	4	دلس ، ناصرية ، تيزي راشد ، واسيف
وحدات محاجر	3	بوعني ، ذراع الميزان ، بوزقن
وحدات عناصر الاسمنت	2	بغلية ، ارجن
وحدة صهاريج	1	مقلع
وحدة آجر	1	فريحة
وحدة قرميد	1	تميزار
وحدتا صناعة القطع والشبابيك المحديدية	2	واضية ، ذراع الميزان
وحدة صناعة الخشب والنجارة	1	بوغني
وحدة الصناعات الغذائية للانعام	1	شعبة العامر
وحدتا الخدمات : ترصيص وميكانيكا عامة	2	تيزي وزو
وحدة الانتاج الحرفي	1	معاتقة
وحدة الفندقة	1	برج منايل
المجموع	20	

المصدر : نيابة مديرية الاستثمارات المحلية . تيزي وزو .

ان الاختيار التكنولوجي للصناعات المحلية يرتكز على ثلاثة مقاييس رئيسية هي :

1ـ تنمية التشغيل

2ـ القضاء على التبعية التكنولوجية الى الخارج فيما يخص المعدات والتجهيز .

3 ـ التكوين محليا ، وسهولة تحكم العاملين في وسائل الانتاج .

ان الصناعات الكبيرة التي تستخدم تقنيات معقدة ، على عكس الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية التي تعطي اهمية الى العمل اليدوي ، وسهولة استيعاب التقنيات ، وهذا مسايرة للهدف الذي اقيمت من اجله ، وتطمح الى التخلص من التبعية الى الخارج ، وتستجيب لقلة كفاءة اليد العاملة المحلية .

ان اختيار الاساليب السهلة يتجاوب مع الاختصاص المتدني ، ومع شكل التنظيم المحلي ، فلايطرح مشكل التكوين والتأهيل لليد العاملة ، ويسمح للعامل الفرد ان يعيش الاستمرار الطبيعي لحياته السابقة ، ويقي المنطقة مشكل الحركة المستمرة للسكان النشطين المحليين . في اطار انشاء المشاريع المحلية في الصناعة المسجلة ضمن في اطار الانجاز الكلي للمشاريع المبرمجة في الصناعات المحلية المسجلة ضمن المخطط الرباعي الثاني تم انشاء 31 463 منصب عمل جديد على المستوى الوطني ، من عملية انجاز 594 مشروع صناعي ، منها 467 مشروع خاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة يكون التاثير الناجم عن هذا العدد المعتبر من المشاريع كبيرا ، فالرقم المسجل خلال الفترة 67/1973 لم يتعد 6 880 منصب عمل ضمن انجاز 151 مشروع (6)

لذا ان تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية ، تبدو أنها توجيها ممكنا لتنمية التشغيل ، ومساهمة في توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عبر التراب الوطني ، والصناعة المحلية من شانها ان تقلل من العزلة الجهوية ، وكبح الهجرة الجماعية من الريف الى المدن ، ومن المناطق الداخلية الى الساحلية .

ان تحديد شكل التكنولوجيا المستعملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تيزي وزو ، يعود الى تقييم استعمال راس المال بالدرجة الاولى ، والى مصدر عتاد التجهيز المستعمل من الدرجة الثانية .

حسب دراسة اقيمت عن معدل التصنيع في ولاية تيزي وزو ، قبل 1974 هذا المعدل لا يتجاوز 30% وعدد مناصب التشغيل في القطاع الصناعي يقدر بـ 678 4 منصب الصناعة النسيجية المقامة في ذراع بن خدة تكاد تشمل اجمالي هذا العدد من اليد العاملة ، هذا المعدل يجعل من الولاية ، ان تكون واحدة من بين الولايات الضعيفة التصنيع ، لكن بعد 1974 ومع الشروع في انجاز المشاريع المبرمجة عبر الولاية

جدول 38 : توزيع اليد العاملة والاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية تيزي وزو في 1977

الفروع	المناصب المستحدثة	الاستثمارات	تكلفة المنصب الواحد المستحدث
مواد البناء	430	116 330 000	270 650
صناعة المعادن	65	19 200 000	295 384
صناعة الخشب	73	7 700 000	105 479
صناعة غذائية	20	400 000	420 000
حرف وخدمات	62	14 480 000	233 648
مجموع ص.م ص.م	650	166 160 000	255 630

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تيزي وزو .

اصبحت مرتبة ضمن الولايات التي تشهد نشاطا صناعيا معتبرا .

2 . 2 آثار النشاطات غير الفلاحية على النشاط الفلاحي

ان ضرورة وضع ركيزة صناعية تجعلنا نحلل العناصر المؤدية الى الربط بين كل من قطاع الصناعة بقطاع الفلاحة في اطار تنمية اقتصادية شاملة . هناك علاقات متبادلة بين القطاعين فلا تتطور الفلاحة دون الاعتماد على الصناعة ، وكذلك الحال بالنسبة للصناعة ، عنصر الربط بين القطاع الفلاحي وفائض المعادن لتحقيق الاستمرار لسيرورة التراكم الداخلي .

1 . 2 . 2 الآثار الايجابية

الارتباط الموجود بين الصناعة والفلاحة يمكن تلخيصه بحسب ما صنفه الاستاذ سليمان بدراني الى ثلاث نقاط رئيسية مرتبطة في اطار التخطيط في المدى القصير (7)
ــ التصنيع كنقطة انطلاق تعطي الاهمية للصناعة الثقيلة ، والاثار تسمح بتحديث الفلاحة كالالات والاسمدة مثال : العلاقة بين الصناعة والفلاحة في قطاع المواد الغذائية وقطاع

صناعة النسيج والجلود .

- الارتباط بين الفلاحة والصناعة في اطار التخطيط في المدى البعيد يمكن امتصاص البطالة لتحقيق الحاجات الاجتماعية .

- تنمية الفلاحة مع تحويل هياكله ، وهذا يؤدي الى زيادة منافذ الصناعة ، وهذا هو الهدف الوحيد ، بما ان الفلاحة يجب ان تعمل من اجل تحقيق ثلاث وظائف اساسية ، مثل ماذكره مالسيس :

أ) تلعب الفلاحة دورا في تعديل الانتاج الفلاحي مع الطلب الغذائي .

ب) تعديل السكان العاملين ، اي مستوى انتاجيتها مع الطلب الصناعي لتحريك العمال .

جـ) مساهمة الفلاحة في التوازنات الاساسية الاخرى لتوازن الاستثمار والادخار وتوازن المدفوعات .

د) الضعف السياسي للجماعات القروية للدفاع عن مصالحها امام سيطرة المدن .

هذا يمثل التكامل بين القطاعين الصناعي والفلاحي ، وهكذا تمثل الفلاحة العنصر الضروري للتنمية الصناعية بحيث انها من جهة تمثل الاساس المادي ، لانها توفر لسكان المدن المنتجات الغذائية الضرورية للانتاج واعادة الانتاج ، وذلك عن طريق الحصول على الفائض فلاحي كبير اكثر فاكثر ، ومن جهة ثانية تشكل الفلاحة سوقا ضرورية للانتاج الصناعي في مدخلاتها ، كما انها تعتبر منفذا لقوة العمل ، وذلك لتحويل فائض قوة العمل من الريف الى المدن .

في اطار الصناعة المصنعة ان عدم التوازن الموجود بين قطاعي الصناعة والفلاحة في اقتصاد متخلف يشكل معرقلا هيكليا لكل محاولة تنمية ، فتصبح ممكنة الا بتحويل الهياكل الفلاحية .

2 . 2 . 2 الاثار السلبية

عندما اتبعت الدولة الجزائرية اسلوب التصنيع ، انجرت عنه عدة عواقب وخيمة ، ان ضرورة الوصول الى الهدف المنشود ، والاسراع في التصنيع لتخطي النمط المعتاد في الخطوات والمراحل ، أدى الى تحولات كبيرة منها من لم يكن ينتظر .

ان العملية المخصصة في سياسة التحديث الاقتصاد الجزائري بصفة عامة ، واسلوب التصنيع الفوري ، بصفة خاصة قد التهمت اموالا طائلة من تجهيزات ، اطارات ويد عاملة مدربة ، وموارد من كل نوع، ورغم ان الجزائر اتبعت اسلوب الصناعات المصنعة ، وهذا يعني ان هناك علاقات وروابط ملتوية بين الفلاحة والصناعة لكن الفلاحة لاقت منافسة في جميع المخططات ، والتي كبحت نموها . وفي تخصيص الموارد الاستثمارية عرفت حصة الفلاحة تدحرجا منتظما وبقيت متواضعة . بالنسبة الى القطاعات الاقتصادية الاخرى . حصة الفلاحة والري والصيد البحري في الاستثمارات العمومية المنجزة انخفضت من 20.5 % الى 12 % الى 7.4 % من المخططات التنموية التالية 67/1969 70/1973 و 74/1977 .

جدول 39 : الاستثمار في الفلاحة وفي الاقتصاد الوطني

و=مليون دج

	المخطط الثلاثي 67/69	المخطط الرباعي 1 70/73	المخطط الرباعي 2 74/77
الاقتصاد الوطني	9.3	27.7	110.2
الفلاحة	2.4	4.0	12.0
حصة الفلاحة	%26	%14	%5.7

المصدر : M.A.R.A L'evolution de l'agriculture(1967-1982) statistiques N° 2/1/1982

ان وصول الفلاحة الى الظروف المتردية التي آلت اليها يعود بصفة اساسية الى :

أ) — اعطاء الاسبقية للقطاعات غير الفلاحية في مخطط تخصيص الموارد .

ب) — في اختيار نموذج انتاج فلاحي ، فالنموذج المتخذ يتوسع بصعوبة

ج) — ريع القطاع المنجمي والمحروقات لم تستطع ان تؤمن الغذاء للسكان .

د) — الضعف السياسي للجماعات القروية للدفاع عن مصالحها امام سيطرة المدن .

خلال العشرية 67/1978 حصة الفلاحة تمثل متوسطا قدره 10% من اجمالي الجهد الاستثماري ، ويظهر الانخفاض في الاهتمام من خلال انخفاض مستوى القروض من 23.8% الى 5.2% خلال المخطط الرباعي الثاني (8) . لا يكفي ان تخصص مبالغ مالية كبيرة للفلاحة حتى تتطور ، ولكن يجب ان تكون ايضا في السوق سلعا وخدمات ضرورية لانجاز الاستثمارات والسير العادي لصيرورة العمل الفلاحي ، فلا يكفي لتخصيص الاستثمارات الكبيرة حتى تتطور الفلاحة ، ولكن الاجدى ان نعرف كيف نتصرف في هذه المبالغ ، فاذا كان القطاع عقيما وغير قابل للاستجابة فان الاستثمارات لا جدوى منها ، فمن بين حجم الاستثمارات المسجلة في القطاع الفلاحي الوطني ، بقيت هناك 7 مليارات دج دون الانجاز وهو ما يعادل 40% من اجمالي القروض المتوقعة ، 60% من المصروفات المستثمرة انفقت على شراء العتاد الفلاحي ، فان عوامل خارجية اثرت على عدم توسيع الهياكل القاعدية الفلاحية وخاصة في مجال تربية الانعام (9)

جدول 40 : توزيع القروض حسب المستفيدين (69/1978)

(ومليون دج ، 1969 سنة الاساس = 100)

	1969	1970	1972	1974	1976	1978
الفلاحة						
المبلغ	3.738	3.509	4.147	1 045	1 828	4 282
% من المجموع	63.12	55.71	38.36	32. 8	6.43	11. 3
الرقم الاستدلالي	100	94	111	189	49	114
الصناعة						
المبلغ	1 213	1 587	2 082	9 297	21 236	28 215
% من المجموع	20.53	25.19	19.26	44.26	75.18	74. 5
الرقم الاستدلالي	100	131	171	781	1750	2326
التجارة والخدمات						
المبلغ	965	1 202	4 579	4 895	5 182	5 375
% من المجموع	16.3	19,03	42.3	22.8	18.3	14.2
الرقم الاستدلالي	100	124	474	516	537	556

المصدر : وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، المعلومات الاحصائية للجزائر

البنية الهشة للفلاحة الجبلية حتى بعد فترة الاستعمار ، وعدم وجود فرص عمل بديلة داخل القرية الجبلية هي من الدوافع للهجرة الريفية ، وتنتقل اليد العاملة اما في اتجاه العاصمة والمدن الكبرى الجزائرية ، او في اتجاه المدن الاوروبية ذات النشاط الاقتصادي الواسع .

أ ــ الهجرة الداخلية

في 1954 كان هناك 24699 فردا يقطن العاصمة من منطقة القبائل الكبرى وهو ما يعادل 19.8 ٪ من اجمالي الافراد المولودين خارج العاصمة ، تضاعف هذا العدد تقريبا في 1966 ليصل الى 53160 فرد ، وهو مايعادل 28.3 ٪ من اجمالي الوافدين الى العاصمة من باقي ولايات الوطن ، بمعدل نمو يقدر 53.5 ٪ وهذا يعود الى فرص العمل القليلة في منطقة القبائل قبل وبعد الاستقلال (10) .

كان للتوسع في النشاطات الاقتصادية في المدن المتواجدة على الشريط : اعزازقة ــ يسر ، كمدينة تيزي وزو ذراع بن خدة ، برج منايل ، اثر على اتساع وكبر هذه المد . كلفت عملية انجاز المشاريع غير الفلاحية في ولاية تيزي وزو مبالغ معتبرة هذا التدخل جعل من ولاية تيزي وزو اطارا متميزا ، أن غرس المشاريع الصناعية الكبرى كمصنع العتاد الكهربائي المنزلي بواد ي عيسي علي مقربة من مدينة تيزي وزو وكذا مصنع النسيج بذراع بن خدة ، وغيرها من المشاريع ساهمت في رفع الهجرة الداخلية الى هذه المدينة (مدينة تيزي وزو ، وذراع بن خدة) ، ويعود ايضا الى امكانيات النقل التي تربط المدينة بالمناطق الجبلية المجاورة .

مع تحقيق البرامج الخاصة بالولاية في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة ، وهنا يجدر بنا ان ننوه بالنسبة العالية التي وصلت اليها الولاية في مستوى انجاز المشاريع الصناعية (95 ٪) ، هذا كان سببا رئيسيا في توسع العمران ، واستقطاب المراكز الخدمية والتجارية .

جدول 41 : تدفق الهجرة الى الجزائر العاصمة ومصدر اليد العاملة في الصناعة في عام 1977

الولايات القديمة	السكان المقيمون في العاصمة القادمون من ولايات الوطن: مصدر المهاجرين المقيمين في العاصمة في 1966		العمال المستجوبون في الصناعة في 1977	
الوسط				
تيزي وزو	28.3	%45	38.8	%60.6
المدية	16.7		21.8	
الشرق				
سطيف	19.4	%38.7	19	%33.5
قسنطينة	10.8		7.3	
عنابة	4.5		4.4	
الاوراس	4		2.8	
الغرب				
الاصنام	8.7	%13.3	3.3	%8.7
ولايات اخرى	4.6		5.4	
الجنوب		% 3		%0.5
المجموع	187 842	%100	6 101	%100

المصدر : مرجع سابق ص 130 AG. Arnicus, in OUALIKEN (S)

من بين 86 عائلة مستجوبة في مدينة تيزي وزو ، 37 % فقط منها كانت تسكن المدينة قبل 1962 ، 63 % منها اتت بعد 1962 ، من بينها 21 % اتت في الفترة 62/1967 ، 18 % ما بين 63/1978 ، 24 % مابين 79/1986 ، وهذا للقدوم يعود الى فرص العمل المتوفرة في المدينة (11) ، فلو قارنا هذا التزايد في نسبة القدوم مع المشاريع غير الفلاحية المقامة في المدينة لوجدنا علاقة طردية تجمعهما ،

كلما كان التزايد في الثانية . ومصدر هذا العدد من السكان فهو :

14 % اتوا من مدن الدوائر

22 % اتوا من مدن البلديات

60 % اتوا من المناطق الريفية الجبلية

19 % اتوا من خارج الولاية (12)

ما هي الوظائف التي يقومون بها بعد استقرارهم في مدينة تيزي وزو ؟

21 % اطارات او اعضاء في مهن حرة

8 % تجار او ملاك

43 % موظفون صغار ومتوسطون وعمال بسطاء

15 % ليس لهم وظيفة مستقرة (13)

قد شملت الهجرة هذه ليس اليد العاملة غير المؤهلة فقط ، فاليد العاملة التي كانت محظوظة بقسط من التعليم او التكوين ، لم يسعها ان تبقى داخل القرية تعتمد على الدخل الفلاحي شبه المنعدم تقريبا ، فرحلت الى المدن ، المناصب الادارية والفنية البسيطة كثرت مع اتساع نطاق النشاطات الاقتصادية ، اما اليد العاملة غير المكونة ، حتى وان لم تجد في المدن فرص العمل ضمن الوحدات الصناعية ، فان النشاطات التجارية والخدمية اصبحت مغرية بما تتوفر عليه من مرونة وسرعة في الكسب ، فظهور المشاريع الصناعية و الحرفية في المدن صاحبها اتساع في الشبكة التجارية والخدمية الخاصة والعمومية ، اصبحت ظروف المعيشة تستهوي الكثير ، اما تتميز به عن المناطق القروية في الجهات الجبلية .

احدث عدم التكافؤ بين النشاطات المتواجدة في المدن عن تلك المتواجدة في الريف تناقضا جهويا ، لا تقتصر فقط على العمل ، انما تشمل ايضا راس المال السائل والمواد الاولية والمواد الغذائية ، هذه الظاهرة مرتبطة تاريخيا بعهد الاستعمار ، الذي كان قد طبق سياسة تجارية هدفها خلق مراكز تجارية صناعية على الموانئ لتسهيل نقل البضائع والاشخاص بين البلد والبلد الام (فرنسا) ، كان نتيجة هذه السياسة تطوير بعض المناطق ، وكانت المناطق المتطورة نوعين : اما تلك التي تصلح كمراكز للتجارة الراسمالية ، كمنطقة الجزائر العاصمة ، وهران ، عنابة ، واما تلك التي

يوجد فيها السكان الاوربيون بكثرة كالبليدة ، سطيف ، تيارت ، بلعباس ... الخ
وهي التي تسود فيها النشاطات الفلاحية .

بعد الاستقلال بقيت هذه المناطق محافظة على جاذبيتها لما تتوفر عليه من نشاطات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، محفزة على انتقال الافراد ورؤس الاموال من الريف الى المدينة . ثم ان زيادة مستوى التكوين العلمي كان عاملا حاسما جدا في تشجيع هجرة الايدي العاملة مصحوبة بعائلاتها من المناطق الجبلية النائية الى المدينة . هذا الانتقال الجماعي كاد يقطع العلاقة بين العائلة والريف ، التي وجدت في المدينة الفرصة مواتية اكثر لتحسين دخولها ، فحسب معدل النمو في الدخل سنة 1969 وسنة 1973 نلاحظ التفاوت في الدخول بين الريف والمدينة ، ففي المدينة الزيادة كانت بـ 5% سنويا بينما في الريف كانت 0% (14)

الفلاحة الجزائرية بصفة عامة تبقى في هذه الفترة في تقهقر مستمر بما في ذلك الفلاحة الجبلية والجدول التالي يبين الاهمية المفقودة من سنة الى اخرى :

جدول 42 : التوزيع السكاني والدخول حسب القطاعات

البيان	1978		1974		1975		1976		1977	
	س	د	س	د	س	د	س	د	س	د
ق . فلاحي	43.5	15	45.4	15.[illegible]	46	15.4	42.7	16.3	41.3	15.3
ق . غير فلاحي	53.5	85	54.6	84.2	56	84.6	57.2	83.7	58.7	84.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : بن اشنهو (ع) الهجرة الريفية في الجزائر
مركز البحوث الاقتصادية التطبيقية ص 71

الجدول السابق يبين لنا كيف ان النشاط الفلاحي في الريف الجزائري اصبح نقطة طرد لليد العاملة فلقيت النشاطات الاخرى الظروف المواتية لها ان تنمو وتتزيد اكثر باليد العاملة النشطة التي لم يصبح لها أي ملجأ ، فمهما كان المقابل اوالاجر الذي يتقاضاه من الانشطة غير الفلاحية فلن يكون اسوا حالا مما هو موجود في

في النشـاط الفلاحي . فلو اخذنـا تصنيفـا ترتيبيـا للانشطة الاقتصـادية ، لوجدنـا النشـاط الفلاحي خـاصة التقليدي منه يصنف في المرتبة الاخـيرة ، في نظر الافراد الاقتصـاديين ، بل ان احيـانـا كل من يشتغل في الفلاحة يعتبر من العـاطلين عن العمل .

جدول 43 : السكـان والتشغيل حسب الدوائر بولاية تـيزي وزو ــ 1977

الدوائـر	السكـان 1977	السكـان المشتغلـون	معدل التشغيل %	الانحراف عـن المتوسط
تـيزي وزو	153 456	20 850	13.58	+ 1.17
ب. منـايل	105 108	15 563	14.80	+ 2.39
ل. ن. اراثن	66 635	.9 295	13.90	— 1.49
تيغزيرت	61 721	6 773	10.90	+1.44
ذ. الميزان	143 506	15 506	10.82	—1.59
عـزازقـة	147 570	16 342	11.07	—1.34
عين الحمام	93 081	9 660	10.37	—2.04
مجموع الولاية	826 740	102 632	12.41	

المصـدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بولاية تـيزي وزو
الاحصـاء العـام للسكـان والسكن ــ 1977

هنـاك ثلاث دوائر في الولاية يقل فيهـا معدل التشغيل عن المتوسط وهي : عين الحمـام ، تيغزيرت ، وعزازقة ، في هذه المنـاطق تقل المشـاريع الصنـاعية والخدمية المبرمجة ومن جهة اخـرى تقع في جهـات وعرة ، جبالهـا تتميز بالانحدار الشديد ، دائرة الاربعـاء ن . اراثن رغم كونهـا في منطقة جبلية شديدة الانحدار ، الا انهـا تقع على مقربة من المدينة الصنـاعية والتجـارية والخدمية ــ تـيزي وزو ، هذا يسهل من ان يكـون الفرد القـاطن بهذه الدائرة شغـيلا ضمن الوحدات المتمركزة حول المدينة الولائية ، وتعتبر دائرة الاربعاء ن . اراثن من اكبر الدوائر تصديرا لليد العـاملة على المستوى الولائي ، سواء الى داخـل الولاية او الى خـارجهـا ، ولقد استفـادت هذه الجهة في الفترة الاستعمـارية رغـم الظروف الجغرافية الصعبة والكثـافة السكـانية المرتفعة ، من قسط هـام من التعليم اكثر من غيرهـا من الدوائر .

دوائر برج منايل ، دلس، تيزي وزو ، تعتبر من اكثر الدوائر حظا في التشغيل ساعد نمو التشغيل فيها ، وجود مساحات زراعية معتبرة كان يملكها المعمرون سابقا فاصبحت الفلاحة في هذه الدوائر تكون قسطا هاما من اليد العاملة النشطة ، الا انها قليلة اذا ما قارناها بتلك الموجودة في الصناعة والخدمات . اليد العاملة في المناطق الجبلية ، فبسبب المداخيل الفلاحية المتدنية ، فان المستغلين فيها يعتبرون من البطالين ، لهذا كان معدل التشغيل المحلي ضعيفا في الدوائر البعيدة عن المدن الكبرى المهنية ، ذات الطبيعة الجغرافية الجبلية .

ب — الهجرة الخارجية

بدات ظاهرة هجرة اليد العاملة من المناطق الجبلية بالقبائل الكبرى ، الى المدن الفرنسية خاصة مع بداية القرن الحالي ، الانشطة الاقتصادية في هذه المدن مشجعة جدا ، فاستقطبت هذا الفوج من المناطق الجبلية الفقيرة ومن مناطق اخرى من الوطن ، وجعلت منها سوقا في متناولها . قدمت اليد العاملة الجزائرية خدمات معتبرة الى الاقتصاد الفرنسي ورغم النداءات المتكررة من النقابات الفرنسية للحد من الهجرة التي اصبحت تشكل خطرا يهدد اليد العاملة البسيطة الفرنسية بالبطالة ، الا ان المؤسسات والشركات هذه لم تستطع ان تستغني كلية عن الجيش المتاح من اليد العاملة الجزائرية .

اليد العاملة المهاجرة في فرنسا من ولاية القبائل الكبرى تمثل اعلى نسبة في الوطن ، بعد الاستقلال ازداد عدد المهاجرين في اوربا ، ففي 1960 كان هناك حوالي 6 346 مهاجر قدموا الى فرنسا من الدوائر التالية :

دوائر المناطق	الاربعاء ن.اراثن	عزازقة	ذراع الميزان	تيزي وزو	برج منايل	البويرة	الاخضرية
عدد	20 348	13 129	5 062	4 765	1 870	987	750
المهاجرين	%43.4	%28	%10.8	%10.7	%4	%2	%1.6

المصدر : محمد ربيحي في المرجع

Oualiken(S) , Urbanisation et migration

Mimoire 3° cycle 1987

تصدر دائرة الاربعاء نايت ايراثن مايقارب من 50 % من مجموع القوة العاملة خارج الوطن التي مصدرها ولاية القبائل الكبرى ، هذا يفسر النزوح الريفي الشديد من هذه المنطقة لما تشهد له من ارتفاع في الكثافة السكانية (مابين 8 ، 272 نسمة /كم² و 1 ، 307 نسمة /كم²) ، وبتجمع السكان في مناطق جغرافية غير صالحة للزراعة في هذه الدائرة تشهد اسوأ الاحوال .

في 1966 كان عدد المهاجرين من منطقة (القبائل الكبرى) نحو فرنسا يقدر بـ: 45789 مهاجر ، العمال المشتغلون الذي يتراوح معدل اعمارهم 20 سنة و 44 سنة يمثلون ثلاثة ارباع السكان الناشطين ، تتوزع اليد العاملة الشابة المهاجرة الى ثلاث فئات مهنية اجتماعية :

- الحرفيون ، وشغيلة الورشات ، يمثلون العدد الاكبر ولكنهم الاقل تكوينا .
- عمال واطارات الخدمات العاملة (ادارات ، نقل وخدمات ومواصلات) ، كما ان اصحاب المهن الحرة يمثلون نسبة لا بأس بها ، فالعمل في المجال الفلاحي هناك يتطلب مستوا من الكفاءة ، وهذا ما هو نادر التوفر لدى المهاجرين .
- واخيرا التجار والباعة وعددهم قليل جدا . (15)

ومن تحقيق وشائقي قامت به الجمعيات الفرنسية عن فئات اعمار العمال الجزائريين في قطاع البناء بمنطقة باريس ، تبين ان 55.2 % من اجمالي العمال الجزائريين في هذا القطاع تقل عن 30 سنة ، وهم يمثلون 40.3 % من مجموع عدد العمال الجزائريين في نفس القطاع بنفس المنطقة والذين تقع اعمارهم في نفس الفئة ، وعلى العكس من ذلك لوحظ ان اصحاب سن 50 سنة فاكثر يمثلون حوالي 7.9 % . (16)

الفلاحة القبائلية لا تعيل الا 7 % من الملاك ، والذين يستغلون فيها فعلا لا يتعدى 8 % من العمال الزراعيين ، 58 من السكان يعيشون على مصادر خارج القرية (17) . فالفلاحة الجزائرية عامة بقيت خلال العشرية 1967/1978 من اضعف القطاعات الاقتصادية وهذا مايبرزه الجدول 44 .

جدول 45 : بنية الاستثمارات المنجزة (1978/67)

(و = مليار دج)

القطاع	1969/67		1973/70		1977/74		1978	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
المحروقات	2.7	28.4	9.8	27.9	36	30	14.7	28
سلع وسيطة وتجهيزات	2.2	23.1	9.7	27.7	36	29.8	13.8	26.2
سلع استهلاكية	0.45	4.[illegible]	1.3	3.7	5	4.3	4	7.6
اجمالي الصناعة	5.4	56.[illegible]	20.[illegible]	59.[illegible]	74.2	64.1	32.5	61.8
الفلاحة	1.4	14.7	2.[illegible]	3.3	5.8	4.7	2.4	4.5
الهياكل القاعدية	2.7	28.4	11.3	32.2	40.8	33.3	17.7	33.7
المجموع	9.5	100	35.4	100	120.6	100	52.6	100

المصدر :
M.P.AT Synthèse du bilan economique et social
(1967 - 1977) Alger - Mai 1980

3 . الاهتمام الحكومي بالقطاع الفلاحي الاشتراكي واهمال الخاص

1 . 3 تهميش القطاع الفلاحي الاهلي الخاص

كان ميلاد القطاع الفلاحي الاشتراكي بعد الاستقلال حديثا في الجزائر تطلب من الحكومة دعمه بكل الامكانيات المتوفرة ، هذه الامكانيات كانت محدودة للايفاء بكل الاحتياجات ، فاستدعت سياسة التنمية الاهتمام بهذا القطاع دون القطاع الخاص وخاصة التقليدي منه .

1 . 3.1 حصة القطاع الخاص الفلاحي من القروض

استفاد قطاع الدولة اكثر من الخاص في مجال القروض الفلاحية ، وبكافة انواعها :

أ ــ القروض الموسمية (قصيرة الاجل)

كان قطاع الدولة يمول مباشرة من القروض المصرفية ، فاستفاد من مبالغ اكبر مما استفاد القطاع الخاص، مع ان طريقة تقديم القرض والمبالغ المقدمة ، وطريقة تخصيصها واستعمالها في كلا الاثنين ، كانت تمثل كبحا لنمو الانتاج فيهما :

جدول 46 : نمو القروض الموسمية في قطاع الدولة والخاص الفلاحيين (بالمليون دج)

القطاع	1967	1969	1971	1973	1974	1976
الاستغلاليات المسيرة ذاتيا وتعاونية قدماء المجاهدين	977.4	1255.4	1318.5	1557.7	1680.6	1756.3
الرقم الاستدلالي	78	100	105	124	134	140
استغلاليات القطاع الخاص	59.9	70.0	30.0	44.6	—	—
الرقم الاستدلالي	86	100	43	64	—	—
استغلاليات الثورة الزراعية	—	—	—	—	104.4	845.0

المصدر : البنك الوطني الجزائري

لم تكن تستفد الاستغلاليات الفلاحية الخاصة الا بنسبة قليلة من القروض القصيرة الاجل ، في 1967 ارتفع عدد الخواص المستفدون عن السنوات التي قبلها من هذه الفترة

لكنهـا كـانت اقل من القروض التي قدمت في الفترة الاستعمارية . اصبح قطاع الدولة يستحوذ تقريبـا على كل شيء ، وعلى العموم القروض القصيرة الاجل لم تمس الا قسما من الفلاحين والاستغلاليات الفلاحية الخاصة . وكانت الكبيرة منهـا هي الاكثر استفادة وفي الواقع اذا افترضنـا ان هنـاك تفصل بين متوسط قيمة القرض ، وعظمة الاستغلالية ، فالوحدات الانتاجية الكبيرة قد تحصلت على 66.5% من اجمالي المبالغ المقترضة من طرف البنك الوطني الجزائري والشركة الفلاحية للاحتياط خلال الفترة 1967/66 و 1972/71

ضعف القروض المقدمة قد يعود الى مجموعة اعتبارات نذكر منهـا :

– تخوف البنك عند الاقراض ، فالمقترضون الفلاحون الصغار نادرا ما تكون لهم القدرة على استرجاع المبالغ المقترضة كاملة ، فالمبالغ المقترضة من 1967 الى 1972 لم يسترجع منهـا الا 31% و 61% مما استرجع كانت عبارة عن استغلاليات كبيرة (18)

– او قد يعود السبب الى سوء توزيع وحدات البنك الوطني الجزائري ، والشركات الفلاحية للاحتياط عبر التراب الوطني ، فالقروض الموسمية في القطاع التقليدي عينا : بذور ، اسمدة ، والمبلغ المقترض يكون تبعا للامكانيات المادية للشركات الفلاحية، ان تعدد التعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات المتنوعة ، والبنك الوطني الجزائري في الاونة الاخيرة ، كفل من القروض ان يحل هذا المشكل الحاد ، لكن امكانية استرجاع القرض من طرف الفلاحين الصغار بقيت نقطة استفهام ، وبقي عدد المستفيدين الخواص في تناقص مستمر كما يبينه الجدول .

جدول 47 : العدد المتوقع من المستفيدين من القروض الموسمية في القطاع الخاص

السنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
عدد المستفيدين بالالاف	130	111	100	60	44	85	66

المرجع

Bedraani(S) Agriculture algerienne depuis 1966

F 216 مرجع سابق

ب ـ القروض المتوسطة والطويلة الاجل

لغرض تجهيز الاستغلاليات الفلاحية ، كما يبدو وانها وفيرة ، فمن 1966 الى 1977 ارتفع هذا النوع من القروض الى 801 مليون دج ، أي بمقدار 4.5 مرات و18 مرة عن 1961 (19) ، حتى وإن اعتبرناها استعمل من قيمة القرض فعلا ، ومع ذلك فان الاستثمارات الحقيقية لم تتم الا قليلا ، الجواب من ذلك يكمن في تعقد منح القروض الى الاستغلاليات (التاخير + التكاليف الاضافية) وعدم وجود تجهيزات ومؤسسات لانجاز بعض الاستثمارات ، فطريقة توزيع القروض كانت كابحا للاستفادة منها .

في القطاع الخاص طريقة تقديم القروض لم تتغير الا قليلا منذ 1966 ، وبقيت تخضع لعوامل معقدة لا تتلاءم مع الفئة الكبيرة في هذا القطاع . كانت الشركات الفلاحية للاحتياط اقرب من تعاونيات فلاحية ، ففي الفترة الاستعمارية كانت تفتح المجال نسبيا لتوظيف الجزائريين ، وهي مؤسسات كانت منتشرة بمعدل شركة في كل دائرة من دوائر القطر ، هذه الميزة شجعت الدولة الجزائرية عشية الاستقلال على ان تبقي عليها ، لكن هذه الشركات بدات تخدم تمويل القطاع العام (قطاع التسيير الذاتي) وكان القطاع الخاص شبه مهملا ، صدر في 1963 تسميتها : المراكز التعاونية للاصلاح الفلاحي ، ورغم ذلك بقيت محتفظة بتسميتها القديمة ، وباتت "صاب" تمول قطاع التسيير الذاتي الفلاحي حتى شهر اكتوبر من سنة 1966 ، وكانت خلال هذه الفترة لا تهتم سوى بهذا القطاع ، اما القطاع الخاص التقليدي فكان اذا استثنينا بعض القروض القليلة القصيرة الاجل مهملا بالتمام ، وبحلول ذلك التاريخ حولت مسؤولية تمويل قطاع التسيير الذاتي الفلاحي الى الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني "كاكام" بينما كلفت "صاب" بمهمة تمويل وتموين الفلاحة التقليدية فقط ، واستمر هذا الوضع مدة عامين كاملين ، ثم بعدئذ في عام 1968 تسلم البنك الوطني الجزائري هذه المهمة .

يطلب القرض من البنك الوطني الجزائري او الشركة الفلاحية للاحتياط او من طرف الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي اذا كانت الاستغلاليات الخاصة كبيرة ، قبل ان يوسع البنك الوطني نشاطه في السنوات الاخيرة ، كانت "صاب" والصندوق الجهوي قليلة وبعيدة عن الفلاحين ، البعد الاخر يتمثل في الاجراءات المعقدة في تكوين الملف

الخاص بطلب القرض ، وهنا يجب ان يتوفر عدد كبير من الوثائق التي تتطلب تنقلات ووقتا معتبرا ، طلبه يجب ان يتناول كل خصائص الاستغلالية ، وحسابه العام ، بينما هذه الاداريات لا يمكن توفرها في الوحدات الفلاحية الصغيرة الخاصة ، المدة التي تفصل بين دخول الطلب الى مصلحة الاقراض والاشعار بتقديم القرض طويلة جدا (وقت تكوين الملف + وقت تحويله الى اللجنة على المستوى الدائرة + وقت في لجنة على مستوى الولاية + وقت للتحويل والاختيار في الصناديق المركزية لـ: " صاب " و " كاكام " ثم اخيرا البنك الوطني على مستوى الجزائر العاصمة + وقت الاشعار) .

جدول 48 : تطور الاستثمارات المقدمة او المستخدمة حسب القطاعات

الفلاحية (قروض متوسطة وطويلة الاجل)

و= مليون دج

السنوات	1966	1968	1970	1972	1974	1976	1977
القروض الممنوحة							
ق.مسير ذاتيا	95	273	210	400	485	490	417
ق. خاص	100	130	100	40	—	60	100
ق.ث.زراعية	—	—	—	155	250	250	284
المجموع	195	403	310	595	735	800	801
الرقم الاستدلالي	49	101	75	149	184	200	200
حصة ق. الخاص	51	32	32	7	—	7	12
القروض المستخدمة							
ق. مسيرذاتيا	1.4	17.2	171	308	245	358	335.5
ق. خاص	90	102	110	24.8	9.4	—	28.3
ق.ث. زراعية	—	—	—	105	161	200	105.3
المجموع	91.4	119.2	281	437.2	415.4	572	489.1
الرقم الاستدلالي	35	45	107	166	158	218	186
حصة ق.الخاص	98	86	39	6	2	2	6

المصدر : S.E.P , B.N.A in Bedrani(S) Agriculture algerienne depuis 1966 P 218 مرجع سابق

من العوامل الكابحة لتوسع القرض الفلاحي للقطاع الخاص عنه في قطاع الدولة هو اعتماد البنك على المتطلبات الكلاسيكية لتقديم القرض . هذه المتطلبات لا تستوفيها الا الوحدات الانتاجية الكبيرة ، مقدار القرض لا يتعدى " طاقة الاهتلاك السنوية للمقترض محسوبة على 5 سنوات على الاكثر " . فالمقادير المقترضة قليلة لا تلبي أي استثمار . مدة القرض قليلة نسبيا (5 سنوات) ولا تؤخذ في الحسبان امكانية تمديدها ، العوامل المناخية وتقلباتها ، الضمانات المطلوبة ثقيلة على المستغلين الذين لم يدخلوا في الاقتصاد السوقي المفروض ، وعليهم ان يدخلوا كامل محصولهم الى التعاونية ، ويجب ان يظهروا حيواناتهم حية او ميتة ، ثم القروض على تربية الانعام يجب ان يضمنوا على موتها ، واخيرا القرض اصبح غاليا اذا اضفنا الفوائد (5 . 3 %) مضافا اليها الضمانات (بعد 1974 معدل الفائدة عن القروض الطويلة الاجل 3 % بينما في قطاع الثورة الزراعية 2 %) .

من العوامل الكابحة ، المستفيد من القروض لا يتلقى نقدا ، بل تسدد الفواتير في الشراء من البنك الى الموردين ، هذه الطريقة يرفضها الفلاحون والتي يرون فيها الصلابة ، والبنك من الممكن ان يرفض فواتير يراها مرتفعة القيمة عن القيمة الحقيقية ، لذلك الموردون يفضلون الدفع على الفور عند البيع .

ج — توزيع القروض الاستثمارية بين القطاعات

قطاع الدولة يستولي على اغلب القروض الفلاحية المقدمة ، رغم ان هذا القطاع لا يشغل الا 30 % حتى 72/1973 من المساحات الزراعية الصالحة ولا يغذي الا قلة من السكان الفلاحين ، من 1966 الى 1970 كان القطاع الخاص الفلاحي اقل عناية من قطاع الدولة ، فهذا الاخير يتلقى قروضا تفوق كثيرا القروض المقدمة للقطاع الفلاحي التقليدي ، في نهاية العهد الاستعماري من 1958 الى 1961 لم توزع " صاب " الا 1 . 38 مليون فرنك قديم أي ما يعادل 5 . 9 مليون فرنك جديد بينما القروض المقدمة حتى 1970 تفوق 100 مليون دج سنويا ، هذه القروض لم تمس الا 15 000 مستفيدا في 1966 ، و 20 270 في 1967 ، فهذا العدد قليل بالنسبة الى 668000 استغلالية (20) محصاة ضمن احصائيات اليد العاملة في 1968 . المبالغ المقدمة الى القطاع الفلاحي الخاص لم تكن مرتفعة وهذا لسببين : الاول ،

ضعف الرصيد المتجمع وتخصيصه في الصناعة التي كانت لها الاولوية ، والثاني ، تجديد العتاد والاجهزة في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بعد تلفه ابان الثورة التحريرية .

ابتداء من 1970 ارتفعت القروض المقدمة الى القطاع المسير ذاتيا وتحسنت شروط الحصول على القروض ، اما في القطاع الخاص فقد انخفضت الاستثمارات المنجزة ، ضف الى ذلك سوء استخدام القرض المقدم ، الفلاحون الميسورون في هذا القطاع هم الاكثر استفادة من القروض ، رغم ان القروض المقدمة للقطاع الخاص التقليدي كانت هي الاكبر ، فالطابع الاجتماعي والسياسي طغى على سياسة تقديم القروض الفلاحية في القطاع الخاص ، لكن الفلاح المستغل في الفلاحة التقليدية عامة ، كان يستخدم القروض الفلاحية في اوجه غير فلاحية .

3.2.2. تهميش القطاع الخاص في التجهيز والتموين الفلاحيين

وجود قطاع التسيير الذاتي بعد الاستقلال كقطاع يضم الاراضي الخصبة الجزائرية ، وانشاء قطاع الثورة الزراعية كقطاع اوجدته ضرورة الاستغلال العقلاني للموارد الوطنية من اجل وضع قاعدة فلاحية جزائرية متطورة ، ووجود قطاع فلاحي غير قادر على تثبيت نفسه ضمن الاقتصاد الوطني ، هذه الاعتبارات جعلت من الاهتمام الحكومي ينصب جليا على القطاعين الاولين وتدعمه عدة عوامل :

أ — عوامل اقتصادية ومالية

الحكومة لما وضعت ضمن اهدافها ضرورة الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الفلاحية كان عليها ان ترتكز على الجانب الاقتصادي في عملية انطلاق البرامج ودراستها بصفة معمقة ، الجانب المالي كانت له اهمية في امكانية تغطية المعدات المقدمة من طرف الدولة للتكاليف ، فالقطاع الخاص ثبت انه غير قادر على تغطية تكاليف العتاد الفلاحي المقدم اليه ، خاصة التقليدي منه ، او على الاقل ليسرفي مستوى الاستجابة ، فالانتاج المقدم من طرف الجرار الواحد في القطاع المسير ذاتيا او قطاع الثورة الزراعية مما اكبر بكثير عنه في القطاع الخاص ، لذلك طلبات الشراء والتموين المقدمة

الى الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ، كانت تراعى فيهما الاولوية المطلقة الى القطاعين الاولين .

جدول 49 : تطور حضيرة الجرارات في القطاعات الفلاحية

	1967	1972	1973	1977
قطاع خاص	18 960	14 337	14 355	10 104
قطاع التسيير الذاتي	18 762	17 254	18 974	18 764
حضائر " صاب "	1 919	2 000	2 000	—
استغلاليات الثورة الزراعية	—	—	1 458	5 954
حضائر التعاونية الفلاحية البلدية	—	—	651	4 578
المجموع	39 641	33 588	37 438	39 400

المصدر

Bedrani (S) Agriculture algerienne depuis 1966
P 89 مرجع سابق

كان جزء من العتاد الفلاحي يسند الى الشركات الفلاحية للاحتياط والتعاونيات الفلاحية البلدية ، هذا يتيح للمستخدمين الفلاحين في كافة القطاعات الاستخدام المشترك لهذا العتاد ، الا ان هذه المؤسسات كانت تعطي الاولوية لقطاعي التسيير الذاتي والثورة الزراعية في امكانية الاستفادة ، بدعوى ان الاراضي التي يتربع عليها القطاعان هي اكثر ملائمة للعمل ، وان المنتوج الفلاحي فيهما اكثر اهمية .

ان الامكانيات المالية والمادية سهلت لقطاعي الدولة من سهولة الحصول على قروض لشراع العتاد الفلاحي ، ومن اجل تكثيف الفلاحة ، استمرارا للطريقة التي كان يسلكها المعمرون في الفلاحة الراسمالية في الجزائر ابان الفترة الاستعمارية .

كون الاراضي الزراعية التابعة للقطاع الخاص تقع كلها تقريبا في اماكن لا تصلح للاستعمال الالي المكثف ، بقي هذا القطاع يستعمل في عملية الحرث الجر بالثيران في جزء كبير من الاستغلاليات الفلاحية ، وحسب احصائيات اجريت في

72/1973 فان 21 ٪ فقط من الاستغلاليات تستعمل الجر الميكانيكي للوطن ، ضف الى ذلك كون اليد العاملة الفلاحية لا تملك المهارات الكافية ما يؤهلها لتوسيع استعمال الالة ، ان العدد من الجرارات على سهل المثال لم يتغير في القطاع الخاص بين 1967 و 1977 ، ونسبة كبيرة منه من ماركات قديمة يصعب معها الاصلاح عند العطب ، لذلك عتاد الجر في القطاع الخاص رغم كونه لا يزال يستعمل الا انه قديم ، ضف الى ذلك انه ذ وطاقة ضعيفة (86 ٪ من العتاد تقل فيه الاستطاعة عن 45 حصان) ، كان هذا العتاد يكلف الفلاحين الخواص مبالغ معتبرة من اجل اعادة تشغيله والانخفاض في كمية العتاد الفلاحي لدى الخواص مصحوب بقلة القروض المقدمة من الجهات المالية ، والى عدم توفره في الاسواق العمومية ، وبقي هذا الانخفاض في المخطط الرباعي الاول ، وزاد انخفاضا في المخطط الرباعي الثاني ، لكن الخدمات التي كانت تقدمها التعاونية البلدية للخدمات ، والتسيير الذاتي للخواص غطى جزءا من النقص ، لما تتوفر عليه هاتين الاخيرتين من كميات هامة منه ، هذا الحل لم يكن مقنعا للفلاح الخاص ، لان الجرار عند الفلاح له استعمالات اخرى غير العمل الفلاحي ايضا .

ب ـ عوامل تقنية

العتاد الذي يستجيب اكثر لواقع القطاع الفلاحي الخاص ، هو المحاريث الحديدية التي يتم فيها الجر بالحيوانات ، لذا كان الاقبال عليها كبيرا ، وكمساعد من الدولة قدمت في المخطط الرباعي الثاني كمية هامة من المحاريث ذات الجر الحيواني الى الخواص مجانا .

ان العتاد الخاص برش الاسمدة قليل جدا لدى القطاع الخاص ، والاقبال عليه ضعيف يرجع اساسا الى كون الوعي الزراعي في استعماله مازال لم يحظ بحصته لدى هذا القطاع ، وبقي حكرا على قطاع التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ، الذين كانا يجهزان منه بدون حساب ، فحصة الهكتار الواحد من هذا العتاد مرتفعة اذا قورنت بالخاص .

نفس الظاهرة تنطبق على عتاد الجني ، مازال الجني اليدوي باستخدام العتاد البسيط يسود في اغلب الوحدات الفلاحية الخاصة ، فحسب تحريات اجريت عن القطاع

الخاص في 1968 ، فانه لا يتوفر الا على 4 آليات في كل 1000 استغلالية (21)، ثم ان انخفاض شراء القطاع الخاص من هذا العتاد يرجع اساسا ايضا الى كونه اصبح في متناوله استعمال عتاد قطاع الثورة الزراعية والتعاونيات الخدمية البلدية و قطاع التسيير الذاتي ، ويرجع ايضا ضعف حيازة القطاع الخاص لمثل هذا العتاد لما يحتويه من تكنولجيات معقدة يصعب على الفلاح البسيط التحكم فيها ، عامل اخر ، هو موقع الوحدات الفلاحية للخواص ، فالعامل الجغرافي يتحكم في هذا الاستعمال ، اراضي القطاع الخاص تقع اغلبها في نقاط يصعب معها استعمال الالات الكبيرة ، انحدار الارض ، صعوبة المسالك ، صغر مساحة القطعة الزراعية الواحدة ، كلها تحد من اقتناء هذا العتاد ، هذه الظروف جعلت من كراء العتاد الفلاحي ايضا بدوره مكلفا ، فالتكلفة في القطاع الخاص مرتفعة عنه في القطاعات الاخرى ، حجم الاستغلالية وموقعها يجعلان من تكلفة الهكتار الواحد من الاستعمال الالي مرتفعة ، بالاضافة الى سهولة تعرض هذا العتاد الى التلف خاصة اذا كانت الاراضي زلجة او صخرية .

في تخصيص المساحات داخل الوحدة الفلاحية الخاصة ، يصعب معها الاستعمال احيانا الالية ، خاصة في القطاع التقليدي منه ، في القطعة الواحدة نجد عددا من المزروعات الموجهة للاستهلاك الذاتي بصفة اساسية وبمساحات صغيرة .

جدول 50 : تجهيز القطاعين الخاص والثورة الزراعية بعتاد السري

	مدعم *	1973 *	1974	1975	1976	1977	مجموع
استغلاليات الثورة الزراعية	571	55	163	397	467	342	2005
استغلاليات القطاع الخاص	854	0	0	0	411	112	1377

(*) تملك مدعم من الميزانية الحكومية للتجهيز لفترة 1977/74

المصدر : التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني

قطـاع التسيير الذاتي يستحـوذ تقريبـا على عتـاد الـري ، ثم يليـه قطـاع الثـورة الزراعية ، ثم القطـاع الخـاص ، كـون الاول تقع كل اراضيه في السهـول وعلى حـواف الانهـار الكبرى ، والمسـاحـات التي ورثهـا عن المعمرين ، تحتـوي في معظمها على تهيئة للـري ، امـا في قطـاع الثـورة الزراعية ، الحصـول على القروض ممكنـا من اجـل حفر ابـار عميقة للاستفـادة من المـوارد المـائية الباطنية او مـد قنـوات لاستغلال المـيـاه السطحية ، لكن في القطـاع الخـاص ، طبـوغرافية الارض والا مكـانيـات المادية للـفلاح لا تمكنـه من ذلك مـا عدا في بعض الا ستغلاليـات المتطـورة ، وهـي قليلة . رات الحكـومة من الضروري اسهـام القطـاع الخـاص من الا ستفـادة ، ومده بالعتـاد المدعم لكن اذا قـارنـا الحجم من العتـاد المقدم للقطـاع الخـاص مع المقدم للثـورة الزراعية فالنسبة تظل ضعـيفة .

2 . 3 . تهميش القطـاعين الفـلاحيين المتطـورين للفـلاحـة الجبلـية في القبـائل الكبرى

الاطـروحـات تضع الفلاحة السـائدة في الجبـال مـا هي الا فلاحة سهـول انتقلت الى الجبـال ، والـواضعـون لهذه الاطـروحـات يفسرون الانتقـال على ان الاراضي السهلية في المنطقـة لا تتـوفـر الا بنسبة قليلة ، فالزراعة السـائدة (شعـير ، قمح صلب ، فـول ، حمص ، فـاصـوليـا) ، والانعـام السـائدة هـي (غنم ، بقر ، مـاعز) ، طـريقة استهلاك المجتمع الجبلي ، ليس الا تعميم الفلاحـة السهـول في المنـاطق الجبلـية (22) ، لقد تمت الفلاحة الجبلية عبر القرون في القبـائل الكبرى ، فاصبح الكثير من النبـاتـات تقليـديـا ، يكـون جـزءا من الريف القبـائلي .

1 . 2 . 3 حجم الاستغلالية الفلاحية في القطـاع الحكـومي

أ ـ التسيير الذاتـي

الاراضي الصـالحة للزراعية في ولاية القبـائل الكبرى قليلة ، والصـالح منهـا هو الذي يقع في حـوض السبـاو ، ورواق ذراع الميزان ، ويسـر ، وامتداد الشريط السهلي

للبويرة ، كانت في الفترة الاستعمارية تابعة في اغلبها لقطاع المعمرين ، وبعد رحيل المعمرين في 1962 ، اقامت عليها الدولة مزارعا اشتراكية ، يبلغ عددها 49 استغلالية ، تتربع على مساحة 329 30 هكتار . تعتبر هذه الاراضي من اخصب اراضي الولاية ، يسهل فيها استخدام الالية ، بالاضافة الى كون اغلبها موجود على حواف الانهار الكبرى للولاية ومزودة بشبكة ري ، مستصلحة بشكل جعلها لا تحتاج الى اعمال اضافية هامة من اجل اتمام العملية الانتاجية فيها ، تتوفر هذه الاستغلاليات على حضيرة هامة من العتاد الفلاحي الذي تركه المعمرون ، حتى وان كانت الحضيرة فيها نسبة هامة من العتاد البالي او المعطوب ، لكن الكمية المتوفرة والنوعية الموجودة يسهل معها استمرار هذه الاستغلاليات لفترة طويلة من العمل .

جدول 51 : توزيع الاستغلاليات الفلاحية المسيرة ذاتيا حسب المساحة في ولاية القبائل الكبرى (1968)

المساحة (هـ)	عدد الاستغلاليات	النسبة (%)
اقل من 100	1	2 .0
100 الى 200	6	12 .3
200 الى 500	17	34 .7
500 الى 1000	18	36 .7
1000 الى 1500	6	12 .3
1600 الى 2000	1	2 .0
المجموع	49	100

المصدر : M.A.R.A Statistique agricole , Materiel agricole du secteur autogéré Octobre 1968

يبلغ متوسط مساحة الوحدة الفلاحية في القبائل الكبرى 618 هـ ، مساحة تعتبر هامة في منطقة نادرا ما تخيب فيها المحاصيل الزراعية ، فالأراضي المروية تصل الى 1 884 هـ ، وهي تمثل 6.2 % من اجمالي المساحة للقطاع ، بينما في الوطن

جدول 52 : توزيع المساحات الزراعية حسب نوع المزروعات

في القطاع المسير ذاتيا بولاية تيزي وزو (1976/68)

نوع المزروعات	1968		1976	
	النسبة الوطنية (%)	النسبة الولائية (%)	النسبة الوطنية (%)	النسبة الولائية (%)
حبوب	33	28	42	25
حبوب جافة	1.5	5	2.8	5
زراعة صناعية	1	2.5	0.9	0.3
زراعة كلأ للحيوانات	2	11	10.3	30.6
زراعة تجارية	1.5	2.5	2.4	7.9
حمضيات	1.5	4	2	3.7
زيتون	1.5	9	1.7	9.8
زراعة فواكه	0.5	1.5	1.9	3.3
كروم	13	14.5	8.8	5.5
بور + مراعي	32	22	27.1	14.9
المجموع	100	100	100	100

المرجع : M.AR.A Stistique agricole ; Materiel agricole du secteur autogéré Octobre 1968

M.A.R.A Statistique agricole , Enquête sur le secteur sociliste agricole compagne 1976/77

الاراضي المروية التابعة للقطاع لا تتعدى 4.8% . بعد التقسيم الاداري الجديد في 1974 انحصرت المساحات الفلاحية التابعة للقطاع لتشمل ف 32 وحدة انتاجية فقط ، وتتربع على مساحة 520 18 هـ ، منها 420 14 هـ (78%) صالحة للزراعة متوسط الاستغلالية تدحرج الى 451 هـ ، الجزء المروي منها يصل الى 895 1 هـ تمثل 10.2% من الاجمالي (22) .

ورث قطاع التسيير الذاتي عتادا معتبرا من المعمرين ، ثم كان بعدها محل اهتمام السلطات الحكومية بعد الاستقلال ، كان هذا القطاع النواة التي من المفروض ينطلق منها الاصلاح في نظرها ، ليجعل من بعض المزارع فيه رائدة عند كل تجربة ، في 1968 كان هذا القطاع يتوفر على 355 جرار بعجلات منها 274 في حالة جيدة (بمعدل جرار واحد لكل 85 هـ) ، وعلى 206 جرار مجنزر (بمعدل واحد لكل 147 هـ) ، نسبة مرتفعة جدا اذا قارناها بالقطاع الخاص ، ففي 1964 كان القطاع الخاص له مقابل كل 100 استغلالية 27 جرار ذو عجلات ، 0.8 حاصدة ، 26 مضخة ماء .

الزراعة السائدة في القطاع المسير ذاتيا غنية وتتميز بالتنويع ، وتتلاءم مع خصائص التربة والظروف المناخية ، هذه السمات جعلتها تفرض منافسة على الانتاج الزراعي الخاص ، المساحة مستصلحة بشكل يجعلها لا تصاحب عملية الزراعة اية تكاليف مسبقة للتهيئة والاصلاح ، استطاعت ان تتلاءم مع متطلبات الحاجة الوطنية من زراعة تقليدية (حبوب ، زيتون) ، والزراعات التجارية (كروم فواكه ، خضروات عالية المردودية ...) .

استطاع قطاع التسيير الذاتي ان يوظف عددا من الايدي الفلاحية (815 1 عامل دائم) النشطة ، بالاضافة الى اليد العاملة الموسمية التي تلجا اليها القطاع في مواسم الجني خاصة ، وهي نسبة مرتفعة تصل احيانا الى 80% من الايدي العاملة الفلاحية المأجورة الدائمة .

ب ـ الثورة الزراعية

شمل جزءا من الاراضي التابعة للبلدية وللدولة ، والاراضي المؤممة التابعة

للقطاع الخاص ، يتربع هذا القطاع على مساحة 349 3 هـ ، تقع اغلبها في مناطق يسهل فيها الاستخدام للمكننة الزراعية في جزء كبير منها ، وتتوزع كما يلي : برج منايل 996هـ ، دلس427 هـ ، عزازقة 620 هـ ، ذراع الميزان 578 هـ ، الاربعاء ن.ايراثن 98هـ ، تيزي وزو 634 هـ وبلغ عدد المستفدين في هذا القطاع 282 مستفيدا [23] .

كان قطاع الثورة الزراعية محل اهتمام الدولة التي كانت تسعى قدر الامكان تنميته وتقويته لتدعم اكثر ركائز النظام الاشتراكي ، وحتى يصبح هذا النظام هو المهيمن على الانشطة الاقتصادية الوطنية ، فقد استفاد من حصة الاسد من التمويل والتموين والتجهيز والمساعدات والاشراف والمراقبة .

2 . 2 . 3 التمويل الفلاحي وتهميش القطاع الخاص الجبلي

كانت المؤسسات البنكية : والحكومية التمويلية في القطاع الفلاحي الحكومي على الاسترداد اكثر من القطاع الخاص ، ظروف الوحدة الفلاحية الاقتصادية والاجتماعية جعلتهما بعيدة عن الاستجابة لمثل هذه النشاطات ، ولذلك بقيت تقريبا هامشية طيلة هاته الفترة ، اضف الى ذلك السياسة الحكومية المتخذة من اجل النهوض السريع بالاقتصاد الوطني ، والتي ازاحت كلية الاهتمام بهذا القطاع التقليدي .

كان تهميش الفلاحة الجبلية منذ الاستقلال ، من 1962 الى 1964 ، لم يستفد من القروض الفلاحية التي كانت تقدم مباشرة من خزينة الدولة ، الا بعض المساعدات المالية لبعض الافراد من اجل ترميم ما افسدته الثورة التحريرية من منازل ، او بعض المكافآت لقدماء المجاهدين ، اما القروض التي استفادت منها الفلاحة فقد كانت منصبة على اعادة تشغيل استغلاليات المعمرين لتضم لقطاع التسيير الذاتي ، حتى 1968 كان الاهتمام منصبا ومولى الى هذا القطاع ، فالشركات الفلاحية للاحتياط التي كان قد اسند اليها دور التمويل والتموين الفلاحي ابعدت القطاع الخاص من حساباتها ، علاقة الخواص مع هذه الشركة لا يتعدى شراء البذور والاسمدة والدفع يكون على الفور ، اما عملياتها المالية فكانت عبارة عن وسيط في قطاع التسيير الذاتي والخزينة او البنك المركزي الجزائري بعد

ذلك ، وتدخل الديوان الوطني للاصلاح الفلاحي لم يكن ايضا سوى في خدمة قطاع التسيير الذاتي .

بعد انحلال اليوان الوطني للاصلاح الفلاحي في 1968 ، اصبح البنك الوطني الجزائرى هو الذى يمول القطاع الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي التعاوني " كاكام " والصناديق المركزية للشركة الفلاحية للاحتياط ، ان اهم ما يبرز اختلاف الاوزان بين القطاعات الثلاثة على استقطاب الاهتمام بالقروض البنكية ، هو التفاوت في معدل التركيب العضوي لراس المال ، فهو مرتفع في كل من القطاع المسير ذاتيا وقطاع الثورة الزراعية ، اذ ان كل واحد منهما يتمتع بتطور كبير في وسائل انتاجه ، ومدعم بتجهيزات قوية ، ويستخدم وسائل راقية كالجرارات والمحركات الميكانيكية ومصادر الري وغيرها . وبقي القطاع الخاص بما فيه الجبلي ضعيفا في الاستثمارات الصافية ، والزيادة في التمويل المخصص للاستثمارات مع الوضع المتردي للمساحات الزراعية لا يتوقع منه الا زيادة بسيطة في الدخل وتبقى انتاجية راس المال ضعيفة .

في 1973 استفادت مجموعات الاستصلاح ، وهي مجموعات صغيرة كونت على اراضي عمومية بموجب قانون الثورة الزراعية ، بكميات من القروض شملت 662 فلاحا عدد كبير منهم لم يف بالقرض والباقي وفيّ بجزء منه ، وما استرجع من هذه القروض لم يتعد 22٪ (24) .

القطاع الفلاحي الخاص مهمل تماما في جداول القروض ، فلاهو قادر على تمويل نفسه ، ولا هو حظي باتمام الجهات البنكية ، الاستهلاك الضرورى للفلاح الجبلي وعائلته يكاد ياتي على كامل الانتاج الفلاحي له خلال السنة ، فانه اذا كان هناك جزء فائض فيخصص لعملية الانتاج البسيطة ، ان النوع من السلع المنتجة داخل القطاع تشكل في الغالب من السلع الطبيعية الاستهلاكية ، وكونها كذلك ، يجعل عملية اخضاع مادتها لتكوين راس المال ذاتها محدودة ، وبقي القطاع الجبلي متهما بعدم قدرته على الاسترداد فظل هامشيا .

جدول 53 : القروض المقدمة للقطاع الفلاحي بولاية

تيزي وزو (1976/75) بالالف دج

	ق. الاشتراكي	ق.ث. الزراعية	المجموع
الاحتياجات الكلية في 1975	15 255	—	17 255
قدمت من طرف البنك الوطني الجزائري	11 414	3 765	15 181
قدمت من طرف وزارة الفلاحة	13 669	6 337	20 256

المصدر : M.A.R.A Bilan compagne agricole 1974/75
D.A.R.A Tizi-ouzou Décembre 1975

3 . 2 . 3 التجهيز والتموين الفلاحيين وتهميش القطاع الخاص

التجهيز بالعتاد الفلاحي كان اهم ما يميز الفرق الشاسع في الاهتمامات التي يحظى بها القطاعان الفلاحيان الاشتراكي والثورة الزراعية على حساب الخاص، ظروف الاستغلالية الفلاحية الخاصة لا تسمح باستخدام المكننة الفلاحية على نطاق واسع، حجة استغلهما القطاعان الاخران للاستحواذ بصفة شبه كلية على التجهيزات كما يتضح من الجدول

بقي القطاع الفلاحي الخاص هامشيا في عملية التجهيز بالعتاد ، فالعتاد الذي كان يوجه الى القطاع الخاص وعليه الاقبال الكبير ، هو الجرارات ذات العجلات ، فان هذا النوع ظل الفلاح يستعمله في اوجه غير فلاحية كنقل الحجارة والحصى والرمل ، اما الجرارات المجنزرة والتي تتلاءم مع بصورة جيدة مع الطبيعة الطبوغرافية للمساحات الزراعية ، فان القطاع الخاص كان محروما منها ، هنا كان على الفلاح ان يستعين بمصادر خارجية كالكراء وتبادل المنافع مع مؤسسات او خواص

جدول 54 : ارتفاع المبيعات من العتاد للقطاعات الفلاحية الوطنية (1974/69)

النوع والقطاع	1969	1970	1971	1972	1973	1974
جرار بالعجلات						
اشتراكي	868	2 768	860	826	2 755	1280
خاص	1110	753	38	57	17	221
ث.زراعية	—	—	—	—	845	2216
جرار مجنزر						
اشتراكي	113	601	117	411	547	354
خاص	161	39	24	20	1	1
ث.زراعية	—	—	—	—	613	265
محاريث وسكك						
اشتراكي	61	998	1 618	796	1 486	472
خاص	438	285	114	145	476	43
ث.زراعية	—	—	—	—	251	978
محاريث اسطوانات						
اشتراكي	523	147	81	1 416	637	404
خاص	104	216	65	1	30	58
ث.زراعية	—	—	—	—	—	370
عتاد تهيئة الارض						
اشتراكي	669	1 091	473	1 117	1 092	693
خاص	373	290	328	807	30	48
ث.زراعية	—	—	—	—	277	519
عتاد الجني والدرس						
اشتراكي	1 189	175	678	1 856	1300	1 920
خاص	596	138	88	3	14	175
ث.زراعية	—	—	—	—	656	1 209

المصدر : S.E.P , Annuaire statistique , Mai 1975

آخـــرين ، او يبقى يستخدم وسائله التقليدية في الحرث وتقليب التربة وجني المحاصيل (25).

قبل ظهـــور التعـــاونيـــات الفلاحية البلدية المتعددة الخدمـــات كانت المراكز التعـــاونية للاصلاح الفلاحي تضمن تمـــوين الخدمـــات الفلاحية ، لكن هذه المراكز تفضل التعـــامل مع القطـــاع المسير ذاتيـــا عن الخواص للعوامل التـــالية :ـــ

ـــ صعـــوبة العمل داخل الاستغلال يـــات الفلاحية الجبلية بسبب المنحدرات الشـــديدة ووجـــود ممرات ضيقة بين القطع الزراعية وكثرة الاودية الصغـــيرة وصغر المســـاحة الزراعية ، وكثرة الحجـــارة التي كثـــيرا مـــا تعيب العتـــاد الفلاحي .

ـــ الوقت الضـــائع للتنقل الى امـــاكن تـــواجد الاستغلالية الجبلية كبير ، والعمل الذي يستغرقه الجرار في العمل اكبر من العمل الفعلي النـــاتج ممـــا يجعل الفلاح كثير التضمر واحيـــانـــا يمتنع من الدفع الفـــوري .

ـــ الجرار المجـــنزر اكثر استجـــابة للعمل داخل الاستغلالية الجبلية ، وهذا الاخـــير يكثر الطلب عليه من طرف القطـــاع الاشتراكي خـــاصة في بعض المزروعـــات كالكـــروم والاشجار .

ففـــي الفترة قبل 1968 كـــان بامكـــان قطـــاع التسيـــير الذاتي شـــراء عتـــاد فلاحي ممول بقروض من تعـــاونية الاصلاح الزراعـــي بنسبة 100 % بينمـــا القطـــاع الخـــاص ، وحتى اذا توفـــرت فيه شـــروط الشراء فلا يحصل من قرضـــه الا 60 % والبـــاقي (40 %) يمـــول ذاتيـــا ، لذلك بقي الحصول على العتـــاد الفلاحي في الخـــاص الجبلي اوخدمـــاته صعبـــا كـــونه لا يتوفر على الشروط المطلـــوبة .

نفس الشيء يقـــال على عتـــاد الحصـــاد وبعض لواحق الجرارات كحـــازمـــات التبن ورشاشات الاسمدة وغيرهـــا . وتبقى نفس الوضعية ســـائدة تقريبـــا مع ظهـــور التعاونيات البلدية للخدمـــات الفلاحية ، حيث بقيت الاهتمـــامات منصبة على القطاع الحكـــومي .

التموين بالبذور المستحسنة والاسمدة الكيميـــاوية ومبيدات الحشرات ، المعاملات في هذا المجـــال محدودة ، على عكس القطـــاع الخـــاص المتطـــور (في المنـــاطق غير الجبلية) اين تســـود زراعة الحبوب ، فالشكل هذا من المعـــاملة شمل كلا الفترتين ، فترة التموين من " صـــاب" او فترة التموين من التعـــاونية البلدية .

تعـــود الفلاح منذ القدم ترك جـــزء من المحصـــول مخـــزونـــا كبذور لاعـــادة عملية الانتـــاج ، فالفلاح التقليدي بمـــا فيه الجبلي يتهرب من أي عملية فيهـــا دفع لمبـــالغ نقدية خـــاصة اذا كـــان يراد من هذا تلبية الاستهلاك الذي فقط من عملية الانتـــاج ،

في السنوات الاخيرة ، بعدما اصبح المحصول لا يشكل الا جزء من بسيطا من الاستهلاك الذاتي ، بدأ الاعتماد على هذه الهيآت ، لكن العملية بقيت محدودة بمحدودية المساحات الزراعية المستغلة ولا تشمل الا مزروعات محدودة كالحبوب والبقول والكلأ ، وكانت الاولوية في ذلك تقدم الى قطاع الحكومة ، وكثيرا ما تصل هذه البذور متأخرة عن موعد زرعها ، اما الاسمدة الكيمياوية فلم يكن يقدم الى القطاع الخاص الا كميات محدودة تتمثل في انواع محدودة معينة بسبب جهل الفلاح بطريقة استخدامها والتفريق بينها ، وعدم توفر العتاد الفلاحي اللازم لنثرها او رشها ، نفس الوضعية تنطبق على مبيدات الحشرات .

4 . 2 . 3 تهميش الفلاحة الجبلية من الترشيد الفلاحي

المرشد الفلاحي يتمثل في كون هذا الشخص اقرب الى شخص بيروقراطي منه الى شخص فني فلاحي يعيش مع الفلاحين ويحرص على ترشيدهم بالنصائح والتوجيهات اللازمة ، قلة الخبرة والتجربة لهؤلاء الفنيين جعل وجودهم لا يغني عن عدم وجودهم لا يدركون من المعلومات الفلاحية الا ما تعلموه من معلومات نظرية ، لا ينتقلون الى الفلاحين في استغلالياتهم الفلاحية بل ينتظرونهم الى حين مجيئهم الى مكاتبهم في الشركات الفلاحية للاحتياط ، وان خرجوا فانهم يقصدون المزارع الحكومية ، فالطريق سهل الى هناك واسلوب التعامل أبسط ، بالاضافة الى انهم يتصرفون في المزرعة وينهبون منها كانها ملكيتهم الخاصة .

لا يستفاد من هؤلاء الفنيين الا حين يراد الحصول على قروض فلاحية ، حيث يتوجه الفلاحون اليهم ، فهم أدرى بالشروط التي يضعها البنك من اجل الاستفادة من قرض فلاحي ، حيث يدلون بارشاداتهم المعتمدة لدى البنك واجهزته في اصدار القروض الفلاحية ، ويجتهد الكثير منهم في الادلاء بما يرونه هم مناسبا ، فيرغبون وينفرون .

5 . 2 . 3 منافسة الانتاج الحكومي الفلاحي للفلاحة الجبلية

لم يبق القطاع الفلاحي الجبلي منغلقا على نفسه ، وانما ايضا قطاع محددا

في تطوره بعوامل خارجية سلبية ، بمعنى انه خاضع في علاقاته الاضطرارية المسيطة بالسوق لاسوا الظروف ، ويعود ضعف القطاع الجبلي الفلاحي الى الاعتبارات التالية :-

- ارتفاع التكاليف الانتاجية في الفلاحة الجبلية ، وانخفاض انتاجية الهكتار الواحد المستغل ، مازال هذا القطاع بعيدا عن التخصص ، العلاقات التي تربطه بالسوق علاقات ثانوية ، فهو ينوع المنتجات كلما امكن ذلك بما يتلاءم مع اذواقه الاستهلاكية وليس بما تحتاجه السوق .

- يفرض القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية منافسة قاتلة ، فبسبب التركيب العضوي لراس المال في القطاع الجبلي يصل على سبيل المثال عدد ايام العمل من اجل انتاج قنطار واحد من القمح الصلب في القطاع التقليدي عامة الى 3,33 ايام ، نجد هذا العدد ينخفض في القطاعين الاخرين الى 0,8 يوم (24) ، والاسعار الرسمية الموضوعة في السوق موضوعة على اساس هامش الربح للقطاعين الحكوميين .

- بقيت الفلاحة الجبلية متشبثة بالطرق البدائية في الانتاج ، حيث المحراث الخشبي والمعول والمنجل هما اسياد الموقف في العمل ، الجهد العضلي يشكل النسبة العظمى من العمل البشرى ، لم يستفد من التجارب والطرق التكنولوجية التي كان يطبقها المعمرون من قبل او ما هو سائد في الزراعة الجزائرية الحديثة ، يقيم وزنا للحساب النقدي ويتغاضى عن المجهود غير النقدي ولو كان شاقا استخدامه للاسمدة ومبيدات الحشرات محدود جدا ، الري لا يزال يطبق فيه طريقة الري من البئر والساقية .

يعرف انتاج الفلاحة الجبلية بالنوعية الرديئة ، لذلك عند عملية التسويق ، فان الدواوين المكلفة بالشراء نادرا ما تصنف هذا المنتوج من النوع الاول ، وتبقى الانواع الجيدة مقتصرة على منتجات القطاعين ، الاشتراكي والثورة الزراعية ، لذلك يبقى الانتاج الجبلي قليل القدرة على المنافسة ، الفلاح الجبلي نادرا ما يستفيد من المحاصيل المبكرة ، حين يكون الطلب عليها كبيرا ، وسعرها مرتفعا ، فهو

يخصص هـذا الجـزء من المحصـول للتسويق وهـو عبارة عن فـائض عن الاستهلاك ، وعـادة مـا تنزل هذه الكمية المنتجـة بعد ان تبدأ الاسعـار لهـا في الانخفـاض .

جدول 55 : المردودية المتوسطة لاهم المزروعـات في تيزي وزو (63/ 1977)

(ق/هـ)

المزروعـات	القطـاع الخـاص	القطـاع الاشتراكـي
قمح صلب	5.7	8.9
قمح لـين	5.5	9.7
شعـير	5.3	8.0
شوفـان	6.6	5.3
فـول	5.2	6.6
حمص	5.1	6.3
برسيم شوفـان	17	19.3
كـلا	19.3	44.8
عنب مـائدة	—	80
برتقـال	—	72
مندرين	38	82
زيتـون	13.5	14.8
تـين	13	12

المصدر : كتابة الدولة للتخطيط والتهيئة العمرانية ، الحوليات الاحصائية
(الارقـام استخلصنـاهـا من قسمة الانتـاج على المسـاحة)

4 . وضعية الاستغلالية الفلاحية الجبلية
في الفترة 62 / 1977

4.1 . قوى الانتاج في الفلاحة الجبلية

بقيت الزراعة السائدة في منطقة القبائل الكبرى هي زراعة الحبوب وغرس الاشجار ، بالاضافة الى تربية الانعام ، وكان البرنامج الذي استفادت منه الولاية اثره في زيادة المساحة المغروسة باشجار الزيتون على وجه الخصوص ، ليغطي جزء من الهجر الجماعي لهذه الزراعة ، ومع ذلك ظلت هذه الولاية تحتل الريادة على المستوى الوطني في انتاج الزيتون .

تظهر الاختلافات بين المناطق من حيث كثافة الزراعة ، ففي بعض المناطق التي يسهل فيها انتاج الحبوب والبقول ، نجدها اكثر اتساعا وننظر الى زراعة الاشجار بينما في المنحدرات الشديدة تطغى الثانية على الاولى . 65 % من الاستغلاليات الفلاحية اقل من الهكتار الواحد (25) ، الاستغلاليات الكبيرة في المنطقة لا تتعدى 10 هكتارات في المتوسط ، متوسط المساحة هو 3.05 هكتار في القطاع الخاص

جدول 56 : التوزيع بالقيمة النسبية للاستغلاليات حسب مساحاتها

عدد الاشجار الزيتون التي تحتويها

الفئة	0		50	100	150	200	500	المجموع
1 هـ	182	657	140	27	—	—	—	1000
2 هـ	81	459	243	108	81	27	—	1000
[illegible]	—	138	241	310	208	103	1	1000
4 هـ	118	118	235	176	160	117	59	1000
	—	273	—	182	—	364	182	1000
المجموع	131	506	169	76	55	42	13	1000

المرجع M.A.R.A Enquête agro- économique sur le secteur privé dans la GK 1971

تنتشر زراعة الزيتون في كل الاستغلاليات الزراعية تقريبا خاصة في تلك المخصصة للاشجار ، وتختلف زراعة الزيتون من منطقة الى اخرى .

في المناطق الجبلية تركت الحرب التحريرية اثارها في خفض عدد الاشجار المتوسطة العمر والمسنة ، لذلك الاشجار السائدة تقريبا هي من شطلها التحديث للاستغلاليات ضمن البرنامج الخاص بالقبائل الكبرى ، الا ان انحصار نجاح تنفيذ البرامج الانمائية ترك الوضعية تقريبا على حالها .

جدول 57 : التوزيع بالقيمة النسبية للاستغلاليات الزراعية

حسب المزج بين المزروعات

نوع المزج \ المنطقة	زراعة الاشجار الجبلية	الزراعات الواسعة
زيتون صافي	489	132
زيتون + تين	154	265
زيتون + اشجار مثمرة اخرى	18	7
زيتون + حبوب	22	40
زيتون + مزروعات سنوية أخرى	15	32
زيتون + أرض بور	-	7
تين + زيتون	192	117
مزروعات سنوية او بور + زيتون	10	400
المجموع	1000	1000

المصدر M.A.R.A , Enquête agro-économique sur le secteur privé dans la GK 1971

في مجمل الولاية عمر الاشجار مرتفع . فشجرة اساسية كالزيتون ، حوالي 60% منها تتعدى 50 سنة وهناك نسبة معتبرة يتعدى فيها السن المائة سنة

جدول 57 : التوزيع النسبي لاشجار الزيتون حسب السن والمنطقة

	ق	5 س	15س	50س	المجموع
المنطقة الجبلية لزراعة الاشجار	112	61	190	636	1000
منطقة زراعة واسعة	94	410	370	127	1000
المجموع	103	235	280	382	1000

المصدر : M.A.R.A Enquête agro-économique sur le secteur privé dans la GK 1971

جدول 58 : التوزيع بالقيمة النسبية للاستغلال لمساحات الزراعية المزروعة بالاشجار حسب نوع الخلط والاعمال للارض (69/70)

نوع الخلط	لا حرث ولا تقليب	الحرث فقط	تقليب فقط (*)	حرث تقليب	المجموع
زيتون صافي	748	120	98	34	1000
زيتون + تين	283	188	362	167	1000
زيتون + اشجار مثمرة اخرى	411	196	342	51	1000
زيتون + زراعات سنوية	—	891	55	54	1000
زيتون + بور	263	719	18	—	1000
المجموع	504	247	175	74	1000

المصدر : M.A.R.A Enquête agro-économique sur le secteur privé dans la GK 1971

(*) تقليب : باستخدام الفأس

بقي الاهتمام بالاستغلالية الفلاحية ضعيفا ، 68% من قطع الاراضي المزروعة زيتونا لم تمسها عملية الحرث والتقليب للتربة ، وترتفع هذه النسبة الى 74% اذا كانت هذه القطع مزروعة زيتونا صافيا ، اما القطع التي تحظى بالعناية من الحرث او التقليب فلا تشملها العملية الا مرة واحدة في عدد من السنين . اما عملية القلم والزبر فلا تمس الا فئة قليلة من الاشجار القريبة او التي يكون فيها الموقع مناسبا للعمل ، حوالي ثلثي العدد من الاشجار المستغلة تستفيد من القلم والزبر مرة واحدة كل 3 او 4 سنوات اما الثلث الباقي فلا يحظى بأي اهتمام .

4 II القطع الزراعية المخصصة للبقول والخضروات

عادة ما تكون القطع الاقرب الى سكن الفلاح هي التي تكون مخصصة لزراعة بعض انواع الخضروات كالبطاطا ، الخرشف ، البصل ، الثوم ، الطماطم ، الفلفل ، او تتمركز على مقربة من بعض الاودية الصغيرة او الآبار المحفورة داخل الوحدة الانتاجية ، يمثل

العمل النسوي نسبة معتبرة ، هذه المنتجات موجهة الى الاستهلاك الذاتي اساسا ، وكذلك بعض البقول كالحمص والفول والفاصوليا والعدس ، تقع هذه القطع ابعد نسبيا من القطع الاولى ، وفي غالب الاحيان تجد الخضروات والبقول في قطعة واحدة كلما امكن ذلك .

4 1 . 2 الحظيرة الحيوانية

تعتبر منطقة القبائل الكبرى من أهم المناطق التي تنتشر فيها تربية الانعام خاصة الابقار ، الطبيعة الجغرافية والمناخية ساعدت على انتشار هذا النوع من النشاط الفلاحي منذ أمد بعيد ، في 1965 كانت ولاية القبائل الكبرى تعتبر ثاني ولاية مربية للابقار بعد قسنطينة ، بـ 12 % من الانتاج الوطني ، انخفضت هذه النسبة في 1968 الى 8.8 % فقط من اجمالي العدد في الوطن . بينما هي آخذة في الارتفاع في ولايات اخرى كالاصنام وعنابة وقسنطينة ، تتوفر ولاية القبائل الكبرى على مساحات هامة من الغابات والاحراش والمراعي ، ساعدت على ارتفاع هذه الحظيرة ، خاصة وان النوع المتواجد هنا من النوع الجيد .

جدول 59 : نمو حظيرة الابقار في ولاية القبائل الكبرى (65/1970)

النوع	1964	النسبة الوطنية	1968 (قطاع خاص)	النسبة الوطنية
الابقار الحلوب المحلية	23 945	%12	159	% 1.7
" " المستوردة			12 772	%4.6
" اقل من سنتين	15 715		14 327	%6.8
عجول	9 950		2 861	%22.9
ثيران	22 235		23 146	%25.6

المصدر :

M.AR.A , statistiques agricoles 1964/65

M.A.R.A , D.E.P , Principaux resultats de l'enquête main d'oevre , Alger 1968

الوحدات الانتاجية الفلاحية المتوسطة كانت تستولي على 46% من اجمالي الحظيرة في 1965 بالقطاع الخاص بينما الاستغلاليات الصغيرة ، كانت تمثل 28% ، الاستغلاليات الصغيرة حجمها لم يمكنها من استيعاب عدد كبير من الابقار ، فالمساحة التي تحتويها الوحدة الفلاحية قد يرى من الافضل تخصيصها لزراعة نباتية تنفع صاحبها أكثر ، رغم ان المساحة العظمى من الاستغلاليات هي صغيرة ، بينما الاستغلاليات الكبيرة فيها تربية الابقار تمثل نسبة لا تطغى على الزراعات الاخرى ، اما المتوسطة وهي التي تكون لدى صاحبها امكانية تخصيص جزء من المساحة الزراعية او البناء السكني لحظيرة لابقاره .

جدول 60 : التوزيع بالقيمة النسبية لقطيع البقر في الاستغلاليات الفلاحية الجبلية (1970)

المساحة / الفئة		1هـ	2هـ	4هـ	8هـ	المجموع
العدد المتوسط في الاستغلالية	0.24	0.32	0.66	0.76	2.82	0.44
النسبة في القطيع	33	12	18	12	25	100

المصدر : M.A.R.A Enquête agro-économique sur le secteur privé dans la GK - 1971

العدد من البقر لم يكن يتناسب مع عدد الاستغلاليات . فصغر المساحات بالاكتفاء داخل القرية عاملان كانا يحدان من اتساع تربية البقر ، صغر المساكن يجعل من الفلاح يقسم بيته التقليدي الى جزئين ، ففي داخل الغرفة الواحدة قد نجد الفلاح يعيش مع كل افراد اسرته وماشيته . بعد الاستقلال ومع ارتفاع دخل فئة كبيرة من السكان في المنطقة ، فرضت ضرورة الحياة ان يكون لهذا الفلاح بيتا في مستوى يليق ويتماشى مع مع نمط الحياة الحالي ، ظهرت البيوت بشكل اكثر تطور يكون فيها الفلاح يبيت بمعزل عن ماشيته ، هذا فرض على الفلاح ان يبني حظيرة خاصة بالانعام ، وهذا ما اعاق اتساع ونمو القطيع ، اضف الى ذلك كون الفلاح لم يصبح بمقدوره العناية بالانعام ورعيها

لانشغال بباقي افراد العائلة في امور اخرى غير الفلاحة .

الغنم والماعز ياتيان في المرتبة الثانية من ناحية الاهمية ، العدد المتواجد في الولاية يكاد يكون مهملا اذا قورن بولايات اخرى من الوطن (في 1965 الولاية لا تمتلك الا 5 % من الثروة الوطنية من الماعز) ، وتنتشر الاغنام والماعز اكثر في المناطق الجبلية .

جدول 61 : التوزيع النسبي لقطيع الغنم والماعز في الاستغلاليات الجبلية (1970)

المنطقة	الغنم		الماعز	
	% من القطيع	متوسط الاستغلالية	% من القطيع	متوسط الاستغلالية
زراعة الاشجار	58	0.89	77	0.30
زراعة واسعة	42	1.55	23	0.21
المجموع	100	0.95	100	0.26

المصدر : ل م ص 15 ع

M.A.R.A Enquête agro - économique sur le secteur privé dans la GK 1971

استخدام السري لا يمثل الا نسبة صغيرة من المساحات الزراعية وتكاد تكون مهملة الاراضي التي تستفيد من السري هي تلك الواقعة على الاودية الكبرى ، وهذه الاراضي تعتبر من اجود الاراضي وهي تابعة في اغلبها للقطاع المسير ذاتيا ، وتستفيد هذه من شبكة للسرى مهيأة ، ومنها ما يعود الى الفترة الاستعمارية ، اما الاودية المتواجدة في الاراضي الجبلية فتجف في فصل الحر ، حيث لم تكن تتوفر في هاته الفترة تهيئة للسري كالسدود التلية او شبكة للسري ، ما عدا بعض الابار المحفورة بالاعتماد على الجهد العضلي ، العمق فيها لا يتعدى بعض الامتار ، وفي فصل الصيف لا تصبح هاته الابار كافية حتى للشرب أو سقي الانعام والدواجن .

زراعة الاشجار محدودة بدورها ، لان فيها ما يعتمد على السري في فصل الصيف ، كاشجار التفاح والخوخ والبرقوق ، لذلك هذه تبقى تنتشر في الاماكن المروية عن طريق السري او التي تكون فيها درجة الرطوبة مرتفعة ، اما الاشجار الاخرى كالزيتون والتين ، فانعدام امكانيات السري هي التي ساهمت في انتشارها .

13 العمل الفلاحي

العمل الفلاحي العائلي يعتبر ركيزة الفلاحة الجبلية في منطقة القبائل الكبرى والاستنجاد باليد العاملة الماجورة ، فهو من جهة نادرا جدا ، ومن جهة ثانية صاحب الاستغلالية يستغل العدد الذي تتكون منه العائلة في توزيع المهام ، فالاطفال والنساء يغطون النقص في هذا الجانب واحيانا يمثلون الركيزة الاساسية في العمل الفلاحي ، اليد العاملة الماجرة مكلفة جدا ، لذلك على صاحب الاستغلالية ان يجعل تناسبا بين المساحة المزروعة او العدد من الماشية ، واليد العاملة المتوفرة ، وهي موازاة بين النشاط الفلاحي والامكانيات البشرية .

العمل العائلي في ارتفاع مستمر كون النشاطات غير الفلاحية اصبحت اكثر جاذبية لليد العاملة الريفية ، وشملت هذه الظاهرة حتى اليد العاملة التي تنتمي الى الاستغلالية ، عن احصائيات اجريت في 1964 من القبائل الكبرى تبين ان 90.7 % من اليد العاملة التي تشتغل في الفلاحة بالقطاع الخاص تنتمي الى العمل العائلي منها 79.5 % هم من اصحاب الاستغلاليات ، بينما 10.8 % من اليد العاملة هي اعمال يكملها افراد العائلة من اطفال ونساء ، هذه النسبة تعتبر مرتفعة اذا قورنت بجهات اخرى من الوطن (النسبة الوطنية هي 74.8 %) ، ترتفع نسبة العمل العائلي الى غير العائلي داخل الاستغلالية الواحدة كلما كانت صغيرة (كلما صغرت الوحدة الفلاحية) الحجم ، وتصل في المعدل الى 92.4 % من اجمالي اليد العاملة في الاستغلالية الواحدة ، بينما في الاستغلاليات الكبيرة ينخفض العمل العائلي الى 72.5 % ، وينخفض معها عمل اصحاب الاستغلالية الى 35.4 % (27) . في 1968 ترتفع نسبة اليد العاملة العائلية داخل الوحدة الفلاحية في منطقة القبائل الكبرى الى 92.8 % في حين تنخفض النسبة الوطنية الى 53.9 % ، في هذه المدة زاد الاهتمام اليد العاملة القادرة على العمل خارج

الاستغلالية في نشاطات اخرى غير فلاحية ، وتنخفض معها اليد العاملة الدائمة داخل الوحدة الفلاحية الى 0.4 % اقل بكثير من الموجودة على المستوى الوطني (3 % في الوطن) ، لم يصبح العمل الماجور داخل الوحدة يقتصر الا على الاعمال الموسمية كالبذر والجني ، والوقت المتبقي الذي تحتاجه الوحدة الفلاحية من اعمال فهو يوكل الى العمل العائلي (28) .

ومن تحريات اجريت على القطاع الخاص الفلاحي في 1971 في المناطق التي تنتشر بها زراعة الاشجار بالقبائل الكبرى ، وبالاخص في المناطق الوعرة التي تنتشر فيها زراعة الزيتون ، تبين ان الاستغلاليات الفلاحية التي تسود فيها زراعة الزيتون الاشجار ان الاستغلاليات التي يسود فيها العمل العائلي فقط تمثل 79.6 % فقط من الاجمالي ، بينما التي يكون فيها العمل الماجور فقط لا تمثل الا 1 % اما في الزراعة الواسعة فان العمل العائلي يرتفع الى 96.7 % (29) .

يظل العمل الماجور المؤقت يتم الا في الحالات الاستثنائية عندما تقتضي ضرورة جني المحصول الفلاحي قبل فوات الاوان حينما لا يتمكن العمل العائلي من تغطية كافة المهام ، او لبعض الاعمال التي تتطلب فنيات او مهارات يصعب على العائلة الالمام به ، وهي اعمال يقوم بها اشخاص في اوقات الفراغ او في ايام العطل الموسمية او الاسبوعية ، او يستاجر اطفال دون سن العمل ، وكلما كان كبر الاستغلالية وزيادة المساحة المزروعة كلما كانت الاستعانة باليد العاملة الاجيرة ، والمؤقتة على الخصوص ، فمن التحريات السابقة تبين ان في الاستغلاليات المزروعة زيتونا والتي يقل فيها عدد الاشجار عن 50 ، اليد العاملة العائلية تمثل 83.5 % بينما تقل في الاستغلاليات التي يزيد فيها العدد عن 50 الى 77.3 % .

2 . 4 . ضعف المداخيل من الفلاحة

مساحة الوحدة الفلاحية صغيرة ، وتواجد اغلب الاستغلاليات في المناطق غير صالحة للزراعة ولا يتجاوز الانتاج الذي يجني من الاستغلالية الاستهلاك الذاتي ،

واذا كان هناك انتاج كاف ، فلا يقدم منه الا جزء بسيط كفائض للتسويق ، ذو قيمة ضعيفة جدا في معظم الحالات ، وغير قادرة على ان تكون احتياطيا نقديا ومعظم الاستغلاليات غير قادرة على قادرة على ان تمنح استثمارا اضافيا لرفع انتاجية الارض ، فشراء زوج من الثيران على سبيل المثال يشكل انفاقا معتبرا ليس في متناول الا فئة قليلة من الفلاحين الاكثر يسرا ، ما دام شراء العتاد الزراعي الميكانيكي لا تتطلبه وضعية الاستغلالية ، والامكانيات المادية للفلاح دون ذلك ، رغم كون الحرث يشكل العمل الاساسي لتنمية الانتاجية والانتاج في الزراعات السنوية وكذلك في زراعة الاشجار ، ففي الظروف المذكورة سابقا لم يسعف الحظ هذه الزراعة لان تحظى بالعناية الكافية وخاصة زراعة الزيتون .

كما يتبين من الجدول 62 ان 34.6 % من الوحدات الفلاحية ان المدخول منها اقل 250 دج للهكتار الواحد بالقطاع الخاص عام 1968 ، رغم كون الوحدة الانتاجية الجبلية ، هنا تقع في منطقة نسبة الامطار فيها مرتفعة ، ومع ذلك فالدخل هنا هو اقل من المستوى الوطني .

جدول 62 : توزيع الاستغلاليات في القطاع الخاص الفلاحي بالقبائل الكبرى حسب الانتاج الخام للهكتار (1968)

الفئة (دج)	النسبة الولائية %	النسبة الوطنية %
اقل من 250	34.6	31.7
250 ـ 499	25.5	35.9
500 ـ 999	25.7	20.5
1000 ـ 1999	10.8	7.3
2000 ـ 2999	2.0	1.8
3000 ـ 3999	0.7	0.9
4000 ـ 4999	0.3	0.4
5000 فاكثر	0.4	1.5

المصدر M.A.R.A , D.E.P ; Pricipaux resultats de l'enquête main-d'oevre - Alger 1968

يرجع سبب انخفاض مداخيل الوحدة الانتاجية الفلاحية الجبلية الى عدة عوامل :

42 . 1 التكلفة المرتفعة لعوامل الانتاج

عوامل الانتاج غير متوفرة بالشكل الكافي على مستوى الاستغلالية الفلاحية غالية الثمن واحيانا نادرة .

اليد العاملة رغم توفرها الا انها مهملة ، وتكلفتها مرتفعة ، والمقابل الذي تتقاضاه مقابل يوم واحد من العمل يعتبر مرتفعا اذا اخذنا في الحسبان مردودية الهكتار الواحد في الحسبان ، في المناطق الجبلية في 1970 كان يقدم من 8 الى 10 دج لقاء يوم عمل ، ومن 10 الى 20 دج للاعمال التي تتطلب بعض الاختصاصات كالقلم والمزبر .

كان يدفع لقاء يوم من الحرث بواسطة الثيران بين 30 و 50 دج ، وما يعادل ل 100 الى 200 دج للهكتار الواحد واحيانا اكثر في المناطق الجبلية التي تسود فيها زراعة الاشجار (دائما في سنة 1970) ، لا سيما وان وسائل الجر نادرة ، فقد قلت في هذه الفترة الثيران المستخدمة للحرث على عكس الفترة ما قبل 1954 ، وفي بعض القرى غير موجودة اساسا ، فالثروة الحيوانية من الثيران المتوفرة مستخدمة للتسمين والبيع .

استخدام الوسائل الميكانيكية عمل مرغوب فيه ، لكنه قليل الاستجابة لظروف بعض المناطق وفي بعض الاحيان قلته لا تلبي كل الطلب ، بالاضافة الى ان تكاليف العمل مرتفعة بسبب صغر القطع الزراعية وصعوبة المسالك ووجود صخور تتخللها ووجودها في المنحدرات .

لا ينفق على الهكتار الواحد الا مبالغ قليلة ، كون انه لا يراد منه ان يحقق ايرادات كافية لتغطية ما انفق عليه ، فالمردودية منخفضة بصفة عامة ، والاهم من ذلك انها متذبذبة ، بسبب تاثير العوامل المناخية والطبيعية ، المزارع في هاته الفترة ليس باستطاعته اتقاء التاثيرات ، فالوسائل الفنية المستعملة من طرف الفلاح مازالت

جدول 63 : توزيع الاستغلاليات الفلاحية حسب قيم الشراء والاعباء للهكتار الصالح للزراعة في القبائل الكبرى (1968)

الفئة (د ج)	عدد الاستغلاليات	% الولائية	% الوطنية
اقل من 100	60 411	80.4	13.0
من 100 الى 200	7 566	10.0	6.7
من 200 الى 500	5 811	7.7	8.9
من 500 الى 2000	1 326	0.1	6.2
اكثر من 2000	39	—	1.1
المجموع	75 153	100	11.3

المصدر : M.A.R.A , D.E.I , Premiers resultats de l'enquête main d'oeuvre - Alger 1968

متخلفة من ناحية ، وقلة وضعف العناية بالمنتوجات في بعض الاحيان من ناحية اخرى ، ففي هذه الفترة لم يكن اسلوب السري متطورا ، والعتاد المستعمل في الوحدات الانتاجية الميسورة لا يتعدى محرك اخراج الماء من البئر ، وفيهما لم تدخل فنيات البيوت البلاستيكية لبعض المزروعات بعد ، وبذلك يكون الفلاحون قد احتاطوا بسبب عدم التاكد من النتائج ، ولا يعقل انفاق مبالغ مالية وجهدا ليرسوسع المحصول الزراعي تغطيته .

غالبا ما يكون انتاج زراعة معينة بدلالة العناية المقدمة لها ، الفلاح يفضل مردودية ضعيفة لا تتطلب انفاقا نقديا خير من مردودية اعلى وتتطلب انفاقا مرتفعا ، ويكون هامش الربح اقل من الاول او سلبيا بسبب مؤثرات خارجية عن طاقة الفلاح ، كان الانتاج يتزايد بنسب متناقصة عندما تتزايد المدخلات الانتاجية ، فهو يرى ان اهمية هذه المدخلات هي اعلى من الانتاج المضاف المتحصل لذا فهو لا يسخر للاستغلالية الا ما هو فائض عن نشاطات

اخرى خاصة عند الفلاحين الذين يتقنون الحساب الاقتصادي ، ففي نظر الفلاح ان اعمال النساء والاطفال والرجال الذين تعدوا السن القانونية للعمل ، يعتبرون موردا متاحا لا يجب الافراط فيه ، وكذلك استعمال الادوات الانتاجية قليلة السعر يتعدى استعمالها المجال الانتاجي الفلاحي .

2. 42 قلة اسعار الانتاج بالنسبة الى تكاليف العوامل

لم تكن اسعار المنتجات دوما كافية ، وخاصة اسعار زيت الزيتون التي هي ضعيفة بالنسبة لتكاليف الانتاج ، او المحافظة والعناية باشجار الاستغلالية بصفة كافية .

جدول 64 : الرقم الاستدلالي لاسعار استهلاك العائلات من المواد

في الجزائر الكبرى (1969 = 100)

النوع	1970	1972	1974	1976	1977
حبوب وخبز	100.1	102.4	105.3	106.4	109.3
لحوم	108.2	119.0	16594	245.5	287.2
بيض	99.7	111.9	123.3	154.6	158.6
زيوت ودهون	101.1	107.2	115.1	120.2	126.9
خضر وفواكه	119.0	130.5	162.2	218.9	264.9
بطاطا	107.8	99.9	151.1	209.6	302.8

المصدر : S.E.P , Annuaires Statistiques de l'Algerie

in Bedrani (S) Agriculture algérienne ...P114

كانت في هاته الفترة الاسعار مثبتة من الاجهزة الرسمية ، كان هناك تدعيم لاسعار المواد الغذائية التي كانت تستورد نسبة هامة منها من الخارج ، الدولة لما وضعت الاسعار لم تراع الربح الحدي للاستغلاليات الفلاحية خاصة التقليدية منها ، ضف الى ذلك المنافسة المفروضة على هذه الفلاحة من طرف القطاع الخاص الفلاحي المتطور والقطاعين الاشتراكي والثورة الزراعية ، في حين كانت

تكاليف اليد العاملة والمدخلات الانتاجية الاخرى في ارتفاع وتسابق دائم ، لم يكن القطاع الفلاحي التقليدي بما في ذلك الجبلي قادرا على مسايرة هذه المضايقة .

جدول 65 : النمو المقارن للاجر الادنى اليومي

في الفلاحة وخارجها (8 ساعات عمل يوميا)

	1961	1964	1970	1978
الاجر الفلاحي الادنى المضمون	7.0.6	7.54	9.54	20.00
الرقم الاستدلالي	94	100		265
الاجر الحدي الادنى المضمون	9.66	—	10.88	25.28
الرقم الاستدلالي	89	—	100	232

المصدر :

S.E.P , Annuaires statistiques de l'Algerie
In Bedrani(S). Agriculture algerienne .... P: 134

العمل داخل الفلاحة الجبلية كان شاقا لذلك كان يطلب لقاء ذلك اجورا مرتفعة . الاسعار الموضوعة في الجدول السابق هي الاسعار السائدة في القطاع الزراعي الحديث والقطاعات الاخرى غير الفلاحية ، الاجر متدنيا نسبيا لكونه خاص بالعمال الدائمين ، في 1970 كانت الاسعار في الفلاحة الجبلية بالقبائل الكبرى هي : 35دج مقابل الحرث ، 15 دج مقابل الزبر والقلم لقاء يوم عمل واحد . فلو قمنا بحساب بسيط لتقدر هامش الربح للفلاح مقابل استغلال هكتار من الزيتون غرست فيه 75 شجرة زيتون ، وفيهما تتم الاعمال الاساسية باليد العاملة الماجورة ، ونتوقع ان المردودية المتوسطة في الشجرة الواحدة كما هو سائد ، 2.5 لتر وسعر بيع يقدر بـ: 3 دج للتر الواحد من الزيت :

اجمـالي الانتـاج	75 × 2.5 × 3 دج	562.5 دج

الاعبـاء

الحـرث	5 ايام × 35 دج	175
القلم	8 ايام × 15 دج	120
الجني	مقابل ثلث الانتـاج	187.5
اجمـالي الاعبـاء		482.5

هـامش الـربح	80 دج

هذا ما يدفع صاحب الاستغلالية الاعتماد على اليد العاملة العائلية من اجل الرفع من هامش الربح ، وهذا الحساب من الجانب العملي ليس له فائدة ، حتى وان اضطر الفلاح على استخدام اليد العاملة الاجيرة فانه يحاول قدر المستطاع تدنية نسبة الاعتماد عليها ، ويستغل بذلك وجود بعض الايدي العاملة الرخيصة كالاطفال والنساء ، حتى يرفع من اهمية الاستغلال الفلاحي ، اما في انتاج الحبوب فان هامش الربح يكون اقل بذلك بكثير ، الايرادات من الانتاج لا تغطي في كثير من الاحيان تكلفة اليد العاملة فقط دون احتساب المدخلات الانتاجية الاخرى .

كان تنظيم التسويق غير كاف ، لم تكن المنافذ للمنتجات الزراعية الجبلية مضمونة بشكل مقنع لتستقطب الفائض من الانتاج ، بالنسبة للمنتجين الصغار المشكل هذا لم يكن مطروحا لان الفائض من انتاجهما كان يمكن تسويقه بسهولة داخل السوق المحلية . اما المنتجون الكبار ، فكان لزاما عليهم ان يسوقوا منتجاتهم الى الدواوين الوطنية والجهوية للتسويق ، خاصة منتجات الزيت والتين والحبوب ، فأول المشاكل التي كانت تطرح هو نقل المنتجات الى مراكز التسويق التي كانت بعيدة نسبيا عن اماكن الانتاج ، فهناك من الفلاحين ممن يمتلك حجما كبيرا من الانتاج القابل للتسويق ، ولكن عملية النقل التي كانت تتم على حسابه الخاص ، ومع قلة الامكانيات المتاحة فان اهمية التسويق قد قلت .

ان كانت المردودية الاقتصادية لكل زراعة غير مهملة في اختيار نظام الانتاج

في الاستغلاليات، فلا يجب ان ننسى ان في معظم الحالات ان النظام السائد هو الانتاج من اجل الاستهلاك الذاتي اساسا، وهنا تكون في نظر الفلاح الفائدة الغذائية للزراعة اعلى من فائدتها الاقتصادية، وخاصة في حالة منتجات الحبوب اين تسود المردودية الضعيفة، ومع هذا، تبقى زراعة ذات اولوية كلما كانت الارض تسمح بذلك .

4.2.3 هجر الاستغلالية للبحث عن نشاطات غير فلاحية

امام عدم امكانية الاراضي على اعالة العدد المرتفع من السكان منذ زمن لجأ الرجال الاكثر ديناميكية للبحث عن موارد اخرى للدخل ، بداية بالحرف والبيع بالتجوال او الثابت ، او يذهبون للبحث عن عمل بعيد عن اقامتهم ، فاصبحت اهتماماتهم بالفلاحة قليلة ، وليس بامكانهم ان يخصصوا لها دخلا مثل ما يخصصون لنشاطات في قطاعات اخرى ، البحث عن عمل ماجور او انشاء مؤسسات صغيرة (تجارية خاصة) ظلت وبقيت الانشغال الكبير بالنسبة لاغلبية الرجال النشطين ماعدا اولئك القلة الذين يمتلكون ملكيات معتبرة المساحات فيها صالحة للزراعة

السكان داخل الاستغلالية الفلاحية في العادة يتراوح العدد المتوسط لهم داخل الاستغلالية ما بين 5 و 8 اشخاص في منطقة القبائل الكبرى في 1974 (27) ، لكن الفروق حول هذا المتوسط كبيرة وتصل احيانا من 1 الى 40 شخص ، معدل التغيب الكلي هو وهذا ما يعادل على ان ربع السكان الرجال لا يعملون في نفس المكان ، عدد الغائبين من الاستغلالية ينمو مع نمو العائلة خاصة اذا فاق العدد من 6 افراد وهنا تتطلب الاعالة اللجوء الى مصدر خارجي للدخل .

عدة مؤثرات جعلت من ان يكون الرجال النشطين قلة ، والاستغلاليات غالبا ما تكون مسيرة من طرف الشيوخ او الاطفال ، او بواسطة النساء المدعمات من الاقارب والابناء ، ومن جهة اخرى تشابه علاقات الملكية العقارية ، والعدد الكبير من الملاك لا يوجد في عين المكان جعل من عملية القرار صعبة ، لان القرار لا يعود الا الى المالك ، والمستغلون ليس لهم سلطة القرار الا قليلا يخص التسيير العادي ، او في تخصيص المزروعات الموسمية ضمن المدة المعدة للكراء .

كلما كان موقع الاستغلالية يتجه الى المناطق الجبلية الوعرة وزاد كبرها كلما كان عدد افراد العائلة مرتفعا ، بالتالي كان العدد المعيأ للهجرة مرتفعا هذا العدد يقل في الاستغلاليات التي تسود فيها زراعات غير زراعة الاشجار • التحريات بينت في 1970 ان نسبة الحاضرين في الاستغلاليات الكبيرة أطس من الصغيرة ، لذلك كان الغياب يتناسب عكسيا مع حجم الاستغلالية •

خاتمـــة القســم الثـانــي

بقيت الفلاحة الجبلية بولا يـــة تيزي وزو تســير في تقهقر مستمر ، فالا راضي مازالت تتسم بالضيق والمحد ودية في اغلب الجهات من الولاية ، عمليـــات الا ستصلاح التي كانت تتبنـا ها الحكومة عمليـات شكلية لم تحقق جد واهــا المنتظرة ، والجد ول التالي عن القطـــاع الخـــاص يبين ذلك :

نـــوع المزروع	المخطط الثلاثي 69/67	المخطط الرباعي 1 73/70	المخطط الرباعي 2 77/74
فـــواكــه	100	428	359
حمضيـــات	100	86	154
زيتـــون	100	77	69
تـــين	100	75	66

المصدر : مديرية الفلاحـة بولا يـة تـيزي وزو

حجم الا ستغلا لية الفلاحية صغير ، في غالب الا حيان لا تتمكن الوحدة الا نتاجية من تلبية احتياجات الا ستهلا ك الذاتي ، وان كان هناك انتاج كاف فلا يقدم الا فائض قليل للتسويق ذو قيمة ضعيفة ، وفي معظم الحالات لا يراد منها تكوين احتيـاطي نقدي . معظم الا ستغلا ليـات غير قادرة على ان تمنح استثمارات صـافية لرفع انتاجية الا رض ، ماعدا العائلا ت الميسورة والتي تعتمد بشكل اسـاسي على مصـادر دخل من نشاطات غير فلاحية هي التي تستثمر جزء من مداخيلها في توسيع حجم استغلاليتها الفلاحية ، امـا غير ذلك فلم تعرف الفلاحة في هذه الفترة اي توسع .
شهدت تكـاليف عناصر الا نتاج ارتفـاعا عن ذي قبل ، بسبب ظهــور فرص بد يلة للعمل او للتوظيف في نشـاطات اخرى ، اصبحت الا ستغلالية معها غير قادرة على اقـامة توازن بين التكاليف الا نتاجية والا يرادات المنتظرة ، فعرفت الفلاحة ركودا وتقهقرا ، وبقيت المرد ودية الفلاحية متدنية ، والفلاحة خاضعة مبـاشرة للظروف المناخية والطبيعية ، ولم تستطع ان توفر لنفسها شروطا اصطناعية تقيها من هذه المؤثرات او حتى من الا يجابي منها (كالمواسم الجيدة) ، وبقي معها اسلوب الا نتاج يخضع للطرق التقليدية في المزج بين عنـاصر الا نتاج .

البرامج الحكومية لدعم الفلاحة في المنطقة عرفت فشلا ، ولم تستطع ان تعيد جذب اهتمام السكان الى النشاط الفلاحي ، ما عدا الذين بقيوا لصيقين في علاقة مباشرة مع الارض ، وهؤلاء هم متمسكون بالارض بوجود البرامج او بعدم وجودها ، البرامج الموضوعة لم تستطع ان تجذب اليها العنصر البشري النشط ولا الاستثمارات المنتجة . وان انتشار الصناعة والخدمات في الولاية لم يكن الا عاملا مساعدا للنفور وليس السبب الرئيسي ، وانما وضعية الفلاحة هي التي كانت عامل طرد .

مصـــادر القسـم الثـانـي

1) Molina (I), les politiques agraires en Algerie, vers l'autonomie ou l'indépendance, CREA P. 192 — ص 192

2) حسن بهلـول التناقضات الهيكلية في الزراعة التقليدية مرجع سـابق ص

3) و 4) و 5) ص 191 و 136

Oualiken (S), urbanisation, migration et formes nouvelles d'organisation de l'éspace : le cas d'une région d'Algerie wilaya de Tizi-Ouzou, mémoire 3 cycle.

6)

7) Bedrani (S), l'agriculture : un secteur qui doit devenir périoritaire, article paru dans le journal "le monde" du 05/07/82.

8) و 9) MFAT, évolution de l'argriculture : 1967-1982 statistiques N° 2/1/1984.

10) Oualiken (S), Urbanisation, migration et forme nouvelles d'organisation de l'éspace.

11) و 12) و 13) Si Mohamed (D), La croissance urbaine d'une ville d'Algerie, cas : Tizi-Ouzou thése 3[e] cycle université de bordeau. — ص 229

14) التناقضات الهيكلية في الزراعة التقليدية حسن بهلـول مرجع سابق ص 238

15) مصدر سـابق ص 131 Oualiken (S) urbanisation, migration.

16) حسن بهلول التناقضات الهيكلية في الزراعة التقليدية ص مصدر سـابق ص 240

17) Saker (A), Agriculture et reproduction de la force de travail essai sur l'agriculture algerienne : thése de majistére université d'Oram 1983

18) المرجع السابق ص 150

19) حسن بهلول التناقضات الهيكلية في الزراعة التقليدية ص 76

20) Bedrani (S), l'agriculture Algerienne depuis 66 OPU . 1981 — ص 228

21) المصدر السـابق ص 90

22) Dahmani (M), Economie et société en grande Kabylie C.P.U 1987 — ص 155

23) و 24) Mara , Bilan compagne agricole 1974/75 Dara Tizi-Ouzou Décembre 1975

25) في 1964 كـان مقـابل كل 1000 استغلالية فلاحية بتيزي وزو 27 جرار .

Mara, Satistiques agricole 1964 - 1956 (26

MARA. DEP : Principaux resultats de l'enquête main d'oeuvre 1968 - Alger (27

MARA ; Enquête agro-économique sur le secteur privé dans la CK - 1971 (28

DAW de la Grande Kabylie, enquête agricole de 1965 (29

القسم الثالث

النهوض النوعي للفلاحة الجبلية

في

ولاية تيزي وزو في الفترة (77/1988)

ينبغي ان يتطور سكان الريف والنشاطات الفلاحية بصورة متكاملة مع بقية النشاطات ، ففي جانب حماية المناطق الجبلية والغابية من التعرية والانجراف يضع المخطط الخماسي الاول (80/84) توجيهات بمواصلة جهود الاستصلاح للتربة بصورة مكثفة وحماية توسيع الغابات ، كما حاول الربط بين الظروف الطوبوغرافية والفلاحة واكد على تهيئة اماكن الرعي ويستهدف تكثيف الانتاج وتنمية العمليات التي تقرن بين الزراعة ، الماشية ، غرس الاشجار ، مع اعطاء الاولوية الى المزروعات الغذائية والكلأ ، والاستفادة لرفع مستوى معيشة السكان عن طريق عقلنة تقنيات المزروعات ، وتربية الماشية (الانعام) وتحسين المداخيل كما ونوعا وتحسين المعيشة والعمل في الفلاحة (1) .

حث المخطط الخماسي الثاني (85/89) على الاستخدام الرشيد للاراضي والمياه ، وعناصر الانتاج الاخرى ، بحيث يجب ان تمكن من توسيع اختصاص الجهات الفلاحية ، عن طريق طبيعة الاختصاص والمفاضلة الاقتصادية والاجتماعية ويجب تحسين اندماج القطاع الخاص ، حتى تتحول نظرته الى فلاحة حديثة آخذين بعين الاعتبار طبيعة الاختصاص الجهوى ، الحاجيات الحقيقية للاستغلال وتحسين الدخول وشروط المعيشة ، كما حث على تعويد نظام التمويل على الشروط الحقيقية لاستغلال القطاع الفلاحي باعطاء اهمية اكثر للفلاحين الصغار (2) .

خرجت من المؤتمر الخامس المنعقد بالجزائر من 19 الى 22 ديسمبر 1983 لوائح لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومنها الخاصة بتهيئة المناطق الجبلية ، والتي تلح على اعداد سياسة لتنمية الاقتصاد الجبلي

بهدف فك العزلة عن هذه الجبال وبعث الحيوية في المراكز والقرى الموجودة ، وذلك بشق الطرقات وتجديد المساكن والتزويد بالكهرباء والماء ، وتنمية الفلاحة الجبلية وتشجيع الفلاحية الصغار وبعث صناعات صغيرة واضافة القيمة على الانشطة التقليدية واحياء الغابات والحفاظ على الثروة الغابية (3) .

الميثاق الوطني 1986 يضيف على ما سبق استكمال الجهود الانمائية في مجال الغابات والفلاحة وتعزيزها باشغال في ميدان الري ، وبترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية ، وتمارس هذه الاعمال داخل تجمعات بشرية مكيفة مع الوسط الجبلي ، وعليه فان مواصلة الجهود المبذولة وتكثيفها في بناء الطرق والمسالك لفك العزلة عن هذه المناطق ، ينبغي ان ياتينا في مقدمة الاولويات الانمائية المسطرة في اقتصاد الارياف . وبعد التضرر الذي عرفته الثروة الحيوانية في هذه المناطق بفعل اعتداءات خطيرة اصبحت تهدد انقراض بعض الشتائل والفصائل ، لذلك يندرج مجهود حماية هذه الثروة الجبلية وتطويرها المتنوع في اطار صيانة الحظائر الوطنية المهيئة حسب البرامج التي تضمن اهدافا متعددة منها :

- توفير شروط الحياة وتحسينها لفائدة السكان .
- استثمار اقصى لمختلف الموارد الطبيعية .
- تشجيع البحث العلمي التطبيقي وتطوير النشاط الترفيهي (4) .

عرفت المرحلة 78/ 1988 توسعا ملحوظا في النشاط الفلاحي ، تزامن هذا مع المخططين الخماسيين الاول والثاني ، نشط القطاع الخاص بما في ذلك الخاص الفلاحي ، ارتفع الانتاج الفلاحي في الولاية لبعض الانواع المعروفة بمردوديتها العالية ، فكانت محل اهتمام نشاط الاستثمار الخاص ، نذكر منها الزراعة التجارية وزراعة البقول وزراعة الفواكه وتربية الدجاج .

شهدت المناطق الزراعية الجبلية القابلة لاستخدام الالة عودة الى الاستغلال المكثف للارض ، وخاصة في القطع الزراعية القريبة من الموارد المائية (الاودية ، السدود ، السدود التلية) حيث ظهرت هنا زراعة تعتمد على وسائل مادية وتقنية عالية وتتطلب استثمارات كبيرة (كزراعة البيوت البلاستيكية) . النشاط الذي عرفته بعض الانواع من الفلاحة ، والتطور الذي بدات تسير عليه طرح عدة استفسارات

عن مـا هـو مرد هذا النهـوض ؟ هل يعـود هذا الى تلاشي القيـود التي كـانت مفروضة على القطـاع الفلاحـي الخـاص ابـان الثورة الزراعية ؟ مـا هي الزراعات التي تطورت ؟ مـا هي الوسـائل المـادية والبشرية التي اصبحت مسخرة لدى القطـاع الحـالي ؟ ومـا تاثير عودة المهـاجرين من اوروبـا على الا ستثمـار الفلاحـي ؟ للالمـام بهذا الا ستفسـار ننطلق مبدئيـا من الفرضيـات التـالية قبل الدخـول في التحليل :

<u>الفرضية الاولى</u> : يعـود لتلاشي القيـود على القطـاع الفلاحي الخـاص ، لقد كان للنظـام المتبع سـابقـا فيمـا يخص التموين والتسويق الفلاحـي عواقب على نمـو النشـاط الفلاحي " حقوق الفلاحين الذين يخدمـون انفسهم مضمـونة بالارض ونتائج عملهم " ففي نظـام الثورة الزراعية تضمن وضع الهيئـات اللازمة لتموين الفلاح ، والتخزين والتزويد بالقروض والخدمـات اللازمة لنشـاطه ، كمـا ينص قـانون الثورة الزراعية على ان الدولة تؤمن الفلاح من آثـار المضـاربـات على وسـائل الانتـاج والمنتجـات الفلاحية . لم يكن هذا القـانون الا مقيدا لحركة نشـاط الفلاح وبقدر مـا كـانت له ايجـابيـات لم يكن يخلـو من سلبيـات ، خـاصة في مجـال التسويق الذي لم يكن يتلاءم مع ظروف الا ستغلاليـات خـاصة الجبلية منهـا ، فالا سعـار التي كـانت تقدمهـا المؤسسـات المكلفة بالتسويق للفلاح متدنية جدا لا تمكنه من تغطية تكـاليف انتـاجه ، ضف الى ذلك البيروقراطية السـائدة في هيـاكل هذه المؤسسـات جعل النزاع متواصل بينهـا وبين الفلاحـين المنتجـين .

<u>الفرضية الثـانية</u> : هي تمكن القطـاع الخـاص الفلاحي نسبيـا من الوسـائل المالية والمـادية ، لقد كـانت اهم الوسـائل المتخذة لتشجيع القطـاع الفلاحي الخـاص هي تمكـينه من الوسـائل المـادية والمالية ، فبعد ظهـور مشـاكل في جهـاز تسيير الا ستغلاليـات التـابعة لقطـاع الدولة ، والعجز المـالي الذي وقعت فـيه الكثـير منهـا ، رغم كل الظروف المواتية والاعـانات المستمرة المقدمة لهـا من طرف الدولة ، هـذا اصبح من الضروري اعـادة النظر لوضع سيـاسة جديدة تضمن اعـادة دمج القطـاع الخاص الفلاحـي بكل مكونـاته والذي يعني شريحة كبيرة من المجتمع . السيـاسة الجديدة المتبعة تهدف الى تمكين الفلاحـين الخـواص من مستلزمـات الانتاج الضرورية والتـي تعطي لهم الفرصة هم ايضـا من استخدام التكنولوجيـا قصد تطوير كفـاءتهم الانتـاجية ،

ارتفعت حصة القطـاع الخـاص من العتـاد الفلاحي ، ففي 1983 تم انشـاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، تتمثل مهـام هذا البنك في تقديم قروض فلاحية تشجيعية للفلاحين بنسب فـائدة منخفضة .

الفرضية الثـالثة : عرفت هذه المرحلة دخولا لرؤوس الامـوال الفلاحية سـواء من الخارج او من منـاطق اخـرى ، وتسربـا لليد العـاملة من قطـاعـات اخرى ومن ولايـات مجـاورة ، كـان الاتجـاه في هذه المرحلة الى الفلاحة التي تعطي جدواهـا فـي اقرب الآجـال ، فالاستثمـارات طويلة الاجل اثبتت عدم فعـاليتهـا (في الزيتـون ، والتين ، وللفـواكه)، فكـان الاستثمـار الخـاص في هذا النـوع من الزراعـات كالزراعة التجـارية (خضروات مسقية ، بطيخ ، شمـام) وزراعة الكـلأ ، نشـاطـا واسعـا ، انهـا لا تتطلب استثمـارات كبيرة وسـوقـا رائجة ولها . الجـانب الاخـر هـو عودة اليد العـاملة المهـاجرة ومـا تحمله معهـا من رؤوس امـوال ، فالفئة التي لم يسعفهـا الحظ في الانخراط في القطـاع الصنـاعي ـ الخدمي الجزائري ، وراودهـا الحنين الى المـاضي كـانت الفلاحة ملجـؤهـا ، لا سيمـا وان الكثير منهـا ممن تمكنت من ان تتزود بعتـاد فلاحـي قبل ان تدخل الوطن ، ومن نـاحية ثـانية سيـاسة الدولة تسهل للفئة العائدة من المهجر الاندمـاج في الانشطة الاقتصـادية عن طريق تزويدهـا بالامكـانيـات المتـاحة كلمـا امكن ذلك .

الجـانب الثـالث هـو ظـاهرة كراء الاراضي التي اصبحت شـائعة والاقبـال عليهـا كبير ، فتتعدى نطـاق المستثمرين الفلاحيين فيهـا حدود الولاية ، ان هنـاك خواصـا يمتلكـون وسـائل انتـاجية (جرارات ، عتـاد جني ، عتـاد ري) من الولايـات المجـاورة كبومرداس ، البويرة ، يستغلون قطعـا زراعية على حـواف الاودية والسدود .

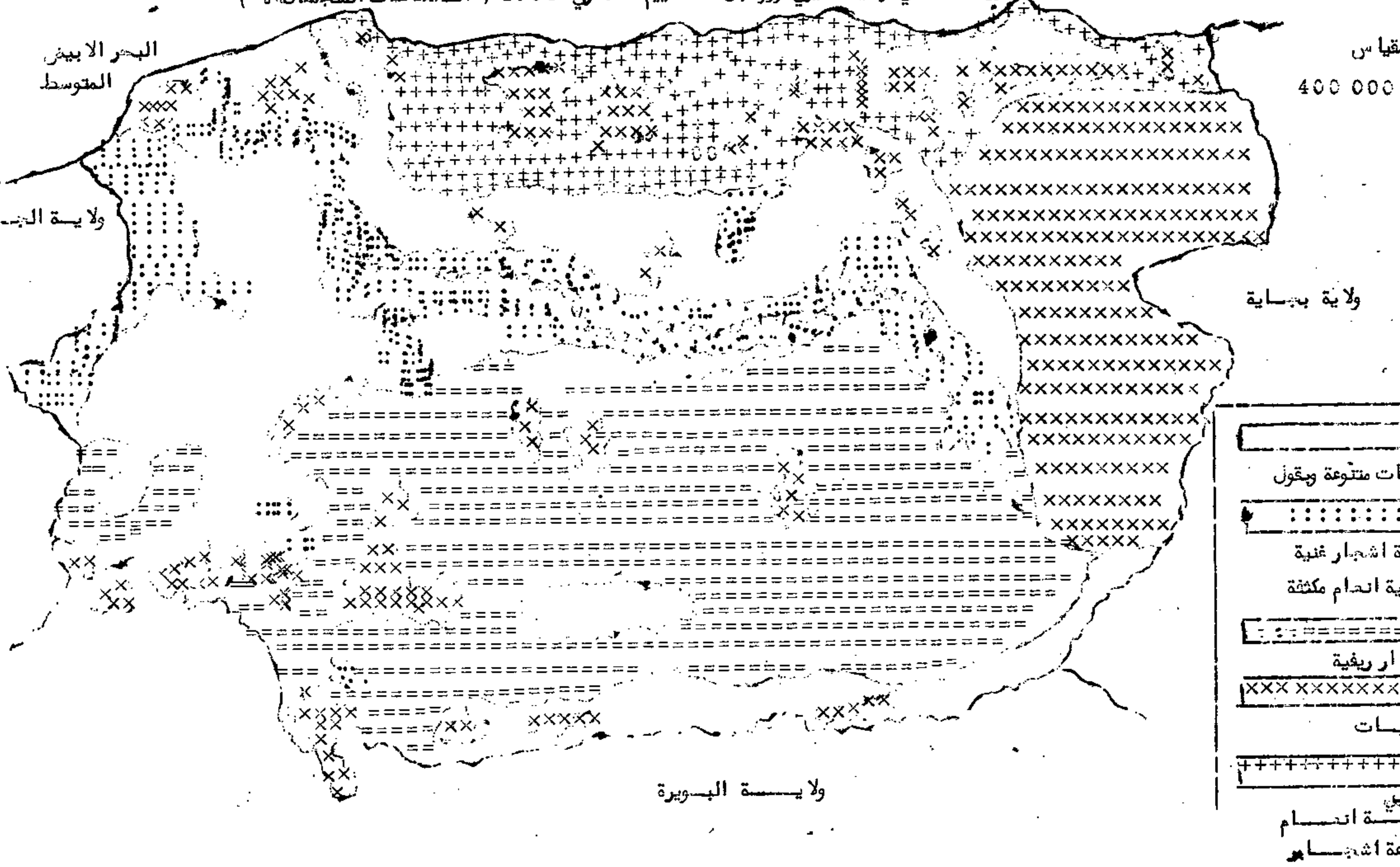
الجـانب الرابع هـو البطـالة المتفشية في بعض الولايـات الداخلية كالمسيلة وسطيف وبرج بوعريريج والبويرة ، تصدر هذه الولايـات اليد العـاملة الموسمية بكميـات كبيرة الى ولاية تـيزي وزو ، اليد العـاملة هذه في السنوات الاخـيرة ، وهي مستعدة لبيع قوة عملهـا بأدنى سعـر .

نحاول في هذا القسم اتبـاع منهجية للتحليل تتنـاول المرحلة 78 / 1988 على نوعين من التحليل :

دراسة كلية : يشمل الفصل الاول على الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت وراء التحول الاقتصادي الفلاحي في ولاية تيزي وزو الجبلية ، مبرزين البنية الاقتصادية والاجتماعية ، والتكامل الذي يقع بين مختلف العوامل الاقتصادية ومدى تاثيرها على كل عامل من هذه العوامل ، وتاثيرها مجتمعة على القطاع الفلاحي ، ومن ثم تاثير القطاع الفلاحي على باقي الانشطة غير الفلاحية . نحاول ان نظهر ما هي طبيعة الظروف والاحداث والعلاقات الراسمالية بين الافراد والهيآت الاقتصادية وطبيعتها مع القطاع الفلاحي .

دراسة جزئية : تمت عن طريق بحث ميداني شمل ثلاث بلديات (فريحة ، اغريب ، تميزار) تكون منطقة آيت جناد ، بواسطة تحريات عن الاستغلاليات الفلاحية في الموسم الفلاحي 1988/87 ، اخذت ضمن هذه العينة وحدات استغلالية تابعة للقطاع الخاص تقع في منطقة جبلية غير متجانسة جغرافيا .

المساحات الزراعية في ولاية تيزي وزو قبل التقسيم الاداري 1984 (المساحات المتجانسة)



1.1.1 ندرة الاراضي الصالحة للفلاحة

ان الاتساع الملحوظ الذي تعرفه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ولاية تيزي وزو ، والوجود الكبير لليد العاملة المهاجرة في خارج الولاية والوطن ، ساهما في رفع مستوى معيشة السكان ، كان لهذا اثرا سلبيا على مساحة الاراضي الفلاحية ، لقد اقتضت الضرورة الحالية التحول الجذري للسكنات التقليدية التي اصبحت لا تتناسب مع ضرورات الحياة العصرية وما يتبعها من ملحقات هذا التحول فرض على الدشرة في الولاية ان تتوسع بشكل يتناسب مع مقتضيات التطور ، بهذه العملية اصبحت الاراضي التي كانت مستغلة من قبل تلتهم شيئا فشيئا ، فتحولت الكثير من المداشر الى مدن صغيرة ، وصاحب هذا التوسع في التعمير ضرورات اجتماعية وثقافية اخرى (مدارس، مصحات ، بناءات ادارية) ، فاصبحت الاحتياجات الى مساحات التعمير تقاس تبعا لنسبة تزايد السكان ومعدل ارتفاع الدخول الفردية .

1.1.2 اتساع النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية

هذا النوع من الطلب عرف اتساعا بسبب التطور الصناعي والحرفي السريع في السنوات الاخيرة ، الاثر الناجم عن هذا يبدو واضحا في المناطق السهلية على شريط وادي سيباو ، وهي المناطق الاكثر خصوصية في الولاية ، الظروف المواتية التي تتميز بها هذه النقاط لاي نشاط جعل الصناعة لما تتميز به من مميزات عن الفلاحة تكون اكبر منافس لها هنا ، فلما كان من الصعب على المصانع ان تقام داخل المدن الرئيسية لتقام على الضواحي ، فكان نصيب السهول المجاورة ان تقام عليها المصانع الكبيرة ، وكان مسعى الحكومة تشتيت الوحدات الصناعية والحرفية حتى تحظى جميع المناطق بنفس الاستفادة من التشغيل ، فكانت النتائج ان تقام وتتسع مدن على مقربة من هذه الوحدات ، والكثير منها كان في المناطق

المستوية (الصالحة للفلاحة) ، هذه الوحدات تتطلب مشاريع سكنية وهياكل تحتية ومساحات مكملة للمصانع والوحدات الاقتصادية الاخرى على الشريط المحاذي لوادي سيباو (المنطقة القابلة للسقي) ، هذه النقاط كانت محل تهافت المستثمرين الخواص في الصناعة وفي التجارة نظرا للطابع الجغرافي السائد ووفرة المياه فيه ، بالاضافة الى كون الشريط منطقة تعرف حركة دؤوبة وبالتالي رواج النشاطات المقامة فيه .

3 . 1 . طلب الهياكل القاعدية والمواصلات

الاحتياج في هذا المجال عادة ما يكون على حساب الاراضي الفلاحية ذات القيمة العالية ، لذلك فان مساحات هامة تبتلعها هذه المشاريع الهامة اجتماعيا واقتصاديا ، قد ازداد شق الطرق في الاونة الاخيرة لفك العزلة عن بعض المداشر ، وتوسع الطرق القديمة المقامة حتى تستجيب للاكتضاض في حركة المرور .

ان المشاريع المدروسة سابقا من طرف الحكومة والتي من المزمع نشرها عبر تراب الولاية لها تاثير سلبي على الاراضي الفلاحية ، ولا يمكن ان نتجنب ذلك الا اذا تدخلت عوامل مساعدة ومدعمة لعملية الاستعمال العقلاني للاراضي ، مستوى مجمل الانشطة يمارس تاثيرا مباشرا على حجم الطلب غير الفلاحي ، ففي الاوقات الراهنة وهي اوقات رخاء في حياة المنطقة وازدهار لم تشهده من قبل يكون الطلب مرتفعا على السكنات ، وهو ما يفرض على الحكومة الانفاق اكثر على الهياكل القاعدية ، وبامكان الحكومة تفاديا لما قد ينجم عن هذا من تاثير سلبي ان تلعب دورا هاما بواسطة التهيئة العمرانية المتزنة للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

4 . 1 . 1 توسع الاحراش الغابية

بعد الهجر الجماعي للاراضي الفلاحية الجبلية المغروسة زيتونا وتينا وخروبا ، وعدم العناية بها ، نمت الاحراش واصبح حاليا من الصعب استصلاحها مادام العمل الالي يصعب استخدامه في المنحدرات الشديدة والتي تميز مجمل اراضي الولاية تقريبا ، ان جزء كبيرا من الاستغلاليات الفلاحية اصبح حاليا من قطاع

الغـابات حتى الملكية فيهـا يصعب تحديدهـا ، اغلب الاراضي فيهـا لا تملك عقودا وبقيت على حـالهـا تـابعة للعـائلات والمداشر ، ان الاراضي التي كـانت تشتغل ، التداول يتم فيهـا عن طريق الميراث وبقي البيع محجـورا ، لذلك اذا لم يـوجد شخص من العـائلة يتولى الاستغلال فان الارض تترك مهجـورة بدون ادنى عنـاية ، وبقيت اجـزاء من هذه الاستغلاليـات مهملة دون عنـاية فاصبحت تشكل جـزء من احـراش ومنظـر الغـابـات .

ان التوسع في الاستثمـار الفلاحي الخـاص اهمل جزء من الاراضي الزراعية في انتظـار اقدام الدولة على استصلاحـهـا ، بعد مـا تبين ارتفـاع تكـاليف وصعـوبة استصلاحـهـا ، وحتى بعد استصلاحـهـا فان العمل يظل فيهـا صعبـا ومرهقـا مادام موقعهـا يصعب التوغل فيـه ، ووجـودهـا في المنحدرات يصعب من استخدام الالات الميكـانيكية ، والبـاقي من الاستغلاليـات او الاراضي المهملة بقيت كاحراش ترعـى فيها الانعـام في قطعـان محدودة .

الاراضي البـور التي تعتبر الى حـد مـا صـالحة للزراعة ، فكل مـا هـو صالح منهـا هومستعمل في النشـاط الفلاحي او غير الفلاحي ، وان عدم استعمـالهـا فـي الانتـاج الزراعي شجع القطـاعـات الاخرى على التهـافت على استخدامهـا ، مع توفر العمل الميكـانيكي لم يصبح هنـاك حجة في عدم استعمـال هذه الاراضي الا اذا ثبت عدم استجـابتهـا للالـة او ان النشـاطـات الاخـرى كـانت لهـا الجـاذبية الاقـوى ، وسـاهم في ذلك فك العزلة عن الكثير من المداشر والجهـات المعـزولـة داخل الولايـة .

1.1.5 استصلاح الاراضـي

الاراضي التي شملهـا الاستصلاح محدودة المسـاحة ، ويعـود ذلك الى ارتفاع تكـاليف الاستصـلاح ، ويصعب على القطـاع الخـاص القيـام بهذه المهمة اذا لم تتدخل مؤسسـات حكـومية ، لكن الاسعـار التي اصبحت تطلبها هذه المؤسسـات مقـابل الاستصلاح تعتبر مرتفعة نسبيـا :

- ازالة الاحـراش والجـذور 7000 دج /هـ

— شــق التــربـة 500 3د ج /هـ

— تصفية الحجــارة 360 د ج /هـ

— تسـوية الارض 350 د ج /هـ

وترتفع التكــاليف كلمـا كــانت المســاحات المستصلحة قريبة من المنــاطق الغـابيــة او تكثر فـيهــا الصخــور ، ولتـوضيح ذلك ناخذ مثــالين ، الاول يشمل المســاحة التي استصلحت في منطقة واضية وهي ارض جبلية غير غــابية ، استصلحت مســاحة تقدر بـ175هـ تقع على مقربة من السد الطي المقــام هنــاك ، الثــاني بمنطقة ازفـون على وادي سيدي خليفة وهي ارض جبلية غــابية تكثر فـيهــا الاحراش والحجــارة ، نجــد تكلفة الاستصلاح في المنطقة الاولى تســاوي 5661 د ج للهكتــار الواحد ، بينمــا في المنطقة الثــانية تســاوي 9793 د ج للهكتــار الواحد ، وكلا التكلفــتين تعتبران مرتفعتين ، وكذلك تكــاليف شق الترع في الارض من اجل توجـيـه واخلاء المـيــاه المتجمعة في الاراضي الزراعية من جراء الامطــار ، هي ايضــا مرتفعة ، فموسسة "كوميد" (تعــاونية البناء الريفي والري وصرف الميــاه) التي استخلفت التعــاونية الفلاحية المتخصصة في الخدمــات الريفية ، هي الموسسة الوحـيدة في الولاية المتخصصة ، تطلب لقــاء شق الترع 70 د ج للمتر الطــولي ، و40 للمتر الطــولي في التجــريف .

ان الاستصلاح بطــيء جدا في هذه المســاحــات بسبب صعــوبة المســالك بين التضــاريس الجبلية وفي المنحدرات الشديدة ، الى جــانب ندرة قطع الغيــار التي تزود بهــا الالات المتخصصة لذلك .

مــا يمكن استنتــاجه هو ان الموسســات المكلفة باستصلاح الاراضي (وهنــا نشمل الديوان الوطني لاشغــال الغابات (وان كــان عمله خــاص بقطــاع الغابات) وديوان حمــاية واستصلاح الاراضي) هذه لا يزال نشــاطهــا محدودا ، فالاراضي الجبلية خصبة وذات مردودية عــالية اذا قــورنت ببــاقي الاراضي في مــاطق اخرى من الوطن ، فالترسبــات عبر السنين وتراكم الدبــال من بقــايــا الاوراق والجذور في الجهــات الغــابية جعلت منهــا تربة غنية بالعضويــات ، خــاصة تلك الموجــودة في السفــوح والاودية ، وان عددا كبيرا من المســاحــات المغروسة اشجــارا في وقت مضى هي الان مهملة ومهجــورة ، بسبب عزلتهــا وصعوبة العمل الزراعي فيهــا واستحــالة ادخــال العتاد الفلاحي اليهــا ، وان عددا كبيرا من اشجــار الزيتون هــو الان مهملا دون استغلال

جدول 66 : المساحات الجبلية المستصلحة المحددة

للزراعة بولاية تيزي وزو (85/1989)

البلدية	المكان	المساحة	الملاحظة
ازفون	وادي ملاطة	30	على طول الوادي
ازفون	وادي سيدي خليفة	144	" " "
واضية	حول السد التلي	130	لسقي جزء من السد التلي
ذراع بن خدة	مزرعة اسماعيلي	24	8هـ مولت من طرف الاستغلالية
مقلع	مزرعة آيت غربي	36	الانجاز اسند الى المزرعة
مقلع	حول سد تلي	45	
		409	

المصدر : تعاونية البناء الريفي وصرف المياه (كوبسيد) لولاية تيزي وزو

لوجود اماكن غير مستغلة .

1.1.6 اتساع الاراضي المسقية

عرفت الزراعة الجبلية اقبالا كبيرا على الاستعمال المكثف لعتاد الري ، حتى مع ندرة العتاد في مؤسسات التموين ، وعرفت الزراعة المشقية اهتماما لما تتميز به من مردودية زراعية مرتفعة ، هذه الدوافع ساهمت في اتساع الرقعة الزراعية المسقية ، ولم تصبح المساحات الزراعية الواقعة على اودية سيباو والاربعاء وقصاري هي وحدها التي تنتشر فيها الزراعة المسقية ، لكن بالاضافة الى اتساع الرقعة المسقية في هذه النقاط استفادت مساحات اخرى من اقامة هياكل للري وشهدت الاودية الكبرى في الولاية ونقاط الموارد المائية استغلالا مكثفا لعنصر الماء ترتب عنه اختلال في تزويد المدن والتجمعات السكنية بمياه الشرب .

مع المخطط الخماسي الاول شهدت الولاية تزايدا في اقامة منشآت الري المتوسط منها : كالسدود والابار العميقة ، والصغير : كالسدود التلية .

جدول 67 : اتساع المساحة المسقية في ولاية تيزي وزو (1987/77)

القطاع	1978/77	1982/81	1985/84	1988/87
ش.زراعية	147	188	—	—
اشتراكي	855	2 050	1 100	—
خاص	1 443	3 534	2 043	4 741
المجموع	2 445	5 773	3 143	4 741

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية تيزي وزو .

— الري المتوسط : يشمل السدود المتوسطة والابار الكبيرة والمضخات الموضوعة على حواف الاودية الكبرى بالولاية ، هذه الهياكل مازالت تشكو من العوائق التقنية التي تقلل من امكانية استمراريتها في العمل ، او امكانية توسيع الصالح منها ، فالهياكل المقامة قبل هذه الفترة ، الكثير منها متوقف عن العمل وجزء منها يعود الى الفترة الاستعمارية .

السدان الموجودان ، عرفت فيهما المساحات المسقية تذبذبا في الاستغلال بسبب تقادم الهياكل واصابتها بالصدا ، والضياع الكبير في كميات المياه اثناء التوزيع ، ضف الى ذلك كون السنوات الاخيرة عرفت نقصانا كبيرا في كميات الامطار المتساقطة وبالتالي نقصانا في مستوى التوزيع لمخزون السدود ، السد الثالث (الموجود ببلدية عين زاوية) قابل لري 117 هـ ، شرع الاستغلال فيه في 1987 ، ولكن الري فيه مايزال بالوسائل الخاصة للفلاحين ، اما شبكة الرى التي تشكل جزء من هيكل السد فلم تنته منها الاشغال بعد بسبب التاخير في الانجاز ، هذا قلل من المساحة التي من الممكن سقيها .

الابار الكبيرة ، العدد المنجز منها في الولاية يقارب 400 بئر اهملت كلها تقريبا ما عدا تلك المزودة بمضخات من اجل تزويد القرى والمدن المجاورة للوادي بمياه الشرب ، اما الباقي فيجهل تواجدها واغلبها سد بعد الانتهاء من حفرها والاخر اتلف من جراء التخريب المتعمد او من جراء الفياضانات الموسمية للاودية .

ان امكانية القطاع الخاص في حفر الابار للاستفادة من الري ضعيفة ، فالتكاليف

المالية المالية التي تضعها المؤسسات الخاصة بحفر الابار مرتفعة ، في مجال حفر الا بار العميقة مؤسسة الاعمال الهندسية الريفية والحضرية - هي المؤسسة الجهوية الوحيدة المتخصصة في هذا النوع من الهياكل ، ارتفعت فيها اسعار الحفر للمتر الواحد من 4000دج/م في الفترة 78/1983 الى 5000دج/م في الفترة 83/1986 لبئر متوسط قطره (1600 1000) ملم ، الى 7540 دج/م في الفترة 87/1988 .

المضخات الكبيرة التي تضخ الكبيرة من وادي سيباو الموجودة حاليا ثلاث ، الاولى تقع بشالة نزاوش قادرة على ري 60 هـ وهي معطلة منذ 1974 وفي كل سنة تجرى عليها اصلاحات لكن سرعان ما تفسد ، والثانية موجودة في بلدية تادميت بامكانها ري 350 هـ ، فالى جانب استخدامها في الري تستخدم في تزويد مدينة تادميت بمياه الشرب ، والثالثة في بلدية ذراع بن خدة وهي الوحيدة السليمة من العطب تقريبا وبامكانها ري 182هـ، لكن الاراضي القريبة منها على اهبة الابتلاع النهائي من جراء زحف العمران .

— الري الصغير : تعرف المناطق الزراعية المتواجدة في الولاية بالطابع التلي او المنحدر ، لذلك كان انتشار انجاز وحدات السدود التلية (الحواجز المائية) امرا مناسبا للطابع الجغرافي المميز للولاية ، السياسة المسطرة من قبل السلطات العمومية ، هو اينما وجدت اراضي صالحة للزراعة اقيمت على مقربة منها سدود تلية تلبية لتغذيتها بالمياه ، ان انجاز مثل هذه المنشآت لا يتطلب تقنيات وامكانيات كبيرة ، لذلك حظيت بالاهتمام ، انجازها لا يتطلب اكثر من جرافة وشاحنات وجرارات من اجل وضع حاجز للماء ، وتسقي هذه السدود ما حولها من مساحات زراعية ، وبالتالي لا تتطلب شبكة ري ، وبامكان الفلاح استخدام عتاده الخاص في السقي .

صعوبة وضع رقابة على نظام الري ، جعل من بعض المزروعات هي التي تستفيد وحدها من الري ، وبعد ان تخلت الدولة على نظام مراقبة التسويق ، فان عدوى التسابق نحو الربح الاوفر شملت حتى المزارع التابعة للقطاع الاشتراكي ، فاصبحت كل الوحدات الانتاجية تلجأ الى الزراعة التجارية كلما كانت الظروف الطبيعية والمادية ممكنة حتى تحافظ على اتزانها المالي واستمراريتها ، اما جانب المنفعة العامة او الاستغلال في الزراعات الاساسية في استهلاك المواطن فلم تراع تماما مادام الربح فيها غير مشجع ، فاحتلت مساحات كبيرة من الجزء المسقي .

جدول 68 : نمو المساحة والانتاج في الزراعة التجارية بولاية تيزي وزو (1988/77)

القطاع	1978/77		1984/83		1985/84		1988/87	
	مساحة (هـ)	انتاج (ق)	مساحة (هـ)	انتاج (ق)	مساحة (هـ)	انتاج (ق)	مساحة (هـ)	انتاج (ق)
ش .زراعية	251	11 732	234	21 782	—	—	—	—
اشتراكي	1 273	72 196	1 248	90 964	489	20 512	—	—
خاص	8 831	40 296	1429 5	1264 955	9 050	459 479	15 346	197 656
المجموع	10 355	504 956	15 777	1377 701	9 539	479 991	15 346	197 656
منها : بطيخ وشمام								
ش. زراعية	120	4 076	60	4 970	—	—	—	—
اشتراكي	473	20 771	555	39 745	116	13 563	—	—
خاص	2 558	90 010	4 238	429 462	3 783	376 997	2 079	153 467
المجموع	3 151	114 857	4 853	474 177	3900	390 539	2 079	153 467

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية تيزي وزو

جدول 69 : السدود التلية والمساحة المسقية

منها في ولاية تيزي وزو (80/1989)

	العدد	عدد البلديات	حجم المياه (الف م3)	المساحة القابلة للري
البرنامج القطاعي 80/84و 85/89	12	6	874	175
مخططات التنمية البلدية 85/87	30	18	1 858	372
الصندوق الوطني للتضامن	5	3	195	39
خزينة الدولة	2	2	105	18
المجموع	49	—	3 032	604

المصدر : نيابة مديرية الري لولاية تيزي وزو .

7 . 1 . 1 الانتاج الزراعي وتوزيع الاراضي

عرفت المرحلة 78/ 1988 اتجاها خاصا في نوع المزروعات ، فعرفت زراعة الكروم وزراعة الكلأ نشاطا ورواجا كبيرين ، زراعة الكروم (العنب) ارتفعت فيها المساحة في الفترة 77/ 1988 بمرتين ، وفي الفترة 84/ 1988 بثلاث مرات ونصف بقيت المناطق الجبلية الشديدة الانحدار على عزلتها ، فزراعة الزيتون الزراعة الاساسية التي تعرف بها المنطقة تقهقرا كبيرا ، لم تعرف هذه الزراعة اي نمو وزادت الهجرة عنها ، وتشهد حاليا اهمالا كبيرا ، لما تتسم به من صعوبات في الانتاج ، بالاضافة الى كون زيت الزيتون من الزيتون التي بدا الطلب يقل عليها تدريجيا على المستوى الوطني والعالمي .

جدول 70 : النمو النسبي للمساحات الزراعية

في ولاية تيزي وزو (1988/77)

النوع	1978/77	1984/83	1985/84	1988/87
حبوب	100	108	100	195
حبوب جافة	100	138	100	163
زراعة تجارية	100	152	100	167
زراعة كلا *	100	152	100	131
كروم (عنب)	100	153	100	328
زراعة فواكه	100	172	100	112
تين	100	94	100	92
زيتون	100	128	100	101

المصدر : نسب قمنا بحسابها من الارقام الماخوذة من مديرية الفلاحة لولاية تيزي وزو .

جدول 71 : ارتفاع الانتاج العالمي للزيوت الغذائية

و = 1000 طن

النوع	1960	1970	1980
صويا	3 295	6 015	14 926
عباد الشمس	1 665	3 818	5 565
مسلج	1 105	1 880	3 636
فول سوداني	2 555	3 265	3 372
قطن	2 165	2 395	3 333
زيتون	1 126	1 257	1 404

المصدر : احصائيات عن المؤتمر الدولي المنعقد في مراكش بالمغرب في 1981 عن تطوير تقنيات انتاج الزيتون . اكتوبر 1981 — المغرب منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة .

في تيزي وزو لم ترتفع المساحة المغروسة زيتونا الا بنسبة 28% في الفترة 77/1984 وب 1% في الفترة 84/1988 ، الجزء الاكبر من المساحة المغروسة بدات الاشجار فيه تدخل مرحلة الهرم بسبب عدم العناية بها ، واصبح يشكل جزء من الغطاء الغطاء الغابي ، والخلف الذي ينمو حول الاشجار يشكل جزء من الاحراش الغابية ما عدا الاشجار المتواجدة على مقربة من التجمعات السكنية او في الاماكن القليلة الانحدار وسهلة المسالك . نفس الظاهرة تنطبق على زراعة التين فان الاقبال عليها قليل رغم ارتفاع اسعار المنتوج في السوق ، الانتاج انخفض عما قبل ، انخفضت المساحة المغروسة في الفترة 77/1984 بنسبة 3% وفي الفترة 84/1988 ب 8% .

1.1.8 تربية الانعام وتوزيع الاراضي

بقيت الاراضي الجبلية محل استقطاب لتربية الانعام ، فجزء كبير من اراضي ولاية تيزي وزو بقي لا يصلح الا لتربية الابقار خاصة ، الا انها لا تتوفر على المراعي المهيئة خصيصا للرعي كالتي تعرفها بعض الدول المتطورة التي تنتشر فيها تربية الانعام ، فنوع الاعشاب الذى ينمو بريا ليس بمورد يعتمد عليه كغذاء للابقار ، لذلك تربية الابقار بقيت شبه ثابتة من ناحية العدد والامكانيات المسخرة لذلك لم يتسع تعداد القطعان ، لكونها تتطلب مراعي غنية بالنباتات النافعة ويد عاملة متوفرة وهذا ما لم يكن متوفرا ، كانت الثيران تمثل نسبة عالية في تربية الابقار ، كانت تستعمل الثيران سابقا في الحرث ، لكن حاليا تكاد تنعدم الحراثة باستخدام الثيران في جميع الولاية الا في القطع الزراعية المتواجدة في المنحدرات او المعزولة عن توغل الالات الفلاحية ، ومع النقصان في الطلب على استعمالها نقصت الاهمية من تربيتها .

تربية الاغنام والماعز محدودة في الولاية ، ان الزيادة التي عرفتها الفترة 77/1988 في عدد الماشية من غنم وماعز يعود الى بعض الفلاحين الذين ما زالوا يعمدون الى تربية قطعان يتراوح العدد فيها بين 4و15 عنزة ومعزة ونعجة اسوة بمهنة الاجداد ، وفي كثير من الاحيان لا يقوم بالتربية الا من لا عمل له يجد منها موردا للرزق ، اما في الغالب فالسكان الريفيون

يعمدون الى تربية معزة او نعجـة واحدة قصد الانتفـاع منهـا بالحليب .

عرفت تربية الدواجن المعدة لانتاج اللحـوم البيضـاء ارتفـاعـا عند القطاع الخـاص، بعد ان لقي هذا النـوع من الانتـاج الفلاحي تشجـيعا من طرف السلطات الحكومية ، لا سيمـا بعد انخفـاض الانتـاج الوطني من اللحـوم الحمراء وارتفـاع الطلب عليهـا ، فتهـافت الخواص على تربية الدجـاج لمـا يتميز بـه من اجراءات بسيطة من اجل الاستفـادة من حقـوق التربية ، وقلة رأس المال والتكـاليف فيمـا ، والربح المضمـون فيهـا .

جدول 72 : تطور تربية الانعـام في ولاية تيـزي وزو (1987/77)

النـوع	القطـاع	1978/77	1984/83	1985/84	1987/86
ابقـار	ث.زراعية	—	—	—	—
	اشتراكي	3 619	2 340	833	837
	خـاص	36 202	33 039	32 267	35 170
	مجمـوع	39 821	35 433	33 110	35 974
اغنـام	ث.زراعية	—	—	—	—
	اشتراكـي	500		—	5 200
	خـاص	310		95 750	100 548
	مجمـوع	85 032		95 750	107 748
ماعـز	ث.زراعية	—	—	—	—
	اشتراكي	73		—	—
	خـاص	43 477		64 040	70 039
	مجمـوع	550		64 040	70 039
دجـاج	ث.زراعية	—	—	—	—
	اشتراكي	—		44 600	837
	خـاص	702 000		796 700	35 170
	مجمـوع	702 000		841 300	35 974

المصـدر : مديرية الفلاحـة لولايـة تيزي وزو .

الخيول والبغال والحمير تناقص العدد فيها ، في السابق كان الغرض من تربيتها هو استعمالها في الركوب وحمل الاثقال والجر والحرث هذه المهام حاليا يستخدم فيها العتاد الفلاحي وعتاد النقل الميكانيكي فهو اجدى واقوى ، ثم يعود الهجر لهذه التربية الى العناية والاغذية التي تتطلبها ، وبالتالي تكون التكاليف فيها اعلى من المنافع المجناة منها .

في السنوات الاخيرة نقص عدد الانعام والدواجن بسبب نقص التموين بالمادة الغذائية الخاصة بالتسمين ، خاصة المعدة لاغذية الدجاج بسبب لجوء مربي الانعام الى استخدامها في تغذية انعامهم لقلة معرفتهم بمجال استعمالها اوتعمدا في ذلك بعد ان ثبتت فعاليتها في سرعة تسمين الانعام .

2 . 1 . اليد العاملة الفلاحية

مازال العمل الفلاحي يستقطب من لا عمل له ، ومن رفضته القطاعات الاخرى كونه لا يزال يعتمد في كثير من المهام على الجهد العضلي ، ولا يعرف العامل فيه الاستقرار ، فاغلب الزراعات السائدة تتطلب يدا عاملة موقتة ما عدا المالكون او المستثمرين منهم ، الفلاحة تستحوذ على الغالبية العظمى من الايدي العاملة غير المحصاة ، في 1977 كان عدد المشتغلين في الفلاحة يمثل 64 ٪ من السكان النشيطين (5) ، في الاحصاء تم احتساب كل منهم بدون عمل ويمارسون العمل الفلاحي ولو شكليا وهو المفهوم الذي يطلق على من لا عمل له ويمتلك مساحة زراعية حتى ولو كانت هذه المساحة غير مستغلة .

اليد العاملة الفلاحية التي يشير اليها الجدول اللاحق هي تلك التي تشتغل دوما في الفلاحة مقابل اجر (كالقطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية) او الملاك الخواص الذين يمارسون وظيفة الفلاحة بشكل خاص ويبدو ان هذا التعداد هو اكثر دقة ولكنه لا يزال لا يخلو من نقائص . تبدو الزيادة غير متكافئة بين القطاعات ، فالقطاع الفلاحي عرف نقصا على عكس القطاعات الاخرى (ــ 0.02 ٪)

جدول 73 : تطــور التشغيل حسب القطـاعــات
=======

في ولاية تيزي وزو (1987/77)

القطـــاع	1977	%	1987	%
فلاحـــة	9 387	11.7	9 191	6.4
صنـاعة	16 46 4	20.5	21 337	15.0
بنـاء واشغـال عمـومية	18 210	22.7	24 601	17.3
خدمــات وادارة	36 046	45.0	86 588	61.0
المجمـــوع	80 107	100	141 717	100

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تيزي وزو

في العشر سنوات الاخيرة ، بينمـا وقع هنـاك ارتفـاع في القطـاعات الاخرى (الصنـاعة +26.5 %، البنـاء والاشغـال العمـومية +35 % ، الخدمات +140 %) هذا التضخم في القطـاع الثـالث كمـا يسميه سمير امـين (6) في الدول النـامية يمس هذا القطـاع على عكس الدول المتقدمة ، الذي يكـون يسـاوي فيه القطـاع الثاني (الصنـاعي) مع الثـالث ، فتضخم عدد العمـال في القطـاع الثـالث اصبح من العلامـات المميزة للدول المتخلفة .

العدد الحقيقي لليد العـاملة الفلاحية في القطـاع الخـاص لا يمكن تحديده بالضبط ، لان الفلاحة مـازالت ملجئـا لكل من لا عمل لـه ، ثم مـازالت لم تتوصل الى تعريف خـاص بالعـامل الفلاح ، هل هـو كل من يشتغل في الفلاحة حتى ولو هو عـامل في نشـاطات اخرى غير فلاحية ؟ ومـا هي المدة التي يقضيها العامل داخل النشـاط الفلاحي حتى يصبح عـاملا فلاحـا ؟ ولكي نبين الفرق بين الاوقـات المخصصة للفلاحة وهـو وقت فـائض عن العمل في النشـاطات غير الفلاحية ، ونبين انـه حاليا اصبح يبدو نوعـان من الفلاحة ، الاولى زراعة تعتمد على المسـاحات الصـالحة للزراعة وهي تمثل شكلا من التلاؤم مع التطـور ، والزراعة تتلاءم وتستجيب لشروط السـوق ، وهي تختـار بين مجمـوعة الطرق للاستجـابة لهذا الهدف ، امـا الفلاحـة من النوع الثـاني فهي تسعى لتحقيق الاكتفـاء الذاتي ، وبالتـالي هي معـايشة ، وفيهـا الوقت الجـزئي نـاتج عن نمـوذج الملاءمة ، وهنـا يتم ابعـاد الحـاجز الذي يفصل

عالم الريف الفلاحي عن عالم القطاعات الاخرى المتطورة (7) ، ثم ان نسبة كبيرة من الاشخاص يشتغلون اوقاتا متقطعة على شكل عمل جزئي داخل الفلاحة ، فما هو مقدار الوقت الجزئي الذى يمكننا من تصنيف صاحبه ضمن العمال الفلاحين ؟

الفئة التي تشكل القسم الاكبر من اليد العاملة غير محصاة في هذا القطاع وتشمل فئة الشيوخ والنساء ، هذه الفئة يعتبر العمل الاساسي المسند اليها هو العمل الفلاحي بعد التدبير المنزلي ، فهم يشتغلون برعاية الماشية واستغلال القطع القريبة من السكنات في زراعات على مساحات صغيرة موجهة الى الاستهلاك الذاتي كلما امكن ذلك .

1.2.1 مستوى التاهيل داخل القطاع الفلاحي

يلقى القطاع الفلاحي الجبلي منافسة كبيرة من طرف القطاعات الاخرى ، ومازال يعتبر القطاع المخضوع لغيره من ناحية قوة جاذبية القوة العاملة ، ان معظم اليد العاملة المدربة والمؤهلة للاشغال التقنية تفضل العمل ضمن قطاعات الصناعة والبناء والخدمات ، ما عدا تلك المتكونة في المجال الفلاحي ، ومنا ايضا العدد من المهندسين والتقنيين الفلاحيين قليل جدا ، هذا الاختصاص كان محل نفور دائم من قبل الطلبة المتكونين ، فكلمة فلاحة بقيت الى عهد قريب ذلك النشاط الخامل غير المنتج ، خاصة وانه قد على مر على مراحل تاريخية كانت السبب في النفور منه ، العدد المتوفر حاليا مازال عمله يقتصر على المهام الإدارية داخل المكاتب .

الارقام المستمدة من الولاية في هذا الشان تختلف باختلاف المصلحات ، العدد المدون داخل مديرية الفلاحة يختلف عن العدد الرسمي بمصلحة السكان والتشغيل ، المستوى العام المتدني للتكوين والتاهيل الفلاحيين مازال صفة لصيقة بالقطاع ، العدد الذي تشمله الاحصائيات من مهندسين وتقنيين يعملون جلهم في القطاع الاشتراكي ضمن 37 مزرعة اشتراكية متواجدة عبر تراب الولاية (قبل التقسيم الادارى 1984) والباقي على شكل اداريين وخبراء يعملون في المكاتب بمقر مديرية الفلاحة او ضمن التعاونيات الفلاحية الخدمية ، ومهمتهم ادارية اكثر ما هي تقديم

النصح والخبرة والمعرفة الفلاحية .

جدول 74 : توزيع التشغيل الفلاحي حسب الفئات
الاجتماعية المهنية لولاية تيزي وزو في 1983

مستوى التاهيل	العدد المطلق	النسبة
مهندس دولة	—	—
مهندس تطبيقي	100	0.40
تقني	246	0.99
عامل ماهر	145	0.58
عامل فلاحي	24 360	98.02
المجموع	24 851	100

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية تيزي وزو .

1.2.2 عودة اليد العاملة المهاجرة

اليد العاملة المهاجرة من المنطقة في اوروبا تشتغل في قطاعي الصناعة والبناء والاشغال العمومية بصفة اساسية ، فمن احصائيات اجريت في 1979 عن 816 مهاجر من ولاية تيزي وزو ، تبين انهم يتوزعون على القطاعات التالية :

328 عامل في الصناعات الميكانيكية والحديدية (8)

75 عامل في صناعة العمارات .

33 عامل في صناعة النسيج .

24 عامل في صناعة الفندقة .

49 عامل في النقل .

109 عامل في نشاطات اخرى .

وهناك من بين 618 عامل 319 في حالة بطالة ، 21 في تاهب للعودة النهائية .

من 1978 الى 1985 ارتفع عدد العمال الجزائريين البطالين في فرنسا . ولقد عرفت هذه الفترة مرحلتين : الاولى شهدت ارتفاعا كبيرا وتمتد الى 1981 تضاعف

فيهـا عدد طلبـات التشغيل بخمس مرات ، وانتقل العدد من 398 13 الى 71024 ، الثـانية اقل وطئـا تمتد من 1982 الى يومنـا هـذا ، واتسمت بالتنـاقص ولكن ببطء شديد (9) . كيف نفسر البطـالة في وسط اليد العـاملة الجزائرية في فرنسـا : ؟ يعـود السبب الرئيسي فيهـا الى تمركزهـا في القطـاعات التي انخفض الاستخـدام فيهـا لليد العـاملة وارتفع فيهـا استخدام الالـة (ارتفـاع نسبة راس المـال العضوي) ، ومنهـا صنـاعة السيـارات والصناعة الحديدية ، العمارات والاشغـال العمـومية ، والسبب الثـاني يعـود الى قلة كفـاءة اليد العـاملة الجزائرية التي خلعت من الوظيف واستبدلت بيد عـاملة تتلاءم مع التطـور في الاستخدام الالي من النسـاء والشبـاب الذين يقلـون عن سـن 25 .

ان الجزائر وضعت على عـاتقهـا استقبـال اليد العـاملة العـائدة من المهجر فوضعت ضمن مخططـاتهـا التنموية هيـاكل التشغيل التي من الممكن ان تستفيد من هذا المورد ، العـائق الحـالي في وجـه التنمية الصنـاعية الجزائرية هوافتقـارهـا ليد عـاملة مؤهلة ، وقد اتخذت التدابير منذ السبعينيـات من اجل استقطـاب اليد العـاملة العـائدة من اوروبـا بعدمـا تزودت هنـاك بتقنيـات هـامة في المجـال الالي ، لذلك عدد كبير من الشركـات تبنت مسؤولية دراسة وتقييم في كل قطـاع على حدة لاهمية اليد العـاملة المتواجدة في اوروبـا ، وجعلت تحت وصـاية وزارة العمل هيأة خـاصة بدراسة النتـائج السلبية التي تمخضت عن سـوء توزيع اليد العـاملة التي قدمت وكيفية اعـادة استخدامهـا ، وفي عقـود العمل المقترحة وضعت ضمـانات اعـادة التشغيل في الوطن وتهئي تكـاليف النقل للافراد وعـائلاتهم وامكـانية حصولهم على سكنـات ، بالاضـافة الى التسهيلات الجمركية عند استيراد مختلف السلع الاستهلاكية .

هل استفـاد القطـاع الفلاحي من اليد العـاملة العـائدة من المهـجر ؟ نستخلص ممـا سبق نظريـا ان القطـاع الفلاحي لم تشمله عملية اعـادة الدمج المتوخـاة حكوميـا ، واليد العـاملة القـادمة لا تحمل أي فنيـات فلاحية اللهم بعض الفنيـات الخـاصة باستخدام وصيـانة العتـاد الفلاحي ، فالمهـاجر الذي يستخدم كعـامل فلاحي لدى الغير هذه ظـاهرة نـادرة الوقـوع ، قد يكـون ثمة عـائدون من المهجر مزودون بعتـاد خـاص بالفلاحة والري من اجل استخدامهـا في استثمـارهم الخـاص وهذا مـا ندرسه في بـاب آت .

1.2.3 اليد العاملة القادمة من ولايات اخرى

ارتفع عدد اليد العاملة الشابة القادمة من ولايات اخرى مجاورة كالبويرة وبرج بوعريريج وبجاية والمسيلة ، هذه الولايات عرفت في السنوات الاخيرة جفافا وقل فيها المردود الفلاحي لمجمل المزروعات ، وقلت فيها امكانيات التوظيف في المؤسسات الحكومية والشركات الوطنية والخاصة (ما استفادت به هذه الولايات قليل) وهم لا يحظون أي تاهيل يسمح لهم بالاشتغال في وظائف ادارية اوتقنية ، ان نسبة كبيرة من هذه اليد العاملة دون سن اداء واجب الخدمة الوطنية وهوسبب آخر يحول دون امكانية تشغيلهم ، ففي ولاية تيزى وزو امكانيات العمل اكثر من الولايات التي ينتمون اليها ، فالقطاع الخاص ينشط كثيرا في هذه الولاية ، لذلك نجدهم في غالب الاحيان يشتغلون يوميون ، واحيانا لبعض الساعات عندما يكون العمل شاقا (خاصة في مجال البناء) ، وتستهويهم المهن الحرة (ترقيع الاحذية ، باعة متجولون بدون رخص للتجارة)، وينشطون في قطاع البناء ، ويلاحظ هنا الاستغلال المجحف لاصحاب الاعمال ماديا مادام العرض متوفرا .

استفاد القطاع الفلاحي الخاص من هذه الفئة ، ففي مواسم الزرع والجني للمحاصيل الزراعية ، ينتشر استخدامها في الزراعات التجارية خاصة البطيخ والشمام وكذلك في زراعة الاشجار (جني المحاصيل السنوية ما عدا التين والزيتون) تستمر مدة الاستخدام حسب المدة التي يمكثها النشاط الزراعي وهو في الغالب لا يتعدى الشهرين ، والاجر المدفوع يكون حسب ايام العمل الفعلية .

1.3 . تجهيز القطاع الفلاحي

ان فعالية الاستخدام الميكانيكي يمكن ان تكون اعلى اذا تجاوبت مواصفات وخصائص الالات مع الظروف الطبيعية التي تعمل ضمنها ، في مناطق ولاية تيزى وزو الاستجابة مازالت دون المستوى المطلوب ، ما عدا في الاستغلاليات الاشتراكية . الارتفاع في الانتاجية بالمقارنة مع مناطق سهلية في باقي الوطن ليس مقياسا على استجابة الالة ، فقد يكون مرد هذا الى عوامل بشرية وطبيعية غير الالة لذلك يجب ان تتميز الالة بنوعية تقنية تسمح باجراء كافة الاعمال الزراعية في انسب الاوقات

وباقل تكاليف جهدية ونقدية مع عدم الاضرار بالنباتات النامية ، هذه الصفات التي تبين جدوى الالة المذكورة سابقا ، العوامل الجغرافية تنقص من فعاليتها ، فالعامل الجغرافي للاستغلاليات يفرض على ان يكون العمل الالي مصحوبا بالجهد العضلي ، العمل الزراعي الالي يتسم بالمخاطر والحوادث المنجرة عن العمل خاصة في الجرارات ذات العجلات انها كثيرة الوقوع واهلكت الكثير ، لذلك جانب الحذر والحيطة واجب ، وكثير من الاعمال التي تفرض تضاريس الاستغلالية اتمامها بالجهد العضلي دون الالي ، ظروف الاستغلاليات تفرض على الفلاح ضياعا معتبرا في الوقت وهو يؤدي اعماله الزراعية ، حركة الالة مقيدة ، ثم ان صغر الاستغلاليات وضيق المساحات المخصصة للزراعة في كثير من الاحيان يتلف جزء كبيرا من باقي المزروعات ، ورغم هذا يظل العمل الالي مرغوبا فيه .

ان وجهة نظر استخدام المكننة له دوافع ، فمع ظهور اقتصاد فلاحي حر يعتبر مناسبا من الوجهة الاقتصادية في حدود الفرق بين تكلفة اليد العاملة وتكلفة استعمال الالات التي من الممكن ان تحل محلها ، اما من النظرة الاقتصادية العامة فان الانتاجية ومردودية راس المال الفلاحي اسلوب بدات تتهافت عليه الدول ذات الفلاحة المتخلفة كطريق لتشجيع توظيف الرساميل المتنقلة من قطاع الى قطاع .

الاستخدام الالي في ولاية تيزي وزو لم يصبح منتشرا في كل مكان ، فان انتشار القطع الزراعية الصغيرة التي تعرفها المنطقة قد حد من قوة الانتشار ، وبقي هذا الاستخدام مقتصرا على القطع المستوية في سفوح الجبال وعلى ضفاف الاودية ، وبقيت معها الزراعة متمركزة في هذه النقاط ، واصبحت العوامل المالية تتحكم في مستوى الانتشار ، فالالة الفلاحية اصبحت مكلفة ، ولا تؤتي مردوديتها الا في الاستغلاليات السهلية الكبيرة .

يبدو حاليا ان الاعتماد على الجر الحيواني تقليديا جدا ، العتاد الميكانيكي هو الاكثر انتشارا اينما وجد النشاط الفلاحي ، فالجرار حل محل الثور والعربة المجرورة محل البغال والحمير ، الا في حالات استثنائية جدا ، وساعد على هذا انتشار شبكة الطرق المعبدة وغير المعبدة ، في العشرية الاخيرة زاد الاعتماد على القطاع الخاص في تلبية الخدمات الفلاحية بعد ان قلت حوزة التعاونية البلدية للخدمات الفلاحية منه .

الجرار ذو العجلات هو اكثر المبيعات من العتاد الفلاحي الى القطاع الخاص في 19 قلت المبيعات للقطاع الخاص بحوالي عشر مرات عن 1985 ، بسبب قلة الاستيراد وعدم كفاية الانتاج الوطني للطلب المحلي والتصديو معنا ، اما الجرار المجنزر هو الاكثر ملائمة للاراضي المنحدرة ، الا ان الكميات المقدمة منه للقطاع الخاص قليلة جدا ، وقد قدم للقطاع الاشتراكي الامتياز في التجهيز به .

الطلبات على الجرارات خاصة ذات العجلات مرتفعة جدا ، ولم يستطع الديوان الوطني للعتاد الفلاحي في الولاية تلبية الا تسع الطلبات في 1985 ، $\frac{1}{31}$ من الطلبات في سنة 1988 (10) ، كون الجرار ذو العجلات يتعدى استعماله النطاق الفلاحي الى حمل الحصى ومواد البناء والتنظيف .

ارتفعت المبيعات من الحاصدات الدارسات الى القطاع الخاص في 1988 رغم ان المساحة المزروعة بالحبوب قليلة (9582 هكتار) بمعدل 83.3 هـ/حاصدة جديدة ، فهو معدل مرتفع للمكننة ، هذا الارتفاع يقابله نقصهان في تجهيز التعاونيات الفلاحية البلدية ، لقد كانت هذه في السابق تؤمن الخدمات للخواص ، وحاليا لعدم وجود هذه الخدمات سواء في الحاصدات او غيرها من العتاد ، فتح الفرصة امام الملاك الخواص للمضاربة ، مشكل فقدان قطع الغيار في سوق التموين يجعل من مستوى استغلال هذا العتاد ضعيفا .

انخفض تموين القطاع الفلاحي عموما في الاونة في الاونة الاخيرة بعد الانتعاش الذى عرفه في بداية الثمانينات ومع الخروج على نظام الثورة الزراعية ، شمل الانخفاض كافة العتاد المستورد وحتى العتاد الذي يصنع محليا فان التموين به غير كافه العتاد الخاص بمعالجة الارض ورش الاسمدة والمبيدات انخفض تجهيز الفلاحة منه في وقت ارتفعت الحاجة عليه في الزراعات المكثفة والتي تحتاج الى معالجة مستمرة دائمة من اجل تخصيب الارض . كما عرفت الزراعة ارتفاعا في الاونة الاخيرة في الطلب على عتاد السري خاصة المحركات ، وان كانت هناك مؤسسة خاصة بكراء القنوات (ديوان تسيير المساحات المسقية ، الكائن بمغلية ولاية بومرداس) الا ان طلبات الشراء تفوق عن امكانيات التلبية .

1.4. تموين القطاع الفلاحي بالاستخدامات الوسيطية

اسمدة - بذور - ومواد مضادة للطفيليات

عرفت الزراعة في ولاية تيزي وزو ارتفاعا في استخدام الاسمدة الكيمياوية والمبيدات ، ما بين الفترتين 1978 و1988 ، الا ان المرحلة الممتدة بين 1984 و1988 شهدت انخفاضا نسبيا عن السنوات التي قبلها ، والسبب يعود الى الانخفاض الذي عرفته الواردات من هذا النوع . في المرحلة 78/1984 ارتفعت الكمية المستخدمة من الاسمدة والمبيدات من 970 79 قنطار الى 424 127 قنطار بمعدل يقدر ب 59٪ ، بينما في المرحلة 84/1988 انخفض الاستخدام من 122 183 الى 143 90 قنطار بمعدل يقدر ب 51٪ .

في السابق رغم ان القطاع الفلاحي الخاص يمثل الغالبية في المساحات الزراعية الا ان الاستفادة من الاسمدة لا تتجاوز القطاع الاشتراكي : في 83/1984 لا تمثل الا نسبة 47.4٪ وفي 85/1986 ترتفع النسبة الى 97٪ وهذا يبين الاهتمام الذي قدم للقطاع الخاص في السنوات الاخيرة .

التموين بالبذور الزراعية ، ما زال القطاع يعتمد بصفة كلية على التموين على المؤسسات الحكومية وهو بذلك لا يفرق بين البذور العادية والمحسنة فعدم توفرها احيانا او وصولها في احيان اخرى متخلفة عن موعد زرعها جعل من المزارع يزرع دون البحث عن الجودة .

عدم توفر القطاع الخاص الفلاحي على عتاد خاص برش المبيدات خاصة السائلة منها ، جعله قليل الطلب عليها ثم كون الفلاح يجهل الخبرة والدراية بتقنيات الاستعمال ، جعله قليل الاستفادة بالمقدار الذي يتحصل عليه ، لذلك فان الاصناف المخصصة لتسميد الارض وابادة الاعشاب الضارة والطفيليات كثيرا ما يختلط على الفلاح استعمال كل منها وعدم وجود وعي زراعي وتقنيين مكلفين بمتابعة استخدام هذه المواد ، تجد الفلاح غالبا ما يخلط بينها ويستعملها في غير موضعها ، وبالتالي لا يستفيد من ميزاتها ولا ينجو من سلبياتها .

جدول 75 : تطور مبيعات العتاد الفلاحي في ولاية تيزي وزو 85/1988

النوع	القطاع	1985	1988
جرار ذو عجلات	دولة (*)	4	3
	خاص	192	20
	ت.بلدية (**)	4	—
	مجموع	208	23
جرار ذو مجنزر	دولة	14	12
	خاص	42	11
	ت.بلدية	1	—
	مجموع	57	23
عتاد قلب الارض وجني المحاصيل (***)	دولة	45	74
	خاص	532	191
	ت.بلدية	7	—
حاصدات دارسات	دولة	2	54
	خاص	—	115
	ت.بلدية	5	—
	مجموع	7	169
عتاد معالجة الارض وتخصيبها	دولة	25	28
	خاص	485	45
	ت.بلدية	13	—
	مجموع	523	73
مجرورات ، مقطورات ووسائل نقل	دولة	7	64
	خاص	21	116
	ت.بلدية	7	—
	مجموع	35	225

المصدر : الديوان الوطني للعتاد الفلاحي . تابوقرت . تيزي وزو .

(*) القطاع الاشتراكي + قطاع الثورة الزراعية . قمنا نحن بالجمع .

(**) التعاونية البلدية الفلاحية المتعددة الخدمات .

(***) قمنا بالجمع بين العتاد ذو الاستخدام الواحد .

جدول 76 : تطور استخدام الاسمدة الكيمياوية والمبيدات

في ولاية تيزي وزو 78/1988

النوع	القطاع	الحالة	79/78	84/83	86/85	88/87
اسمدة كيمياوية	دولة	صلب	34383	61508	4263	—
		سائل	612	—	407	
	خاص	صلب	82103	55525	175200	89527
		سائل	—	—	356	—
	المجموع	صلب	79970	117033	179463	89527
		سائل	610	—	763	—
مضادات للطفيليات	دولة	صلب	—	2085	358	—
		سائل		320	53	—
	خاص	صلب	—	8316	3302	616
		سائل		—	37	83
	المجموع	صلب	—	10391	3660	616
		سائل	—	320	90	83

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية تيزي وزو .
- قمنا نحن بتقريب الارقام وجمع القطاعين الاشتراكي والثورة الزراعية في قطاع الدولة .

2 . القروض وسياسة التمويل الفلاحية

ربما كان في السابق لا يلزم الفلاحة في المنطقة الا مبالغ صغيرة للتمويل ، التمويل المتوسط والطويل الاجل لم يكن لهما اي معنى ، من اجل شراء ادوات الحراثة وحفر الابار وشراء عتاد الري واستصلاح الاراضي واقتناء الحيوانات المستخدمة في العمل الفلاحي ، لكن الوضع الحالي اصبح يفرض على الفلاح ان تكون له امكانيات معتبرة مادية ومالية كافية ، لكون الادوات لم تصبح كما كانت من قبل ، واصبح الفلاح يستخدم من اجل حفر الابار واستخدام وسائل الري واستصلاح الاراضي ووسائل

تتلاءم مع التطور التكنولوجي السائد حاليا في القطاعات الاخرى على الاقل . لم تكن في السابق مصادر تسليف الا من المدخرات العائلية (امكانيات الفلاح الخاصة)، فسياسة الاقراض التي كانت تسير عليها البنوك الوطنية تخول للقطاع الاشتراكي دون الخاص الاولوية ، وللخاص المتطور دون التقليدي تفاديا لاي طارئ عن عدم المقدرة على الدفع .

مع الاصلاح الجديد وتخويل القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الحق في الحصول على قروض التمويل ، تم انشاء البنك الفلاحي والتنمية الريفية الذي يلعب دورين : كبنك فلاحي وكبنك تجاري ، فهو يقدم قروضا لتمويل النشاطات الفلاحية والفلاحية الصناعية والحرفية وكل ما له صلة بالريف ، انه بنك متخصص يجب اللجوء اليه ، وبذلك كل الخدمات الفلاحية التي كانت من قبل مسندة الى البنك الوطني نقلت للبنك الجديد الذي بدا اعماله سنة 1982 ، ونلاحظ ان البنك بدا الاقتراب اكثر من المجتمع الريفي ، ووجوده كان من اجل ازالة كل التناقضات والعراقيل التي لم تسمح للفلاحة عامة ان تلعب دورها في التنمية الوطنية ، وبالتالي تجنيد كل الوسائل الضرورية وايجاد الشروط الممكنة التي تسمح بتنمية ومحاولة ادماج وتطوير المجتمع الريفي .

هناك اجراءات هامة اتخذت في تسيير القروض الفلاحية خاصة تلك الخاصة بالغاء لجان التحكيم المتواجدة على مستوى الدوائر والتي تبين عدم فعاليتها ، ومن جهة اخرى القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة لتمويل الفلاحة في القطاع الخاص لا تخضع لسقف معين (11) .

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثلاثة انواع من القروض :

— <u>قروض على المدى القصير</u> : يقدم البنك هذه القروض للفلاحين قبل الشروع في عملية الانتاج لمدة لا تتجاوز سنة واحدة ، ويستوجب على المستفيد ان يرفق طلب القرض بوثيقة تثبت انه يملك قطعة ارض او وحدة انتاجية فلاحية او شهادة تثبت انه يمارس وظيفة لها علاقة بالريف ويطلب منه ان يبين طاقته الانتاجية سواء كان ذلك يتعلق بالانتاج النباتي او الحيواني ، كما يشترط البنك على طالب القرض تحديد قيمة البرنامج الانتاجي ، ويمكن تحديد قيمة القرض بعد عملية تقديرية استنادا الى مجموعة معايير سائدة .

بعد تحديد القرض يساهم المستفيد ولو بقسط صغير من امواله الخاصة واللجوء الى ما يسمى بالتمويل الذاتي ، يساعد البنك بعد ما على مراقبة الاموال التي يقدمها للخواص ويحق للبنك مطالبة امواله في حالتين :

- عدم استعمالها في الهدف او القرض المحدد .
- بعد فوات اوان التسديد وظهور رغبة في عدم الدفع .

معامل الفائدة يقدر في هذا النوع من القروض بـ 4% سنويا في بعض الاحيان يلجأ البنك الى المحاكم كحل نهائي في استرجاع امواله .

جدول 77 : تطور القروض القصيرة الاجل المقدمة من طرف ب.ف.ت.ر في فرع تيزي وزو 83/1986

طبيعة العملية	المبلغ (1000دج)			
	1983	1984	1985	1986
انتاج نباتي	540	320	410	300
انتاج حيواني	220	740	1200	1 530
المجموع	760	1 060	1 610	1 830

المصدر : الفرع الجهوي للبنك ب.ف.ت.ر

- قروض على المدى المتوسط : تمنح هذه القروض لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات فهي بمثابة استثمار في العتاد الفلاحي ، وهذا يتلاءم مع مدة حياة هذه الالات ، تشمل الجانب الفلاحي وجانب الري ، هناك نوعان من القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص، الاولى ضمن الاستثمارات المخططة للولاية ، فعلى مستوى كل دائرة لجنة مختصة مكونة من ممثل الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وممثل عن البنك وآخر عن الديوان الوطني للعتاد الفلاحي يتعهد بموجبها هذا الاخير بتقديم العتاد اللازم للمستفيدين من القروض ، والثانية ضمن التي لم تخطط ، وللحصول على هذا يجب ان يقدم الراغب في الاستفادة شهادة تثبت ان العتاد موجود في السوق او في الديوان الوطني . تقدم هذه القروض بسعر فائدة يقدر بـ 3.5 % .

جدول 2 . 77 : تطور القروض المتوسطة الاجل المقدمة من طرف ب.ف.ت.ر في فرع تيزي وزو 1986/83

طبيعة العملية	1983		1984		1985		1986	
	مس	مح	مس	مح	مس	مح	مس	مح
جسر	18	18	332	332	199	199	113	113
حرث	37	30	—	—	—	—	9	9
عتاد متخصص	—	—	—	—	439	439	429	13
عتاد العناية	—	—	—	—	—	—	—	—
عتاد البذر والتخصيب	13	—	—	—	—	—	—	—
اصلاحات كبيرة	—	—	—	—	—	—	—	—
تربية الدجاج	300	57	302	184	—	140	—	—
شراء عجول	54	—	—	—	—	—	104	74
زراعة تحت البلاستيك	—	—	486	426	476	476	213	213
	—	—	—	—	60	—	—	32
المجموع	420	105	1120	942	1174	1245	868	554

المصدر : الفرع الجهوي للبنك ب.ف.ت.ر

مس : مسجلة . مح : محققة .

— قروض على المدى الطويل : تمتد المدة فيها لاكثر من 5 سنوات ، وبامكانها ان تزيد عن 10 سنوات ، خاصة بتمويل العمليات التي تكون فيها امكانية التسديد لاجل طويل ، تقدم هذه القروض لبناء الحضائر الكبيرة المعدة لتربية الانعام وبناء مخازن لتخزين المنتجات الزراعية ، وغرس الاشجار المثمرة ، وحفظ البساتين الموجودة ، سعر الفائدة عن هذه القروض 2.5 % سنويا .

استفاد قطاع الري من حصة الاسد في القروض الطويلة الاجل ، خصصت هذه القروض عملية حفر الابار وشراء محركات ضخ الماء والقنوات ، واقامة السدود التلية فتتكلف بها مديرية الفلاحة والري بالفلاحة . فرع البنك الفلاحي الموجود في مدينة تيزي وزو يتعامل بصورة اساسية مع الاستغلاليات الاشتراكية (سابقا) والوحدات الحديثة المتواجدة في المناطق السهلية الخصبة في حوض سيباو وهذه الوحدات الانتاجية كانت ولا تزال تشغل احسن المساحات الزراعية بالولاية ، والزراعة تستخدم احسن الطرق التكنولوجية وتستجيب معها كثيرا ، وهي المستغلة منذ مدة ، كانت

جدول 78 : تطور القروض الطويلة الاجل المقدمة من طرف ب.ف.ت.ر . في فرع تيزي وزو 1986/83

طبيعة العملية	1983		1984		1985		1986	
	مس	مح	مس	مح	مس	مح	مس	مح
بي صغير	441	180	721	258	157	224	307	235
بناءات	—	—	—	—	—	—	—	—
غرس	—	—	—	—	—	—	—	—
عناية بالمغروسات	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	441	180	721	258	157	224	307	235

المصدر : الفرع الجهوي للبنك ب.ف.ت.ر .
مس: مسجلة ، مح : محققة

جدول 79 : تطور القروض الفلاحية المقدمة من طرف ب.ف.ت.ر في فروع الاربعاء .ن .اراثن وتقزرت * 1986/83

طبيعة القروض	المبلغ (1000د ج)			
	1983	1984	1985	1986
ق . قصيرة الاجل : ـ قروض استغلال (قطاع خاص فلاحي)	457	770	1858	3678
ق . متوسطة الاجل : ـ قروض استثمارية مخططة (قطاع خاص فلاحي)	1874	590	1341	509
ـ قروض استثمارية غير مخططة (قطاع خاص فلاحي)	—	—	76	2700
ق .طويل الاجل : ـ بي صغير	—	217	262	—
ـ قروض استثمارية لبناء حضائر وتربية دجاج (قطاع خاص فلاحي)	—	—	—	—
المجموع	2331	1577	3537	7187

المصدر : الفرع الجهوي لبنك ب.ف.ت.ر للاربعاء نايث اراثن وتقزرت .
(*) : فرع تقزرت بدا نشاطه مع بداية 1986 .
مس : مسجلة . مح : محققة .

تابعة لقطاع الدولة قبل اعادة توزيع اراضي هذا القطاع على المستثمرات الفلاحية في 1987 .

في المناطق الجبلية القروض موجهة اكثر لتربية الدجاج ، هذا وان كان الجدول لا يبرز ذلك لان عادة ما يتستر المربون فيخفون حقيقة نشاطهم خوفا من الضرائب . القروض الموزعة في فرعي البنك الواقعين في الاربعاء نايث اراثن وتقزرت المعروفتين بتضاريسها الجبلية ، مخصصة اكثر لتربية الانعام والتسمين وتربية الدجاج ، فالاراضي الزراعية فيهما محدودة جدا ، حتى غرس الاشجار فانه مازال يخص بعض المساحات الصغيرة التي كانت في السابق مخصصة لبعض الزراعات ذات المردودية المتدنية ، والجدير بالملاحظة ان نسبة كبيرة من القروض الموزعة يستخدمها الخواص في مجالات غير فلاحية .

3 . الدخل والاستثمار الفلاحيين

من الصعب جدا قياس المداخيل الحقيقية للسكان الفلاحيين ، في عدم وجود وسائل احصائية دقيقة لقياس مصادر الدخل للافراد ، حتى المنتجات ثمرة العمل الفلاحي لا يمكن احصاؤها بدقة ، لأن جزء هاما يذهب عند المنبع عن طريق الاستهلاك الذاتي ، وبالتالي لا يمكن تقييمه لا بحالته الفيزيائية ولا بقيمته النقدية ، ويختلط الدخل المتولد عن النشاط الفلاحي مع المداخيل المتولدة عن الانشطة الاخرى غير الفلاحية .

بقي النشاط الفلاحي قليل الجاذبية للاستثمارات ، الدخول المتولدة عنه لا تجعل منه محل استقطاب للاستثمارات خاصة ، الاستثمار الفلاحي لم يخص بعد الا بعض الزراعات التجارية التي يكون الربح فيها مرتفعا او زراعة الكروم التي اخذت في الانتشار في الفترة الاخيرة وهي لا تتطلب استثمارا كبيرا ما عدا عنصر الارض وحتى هذا العنصر ففيه الانفاق محدودا ما دامت الارض لم تدخل حيز التداول اما الزراعات الاخرى وتربية الانعام فالاستثمار مازال فيها محدودا بسبب المردودية المتدنية نسبيا . ونصنف الاستغلاليات الفلاحية حسب مستويات الدخل المتأتي من الفلاحة وكذلك مدى الاهتمام بالجانب الاستثماري بالتصنيف التالي :

- الاستغلاليات المتطورة : هي التي تستعمل وسائل تكنولوجية متطورة وتمتلك او تستغل مساحات زراعية خصبة وقابلة للري ، هذه الفئة تخصص انتاجها قصد التسويق وهي تتلاءم بشكل جيد مع وضع السوق ، فكلما كان هناك ارتفاع في الاسعار للمنتجات الزراعية او الفلاحية عامة كلما ارتفع دخلها الفلاحي ، وفي الفترة الاخيرة استفادت كثيرا هذه الفئة من ارتفاع اسعار المنتجات الفلاحية ، خاصة عند ندرة اوقلة بعض المنتجات . استفادت هذه الاستغلاليات في وقت مضى من سيارات للشحن وزعت على كبار الفلاحين ما بين 1982 و1985 ، هذه المساعدات المادية سمحت لها بتدنية التكاليف وبالتالي ارتفاع صافي ارباحها ، الشحن كان يمثل نسبة هامة من تكاليف تسويق المنتجات ، فان توفر هذا العنصر الانتاجي سهل من عملية حركة البضائع من مكان الى آخر ، لذلك كان الفلاحون المزودون بسيارات الشحن يترقبون فرص نقصان بعض المنتجات الزراعية في بعض الاماكن القريبة داخل الوطن في تسويق منتجاتهم واستطاعت ان تفك الخناق الذي يفرضه الوسطاء الزراعيون لتتعامل مباشرة مع المستهلك فتتحصل هي على الفرق .

يقل العمل العائلي في هذه الفئة ، فهي تتسم بالمساحات الواسعة ، ويعتمد فيها على الايدي العاملة الماجورة خاصة ، وتستخدم فيها الالة على نطاق واسع ، ومادام موقع هذه الوحدات الانتاجية في الاراضي الصالحة للزراعة فهي تقع على مقربة من المدن والمناطق الصناعية ، ولذا جزء كبير من اصحاب هذه الوحدات او افراد عائلاتهم لهم مداخيل من انشطة غير فلاحية ، فاي نشاط في هذه المناطق له جدوى مالية مرتفعة اكثر من النشاط الفلاحي ، الاستثمار الخاص الفلاحي يخضع حاليا لمنافسة قاتلة من طرف القطاعات الاخرى ، ثم ان ارتفاع مداخيل هذه الفئة سجل معها ارتفاع مستوى استهلاكها ، وارتفعت تكلفة الحياة بسبب توفر مواد التموين للاستهلاك فاثر سلبا على الاستثمار .

- استغلاليات العمل العائلي : وهي التي مازالت تعتمد على العمل العائلي وتخصص جزء هاما من منتجاتها للسوق ، تنتشر هذه الوحدات الفلاحية في المناطق التي تتلاءم مع العمل الالي بصفة اقل لذلك لا يزال العمل اليدوي يشكل جزء هاما من المدخلات الانتاجية ، هذه الفئة من الاستغلاليات اقل استفادة من الارتفاع الكبير الذي تعرفه الاسعار في المنتجات الفلاحية ، بالاضافة الى كون استفادتها

من الخدمات الفلاحية هي اقل المناطق سواء من مصدر خاص ككراء العتاد الفلاحي او النقل ، او من مصدر حكومي كالتموين بالمدخلات كالاسمدة والمواد المضادة للطفيليات ، او البذور المحسنة .

استغلاليات العمل الفلاحي العائلي الدخول المتأتية فيها من النشاط الفلاحي عادة لا تكفي احتياجات افراد العائلة من الاستهلاك الضروري ، لذلك نجد اعتماد الافراد فيها على اعمال خارج الوحدة الفلاحية ، اما الاعمال داخل الاستغلالية فهي من طرف النساء بصفة اساسية ومن الرجال المتقاعدين والعجزة والاطفال او في ايام العطل واوقات الفراغ للمشتغلين خارج الوحدة .
الاستثمار في هذا النوع لا يكاد يذكر ومازال محدودا جدا ، فالظروف الطبيعية تتحكم في توسعه ، وما دام عنصر النساء والشيوخ فيه معتبرا هذا دليل على ان الطرق التقليدية في الانتاج مازالت سائدة وهذه لا تتطلب استثمارات كبيرة .

ـ <u>استغلاليات الانتاج المنزلي</u> : تنتشر هذه الوحدات الفلاحية في المناطق الجبلية الوعرة ، الانتاج الفلاحي مصيره الاستهلاك الذاتي خاصة الزراعي منه (النباتي) ، معظم الاستغلاليات لا يكفي فيها للاستهلاك العائلي ما عدا القليل جدا ، الانتاج الفلاحي مخصص لتكملة الجزء المتبقي عن الاستهلاك الذاتي ، لذلك الدخل الفلاحي لا يمثل الا جزء بسيطا من الدخل العائلي ، وما دامت هذه الفئة متمركزة في الجبال والمنحدرات فهي بعيدة عن المراكز الحضرية الكبيرة وبالتالي النفقات على مداخيلها اعلى من المناطق الاخرى ، ومستوى المعيشة لدى هذه الفئة اقل وتكون معها النفقات على الاستهلاك اقل ، ولكن في القرى النائية بسبب عدم وجود مراكز عمومية لتوزيع المواد الاستهلاكية ، فهنا يقع الفلاح تحت رحمة التجار ، ارتفاع عدد افراد العائلة نتيجة النمو الديموغرافي الذي لا يزال مرتفعا يلتهم كل المداخيل الفلاحية ، كان النشاط الفلاحي سابقا يعتمد على اليد العاملة من الاطفال بشكل معتبر اما حاليا وبعد اتساع شبكة المؤسسات التربوية واتساع مستوى الاقبال على التعلم نقص هذا العدد داخل النشاط الفلاحي ، فالدراسة والتذمر من الاعمال الفلاحية الشاقة انقص كثيرا المداخيل التي من الممكن ان تدرها هذه الفئة من العائلة ، ومع ضعف المدخول الفلاحي وقلة التفاؤل بارتفاع المردودية فيه ، جعل الاستثمار قليل اللجوء اليه .

الفصل الثاني

حالة عملية عن منطقة آيت جناد

اختيار العينة المدروسة

كان علينا في دراستنا الميدانية ان ناخذ عينة ممثلة للفئات الفلاحية الاجتماعية في منطقة آيت جناد ، وقد اخترنا منطقة آيت جناد كون الاراضي غير متجانسة من ناحية التضاريس، منها الجبلية الشديدة الانحدار ، والمتوسطة ، وسفوح الجبال ، والاودية التي تستخدم في الزراعة ، الاراضي البور المخصصة للرعي ، وضفاف الاودية الكبيرة (وادي سيباو) التي تستخدم الطرق المتطورة في الانتاج والري ، كما تحتوي المنطقة على سد متوسط (سد جبلة) وسدود صغيرة انجزت في المخططين الخماسيين الاول والثاني ، كما تحتوي على غطاء غابي ، ثم ان جزء كبيرا من هذه المنطقة يشهد عملية تعرية مستمرة .

عند محاولة استخدام الطرق الاحصائية المعروفة لاختيار العينة الممثلة فعلا للحالة المدروسة (كالمعاينة العشوائية البسيطة ، او العشوائية الطبقية : : :) اتضح ان المعاينة بهذا الشكل لا تعطي النتائج المرجوة من الدراسة للاسباب التالية :

- ان منطقة ايت جناد هي جزء من البلديات الثلاث تميزار ، فريحة ، و اغريب ، وبالتالي لا يوجد لدينا عدد رسمي لعدد المستغلين الفلاحين في المنطقة .
- عدد الفلاحين لدى الجهات الرسمية بعيدا عن الواقع ، هذا التعداد اعد على اساس تصريحات شفهية ، والكثير منهم فلاحون وما هم بفلاحين ، وهذا ما تلمسناه من تحرياتنا الميدانية ، حتى الملكيات المدونة لدى البلدية غير حقيقية ، فكثيرا ما نجد ملكية واحدة ومساحة معينة ولكنها باسم اكثر من شخص وهذا قصد الحصول على مآرب معينة .
- كنا نبحث عن المستغلين الفعليين وليس الملاك ، فكثير من الاستغلاليات والقطع هي مكراة و مشارة وهذا ما لا نجده في البلدية او في جهات رسمية اخرى .

سحبنا بطريقة عشوائية لاكبر عدد ممكن ، فاخذنا 60 وحدة فلاحية وهذا العدد في نظرنا عينة ممثلة للفئة المدروسة (وبسبب اجابات خاطئة او ناقصة ابقينا 44 وحدة فقط)

1 قوى الانتاج الفلاحية في آيت جناد

1.1 الاراضي الفلاحية

يبقى عنصر الارض هو العنصر الاساسي في عملية الانتاج الفلاحية بمنطقة آيت جناد لا زال الى هذه الفترة اتساع او ضيق الاراضي الفلاحية هو المبين والدال عن ازدهار او ركود الفلاحة ، الزراعة مازالت تعتمد على تلك التي تتطلب مساحات واسعة وتهمل جانب راس المال .

Carte n° III: Limites administratives de la nouvelle wilaya de Tizi-Ouzou (communes et daïras) — 1987

(DPAT de Tizi-Ouzou)



Légende :

Limites wilayales

Limites des Daïras

Chef-lieu de Daïra

Chef-lieu de wilaya

1.1.1 الخصائص المساحية للاراضي الفلاحية في آيت جناد

ان المنطقة تفتقر الى العوامل الاساسية الملائمة للفلاحة ، فاذا ادخلنا في الحسبان الاراضي المنخفضة الواقعة على حواف وادي سيباو ، فان 64٪ من الاراضي غير مستغلة ، أما اذا استثنينا ذلك فما هو مستغل يكاد يكون مهملا ، وهناك مساحات كبيرة تنتظر الاستصلاح والاستغلال ، الظروف البيئية عقدت من عملية الاستغلال ، ويتراءى لنا ذلك في الانحدارات البطيئة للصخور والهشيم مع ميل الاشجار القليلة كالخروب والبلوط الاخضر والتين والزيتون ، ووطء منافذ الجحور مع جذور النباتات المختلطة والمتمثلة في الجانب العلوي من السفح .

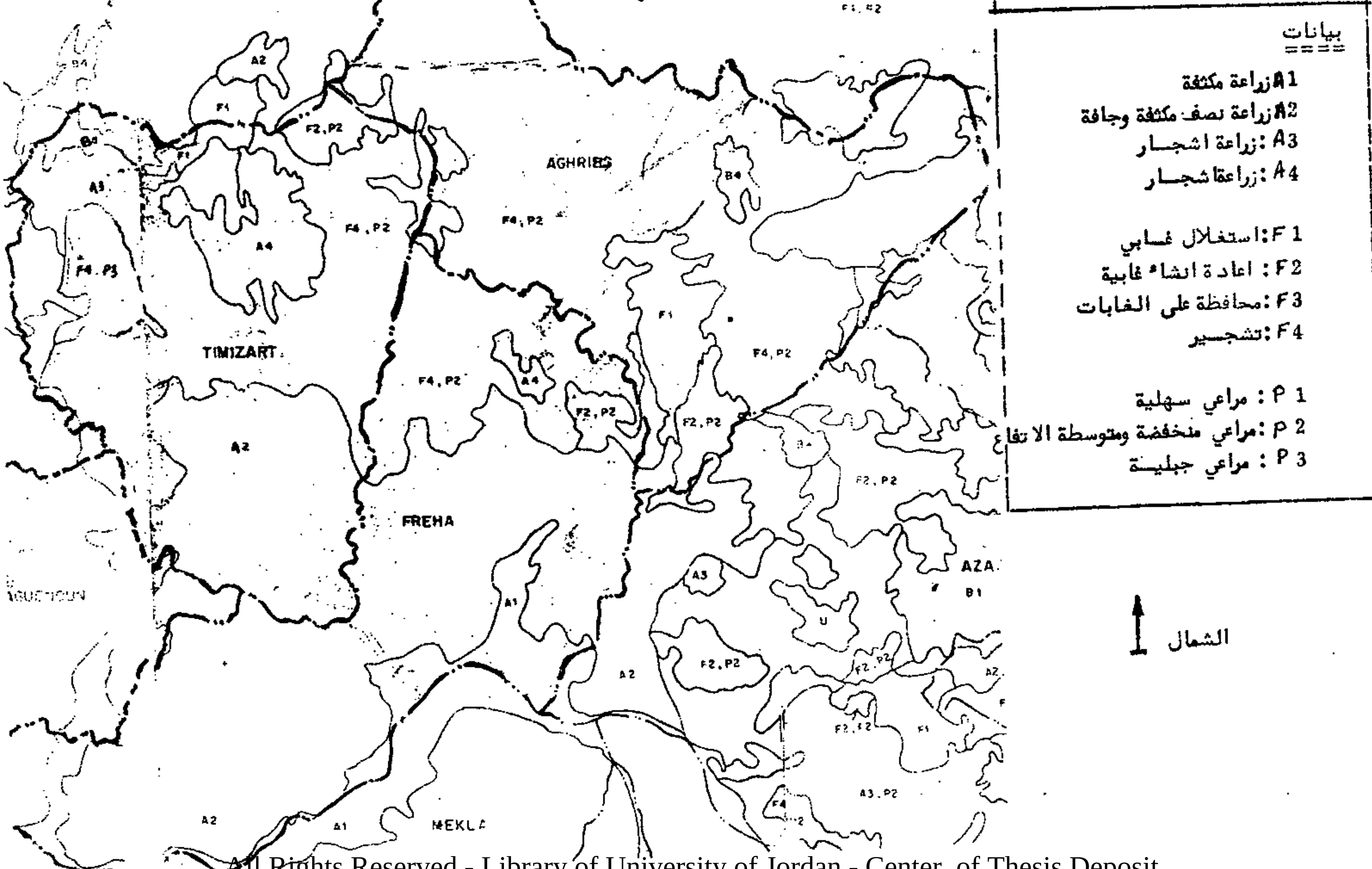
جدول 80 : توزيع الاراضي الفلاحية بآيت جناد

نوع التخصيص	1982/81	1988/87
اراضي قابلة للحرث — مزروعات — اراضي مستريحة	 2 636 1 562	 1 290 —
مروج طبيعية	60	70
مراعي واحراش	1 874	700
كروم (عنب)	26	17
اشجار مثمرة	402	765
اراضي غير منتجة	846	903
المجموع	5 444	3 746

المصدر : مديرية الفلاحة بولاية تيزي وزو

— قمنا بتقريب الارقام

الاراضي الفلاحية
في منطقة آيت جناد



هنالك اسباب كثيرة اخرى تعمل على تحريك المواد المفككة مثل الحرث على السفوح ومرور الحيوانات ذات الاظلاف (ابقار واغنام) وجميعها ساعدت على زحف الصخور والتربة بسبب خلو المنطقة من الغطاء النباتي ، وتعتبر الاودية من انشط عوامل التعرية والتجويف نظرا لقدرتها الكبيرة على نحت ونقل المواد المختلفة تحت اشكال متنوعة تبعا لخصائص ومميزات تلك المنطقة واوديتها من حيث الامطار الساقطة على احواضها وكذلك على السرعة التي تجري بها المياه (11)، وهذا ما ادى الى :

- تراجع الاراضي الزراعية .
- مشاكل في الموارد المائية .
- اتلاف وتخريب المنشآت الاقتصادية (تداعم الطوق ، ازاحة السدود والقناطر)

تقمت المساحات المزروعة بالزراعات الواسعة ، وان انتشار الصخور والاحراش وطغيانها على الاستغلاليات جعل من قطع زراعية في مجسرة وعزلة تامة ، وان عملية استغلالها تتطلب جهدا كبيرا ، وامكانيات مادية ليست في متناول الفلاح .
يمكن ان يلاحظ على المنطقة ان المساحات الزراعية المتواجدة في المنحدرات هي في ضيق مستمر الا تلك التي بامكان الالة التوغل فيها ، فحتى ما بعد الاستقلال كانت كل استغلالية تمتلك ثورين على الاقل للجسر وفي بعض الاحيان تمتلك من ثلاثة الى اربعة ، اشجار التين والزيتون التي تعرف بها المنطقة هي في هجرة مستمرة بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج فيها . وقد ارتاينا في هذا البحث بالتحريات عن المساحات المستغلة فعلا التابعة للاستغلاليات ، اما الاراضي التي تنتسب الى الاستغلاليات وغير مستغلة فمن الصعب ادخالها ضمن البحث ما دامت غير مستغلة ولعدم ثبوت الملكية فيها ، فكل عائلة لها الحق في الاستغلال ما دامت الارض ورثت من الاجداد ، ولا توجد اوراق رسمية تثبت ذلك . فكان لزاما علينا اقامة البحث على اساس الملكية الاقتصادية لا القانونية .

2 . 1 . 1 الانتاج الزراعي وتوزيع الاراضي

يتضح من الجدول المستخلص (رقم 81) الذي يمس عملية توزيع بنسب مائوية للاراضي الزراعية الصالحة للاستغلال ، ان مكانة الفلاحة التقليدية داخل الاستغلالية الفلاحية الجبلية ، فان نسبة الاراضي المتروكة بورا مرتفعة وتمثل 34 % وهذا يعود

لعدم تمكن الفلاح المستغل من الالمام بكل الوضائف التي تتطلبها الاستغلالية ، حتى ان استغلال الاراضي البور لا تتعدى تركها تتعشب طبيعيا ثم تحش او تستعمل كمرعى خاص بتربية الانعام ، لكن عدم معالجة الارض وتخصيبها وتهيئتها جعل هذا المرعى لا يختلف عن باقي المراعي الاخرى .

جدول 81 : التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب المساحة لانواع المزروعات

المساحة (هـ)	اقل 1	3/1	5/3	10/5	20/10	اكثر من 20	المجموع
حبوب	—	2	13.9	10.9	14.1	14.6	10.1
كلأ	—	2	16.5	25.8	20.1	14.6	15.3
اشجار مثمرة	18.1	37.5	4.7	6.6	14.1	19.5	16.5
بقول	72.2	5.5	8.8	8.6	4.8	4.8	6.6
كروم	—	1.2	9.2	8.6	6.8	1995	7.7
زراعة تجارية	9	4.1	11.1	12.6	11.6	2.4	9.3
بور	—	47.4	36.5	26.5	28.2	24.5	34.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : التحريات

زراعة الاشجار تليها من ناحية الاهمية ، ففي هذا النوع من الزراعة يجد اقبالا من طرف المزارعين ، الاختلاف عن ذي قبل يكمن في ادخال طابع التحديث ، وتطور طرق زراعة الاشجار وتنويعها ، فبعدما كانت اشجار التين والزيتون هي الاكثر انتشارا واشجار الخروب المعدة لعلف الحيوانات ، لكن في الاونة الاخيرة اخذت زراعة التفاح والاجاص والبرقوق تنتشر على حساب المغروسات التقليدية .

زراعة الكلأ عرفت في الوقت الحالي رواجا كبيرا ، وارتفع الطلب عليها بسبب لجوء الفلاحين الى استخدام اسلوب التسمين في تربية الانعام وبسبب الجفاف الذي يضرب

المناطق الداخلية والجنوبية من البلاد ، ارتفعت المساحة المزروعة من هذا النوع بحوالي 3 مرات من 1978 الى 1988 في الولاية ، وساعد على ذلك تملك بعض الخواص لمتاد الجني لهما . التكاليف فيه قليلة اذا ما قورنت بسعر البيع خاصة في ايام الحاجة اليه (فقد وصل سعر البيع في شتاء 1988 الى 600 دج للقنطار في السوق المحلي اي بـ 5 مرات مضاعفة عن السعر العادي له) . ما يمكن ملاحظته ان الوعي الفلاحي لا يزال دون المستوى المطلوب حيث نلاحظ ان كميات هائلة تفسد سنويا عند الجني بسبب عدم استيعاب الفلاحين لتقنيات الواجب استخدامها من اجل تفادي الضياع والفساد لكوم الكلأ (البرسيم) .

المساحة المزروعة من الكلأ لا تعبر عن تكثيف زراعي ، وانما هو استبدال لزراعة الحبوب (قمح ، شعير) التي كانت سائدة من قبل كثيرا . لكن الوسائل المادية المتاحة لهذه والمردودية المرتفعة فيها اعطتا الامتياز لهما دون الاخرى . وغالبا ما تكون هذه المساحات من الكلا الطبيعي ، لكن كثافة الحشيش البري فيها استدعي تركها ثم حشها وحزمها آليا .

عرفت زراعة الكروم (عنب المائدة) اتساعا في القطع الزراعية التي ترتفع فيها نسبة الرطوبة (جهة السفوح) ، ويسهل فيها العمل الالي ، فرغم ان هذا المنتوج لا يدخل في الوجبة الغذائية الاساسية لعائلة الفلاح الا ان الاقبال على زراعته في ارتفاع مستمر ، حتى وان كانت المساحة الحالية للعنبة لا تمثل الا 7 % من اجمالي المساحة المزروعة . الارتفاع الذي عرفته اسعار الفاكهة وخاصة العنب (ارتفعت الاسعار في العشرية الاخيرة بحوالي 250 %) ، جعل من هذه الزراعة زراعة موجهة اساسا الى السوق .

زراعة البقول والخضروات التقليدية (بطاطا ، بصل ، قرع الخ ..) مازال لا يراد منها الا تلبية الاحتياجات الاساسية لاستهلاك العائلة ، فنادرا جدا ما تجد العائلة تسوق جزء من هذه المحاصيل ، الفائض عن الاستهلاك عادة ما يذهب كاحسان الى الاقارب والجيران ، الكمية المنتجة لا تستدعي اجراءات تسويق بكاملها ، اللهم بعض المبادلات بين الاستغلاليات الصغيرة داخل الدشرة الواحدة سواء بشكل عيني او نقدي .

عرفت الزراعة التجــارية (نقصد بالزراعةالتجــارية هنــا كل زراعة معدة الى السوق مثــال ذلك الطمــاطم والبطــاطــا والجزر والفلفل والشمــام والبطيخ وهي معروفة بالمرد ودية الانتــاجية المرتفعة) تكثيفــا في المنخفضــات والاودية والسفــوح ، حيث مــا تــوفر عنصر المــاء عــادة ، لذلك فهي تتمركز حــول ســد جبلة والسدود الطية لفريحة وتــيمزار وعلى حــافة وادي ســيبــاو والابــار ، المرد ودية في هذه الزراعة مرتفعة جدا والربح فيهــا مضمــون ، ورغم الاجراءات الادارية المتعلقة بالتقليل من حصة المــاء المقدمة لكل استغلالية زراعية تسقى من الهيــاكل القــاعدية للــري المقــامة من طــرف الدولة ، الا ان المزارعين يعملــون كثيرا اليهــا ، خــاصة منتوج البطيخ ، ونجد اصحاب الاستغلاليــات الشبــاب هم اكثر انجذابــا الى هذه الزراعة اكثر من الشيــوخ ، فالشباب يستهوي بهم الربح ، بينمــا الشيــوخ يحبذون اكثر المزروعــات الاستهلاكية والطرق التقليدية في الانتــاج بحكم قلة تجربتهم بالاســاليب الحديثة .

تتسم الاستغلاليــات الزراعية بالصغر ، متوسط مســاحة الاستغلالية حسب العينة المأخــوذة لا يتعدى 4.40 هكتــار ، 40٪ من الاستغلاليــات تتراوح فيهــا المســاحة مــا بين 1و3 هكتــارات ، وكثر عدد القطع داخل الاستغلالية الواحدة ، العدد المتوسط هــو 4 قطع ، والسبب يعــود الى كــون هذه الاستغلاليــات انتقلت الى الملاك الحــاليين عن طريق الميــراث ، وبسبب عدم تجــانس الاراضي الواقعة في الجبــال والمنحدرات وتلك الواقعة في السفــوح وعلى حواف الاودية ، او بين التي تقع في المناطق الصخرية والشديدة الانجراف او المهددة بزحف الاحراش الغــابية عن تلك الخصبة السهلية جعل من الورثة يتقــاسمون الميراث بحيث يكــون لكل واحد عينة من كل قطعــة . لذلك اصبح هنــاك عدم التجــانس الواضح بين القطعة والاخــرى داخل الاستغلالية الــواحدة ضف الى تبــاعدهــا ، فجــزء منهــا يقع في الجبل مكــان تواجد الدشرة والجــزء البــاقي يقع في السفح (ازغــار) .

الجــزء الاكبر من هذه القطع لا يزال لا يتجــاوب مع استعمــال المكننة الزراعية . تواجد القطعة الزراعية في المنحدرات الشديدة هــو الكــابح الاســاسي لذلك ، ثم يليها صغر الرقعة الزراعية داخل القطعة ، ممرات الالات بين القطع تكــاد تنعدم لوجــود حواجز بينهــا وتقــاربهــا الشديد بين بعضهــا البعض . فوضع مــصر لا يهــون على الفلاح تركــه دون استخدام للانتــاج الزراعي ، ثم من جهة اخــرى توزيع المزروعات

جدول 82 : توزيع الاستغلاليات والمساحة الكلية

حسب الحجم والعدد.

الفئة (هـ)	عدد الاستغلاليات	المساحة الكلية	متوسط الاستغلالية	عدد القطع في الفئة	متوسط القطعة
اقل من 1	4	2.25	0.56	5	0.45
1 ـ 3	18	39.85	2.21	54	0.73
3 ـ 5	12	47	3.91	56	0.84
5 ـ 10	7	55	7.85	41	1.34
10 ـ 20	2	28	14	17	1.64
اكثر من 20	1	22	22	7	3.64
المجموع	44	194.1	4.4	180	1.07

المصدر : التحريات

جدول 83 : توزيع الاستغلاليات حسب القطع الصالحة

للعمل الالي

الفئة (هـ)	العدد الكلي للقطع	القطع الصالحة للعمل الالي	النسبة %
اقل من 1	5	2	40
1 ـ 3	54	14	25
3 ـ 5	56	25	44
5 ـ 10	41	19	46
10 ـ 20	17	12	70
اكثر من 20	7	3	42.8
المجموع	180	75	41.6

المصدر : التحريات

داخل القطعة الواحدة وعدم تطابق مواعيد وفصول زراعتها يعيق حركة الالة ، مما يفضل في كثير من الاحيان استخدام الفاس بدل الثور او الجرار .

تناقص الاعتماد على الجر بالحيوانات كالثيران مثلا ، لكنه لم يهمل لانه ضروري جدا في كثير من الاحيان ، خاصة في القطع التي لا يستطيع الجرار التوغل فيها ، او القطع التي على المنحدرات الهشة والتي تكون فيها الطبقة الترابية المحتوية للمواد المعدنية والعضوية رقيقة جدا (مناطق الانجرافات) ، كذلك داخل بساتين الاشجار حيث ان الجذور تكون فيها على مقربة من السطح ويتطلب في ذلك الحذر والا انقطعت او اقتلعت بكاملها وهنا يفضل استخدام الجر بالحيوانات لانه ارحم والطف وقد يستبدل باستخدام الجهد العضلي (الفأس) .

جدول 84 : توزيع الاستغلاليات حسب نوع الجر المستخدم

الفئة (هـ)	استخدام الجرار (%)	استخدام الثيران (%)
اقل من 1	—	—
1 — 3	38.8	16
3 — 5	100	38
5 — 10	100	85
10 — 20	100	100
اكثر من 20	100	100
المجموع	66	43

*المصدر : التحريات

من اجل تغطية النقص في المساحة الزراعية للوحدة الانتاجية تعمد الكثير من الوحدات التي تتوفر على الامكانيات المادية والبشرية لكراء الاراضي من اجل رفع مداخيلها . اصبحت هذه الظاهرة منتشرة في المنطقة ، وتشمل القطع الزراعية التي هجر اهلها عنها ، والنساء الارامل التي يصعب عليهن استغلال كل ممتلكاتهن ، والاراضي المرونة المتواجدة على ضفاف السيباو وعلى حواف السدود المتوسطة والتلية ، 40 % من الوحدات الانتاجية المتحراة تستعين بقطع مكراة من ملاك آخرين . يتراوح عدد القطع المكرية من 1 الى 3 ، وهنا لم تتعد المساحة الاجمالية للقطع 34 هـ .

الاراضي المكرية هي الاراضي التي تستهوي الآخرين ولا يقدم على زراعتها الا اذا تيقن ارتفاع مستوى مردوديتها ، الاراضي الموجودة في السفوح تعرف ارتفاعا في

جدول 85 : توزيع الاستغلاليات حسب كراء الاراضي

الفئة (هـ)	% الاستغلاليات	% القطع	% المساحة
اقل من 1	—	—	—
1 — 3	33.3	26.9	13.3
3 — 5	33.3	38.5	18.5
5 — 10	22.2	15.4	28.1
10 — 20	44.4	19.2	40
اكثر من 20	—	—	—
المجموع	40.9	14.4	07.2

المصدر : التحريات

في الطلب عليها وبالتالي ارتفاعا في اسعارها ، فالاراضي غير المسقية حاليا الحد الادنى فيها لسعر الكراء يضاهي 300 دج للهكتار الواحد اما الاراضي المروية فيتعدى فيها الكراء 1000دج للهكتار ، اما القطع المزروعة اشجارا او كروما فان السعر يكون حسب نوع الاشجار وعلى اساس المردودية المتوسطة المتوقعة .

3 . 1 . 1 توزيع الاراضي في الانتاج الحيواني

أ — تربية الانعام

تربية الانعام مهمة في حياة الفلاح بمنطقة آيت جناد خاصة الابقار ، هذه المنطقة من المناطق التي تستجيب كثيرا لتربية الابقار بالولاية ، فهي تضم حاليا 9% ، 8% ، 6.5% ، من اجمالي الثروة الحيوانية في الولاية من الابقار والاغنام والماعز على الترتيب . وان كان من الصعب ايجاد الارقام الصحيحة لتعداد الرؤوس المتواجدة ، والعدد داخل الاستغلالية الواحدة في ارتفاع وانخفاض ، فالحاجة والضرورة تتحكم في ذلك ، والسوق الموجودة بالمنطقة (سوق الاثنين باغريب) تعتبر من اهم الاسواق بالولاية ، فهي تزخر بالانعام دلالة على اهمية المنطقة من ناحية الثروة الحيوانية .

ب ــ اهمية المرعى والتسمين داخل الاستغلالية الفلاحية

حوالي ثلثي الوحدات الانتاجية المحصاة في البحث في آيت جساد تمتلك قطيعا للانعام (68.1 %) تتنامى النسبة المئوية للوحدات التي تقوم بالتربية مع كبر الوحدة الانتاجية .

ان الوحدات الصغيرة يفرض عليها صغرها مساحتها الامتناع احيانا عن الملكية وخاصة تلك التي يقع فيها مقر السكن داخل التجمعات السكنية للقرى فان الضيق في الرقعة المخصصة للسكن تفرض على رب الاستغلالية الامتناع عن الكسب مادامت الحظائر المخصصة للانعام لصيقة بسكن صاحبها ، على عكس الوحدات الكبيرة التي يكون فيها كبر الوحدة مصحوبا باتساع الرقعة التي يقع السكن فيها ، حتى ولو كانت داخل تجمعات سكنية ، فالاستفادة اليومية والتخوف من السطو يفرض على العائلة المربية ان تكون قريبة من أنعامها .

الوحدات التي تمتلك الانعام تمثل 78.5 % من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة ، فاصحاب الاراضي هم اكثر استجابة مع التربية ، وهذا بسبب استخدام هذه الاراضي في توفير الغذاء عندما تفتقر المراعي الطبيعية للعشب . مع اتساع مساحات الاراضي الصالحة زاد عدد وتعداد قطعان الانعام .

الوحدات الصغيرة من ناحية : المساحة الصالحة ، قليلة اللجوء الى التربية لان عادة ما تستخدم هذه الرقعة لزراعة منتجات لاستهلاك افراد العائلة وليس للعلف ، فانه كما وان اشرنا سابقا ان المساحات المخصصة لزراعة العلف للحيوانات هي القطع البعيدة والتي تزيد عن حاجة العائلة للمنتجات الاساسية . كل الوحدات تقريبا والتي تزيد فيها المساحة الزراعية عن 6 هكتارات تمتلك قطيعا للانعام .

ان قطعان الانعام ليس العدد الذي يفرض على الفلاح المستغل فصل كل نوع عن الاخر ، فالفلاح في عملية التربية يجمع بين الاصناف الثلاثة ، لذلك اغلب قطعان الانعام (53 %) تشمل الاصناف الثلاثة : بقر ، غنم ، معز .

جدول 86 : الاهمية النسبية لتربية الانعام بدلالة

العدد والمساحة الصالحة للزراعة

الفئة (هـ)	% عدد الاستغلاليات	% المساحة الصالحة
اقل من 1	50	22.7
1 — 3	55.5	41.6
3 — 5	83.3	87.7
5 — 10	71.4	87.9
10 — 20	100	100
اكثر من 20	100	100
المجموع	68.1	78.5

المصدر : التحريات

ومازال لم يعتمد على صنف واحد في التربية ، وهذا لكون الامكانيات المادية المتوفرة مازالت دون المستوى الذي يشجع على ذلك .

جدول 87 : توزيع الاستغلاليات حسب نوع الخلط لاصناف الانعام

النوع	العدد	النسبة
ابقار	3	9.1
ابقار + اغنام	8	25
ابقار + اغنام + ماعز	17	53.1
ابقار + ماعز	—	—
اغنام	2	6.2
ماعز	—	—
غنم + ماعز	2	6.2
المجموع	32	100

المصدر : التحريات

أن مباني الحظائر المستخدمة لتربية الانعام لا تستوفي الشروط الضرورية للعمل داخلها ، من ناحية حركة العامل او الحيوان .. الاتساع ضروري للحركة ، الجزء المخصص للانعام هو جزء من البيت الذي يقطنه الفلاح ، خصص هذا الجزء المحجوز من اجل المبيت ليلا فقط ، اما عملية التسمين فلا تسمح بذلك ، الا القليل من الاستغلاليات ، وحتى في هذه الاخيرة فان الحيوانات المعدة للتسمين من بين القطيع هي التي تحظى بالعناية اللازمة اثناء النهار عندما تفرغ الحضيرة باقي الحيوانات .

تربية الماعز رغم ان الظروف البيئية تلائمها اكثر ، هي تستجيب جيدا مع المناطق الوعرة ، الا ان تربيته هنا غير مرغوب فيها بسبب الخطر الذي يشكله على الاستغلاليات الزراعية ، خاصة الاشجار منها ، فهو سريع التسلق للحواجز ولا يجد عناء في التغذية من فروع الاشجار القريبة من الارض ، وفتاك جدا بالشتلات النامية . تنتشر تربيته في القطعان التي تعتمد في غذائها على الاحراش والمراعي البعيدة عن المساحات الزراعية ، ثم ان لحوم البقر تستهوى كغذاء في المنطقة اكثر من لحوم الغنم والماعز ، فلو اخذنا مثالا عن ذلك في المناسبات الدينية كالعاشوراء والمولد النبوي الشريف وعيدي الفطر والاضحى (يوم عرفة) ، تعمد كل دشرة الى ذبح الثيران حسب الكفاية وتوزع على افرادها مقابل اسعار لا تتعدى اسعار تكلفة شرائها ، كما يعمد اليها في كل الحفلات والاعراس ، لذلك التعداد من الضروري ان يكون مرتفعا ويفوق باقي الانعام مادام الطلب مرتفعا ، حتى وأن كانت الثيران في السابق تربى خصيصا للحرث ، والحاجة لهذه المهمة نقصت الا ان العدد الاجمالي لم ينقص .

يزداد كبر القطيع من البقر مع اتساع مساحة الوحدة الانتاجية وفيها يتراوح العدد ما بين 8 و 14 راس ، الا ان الاستغلاليات الصغيرة يتراوح العدد فيها بين الراس والثلاثة وهنا تستخدم اكثر من اجل حليبها ، الاستغلاليات الصغيرة التي احتواها البحث منها من تقوم بمهنة الرعي وهي المهمة الرئيسية لصاحب الوحدة ، ولذا وجب ان يكون العدد مرتفعا ، ويعتمد الفلاح اساسا في دخله على هذا المصدر والمتوسط 5 . 4 رؤوس لا يعكس الحقيقة لملكية هذه الفئة من الاستغلاليات .

جدول 88 : تعداد قطعان البقر حسب المساحات الصالحة للزراعة

الفئة (هـ)	عدد القطعان	متوسط القطيع
اقل من 1	9	4.5
1 – 3	5	+2
3 – 5	11	+4
5 – 10	5	6–
10 – 20	2	10
اكثر من 20	1	14
المجموع	26	+5

المصدر : التحريات

تصادف ملكية الانعام مصاعب تتمثل في قلة العناصر الغذائية اللازمة ، خاصة المخصصة للتسمين ، ان المراعي المتواجدة في المنطقة محدودة وغير مضيئة هذا ما يفرض على المستغلين الاعتماد على مصادر خارجية ، 43 ٪ فقط من الاستغلاليات الفلاحية التي تقوم بانتاج البرسيم (الكلأ) سواء منه الطبيعي او الصناعي ، جزء هام من الكمية المنتجة هو حشر لقطع مشوشة طبيعيا تجمع وترك لوقت الحاجة ، هذا النوع من الاغذية فقير جدا من ناحية التركيب الغذائي للحيوانات لذلك لا يمكن الاعتماد عليه الا في الاوقات التي ينتهي فيها كل مصدر للغذاء ، اما النوع الثاني هو البرسيم الصناعي فهو عالي الجودة اذا عرف كيف يعالج ليرفع من محتواه الغذائي ، الا ان هذا النوع من الاعلاف مازال محدودا بسبب عدم توفر البذور الزراعية بالكميات اللازمة في مراكز التموين ،

العلف القادم من خارج الوحدة الانتاجية الجبلية يمثل كميات هامة حيث ان 47 ٪ من الوحدات الانتاجية خاصة تلك التي لم تمكنها مساحتها الزراعية من اقامة انتاج يخدم حضيرة الحيوانات . تعتمد هذه الوحدات على البرسيم والشعير المعد للعلف والنخال ، وكذلك الاغذية الصناعية المخصصة بالانعام ، ان امكانية التخزين الضعيفة تجعل من الحفاظ على الكلأ المخصص للتربية صعبا ، والكمية المخزونة يفسد جزء كبير منها في كثير من الاحيان ، وهذا ماجعل الطلب على الكلأ يرتفع ويرتفع معه السعر في فصل الشتاء .

جدول 89 : توزيع الاستغلاليات حسب انتاج وشراء الكلأ وتسمين الابقار

الفئة (هـ)	انتاج العلف	شراء العلف	تسمين الابقار
اقل من 1	—	50	50
1 — 3	5.5	27.7	27.7
3 — 5	66.6	75	66.6
5 — 10	100	42.8	28.5
10 — 20	100	50	50.5
اكثر من 20	100	100	100
المجموع	43.1	47.7	43.1

المصدر : التحريات

43٪ من الاستغلاليات تستخدم طريقة التسمين من اجل رفع الدخل المتأتي من تربية الانعام ، معدل مدة التسمين تتراوح ما بين شهرين وثلاثة وهي المدة التي يوفق فيها الفلاح بين قيمة الحيوان مع تكاليفه ، فان عملية التسمين هذه ترفع من قيمة الحيوان بـ 30٪ او اكثر في الحالة العادية للسوق . ترتفع التكاليف طردبا مع مدة التسمين ومع وجود العلف المقدم لهذا على الفلاح ان يستخدم الخبرة والتقنيات لاقامة توازن يضمن له هامشا من الربح ، وهي عملية ليست دائما مربحة خاصة عند ارتفاع عناصر التغذية ، او عند الانخفاض في اسعار اللحوم في الوقت الحالي السوق تعرف رواجا لها بسبب التوقف شبه الكلي لاستيراد اللحوم الحمراء لولا الارتفاع في تكاليف التسمين . الحماية البيطرية والرعاية الصحية مازالت لم تصل الى المستوى المطلوب ، ما عدا عمليات التلقيح الدورية او الموسمية التي تنظمها الدولة ضد بعض الامراض والاوبئة الشائعة الانتشار .

الجدول اللاحق يبين مدى العبء الذي يقع على الهكتار الواحد ، فان الوحدات الانتاجية الصغيرة هي التي يكون فيها العبء اكبر (0.88 وحدة في الهكتار) وفي كثير من الاحيان لا تتمكن الوحدة الفلاحية بمساحتها الصغيرة من تغطية احتياجات القطيع من الاغذية من المراعي لكن هذه النسبة مرتفعة نسبيا في الوحدات الكبيرة (0.04 وحدة/هـ) وهذه ايضا لا تزال دون المستوى

المطلوب ، خاصة وان الزراعة لم تصل بعد الى مستوى التكثيف .

جدول 90 : عبء الحضيرة على الهكتار الواحد

الفئة (هـ)	عدد وحدات الحضائر الكبرى في الهكتار
اقل من 1	0.88
1 — 3	0.07
3 — 5	0.21
5 — 10	0.01
10 — 20	0.03
اكثر من 20	0.04
المجموع	0.09

المصدر : التحريات

ـ الحضائر الكبرى = ابقار + اغنام + ماعز

ج — تربية الدجاج والنحل

اتسع انتاج الولاية من اللحوم البيضاء ، واصبحت هذه المادة محل استقطاب للاستهلاك بسبب سعرها المنخفض نسبيا . قدمت الحكومة الدعم اللازم من اجل انتشار تربية الدجاج ، ورغم ان هذا الدعم كان مصحوبا بضرائب تفرض على من استفاد من حضائن للدجاج ، الا ان هذا النشاط يعتبر من اكثر الانشطة التي استقطبت الاستثمارات الخاصة ، وساعد على ذلك وجود وحدات لتفقيس البيض موزعة على نقاط مبعثرة عبر الولاية ، منها ما هو تابع للقطاع العام ومنها من هي استثمارات للخواص ، فعلى سبيل المثال تتوفر بلدية فريحة على وحدة تقوم بالتفقيس باستخدام طرق حديثة في الانتاج .

متوسط الملكية لحضائن الدجاج هو 7 . 13% من الاستغلاليات ، واغلبها لا يتوفر على معدات متطورة ، الحضائن المعدة عبارة عن حجرات غير مكيفة بما يلزم ذلك من وسائل التكييف اللازمة لها ، لذلك هناك عدد كبير من الدجاج يموت وهو في مرحلة النضج ، ثم ان المكلفون بالتربية لا يحيطون بكل الخبرات اللازمة لذلك .

جدول 91 : التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب ملكية

حضائن الدجاج وخلايا النحل

الفئة (هـ)	دجاج (٪) *	نحل (٪)
اقل من 1	—	—
1 — 3	16.8	16.8
3 — 5	18.2	25
5 — 10	21.4	42
10 — 20	—	50
اكثر من 20	—	100
المجموع	13.7	26.5

المصدر : التحريات

* : حضائن دجاج متطورة وشبه متطورة .

ان تربية النحل تعرف ركودا رغم التشجيعات المقدمة والتسهيلات الموفرة لها من خلايا وصفائح للشمع ومعدات للعناية وجني العسل ، من الوحدات المتحرات في آيت جناد تملك خلايا يتراوح العدد فيها مابين 10 و30 خلية ، المردودية من هذه الخلايا ضعيفة جدا بسبب عدم تمكن الفلاح من الطرق الواجب استخدامها التي تمكنه من العناية الكافية بالنحل ، والكثير من الفلاحين لا يملك حاليا الا خلايا فارغة من النحل بعد ان فر منها .

الطلب على النحل مرتفع ، يستخدم في اغراض استهلاكية ، وطبية تقليدية منذ القدم مستوحاة من الطب النبوي بعدما تاكدت نجاعته في علاج بعض الامراض الجلدية المستعصية وامراض جهاز الهضم والكبد .

1.2 السكان و الاستغلالية الفلاحية

عدد افراد العائلة الذين تعولهم الاستغلالية الواحدة مرتفع كما يبينه الجدول اللاحق ، فعادة ما يكون العدد المكون لها يتراوح بين 8 و11 فرد معدل الانجاب مازال مرتفعا مثل باقي جهات الوطن لا تحكمه ضوابط ولا احكام ، حب الانجاب وكثرة الولد مازالت من سمات الفلاح الجبلي ، فالتوعية الصحية لم تعط نتائجها هنا بعد ، وفي كثير من الاحيان نجد الاستغلالية الواحدة تضم اكثر من عائلة واحدة هجرة ارباب العائلات او الانشغال خارج القرية ، او عندما تكون عدم جدوى من تقسيم الاستغلالية ، 9.93 نسمة داخل الوحدة الفلاحية عدد يعتبر مرتفعا اذا ما اخذنا بالمردودية الفلاحية الضعيفة لبعض الوحدات او القطع .

جدول 92 : التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب عدد الافراد الذين تعولهم الوحدة الواحدة

العدد / الفئة	3 — 7	7 — 10	10—13	13—17	اكثر من 17	متوسط الافراد
اقل من 1	4.5	6.8	2.2	—	—	8
1 — 3	20.4	11.3	4.5	4.5	—	7.38
3 — 5	2.2	15.9	4.5	2.2	—	10.08
5 — 10	4.5	2.2	4.5	2.2	—	11.84
10 — 20	—	—	—	—	4.5	21
اكثر من 20	—	—	—	—	2.2	19
المجموع	31.6	36.2	15.7	8.9	6.7	9.93

المصدر : التحريات

يتناسب الارتفاع او الانخفاض في عدد الافراد طرديا مع حجم الوحدة الفلاحية بصفة عامة ، يتزايد تعداد الافراد داخل الاستغلالية كلما كانت المصلحة

المصلحة المشتركة تدعو الى ذلك ، من مصلحة العائلات الكبيرة ان تبقى الاستغلاليات دون تفتيت ما دام العدد يتناسب مع المساحة والحجم للوحدة الفلاحية عند تقسيم الوظائف بين الافراد ، ونلاحظ هذا في العائلات التي ترتفع فيها نسبة الهجرة الى الخارج او الى المناطق البعيدة عن الدشرة ، ومع اهمية الرقعة الزراعية تبقى هذه العائلات تحت سقف واحد .

نجد في بعض الاستغلاليات عدد العائلات قد يصل الى 7 عائلات ولكن لا يمكن حساب هذا التناسب بطريقة رياضية ، فحسب العينة المأخوذة في بحثنا الميداني يتبين ان متوسط عدد افراد الوحدة الانتاجية الفلاحية التي فيها تقل المساحة عن الهكتار الواحد هو 8 هذا المتوسط اعلى من المتوسط 7.88 الموجود في تلك التي تتراوح فيها المساحة ما بين الواحد وثلاثة هكتارات ، وكذلك العدد في الوحدات التي تتراوح فيها المساحة ما بين 10 و20 (21 فرد / الاستغلالية) هي اكثر من التي تتعدى المساحة فيها 20 هكتارا (19 فرد / الوحدة) العينة المأخوذة لم تكن تعط صورة معبرة وكاملة عن التوزيع في مجال الاعالة للافراد ، واذا اخذنا كل وحدة استغلالية على حدة فان الفروق في تعداد الافراد جد معتبرة .

العائلات المكونة للاستغلاليات تربطها قرابة عائلية مع صاحب الوحدة الاستغلالية وتكون هذه العائلات على درجات متفاوتة من القرابة ، ولا يمكن ايجاد مجموعة من العائلات غير متقاربة داخل الاستغلالية الواحدة ، وقد تكون هذه العائلات تربطها علاقات اخوة او خال اوعم او جد .

1.2.1 العمل العائلي

النشاطات خارج الوحدة الفلاحية هي المسيطرة في اغلب الوحدات ، وتزداد هذه السيطرة كلما قرب موقع الوحدة من المناطق الشديدة الانحدار . في غالب الاحيان لا يوجد الا رجل واحد يعمل وينسق النشاطات والمهام داخل الوحدة الفلاحية بصفته العنصر الرئيسي فيها وعادة ما تسند هذه المهمة الى الآب او الجد او الرجل الاكبر سنا ، او العم او الخال بالوصاية ، وتسند اليه ايضا

الرعاية الاجتماعية من زواج وطلاق ... الخ ، فهو الشخص الركيزة بين هاته العائلات ، ويكون متفرغا تماما للاستغلالية او على الاقل دائم الحضور فيها ، لذلك لا يمكن فصل الرابطة الاقتصادية عن الاجتماعية بين العائلات داخل الدشرة ، العائلات التي تكون فيها اليد العاملة ما بين 1 و 2 اشخاص هي في الغالب ارامل او مطلقات والتي بقيت مستقلة عن وصاية الاقارب ، باستغلالية فلاحية مستقلة بذاتها ، لذلك فبقدر صغر الوحدة الانتاجية يقل عدد العاملين فيها .

جدول 93 : التوزيع النسبي للوحدات حسب المساحة وعدد الايدي العاملة العائلية

العدد / الفئة (هـ)	1	2	4	اكثر من 4	المجموع
اقل من 1	2.2	4.4	2.2	—	8.8
1 — 3	4.4	20.4	9	2.2	40.6
3 — 5	—	4.4	11.4	11.4	27.2
5 — 10	—	11.4	4.4	—	15.8
10 — 20	—	—	—	4.4	4.4
اكثر من 20	—	—	2.2	—	2.2
المجموع	6.6	40.6	29.2	17	100

المصدر : التحريات

العمل داخل الاستغلالية تطلق عليه شبه تشغيل ، فهو عمل عائلي غير منظم وقوة العمل الموجودة في خدمة الوحدة الفلاحية غير مستغلة بشكل محكم ، العمل والعامل هنا ليس لهما تعريفا خاصا ، مادام عنصر السن فيه غير محدد ولان الفرد داخل العائلة الفلاحية ليس له نشاطا خاصا وقد يبدا في تقديم خدماته لفائدة الوحدة في سن مبكر ، لذلك بداية سن العمل ليس لها حدا ولا نهاية ، وصاحب الاستغلالية قد نجده طاعنا في السن ومازال يقدم الكثير لوحدته وقد يكون عمله في بعض الاحيان ذو جدوى اقتصادية اعلى من شخص في منتصف العمر ، وفي بحثنا هذا اخذنا السن ما بين 16 و65 سنة وهي الفترة الاكيدة العطاء في الوسط الريفي .

جدول 94 : التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب

نوع النشاط

الفئة (هـ)	استخدام يد عاملة اجيرموسمية	اشتغال اصحاب الاستغلالية في انشطة غير فلاحية
اقل من 1	—	75
1 — 3	—	88.8
3 — 5	16.6	75
5 — 10	42.8	85.7
10 — 20	100	50
اكثر من 20	100	—
المجموع	18.2	81.8

المصدر : التحريات

الوقت الجزئي الفائض المقدم في خدمة الوحدة الفلاحية يمكن ان ينفذ ويسخر جزافي باعمالا ذات اهمية كبيرة مثل : القلم ، الجني ، الحماية ، وبوجود خواص لكراء العتاد الفلاحي غير ملتزمين بالوقت في الحرث والاستصلاح والنقل والتخزين للمحاصيل ، فلا حاجة للفلاح بان يمتلك عتادا من اجل ان يخصص هذا الفائض من الوقت للوحدة ، والتكاليف تكون نقدية اذا كانت الاستعانة باطراف خارجية لا تعتمد على التشغيل الدائم لعمالها ، فكلما توفرت عناصر خدمية في السوق او اعمال موسمية خارجية قابلة للاستجابة عند الطلب كلما كانت نشاطات الفلاح متنوعة .

ان نسبة التشغيل تتناقص كلما اتسعت مساحة الوحدة الانتاجية والنسب المتحصل عليها في الجدول لا تعطي مدلولا يمكن ان يقاس عليه لان معظم الاراضي التي تتواجد فيها هذه الوحدات غير متجانسة وتتميز بالرداءة في معظمها وان النسب عامل / هكتار المتخذة على مستوى كل استغلالية مرتفعة مادامت المردودية المتحصل عليها دون المستوى المطلوب ، النسبة 0.65 عامل / هكتار التي توصلنا اليها من العينة الماخوذة في الميدان هي تركيبة غير متزنة فالاغلبية من الوحدات الانتاجية لم تستطع ان تحقق الاكتفاء الذاتي لافرادها حتى من المحاصيل المزروعة .

العمل العائلي لا تحكمه علاقات وقوانين خاصة ، فهو يتسم بعدم التنظيم حتى ساعات العمل او الايام يكون الاعتماد المطلق عليها في الحساب فيه خلل عمل الفلاح يتلاءم مع متطلبات الاستغلالية . العمل اليومي للفلاح لا يخص تلك الساعات التي يقضيها فقط في الغراسة او الجني او العناية بالمزروعات او في تربية الانعام بل حتى في التدبير المنزلي مادام المنزل يشكل جزء من مكونات الوحدة الفلاحية ويتبين ذلك مليا في تقسيم العمل بين النسوة . ويصعب في الفلاحة المعاشية خاصة تحديد الفرد العامل من العاطل فكل الافراد عاملون حين يحين فصل الزرع او الجني والكل عاطلون في دونه ، لكن هناك تفاوت من ناحية الجهد المبذول من فرد الى آخر داخل الوحدة الانتاجية الواحدة ، وبين الوحدة والاخرى .

يبقى التفريق بين العامل والعاطل هنا فقط في مداومة العمل ، فالعامل الدائم هو الذي يكون في خدمة الوحدة الفلاحية كلما تطلبت ذلك ، وهنا ايضا تصعب التفرقة بين العامل الذي يشغل نشاطا غير فلاحي والبطال الذي لا شغل له ، ففي المفهوم المحلي للاشخاص الذين لا يعملون في انشطة خارج الوحدة الخاصة (ماجورة فلاحية اوغير فلاحية) هم بطالون ، لكن حتى الفئة التي تشتغل خارج الوحدة تقدم جزء من قوة عملها لفائدة الوحدة الفلاحية خارج ساعات العمل الرسمية او حين تكون في حاجة لذلك في مواسم الزرع او الجني .

الشروط الحالية تساعد على استغلال الوقت الفائض عن ايام وساعات العمل الرسمية في الوظيفة خارج الاستغلالية ، فاصبح بامكان الفرد تقسيم وقته بين النشاط الفلاحي وغير الفلاحي ، في السابق كانت الاعمال تعتمد بصورة اساسية على العمل اليدوي ، التوغل الحالي للآلة الميكانيكية والعتاد الفلاحي نصف الميكانيكي الكبير منه والصغير قدم ربحا معتبرا في الوقت ، فهي ضعيفة في تربية الانعام ومرتفعة في الزراعة المكثفة ومعتبرة في زراعة الحبوب والبقول (باستغلال ايام العطل) فاذا كانت امكانية التوفيق بين عناصر الانتاج فيما بينها قليلة ، فانه اصبح يعتمد على اسعارها لان الموازنه بين التكاليف والايرادات منطقية في الاستعانة بعناصر خارجة عن الاستغلالية .

1.2.2 خصائص اليد العاملة الفلاحية

ما تتسم به اليد العاملة الفلاحية في منطقة آيت جناد انها دون المستوى التاهيلي ما زالت الطرق البدائية والتقليدية في الانتاج مطبقة في كثير من الزراعات ، ما عدا في الزراعة التجارية وبدافع الربح التي تسقى المساحات المروية فيها بطرق حديثة للري وفيها نسبة مرتفعة من الشباب بين اليد العاملة ، وهي تطبق طرقا فنية الى حد ما وهذا بسبب ما تقتضيه الزراعة وما تتطلبه من عتاد ميكانيكي وهم اكثر احتكاكا بمن حولهم ممن لهم خبرة في المجال وكذلك هم على اتصال دائم دائم بالفنيين المتواجدين على مستوى التعاونيات الحكومية للخدمات الفلاحية او وحدات التموين بالعتاد الفلاحي او عتاد السقي .

ليس بامكان الفلاحة الجبلية استقطاب اليد الفنية خاصة الشابة منها ، قطاع البناء والاشغال العمومية والقطاع الصناعي هما المنافسان الكبيران له ، الشباب يفضل التكوين والعمل فيهما خير من الفلاحة ، فقطاع البناء عليه اقبال كبير ومداخيل اليد العاملة فيه مرتفعة خاصة في القطاع الخاص منه اما القطاع الصناعي والحرفي فهو اكثر ضمانا والمهنة فيه دائمة ومستقرة على عكس الفلاحة ، الاشخاص المتحصلون على المعاشات في القطاعات الاخرى قد عادوا الى الفلاحة لاستغلال الوقت المتبقي من حياتهم ، اما الفنيون الفلاحيون فلم نعثر على احد داخل العينة ، لذلك اليد الفلاحية الاجيرة قليلة جدا ، ما عدا في الزراعة التجارية العالية المردودية فان العمل الاجير يتم هنا موسميا في فترات الزراعة والجني للمحصول ، وهنا نسجل اعتماد الاستغلاليات المتواجدة في النقاط القابلة للسقي اليد العاملة التي لها خبرة في المجال استقدمت من مناطق دلس ويرج منايل المعروفة بهذه الزراعة ، خاصة زراعة البطيخ والشمام والخيار والطماطم ، كما ان اعتمادها على اليد العاملة الشابة القادمة من ولايات اخرى وعلى الاطفال دون سن العمل يبدو معتبرا .

1.2.3 اهمية النشاطات الخارجة عن الاستغلالية

43 % من المستغلين الفلاحين لا يكتفون بالنشاط داخل الوحدة الانتاجية

ليقوموا بانشطة تجارية او حرفية او ماجورة خارج الوحدة ويخصص الجزء الباقي من وقتهم للعناية بالاستغلالية وهنا يتبين مدى تطور الاعتماد على الوقت الجزئي في الاستغلال الفلاحي . فالمداخيل التي تدرها الوحدة الانتاجية لم تصبح كافية لسد الاحتياجات .

القطاع غير الفلاحي يعتبر اهم من الفلاحي ، وينشط فيه الفلاحون اكثر ، الفلاحة مازالت تعتبر نشاطا ثانويا (ما عدا النشاطات الماجورة داخل التعاونيات الفلاحية او الورشات التابعة لقطاع الغابات اوفي القطاع الخاص) ، حتى الوظائف التي تتم في القطاعات الاخرى هي وظائف لا تستدعي كفاءات عالية مثل مهنة البناء او السائق للسيارات او الشاحنات او التلحيم او الحدادة او التجارة ، وهي تعود الى التعلم بواسطة الممارسة اكثر ما هي من التعلم بواسطة الدروس المنتظمة فاغلب الفلاحين في العينة يمارسون هذه المهن والنشاطات لفترات لا تقل عن عشر سنوات وبالتالي لا يمكن التخلي عليها في الوقت الراهن .

هناك من يعتبرون كجزء من افراد عائلة او عائلات الوحدة الانتاجية واستثنيناهم من النشاط الفلاحي مادامو لا يقدمون اي جهد لفائدة الوحدة ، ونذكر ضمن ذلك العمال المغتربين او الذين يعملون في مناطق بعيدة داخل الوطن أو المتواجدين في عين المكان ولكنهم يترفعون عن العمل الفلاحي وهم عدد لا يستهان به .

4 . 2 . 1 الهجرة الخارجية

بدات وفود المهاجرين تحل بارض الوطن ، الا ان العدد الذي مازال في المهجر مرتفعا . ومن من هم غير مستقرين هناك بعدما تخلصت منهم المؤسسات الصناعية والخدمية الاوروبية واحيلوا الى البطالة في اوروبا وفي فرنسا خاصة ، هؤلاء ، اغلبهم يقضي وقته في التنقل بين الجزائر واوروبا ويستفيد بطريقته الخاصة من الاوضاع الاقتصادية هناك في شبه تشغيل مؤقت ، ومنهم من بدا يزاول السوق السوداء هنا ، فيذهب الى هناك ليعود محملا بسلع غير موجودة في الوطن ليتحصل على ثمنها اسعارا مضاعفة .

تقلص عدد المهاجرين من بداية الثمانينات حتى الان بحوالي الثلثين ، الجزء المتبقي مازال صامدا امام الكسح الالي في الانتاج الصناعي والخدمي ومادامت الوظائف هناك تتطلب تكوينا فنيا معتبرا امام الغزو الالي الجديد للانتاج . هؤلاء المهاجرون مهددون في اي لحظة بالاستغناء عن خدماتهم ، 22 % من الوحدات الانتاجية لها عامل او اكثر في المهجر ، 14 % منها المهاجرون فيها على اهبة الرجوع .. المتواجدون في المهجر لا يكادون يقدمون شيئا للوحدة الانتاجية ما عدا الدخول التي تقدم لخدمة العائلة وبالتالي تكون العائلة الفلاحية في غنى عن الاعتماد الكلي على الوحدة ، او العتاد الفلاحي الخفيف الذي يتزودون في بعض الحالات او قطع الغيار الخاصة به خلال زيارتهم البلد في ايام العطل .

1.2.5 العمل النسوي

يمثل العمل النسوي الركيزة في العمل الفلاحي داخل العائلة ، ولقد عرفت المراة القبائلية منذ القدم وفي كافة المناطق تقريبا من القبائل بتوظيفها بعض الاعمال المنوطة اليها داخل البيت وخارجه . وظلت على هذه الميزة الى حد الان في الوسط الريفي . فالعناية بالماشية داخل الحظيرة وتربية الدواجن وزراعة الخضر في القطع الزراعية القريبة من السكن هي من اعمال المراة بصفة اساسية . المراة تقوم بجميع الوظائف التدبير المنزلي وجزء كبير من العمل الفلاحي . واحيانا نجد كلا المهمتين تقوم بهما المراة بمفردها (حالة النساء الارامل او المطلقات) .

في الوحدة الفلاحية الجبلية بالمنطقة لا يمكن فصل العمل الفلاحي للرجال عن عمل النساء فكلا منهما يمثل عنصرا بشريا منتجا . والجدول السابق يبين ذلك اذ نجد نسبة الاشخاص الذين ليس لهم وظيفة خارج الاستغلالية مرتفعة . ولكن اذا كانت النسبة تمثل الرجال فقط فانها تكون منخفضة جدا . مهنة الفلاحة في المنطقة قد يعتبرها الرجال نشاطا ثانويا لا يجدر بنا ان نوليه الاهتمام . لكن النساء لا زلن متشبثات بالمهنة مادامت هذه جزء من عملهن اليومي .

يتناقص العنصر النسوي في الفلاحة الجبلية كلما كان الاعتماد على الالة

في العمل وكذلك في الزراعة التجارية والزراعة الحديثة للعنب ولذا فان نسبة اليد العاملة في الوحدات (القطع) المتواجدة في الجبال هي اعلى من التي في الوحدات المتواجدة في السفوح والاودية (البعيدة عن السكن) ، وكذلك موقع الوحدة او القطعة الزراعية فكلما كانت بعيدة من مقر السكن تناقصت النساء ما عدا في زراعة اشجار الزيتون التي يتم فيها العمل موسميا ، ولهذا نجد النساء داخل العائلة المستغلة الواحدة ينظمن اوقاتهن بحيث يجعلن كل يوم واحدة من النساء او اكثر تبقى في المنزل للقيام بواجبات البيت خاصة في الايام الدراسية للاطفال . من العينة الماخوذة في الميدان ومن بين الـ 44 وحدة استغلالية لا توجد الا استغلالية واحدة لا دور فيها للنساء ، وهذا يبين مدى اعتماد الفلاحة الجبلية بهذه المنطقة على عنصر النساء .

1.3 استخدام العتاد الفلاحي في الوحدة الانتاجية الجبلية

بدون شك انه العامل المحدد للتغيرات في قلب الفلاحة ، فباستعمال المكننة الفلاحية سهلت معها امكانية العمل ، والاحتياجات الى اليد العاملة تناقصت معها بسبب عدم توفرها بالعدد اللازم ، واستطاع الفلاح ان يستقل نوعا ما عن بعض ضغوط العنصر البشري في الفلاحة ، ان الوصول على وصول الزراعة الى درجة التشبع من العنصر الالي هو ظهور رجل واحد هو الرئيسي والمسيطر في الاستغلالية لكن هذه الظاهرة مازالت لم تتحقق الا في عدد محدود جدا الوحدات الانتاجية .

الالة مجدية لكنها مكلفة لا يستطيع الفلاح الجبلي تمويلها احيانا الا بالاعتماد على عناصر خارجية ، فالاعتماد على العمل الالي بشكل اساسي ربط نشاط الفلاح الداخلي مع الخارجي ، التوجه الحالي الكبير الى الاراضي القابلة للاستخدام الالي ساعد في ارتفاع الطلب على العتاد الفلاحي ، حتى المنتجات الزراعية كانت تفضل منها ما يستجيب للالة المتوفرة ، فلو حللنا نوعية المزروعات التي اخذت في الانتشار حاليا لوجدنا اهنا مزروعات تستجيب للسوق اولا مادام عامل الربح اصبح يلعب الدور الاساسي في النشاط الفلاحي ، وثانيا تستجيب لاختصاص الالة المتوفرة ، واحيانا نجد بعض المزارعين بحكم مهارتهم وسيطرتهم على قنيات

استخدام الجرارات فانهم يزرعون من المنتجات الزراعية ما يتعدى اختصاص العتاد الزراعي المتوفر لديهم الملحق بهذه المكننة (مثال ذلك عدم وجود عتاد زراعي خاص بقلع البطاطا ، فان بعض المزارعين يعمدون الى استخدام المحراث الحديدي اليدوي الذي يجره الجرار في قلع البطاطا) وتستخدم طرق متنوعة واحيانا طريفة لاقامة تجاوب مع هذا الجرار بصفته اهم ماكنة زراعية ، ثم ان الزراعة تحمل خاصية ثالثة وهي الاستجابة للموقع الجغرافي وطبيعة الاستغلالية الفلاحية .

ان فعالية الاستخدام الميكانيكي يمكن ان يكون اعلى عندما تتجاوب مواصفات وخصائص الالات الفلاحية عامة مع الظروف الطبيعية التي تعمل ضمنها ، فان منطقة آيت جناد مازالت دون الشروط المطلوبة ما عدا القطع المتواجدة في السفوح . استعمال وملكية العتاد الفلاحي في المنطقة يتناسبان عادة مع حجم وامكانيات الاستغلالية المادية وتتناسب ايضا مع درجة تخصيب الزراعة والاعتماد على الفلاحة الواسعة ، ان الاستغلاليات التي تزيد فيها المساحة الزراعية عن 5 هكتارات خاصة اذا كانت صالحة للزراعة عادة ما تتوفر على جرار ، ثلث الوحدات الفلاحية تمتلك جرارا ذو عجلات ، وظل الحصول الجرار يتناسب مع المساحة الزراعية المملوكة ، مادام توزيع الجرارات من طرف الديوان الوطني للعتاد الفلاحي يخضع لملكية الفلاح من المساحات الزراعية ، فلا يعقل ان يقدم عتاد زراعي لمن لا يمتلك اراضي زراعية او لا يشتغل نهائيا في الفلاحة ، ما عدا الاشخاص الذين تحصلوا على العتاد من مصدر غير حكومي .

تعداد الجرارات ذات السلاسل (المجنزرة) قليل جدا وغير كاف للاستجابة للاحتياجات المطلوبة ، وامكانية الحصول على خدماته من القطاع الخاص عن طريق الكراء قليلة ، اما الهيئات الحكومية (كاساب وغيرها) فهي بدورها لا تتوفر على العدد الكافي لاشباع الطلبات على هذا النوع من العتاد ، الطريقة الحالية في توزيع الجرارات عبر الوطن غير منطقية ، فقد نجد في المناطق السهلية في جهات من الوطن تستفيد من كميات هامة من الجرارات المجنزرة لكن المناطق الجبلية التي تتجاوب معها تحرم منها ، الحالة تنطبق على الجرارات ذات العجلات الخاصة بالمناطق الجبلية وهي جرارات صغيرة الحجم ، قد نجدها في المناطق السهلية اكثر انتشارا

عنها في الجبال .

جدول 95 : التوزيع النسبي للاستغلاليات الفلاحية

حسب ملكية الجرارات

الفئة (هـ)	ذو عجلات		مجنزر	
	نسبة الوحدات	عدد الجرارات	نسبة الوحدات	عدد الجرارات
اقل من 1	—	—	—	—
1 – 3	16.6	3	—	—
3 – 5	41.6	6	33.3	3
5 – 10	42.8	3	71.4	5
10 – 20	100	3	50	1
اكثر من 20	100	2	—	—
المجموع	31.8	17	20.4	9

المصدر : التحريات

الكثير من الجرارات تعدى استعماله العمر الاقتصادي الصالح فيه للعمل . 60 % من الجرارات ذات العجلات يتعدى فيها العمر 5 سنوات . لكن لجوء الفلاح الى الاصلاح الدائم وتوقيع الخلل جعل هذه الجرارات صالحة للعمل لكن معدل الاعطال

جدول 96 : التوزيع النسبي للجرارات حسب العمر

العمر	ذو عجلات	مجنزر
اقل من 5 سنوات	35.3	11.1
5 – 10 سنوات	29.4	22.2
اكثر من 10 سنوات	17.6	22.2
معطل	17.6	44.4
المجموع	100	100

المصدر : التحريات

فيها مرطع خصاصة وان الجغرافية الجبلية لا ترحم العتاد وكثيرا ما يتعمد الفلاح استعمالها وهي غير سليمة ما دامت الرقابة لا تتابعه خارج الطريق العمومي ، 85 % من الجرارات المحجوزة تعدت 5 سنوات ، جزء هام منها اصبح باليا بلا حركة قطع الغيار لهذا النوع من العتاد تكاد تكون منعدمة ، حتى في حالة عدم ملكية الجرارات بنوعيها فان الفلاح يلجا الى كرائها من الغير سواء من الخواص او من التعاونيات الفلاحية "كاساب" ولكون العتاد الفلاحي المتواجد لدى هذه الاخيرة خاصة الجرارات منه قليل فان القطاع الخاص اصبح هو الممون الرئيسي بهذه الخدمات ، قطاع البناء والاشغال العمومية والاشغال غير الفلاحية اصبح هو المزاحم ، فهو ارحم على العتاد (الجرارات) من العمل الزراعي واعلى مردودية .

جدول 97 : التوزيع النسبي للاستغلاليات الفلاحية حسب مصادر كراء الجرارات ومجال استخدامها

الفئة (هـ)	القطاع الخاص		التعاونيات الفلاحية
	الفلاحة	البناء والنقل	الفلاحة
اقل من 1	—	50	—
1 — 3	22.2	72.2	—
3 — 5	33.3	50	40
5 — 10	57.1	57.4	40
10 — 20	50	50	20
اكثر من 20	—	—	—
المجموع	29.5	59.1	13.4

المصدر : التحريات

الوحدات الفلاحية الصغيرة التي هي تلجأ الى الكراء اكثر من غيرها ، حوالي خمس الوحدات تلجأ الى الكراء ، في حين نجد اكثر من نصف الوحدات الانتاجية تلجا الى كراء الجرار في غير الفلاحة ، وامكانية التعاونية الفلاحية الحكومية قليلة فلا تتعدى 14 % من اجمالي الوحدات هي التي تلجا اليها .

استعمال عتاد الجني والحصاد

هذا النوع من العتاد قليل جدا لدى الخواص عامة ، فالحاصدات الدارسات ولو ان استعمالها محدود في آيت جداد ، لا تتوفر ملكيتها في أي من الوحدات الانتاجية المحصاة العتاد من هذا النوع الموجود لدى الوحدات الانتاجية الجبلية هو المجرور كالعربات المجرورة عقب الجرار او حازمات البرسيم (بوتلاز) التي يمكن اقتناؤها مع الجرار .

جدول 98 : التوزيع النسبي للوحدات الانتاجية حسب ملكية واستعمال الالة في الجني او الحصاد للحبوب او البرسيم

الفئة (هـ)	الملكية	الاستعمال
اقل من 1	—	—
1 — 3	—	5.5
3 — 5	0.2	33.3
5 — 10	42.8	100
10 — 20	100	100
اكثر من 20	100	100
المجموع	20.4	36.4

التحريات

خمس الوحدات الانتاجية الجبلية فقط التي تمتلك عتادا للجني بينما الحاجة عليه تتعدى الثلث لذلك تضطر الاستغلالية للاستعانة به من مصادر خارجية ، ونسجل النقصان الكبير لهذا العتاد بانواعه المختلفة ، الوحدات الكبيرة تمتلك نسبة معتبرة ولكنه لا يتعدى في انواعه رابطات البرسيم .

1.4 استعمال المخصبات الزراعية

للاصناف الجديدة من الطاقة المنتجة عدد من الملامح المشتركة ، فهي تشترى بدل ان تصنع في الاستغلالية ، وهي نتاج التحول التكنولوجي كما انها قليلة

التكاليف اذا ما قورنت بالعائدات من استعمالها وتستعمل لانتاج قصير الاجل نسبيا . والطاقات التي تتحقق فيها جميع هذه المقاييس هي الاسمدة الكيماوية (غير العضوية) ومبيدات الحشرات الضارة والاعشاب (الطفيليات) والبذور المحسنة .

1 . 4 . 1 الاسمدة

أ ـ درجة الاعتماد على التسميد التقليدي

تتاثر خواص التربة الكيماوية والفيزيائية باضافة الاسمدة العضوية ويظهر الاثر الكيماوي مباشرة بزيادة العناصر القابلة لافادة التربة . اما الاثار الفيزيائية فلا تظهر الا بعد وقت على البناء الارضي للتربة رغم ملاحظة زيادة التهوية ونفاذية الماء في الاراضي الثقيلة في وقت سابق . ومن ناحية اخرى تزيد الاسمدة العضوية النشاط البيولوجي في التربة بدرجة كبيرة بجانب تاثيره على الخواص الفيزيائية والكيماوية . وتتوقف قيمة السماد العضوي في حفظ مستوى الدبال والنيتروجين في التربة على نوع المحصول والدورة المتبعة . ويستعمل السماد العضوي في الزراعة الجبلية في زراعة الخضر الجافة (حمص وعدس . . .) والزراعات الشتوية التي لا تعتمد على السقي . نلاحظ في الوحدات الانتاجية ان استعمال الاسمدة العضوية الناتج عن حيوانات الاستغلالية التي تتغذى من اعلاف لم تأت من خارج الاستغلالية لا تحدث أية زيادة في محتويات التربة من العناصر المعدنية ما لم تضف اسمدة معدنية او تجلب اعلاف من خارج الاستغلالية . ثم ان اضافة هذه الاسمدة العضوية رغم ارتفاع مردوديتها الا انها تستخدم بطرق عشوائية وفوضاوية ولا يعرف وقت نثرها على التربة وحتى تكون لها آثارا سلبية على النباتات . الاستفادة ظلت محدودة من هذا المورد المتوفر . كان من الممكن الحصول على مردودية اعلى لو ان الوعي الزراعي عرف اهتماما بهذا الجانب ومنفذا له الى هذه الاستغلاليات .

ب ـ استخدام الاسمدة الكيماوية

حتى وان افترضنا ان الاسمدة الكيماوية متوفرة على مستوى مراكز التموين المحلية فان الشروط الطبيعية والتقنية المسيطرة تفرض على بعض الفلاحين الاستغناء على هذه

الاسمدة ، العوامل الطبيعية التي تسود في الوحدات الانتاجية الجبلية لا تسمح لهم بالحصول على مردودية عالية من استخدام الاسمدة الكيمياوية في تخصيب الارض مثل الاراضي السهلية . التركيبة الكيميائية لتربة الاراضي تتسم بالضعف وكذلك بسبب عدم انتظام الامطار احيانا ، وبالتالي يكون تجاوب الارض مع استخدام الاسمدة قليلا . وحتى تستجيب الارض يجب اعدادها اكثر (حرث وتفتيت للتربة) وبالتالي اضافة تكاليف اخرى .

ان الفلاح كثير الحساسية لاي شيء مستحدث ، فانه يقلل من استخدام الاسمدة اذا تبين له ان الزيادة في المردودية تساوي او اقل من المردودية المنتظرة بدونه ، وحتى يتمكن من رفعها ينبغي ان يكون العتاد الخاص باستعمال الاسمدة في متناوله او قابلا للكراء على الاقل ، حاليا العتاد المتوفر في المنطقة قليل جدا ما عدا ذلك القابل للاستعمال اليدوي ، لذلك العوامل الطبيعية والتقنية اجتمعت لتقلل من استخدام المخصبات الكيمياوية .

نصف الوحدات الانتاجية تستخدم الاسمدة الكيميائية ، والوحدات الكبيرة هي الاكثر لجوء الى هذا التخصيب من الصغيرة ، بينما معدل القطع التي تعتمد على الاسمدة فلا يتعدى الثلث ، صغر الوحدة تجعل الفلاح يستهين بالامور ولا يبالي بالزيادة في الانتاج التي من الممكن ان تضيفها هذه المخصبات مادامت تتطلب تدابير واجراءات ادارية من اجل التزود بها ، ويبذل جهدا في معرفة تقنيات استخدامها واحيانا نجد عكس ذلك اذ يعمد الفلاحون في الزراعة التجارية خاصة الى التكثيف المبالغ فيه ظنا منهم ان النسبة التي تحكم الزيادة في الاسمدة مع الناتج المتحصل عليه تبقى ثابتة او على علاقة طردية دائمة ، وهنا قد يحدث العكس ، وتكون كثرة الاسمدة محل تسمم للارض وبالتالي مضرة بالزراعة آنيا وبالتربة لاحقا .

ج — <u>استخدام السماد الاخضر</u>

طريقة اخرى مازالت مستعملة ، ان مردوديتها مرتفعة اذا عرف كيف يتم استغلالها وهي تخصيب الارض باستخدام الاسمدة الخضراء ، ويقصد بها عملية قلب انسجة النباتات الاخضر غير المحللة في التربة ، فهو يمد الارض بالمواد العضوية عندما تتحلل ، ويزيد من كمية النيتروجين في التربة لما تحتويه النباتات البقولية المزروعة من مركبات

جدول 99 : التوزيع النسبي للوحدات الفلاحية حسب استخدام المخصبات

الفئة (هـ)	السماد العضوي		الاسمدة الكيميائية		المضادات	البذور
	الاستغلاليات	القطع	الاستغلاليات	القطع	للطفيليات	المحسنة
اقل من 1	75	60	—	—	25	—
1 ـ 3	44.4	14.8	22.2	9.2	16.6	55.5
3 ـ 5	66.6	26.7	66.6	37.5	75	100
5 ـ 10	57	17	100	36.5	85.7	100
10 ـ 20	50	17.6	100	58.8	100	100
اكثر من 20	100	28.5	100	42.8	100	100
المجموع	56.8	21.1	50	30	47	72

المصدر : التحريات

نيتروجينية وبكتريا عقدية نشطة ، وحفظ العناصر الغذائية الذائبة التي يمكن أن ترشح وتضيع مع مياه الصرف وخاصة عند ترك الارض بورا . هذه التهيئة للارض غير سائدة في كل الاستغلاليات حيث يعمد بعضها عادة الى حرق البقايا لانها في نظر هذا الفلاح انها تعيق عملية قلب الارض واستخدامها عاجلا .

1.4.2 استخدام المواد المضادة للطفيليات - والبذور المحسنة

مازال استخدام المواد المضادة محدودا جدا ، ان استخدام مثل هذه المواد يتطلب دراية بكل نوع من انواعها . فكثير ما يخلط الفلاح في عملية الاستخدام ثم يعرض عن استعمالها نهائيا ، لا سيما وان الاشخاص المكلفين بنشر الوعي الفلاحي او الذين كلفوا بعملية التوزيع لا يلمون بدقائق الاستخدام ، وبقي الاستخدام يخص انواعا محدودة من المبيدات ما عدا الادوية السامة المعروفة المضادة التي تستعمل حتى في حماية المنزل من الحشرات والقوارض . عدم توفر القطاع الخاص على العتاد الزراعي الخاص بالرش للمبيدات السائلة او نثر الصلبة قلل من اقبال الفلاحين في هذا القطاع عليها ، في السابق كانت الاستفادة مقتصرة بصفة اساسية على القطاع الاشتراكي والاستخدام الولائي ظل يخص هذا القطاع جلية ، العناية بالقطاع الخاص اتت في وقت تفاقمت فيه الازمة الاقتصادية وقل الاستيراد وقل معه تزويد الخواص بالمواد المضادة وبالعتاد الخاص باستعمالها .

عدم استعمال البذور المحسنة ، فالفلاح في الوقت الحالي بين العادي والمحسن ، ففقدان العادي في السوق الاستهلاكية (قمح شعير ..) جعله يلجأ الى مراكز التموين ، والكميات التي يتحصل عليها يجعل جزء هاما منها للاستهلاك العائلي او كعلف للحيوانات الا اذا كانت معالجة بادوية كيمياوية ، وكل الوحدات الانتاجية اصبحت تعتمد على التموين الخارجي بالبذور ما دام الانتاج لا يكفي احيانا حتى لسد الاحتياج الذاتي للعائلة المستغلة .

2. مداخيل الاستغلالية الفلاحية

2.1 ضعف المداخيل الفلاحية

من تحليل نتائج البحث تبين لنا ان المدخول العائلي من المصدر الفلاحي منخفض جدا ، لا يمكن الاعتماد على نشاط الوحدة الفلاحي بمفرده ، فمن خلال الدراسة للعينة ان 25 % فقط من الاستغلاليات هي التي تسوق جزء او كل محصولها وتشمل الوحدات الانتاجية الكبيرة او الوحدات التي تكون فيها الافواه المستهلكة قليلة .

المداخيل المتولدة عن تجارة الانعام (بقر ، ماعز ، اغنام) تتناسب بالزيادة او النقصان حسب عدد الرؤوس في القطيع الذي بدوره يتناسب طرديا مع بعد مسكن الوحدة عن المراعي والاحراش ، وتختلف دورة الانتاج هنا حسب المنطقة الجغرافية ، في المناطق الجبلية والمنحدرات الحيوانات تعتمد على المراعي الطبيعية لذلك عملية التسويق لا تتم الا بعد نمو الحيوان بينما في المناطق السهلية فان الاغذية الموجودة غنية سواء كانت مباشرة من المرعى اوتغذية من البرسيم المزروع هذا التسمين قوي الفاعلية وتكون مدة التسمين قصيرة وبالتالي تكون دورة الانتاج قصيرة ويحول بعدها الحيوان للتسويق .

36 % من اصحاب الوحدات الانتاجية يقومون بتربية البقر من اجل البيع ، فهم يبيعون كلما كانت السوق رائجة ويقللون منه عندما تسوء احوالها ، الا اذا اقتضت ضرورة وجود مصاريف للبيت فانهم يخرجون عن هذه القاعدة ، انهم يسوقون العجول الذكور ويستبقون الاناث من اجل التكاثر ، الاستغلاليات التي تعتمد على التسمين داخل الحظائر هي قليلة بسبب نقص الامكانيات المادية وضيق الحظائر وغلاء الاعلاف في غالب الاحيان ، ولا تشكل الا 21 % من الوحدات الانتاجية الفلاحية ، مدة التسمين تتراوح بين الشهرين والخمسة اشهر عند الابقار وما بين الواحد ونصف والثلاثة عند الاغنام .

اما المدخول المترتبة عن تسويق جزء من المحاصيل الزراعية فهي قليلة في الفلاحة الجبلية ، ففي السنوات الاخيرة عرفت زراعة الزيتون تدهورا كبيرا في الانتاج بسبب قلة

اليد العاملة فيه وتكاليف العناية والجني للزيتون رغم ان اسعار هذه المادة في ارتفاع مستمر ولكن النوع المنتشر هنا ليس بالجيد حتى يستهوي المستثمرين الخواص فيه ، محاصيل التين التي تعرف بها منطقة القبائل هي ايضا في تراجع فاصبح لا يسوق منها الا جزء بسيط جدا والباقي يذهب الى الاستهلاك الذاتي العائلي او يذهب كهبات الى الاقارب المتواجدين في الدشرة او القادمين من مناطق اخرى .

تعرف الزراعة التجارية رواجا كبيرا لكن انتشارها محدود في النقاط القابلة للري جعل القليل من الوحدات الفلاحية هي التي تستفيد من هذه الامتياز ، ولا يعني ان كل القطع المروية تنتشر فيها هذه الزراعة ، كثير من العائلات لم تجتهد لتستفيد من هذه الميزة ، ومازالت تستخدم قطعها في انتاج منتوجات تقليدية (انتاج البقول والحبوب باستخدام طرق تقليدية في الانتاج) بسبب قلة معرفتها بفنيات الانتاج او لسيطرة بعض الروابط غير الاقتصادية او لكون العنصر البشري المتوفر لم يتمكن بعد من الالمام بالوظائف التي يتطلبها الانتاج والتسويق معا ، واحيانا تعتمد بعض العائلات لكراء هذه القطع لتتجنب بعض المشاق .

باقي الوحدات الفلاحية ، النشاط الفلاحي فيها لم يخرج عن طابعه التقليدي وهو تلبية الاحتياجات الاساسية للاستهلاك العائلي ، ثم ان الاستغلالية مازالت لم تحظ بالعناية الكافية والانفاق اللازم عليها وهو حاليا لا يمثل الا جزء بسيطا من الدخل ولذلك فان المردودية المتاتية منها قليلة ، فلو اخذنا مثالا عن ذلك : ان مرات الحرث والقلب التي تخضع لها الارض سنويا ، سواء مغروسة اشجارا او بمزروعات واسعة ، غير كافية واحيانا يكتفي الفلاح بريع الارض اكثر من اللجوء الى استمرارية الانتاج كأن يكري الفلاح بستان الاشجار المثمرة لتاجر وهنا لا يهتم هذا الاخير بالحفاظ على سلامة البستان بقدر ما يهتم بسهولة وتدنية تكاليف الجني .

تربية الدجاج والنحل لها مردودية عالية اذا استخدمت فيها الوسائل المتطورة للانتاج والدخول المتاتية منها مرتفعة ، عرفت هذه الفلاحة انتشارا واسعا في الولاية وقدمت الحكومة كل الوسائل المادية والمالية اللازمة لانجاحها ، ضمن العينة الماخوذة عثرنا على 6 وحدات تقوم بتربية الدجاج ولكن الطرق المستعملة في الانتاج وتصاميم الحضائن المعدة للتربية مازالت دون المستوى المطلوب ولا يقتصر عملها على اكثر من شراء الكتاكيت الصغيرة من المفارخ العمومية والخاصة وتربيتها ، الا ان

في الاونة الاخيرة نقصت المـواد الغذائية الخـاصة بالدجـاج التي تمون بها الوحدات من طرف الديوان الوطني لاغذية الانعـام ممـا جعل عملية التربية عملية عسيرة ويضطر الفلاح الى اللجـوء الى السـوق السوداء للتموين وهذا مـا اثر سلبـا على مستوى الدخول النـاتجة ، امـا تربية النحل كـان بالامكـان ان تكون مجدية اكثر وتسـاهم كثيرا في رفع مستوى دخل الوحدة الفلاحية ، الوحدات الفلاحية الثلاث عشر ضمن العينة تمتلك خلايا نحل بمعدل 18 خلية في الوحدة ، وقد قدمت البلديـات في عهد مضى خلايـا لمن يريد الاستفـادة من تربية النحل ، الا ان الطرق البدائية المستخدمة وقلة الامكانيات الخـاصة بالتربية والجني جعلت من هذا المصدر قليل المردودية ، لذلك المداخيل المتاتية منه تكـاد لا تذكر رغم ان سعر هذه المـادة مرتفع جدا .

مصدر هـام من الدخل ياتي من كراء العتـاد الفلاحي خـاصة الجرارات ، الوحدات الفلاحية التي تمتلك العتـاد تجعل منه موردا لدخلهـا وكل موسم فلاحي وله العتـاد الخـاص به ، فالجرار الذي يمثل ركيزة العتـاد تتنوع الموارد المتاتية من كرائه حسب اللواحق المستعملة : المحراث للحرث في الخريف والشتـاء وفي الربيع الحـاشة الحـازمة للبرسيم ، وفي الاوقـات الاخرى العربة المجرورة لنقل المحـاصيل والحجارة والحصى والرمل ومـواد البنـاء ، لذلك نجد الفلاح يفضل الجرار ذو العجلات عندمـا تتـاح له الفرصـة للمفـاضلة في الشراء ، فهو اكثر امكـانية لرفع الدخل من الجرار المجنزر رغم ان هذا الاخـير هو اكثر ملائمة مع الزراعة الجبلية .

2 . 2 اهـمـية المـداخـيل غير الفلاحـية

ان اهمية المداخيل غير الفلاحية اعلى من تلك التي في الفلاحة في منطقة آيت جناد وتكثر داخل الوحدة الفلاحية الهجرة وامتهان التجارة واللجوء الى العمل الدائم في النشـاطات غير الفلاحية .

84 ٪ من الاستغلاليـات الفلاحية تعتمد في دخلها على مصـادر دخل خارجية ولكن درجة الاعتمـاد تتفـاوت من استغلالية الى اخـرى ، ففي الوحدات الصغيرة يكون الاعتمـاد اكبر كمـا يبينه الجدول اللاحق ، لكننـا نلاحظ انه حتى في الوحدات الكبيرة النسبة مرتفعة وهذا يعـود الى كون هذه الوحدات علاوة على كون افرادهـا يشتغلون في المهجر او اجراء في قطـاعات اخرى فان لهـا امكـانيـات مادية محلية

اهلتهما لفتح محلات تجارية او ورشات حدادة او نجارة وكذلك كراء العتاد الفلاحي في غير الفلاحة ، لذلك تبقى هذه النشاطات هي المسيطرة وليست الفلاحة .

جدول 100 : التوزيع النسبي للوحدات الفلاحية حسب نسبة المداخيل غير الفلاحية الى الدخل الكلي

الفئة(هـ)	اقل من 1	1 ـ 3	3 ـ 5	5 ـ 10	10 ـ 20	اكثرمن 20	المجموع
النسبة	0.52	0.47	0.42	0.38	0.31	0.30	0.41

المصدر : التحريات

اصبحت الدخول المتاتية من العمل في المهجر تكتسي اهمية بالغة فحسب احدى الاحصائيات ( ) " ان التحويلات التي يرسلها العمال التونسيون وصلت الى 601 مليون فرنك فرنسي ، والمغاربة 953 4 مليون ف.ف بينما تحويلات الجزائريين لم تتعد 41 مليون ف.ف. " . " وفي 1985 الاجور المحولة على الترتيب هي 396 و 814 4 و23 . رغم ان الجزائريين يشكلون النسبة الاهم بين المهاجرين من المغرب العربي الا ان تحويلاتهم قليلة جدا . " في 1985 هناك 790 58 عامل مغربي مغترب يرسل مبالغ نقدية بانتظام لكن الجزائريين لا احد ( ) " .

استغل المهاجرون الوضعية الاقتصادية المزرية التي تمر بها الجزائر حاليا احسن استغلال ، فاصبحوا يقومون بمبادلة العملة الصعبة في السوق السوداء (حاليا بلغ معدل المبادلة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري 1 ف.ف = 5.5 دج بينما السعر الرسمي هو 1ف.ف= 1.1 دج) ، اصبحت اجور ومداخيل العمال المغتربين والفلاحين الذين يستفيدون من منح المعاش من اوروبا تتضاعف عدة مرات هنا ، علاوة على المتاجرة بالسلع المستوردة في السوق السوداء ، ومن هنا اصبحت الوحدات الفلاحية التي لها افراد يشتغلون او اشتغلوا بالمهجر من العائلات الميسورة وقل اعتمادها على الدخل الفلاحي .

3 . الاستثمار الفلاحي

3 . 1 . الاستثمار الحكومي

ان الاستثمار الحكومي الفلاحي ضروري ويشكل الانطلاقة لتشجيع الخواص على رفع مستوى الاستثمار ، فيكون هذا بمثابة مساعدة للوحدات الانتاجية ، وجود تعاونيات زراعية لزراعة الاشجار واخرى لتربية الدواجن والنحل ، تكون بالتالي الممون الرئيسي للخواص لتفادي كثرة المضاربة للموسسات الخاصة ومن جهة اخرى منبعا لاتساع الطرق التكنولوجية الحديثة في الانتاج . ونقصد هنا بالاستثمار الحكومي هو كل المؤسسات الفلاحية التي تقدم منتجات او خدمات بالمقابل سواء كان السعر حقيقيا او مدعما .

وظهرت "كاساب" التعاونيات الفلاحية للخدمات والتموين بعد انحلال التعاونيات الفلاحية البلدية المتعددة الخدمات ، المتواجدة في بلديتي فريحة وتيمزار وتقدم خدمات الى الفلاحين عن طريق كراء العتاد الفلاحي ، وبيع الاسمدة والمبيدات للطفيليات والبذور المحسنة ، لكن نشاط هذه التعاونيات محدودا ودون الهدف المنشود ، تكاد تسحب الثقة من هذه التعاونيات ، فلولا ندرة الاشياء في السوق ما كان عليها الاقبال الذي تعرفه الان ، مثلا الكتاكيت التي تشترى من التعاونية البلدية لتربية الدواجن يموت جزء كبير منها فور وصولها الى الزبون بسبب عدم التصفية واستغلال الندرة والتستر بحجة ان السعر الذي تاخذه مقابل منتوجها زهيد جدا ، عتاد الكاساب قليل جدا ولا يكفي الا لجزء بسيط من اجمالي الاحتياجات لخدمات العتاد الفلاحي في المنطقة . نفس الظاهرة تنطبق على الدواوين المتواجدة على مستوى الدائرة التي لها علاقة مباشرة بالفلاحة فان الخدمات التي تقدمها قليلة ورديئة (احيانا تقدم بذور عادية على انها محسنة) .

عرفت البرامج الحكومية المسطرة في المنطقة في المخططات التنموية قبل المخططين الخماسيين فشلا كبيرا ، فالتشجير وحماية الارض من الانجراف لم تعرف هذه العمليات المتابعة اللازمة لها وذهبت الاموال المخصصة لها هدرا دون آية نتيجة تذكر ، الاشجار المغروسة في المناطق المهددة بالانجراف اتت عليها قطعان الانعام

والجزء الاخـر مـات في غرسته الاولى نفس الحـال ينطبق على الاشجار المثمرة فـي الممتلكـات الخـاصة .

اهم استثمار حكومي في المرحلة الخماسية هو الذي يخص مجال الـري ، عرف هـو الاخـر تأخرا في الانجاز للهياكل ، ومنه ما الغي بسبب عدم كفاية الغلافـات المالية المخصصة لذلك ، السدود التلية الثمانية المبرمجة في بلديتي فريحة وتيميزار لم تنجز بالاحجام المسطرة لهـا وبالشكل اللازم الذي يسهل عملية الـري ، حيث الـ 109 هكتـار المنتظر سقيهـا ، لا يسقى منهـا حاليـا الا مسـاحة اقل من ذلك بكثير ، الـ 500 هكتـار المنتظر سقيهـا من سد جبلة ، فبسبب تراكم الاوحـال بهذا السد وقلة الامطـار السـاقطة (عدم كفاية الاودية الرافدة اليه) ، والتعطل الذي تعرفه المضختـان الرئيسيتـان الموضوعتـان لضخ الميـاه الى القطع الزراعية اثر سلبـا على مستوى الانتـاج الزراعي من المحـاصيل المسقية ، وخاصة وان التعطل وعدم التنظيم تحدثـان في ايـام الحـاجة المـاسة للري ، وبقي مشروع السد يعرف الموت البطيء .

الري بواسطة الضخ من الوادي الرئيسي في الولاية وهـو وادي سيبـاو ، كـان قد اعد لهذا الغرض برنـامج لحفر الابـار العميقة ، وبالفعل تم حفر عدد كبير من الابار تركت هذه الابـار مهجورة دون ان تزود بهيـاكل مكملة من مضخـات وغيرهـا فطمست واختفت كل الاثـار التي تدل على موقعهـا ، مـا عدا التي زودت بمضخـات قصد تزويد القرى المجـاورة بميـاه الشرب . الري من وادي سيبـاو مـا يزال يتم بواسطة معدات تـابعة للخواص ، وتسـود في هذه العملية الفوضى والتبذير ، رغم ان الوسـائل المستخدمة في الري حديثة من محركـات مـاء كبيرة وانـابيب لمسـافـات طويلة تزيد في بعض الاحيان عن الكيلومتر ، الاستثمـار الحكومي لم يكن هنـا منظمـا لاستثمـار الخواص ، لذلك فان جهل الفلاحين بطرق وفنيـات الري جعل كميـات من الميـاه تذهب هدرا وبدون أي نظـام لمواقيت الري ، فالكل يبـالغ في استعمـال كميـات الميـاه ظنـا منهم انه كلمـا زادت الكمية من المـاء زاد معهـا الانتـاج ، خـاصة وان الزراعة التي يستخدم فيها الري هي زراعة تجـارية .

المشـاريع الحكومية المقـامة لم تصحبها مشـاريع خـاصة بهـا مكملة لهـا حتى تكون هذه المشـاريع في مستوى الافـادة ، فكثيرا مـا يقـام مشروع ثم يرى بعد مدة عدم

جدواه فيعرض عنه ، وينتهي المشروع ويكون تهاون السلطات المحلية الكبير سببا في اندثاره مثال ذلك : مشتلة تطوير انتاج الاشجار المحلية ، ومركز التربية والتهجين من اجل انتاج سلالات محلية من نوع مرتفع الانتاج للحليب وقابل للتلاؤم مع الجو المحلي من الابقار المزمع اقامتهما ببلدية فريحة ، وتعاونية انتاج خلايا النحل في بلدية تيميزار .

3.2 الاستثمار الخاص

مايزال الاستثمار الفلاحي عند الخواص محدودا فالوحدات الانتاجية المقامة محدودة ، ان الفلاح المستثمر اصبح يزن حاليا المشروع من جانبه الاقتصادي دون اي جانب آخر على عكس نظرته في السنين الماضية ، فأمام الفلاح بالمنطقة التفضيل بين مجموعة من الخيارات تخص الانشطة الفلاحية وغير الفلاحية . نادرا جدا ما نجد فلاحا ميسورا يوظف امواله في الجانب الفلاحي فقط ، النشاطات التجارية والحرفية والفلاحية في نظر الفلاح اشياء متكاملة ، وبالتالي يكون قد استغل كل الميول والاختصاصات داخل افراد العائلة ، وحتى العمل كما سبق علينا ، فانه لا غرابة في الامر ان وجدنا الفرد داخل الاستغلالية فلاحا وفي نفس الوقت تاجرا وحرفيا وسائقا ، الفلاح يعمد الى الاستثمار في جوانب مختلفة حتى تكون العناصر الانتاجية متكاملة ، وكانه يحن الى النظام التقليدي السابق ومن جهة يستفيد من التدهور في نشاط معين بازدهار الانشطة الاخرى ، فاذا كانت المواسم الفلاحية مخيبة فانه يعتمد على النشاط التجاري واذا قل النشاط التجاري فليس بالضرورة ان يخيب معه النشاط الحرفي .

يعرف النشاط الفلاحي في المناطق الوعرة خاصة بانه ذلك القطاع الذي يهدر الاموال بدون اي جدوى مالية منه ، فالاستغلال فيه مكلفا ، ومن ثم فان عدم تداول الارض في الوحدات الانتاجية عن طريق البيع عائق كبير امام اتساع الاستثمارات الفلاحية ، قانون الملكيات والعقارات يمنع حتى الان بيع الاراضي ما عدا قطع الاراضي المعدة للبناء والتي تتضمن مخطط التهيئة العمرانية السكنية ، حتى نظام الكراء مازال لم يعرف التطور ، فكراء الارض حاليا لا يتم لاكثر من موسم على الاكثر ويجدد كل سنة ما عدا الاراضي التي اهلها عنها غائبون او الكراء بين الاقارب ، والاستغلال

فيهـا هي ايضـا غير مضمون ، فقد يمر اهلهـا على استرجـاعها متى قدمـوا اليها ، فالاتفـاقـات الثنـائية بين الاشخـاص ذات الطابع العـائلي غير مضمونة ، ومن يدري قد يلغي هذا الاتفـاق بمجرد تعكر في جـو المودة ، او من طرف ورثة الشخص المتعهد معه بعد وفـاته ، لذلك نجد القطع الصـالحة للزراعة التي تكرى للاستغلال لا تنتشر فيها الا الزراعـات الموسمية كالحبوب والبقول والزراعـات التجـارية .

ملكية الجرار والعتـاد الميكـانيكي ليست بالضرورة استثمـارا زراعيـا ، فقطـاع البنـاء في المنطقة يعرف في الاونة الاخـيرة اتسـاعا كبيرا ، وبالتـالي يستخدم الجرار كوسيلة للبنـاء اكثر مـا هو للزراعة مـا عدى في فصل الحرث والجني .

التدفقـات النقدية والسلع الاجنبية عن طريق المهـاجرين لم يصـاحبها أي توسع في ألاستثمـار الفلاحي اذا مـا قورن بالقطـاعـات الاخـرى، فهنـاك من المهـاجرين من يعمد عند زيـارته للبلد بالشحن معه رؤوسـا من الابقـار من السلالة الهولندية قصد بهذا ليس زيـادة ملكيته من الثروة الحيوانية وانمـا بغرض الاستفـادة من التعريفة الجمركية ، لان النظـام الجمركي يفرض رسومـا متدنية على الحيوانات اقل من بـاقي المستوردات بهدف تشجيع نمو الثروة الحيوانية في الوطن ، لكن بمجرد الوصول الى هنـا يعـاد بيعها مثلها مثل بـاقي السلع المستوردة ، ومـادام العتـاد الفلاحي متوفرا نسبيـا هنـا وليس بامكـان المهـاجر ان يضمن العـائد في السوق السوداء من مبـادلة الفرنك بالدينـار فانه لا يلجـأ اليه الا ، مـا عدا بعض القطع الضرورية للعتـاد غير المتوفرة هنـا ، وهذه ايضـا لا تنجو من المعدل المتفق عليه للمبـادلة النقدية في السوق السوداء .

المهـاجرون العـائدون نهـائيـا من المهجر ، سواء ان كـانوا قد استفـادوا من منحة اعـادة الادمـاج في الحيـاة العملية التي يقدمهـا الديوان الوطني للهجرة المتواجد في فرنسـا (يقدم هذا الديوان مسـاعدات مالية للمهـاجر عند عودته الى بلده بعـد ان استغنت عنه المؤسسـات الصنـاعية والخدمية الفرنسية) او لم يستفيدوا فان امـوالهم قليلا مـا تستخدم في خدمة توسيع النشـاط الفلاحي ، فمن بين 16 عـائد من المهجر ضمن العينة المحصـاة لا يوجد الا اثنـان في الفلاحة ، وهم يتوزعون كمـا يلي :

5 تجـار تجزئة .

6 حرفيون (1 نجار ، 2 لحمان ، 2 كهربائيان في السيـارات ، 1 صانع لمواد البنـاء)

1 سـائق سيـارة اجـرة .

1 مربي للدجـاج .

1 عـامل ادمج في مصنع الصنـاعات الكهروبـائية بفريحة .

1 مزارع (يشتغل في الزراعة التجـارية)

1 عـاطل عن العمـل .

فالملاحظ ان المهـاجرين هم اقل النـاس انجذابـا نحو النشـاط الفلاحي وهذا بسبب الفترة التي قضوها في المجـال الصنـاعي والخدمي (ونقصد بالمهـاجرين هنـا العائدين من المهجر) وبالتالي لهم دراية بهذا العمل اكثر من غيره ، صنـاعة السيـارات وصنـاعة مواد البنـاء اشيـاء يتقنونها جيدا فاغلب المهـاجرين ممن استخدمت عنهم الصنـاعة الاوربية اندمجوا في هذين القطـاعين لذلك الاستثمـار الذي يميل اليه العـائدون من المهجـر هو النشـاط الحرفي والتجـاري ، ولان مـا احضروه من عتـاد صنـاعي وحرفي بسيط او من سيـارات وسيـارات شحن يخول لهم العمل اكثر بهذين النشـاطين ، المردودية فيهمـا أعلى واضمن .

3.3 القـروض الفـلاحية والاستثمـار الخـاص

ارتفع عدد الوحدات الانتـاجية الفلاحية التي استفـادت من القروض الفلاحية بعد انشـاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الاجراءات الحـالية التي تصحب الحصول على القرض في متنـاول الجميع ، ولا يطلب البنك من الفلاح الا ان يكون يمـارس الفلاحة فعلا وان يتعهد باسترجـاع المبلغ المقترض ، هذه الاجراءات دفعت الكثير من الفلاحين اللجـوء الى القروض المصرفية ، منهم من يستخدم القرض في استثمـارات فلاحية ومنهم من يستغلها في نشاطات لا علاقة لهـا بالفلاحة .

جدول 10: التوزيع النسبي الاستغلاليات حسب طلبات الحصول على قروض

الفئة (هك)	اقل من 1	1 ــ 3	3 ــ 5	5 ــ 10	10 ــ 20	اكثر من 20	المجموع
النسبة %	25	29.2	41.6	42.2	2.2	2.2	34

المصدر : التحريـات

34 ٪ من الاستغلاليات الفلاحية المحصاة اودعت طلبات للحصول على قروض فلاحية ولم يتحصل منها الا 51 ٪ (اي 18 ٪ من اجمالي الاستغلاليات) الفئة التي استفادت اكثر من القروض هي التي تتراوح فيها المساحة ما بين 5 و 10 هكتارات ، عرفت سياسة الاقراض اتساعا كبيرا في هذه الفترة بعد التهميش شبه الكلي للقطاع في الوقت السابق .

القروض التي يتم استثمارها في القطاع الفلاحي تشمل النشاطات التالية :

1) — قروض اقامة حضائن الدجاج ، كل الذين اقاموا حضائن للدجاج قد استفادوا تقريبا من قروض بعد ان منحت لهم حقوق الاستفادة من التربية .

2) — قروض لشراء البيوت البلاستيكية ومعدات الري كالمحركات وكراء الانابيب ، الاستثمار في هذا النوع من النشاط الآتي من القروض بقي محدودا لعدم توفر المعدات بالكميات اللازمة على مستوى مراكز التموين ، لذلك ان تخوف المزارعين من ارتفاع خدمات القرض دون مقابل ، لذلك هم يوظفونها في اقتناء مساحات اضافية للزراعة التجارية .

3) — قروض لشراء الابقار وتسميدها ، وهي طريقة يلجأ اليها الرعاة من الفلاحين وقد اعطت نتائج مجدية ، يتراوح عدد الرؤوس تحت التسمين ما بين 8 و 12 باستخدام وسائل شبه متطورة ، لكن الحضائر المستخدمة مازالت تفتقر للامكانيات المادية .

4) — قروض من اجل غرس الاشجار وتوسيع القطع المغروسة .

خاتمة القسم الثالث

تبقى المساحات الفلاحية محدودة ، والاستغلاليات المستغلة فعلا صغيرة المساحة ، وهي لا تتعدى في المعدل 2 هكتار ، مازال الانتاج الفلاحي موجها اساسا لتلبية الاحتياجات الذاتية ، الفلاحة التقليدية ما زال لها وزنا كبيرا كلما اقتربنا الى المناطق الجبلية الوعرة ، ظهور الزراعة التجارية والزراعات العالية المردودية ما زال محدودا الظروف الحالية ابقت هذا النوع من الانتاج محدودا ، تربية الانعام خاصة الابقار منها من الممكن ان تعرف تطورا وتوسعا اذا ما استغلت الطرق الحديثة ، مازالت الطرق التقليدية تلعب الدور الاساسي في التربية .

العمل الفلاحي ما زال مقتصرا على على العنصر النسوي والعجزة بشكل شبه كلي مع ظهور اتساع في فلاحة الوقت الجزئي ، فهل تكون هذه المرحلة مرحلة الترك النهائي للفلاحة الجبلية ام هو شكل من اشكال الاستغلاليات المستقبلية ، من التحليل تبين ان تعدد المهام لافراد الاستغلالية اصبح ضرورة حتمية تبعا لتشكيلة الاستغلالية وليس بعامل عابر ، فان القيام بنشاطات فلاحية الى جانب الدخل الرئيسي من قطاع غير فلاحي ، او العكس، محدد بعوامل اقتصادية وليس اجتماعية ثقافية كما كان من قبل ، فالنشاط غير الفلاحي يمكن ان يكون احيانا ضرورة اقتصادية للفلاحة اذا استطاعت ان تكون دعما للفلاحة تمكنها من تفادي بعض المشاكل النقدية الدائمة او العابرة . بقدر ما افادت اليد العاملة المهاجرة او القادمة من المهجر القطاعات غير الفلاحية فانها لم تهمل كلية الفلاحة ، فان عدد من العائدين ممن ما يزالون يتقنون العمل الفلاحي التقليدي ، مستعينون بالعتاد البسيط الذي تزودوا به من المهجر ، وساهمت الدخول المتاتية من المهجر في زيادة الاستثمارات الاقتصادية ، واصبح بمقدور العائلة الجبلية ان تنفق وبدون تخوف ، ولم تهمل الفلاحة نهائيا من هذه الفرصة .

عرف تجهيز القطاع الفلاحي الجبلي تذبذبا ، فالتوزيع اصبح خاضعا للازمات الاقتصادية ، ورغم ان المستثمرين الخواص يتزودون من مصادر مختلفة ولعب المهاجرون دورا في ذلك ، الا ان الاحتياج الذي لم يلبه ما زال مرتفعا ، ثم ان العتاد المتوفر كثير العطب بسبب سوء الاستعمال وكثرة مصادر التجهيز (عتاد من ماركسات وبلدان مختلفة) ، وفي السنوات الاخيرة ظهر مشكل التموين بقطع الغيار ليطغى على كافة المشاكل الفلاحية ، فتقهقر الاعتماد على المكننة الفلاحية ، وتقهقر معه النشاط الفلاحي

بعد ان كاد يصل الى نتائج جد مشجعة . حاليا لا يمكن ايجاد معدل مكننة فلاحية ، حتى يمكن مقارنتها مع باقي مناطق الوطن او بباقي بلدان العالم لان العدد الحقيقي للعتاد الفلاحي الصالح والمتعطل غير معروف ، فمن العتاد ما جديد ولكنه معطل ، وهناك العكس . تموين الفلاحة بالطاقة الانتاجية من اسمدة وبذور ومبيدات ما زالت تعرف هي ايضا تذبذبا لا سيما وان المعارف التي تتوفر لدى الفلاحين الخواص لا تمكنهم من اتقان استعمال حتى وان كانت متوفرة .

حظيت الفلاحة الجبلية في الولاية بقسط وافر من القروض رغم ان الفلاحة في هذه المنطقة كان ولا يزال ينظر اليها نظرة الميؤوس منه . فقد ارتفعت القروض من 1983 الى 1984 بنسبة 34٪ ومن 1984 الى 1986 بنسبة 88٪ وهذه النسبة مستمرة في الارتفاع . لكن المشكل المطروح هو : هل هذه الاموال المقترضة تستخدم فعلا في الفلاحة ؟ لو اننا نظرنا نظرة فاحصة وتابعنا تخصيص الاموال المقترضة من البنك داخل الوحدات الفلاحية ، لوجدنا ان كثيرا من الفلاحين يلجأون الى البنك ويطلبون على الاستمارات وضمن هذه لا توجد الا الانشطة الفلاحية ، ولكن القصد من وراء ذلك اشياء اخرى ، ولا يستفيد النشاط الفلاحي الا بجزء بسيط من هذا التموين او قد لا يستفيد ابدا ، والباقي يذهب لبناء منزل او متجر ، او لشراء سيارة شحن ، مادام سعر الفائدة بسيطا ومدة الاسترداد كفيلة بتدبير المبلغ ، النشاطات التجارية بكل انواعها اصبحت مدرة للارباح خير من الاعمال الفلاحية ، واصبح الكل له الحق في الحصول على قروض فلاحية ، وصفة الفلاح يقتنيها كل من هب ودب .

الدخول المتاتية من النشاط الفلاحي لا تكاد ان تذكر ، ماعدا تلك الناتجة عن الزراعات التجارية السائدة في بعض النقاط السهلية المروية ، واصبح مع هذه الحالة صعوبة الاعتماد بصورة كلية على الاستغلالية الجبلية ، ومع محدودية الدخل نقصت معها الاستثمارات الفلاحية .

الخـــــاتمـــــــة

خـاتمة بحثنـا هذا تشمل مجموعة من الاقتراحـات التي نراهـا بنـاءة من اجل النهـوض بالفلاحة الجبلية وترقيتهـا حتى تتمـاشى مع النمـو الذي تعرفه القطـاعـات الاخـرى بمـا في ذلك زراعة السهـول وتجمع هذه الاقتراحـات في العنـاصر التالية :

ـــ فك العزلة عن المنـاطق الجبلية : عن طريق توسيع شبكة الطرق لفك العزلة عن المداشر وتعبيد الطرق وشق المسـالك ، وربط المداشر ببعضهـا البعض حتى تمكن من التنقل لكي لا تكـون الحركة في اتجـاه المدن فقط ، وفك العزلة عن المنـاطق القـابلة للزراعة وعن الاستغلاليـات الفلاحية المقـامة ليتمكن المستغلـون من توريد وتصريف مـا يحتاجون اليه ومـا ينتجونه من والى الاستغلالية .

ـــ استصلاح الاراضي : ينبغي ان تتكفل السلطـات العمومية بالاستصلاح عن طريق تكوين تعـاونيـات استصلاح ، تكون هذه التعـاونيـات في متنـاول الجميع ، على ان تتكفل الحكومة بالاعمـال الكبرى التي تتطلب انفـاقـا بـاهضـا مجـانا ، وتقديم قروض الاستصلاح للفلاحين تكون فيهـا نسبة الفـائدة منخفضة ولا تدفع القروض الا بعد فترة ليتمكن الفلاح فيها من استخدام الارض المستصلحة ، ومسـاعدة قيـام مؤسسـات خـاصة تتولى هي ايضـا مهـام الاستصلاح عن طريق تمكينهـا من العتـاد الميكـانيكي الكـافي على ان تقيد نشـاطهـا ألّى يتجـه الى نشـاطات غير فلاحية اكثر ايـرادا او ان تغـالي في اسعـار الخدمـات التي تقدمهـا للفلاحين .

ـــ حمـاية الارض : المعرضة للانجرافـات لحمـاية الاستغلاليـات الفلاحية عن طريق تهيئتها وتشجيرها ومراقبة الغرسـات فيها لألّى تـؤول الى الضيـاع كمـا حدث في البرامج الفـارطة ، وتقديم النصح للفلاحين في الاراضي المهددة عن طريق توجيـه الزراعة فيهـا لتثبيت الارض ، او عن طريق تقديم تشجيعـات مـادية ومعنوية لكل من يعتني باستغلا لبيته من اثـار التعـرية .

ـــ توسيع شبكة السـقي : عن طريق اقـامة السدود بمختلف انواعها ، فالولاية تحظى بكمية مرتفعة من الامطـار سنويـا (3 مليـار م^3 على كـامل تراب الولاية سنويا) ، وتشجيـع

الفلاحين على الاستثمار عن طريق الاستخدام الجماعي لمعدات الري من محركات وشبكات الري ، لامكانية اقتصاد جزء من العتاد الذي يذهب في الاستخدام الفوضاوي ووضع قانون يحدد الاستفادة من الري حتى لا تصبح الاستفادة حكرا لمجموعة من الافراد وتلافي النزاعات التي تحدث مرارا على مستوى المساحات القابلة للري من المنشآت المقامة ، ويجب ان تضع الحكومة ترشيدا في الري ما دام مستوى الوعي الفلاحي متدنيا لتلافي التبذير في كميات المياه لكل نوع من الزراعة وما يحتاج اليه من كميات ماء واوقات الري الخاصة به ، وتحاول الحكومة والجهات الفلاحية العمومية ترشيد الزراعة حتى لا تسود الزراعة التجارية عن غيرها من الزراعات وهو ما سائد حاليا والتي قد تكون منتجات غذائية اساسية للمستهلك .

ان تكون المؤسسات الحكومية والخاصة المكلفة باقامة وبناء السدود التلية في متناول جميع الفلاحين حتى تقدم الدعم المادي لكل من يرغب في انشاء سدود صغيرة في استغلاليته مقابل اسعار مدعمة حتى تقلل من الضغط على منشآت الري الكبيرة .

اعادة استغلال الابار العميقة المقامة على الاودية الكبرى التي سبق حفرها في السبعينات والتي طمر جزء كبير منها ، وتزويدها بمحطات لضخ المياه . وتحديد قاعدة الاستفادة منها .

2 . رفع المردودية الفلاحية الجبلية

ـ المكننة الفلاحية : بدون شك هي العنصر المحدد في التحولات العميقة في قلب الفلاحة وبامكانها تقليل الاختلاف في المردودية الانتاجية وبالتالي المداخيل بين القطاعات . على أن تشمل المكننة الزراعة وتربية الماشية حتى لا تطغى جانب عن الاخر ، وادخال الالات الفلاحية التي تستجيب للطابع الجبلي للزراعة (عتاد ميكانيكي يستجيب مع المنحدرات الشديدة وضيق الممرات بين القطع ، وصغر المساحة للقطعة الزراعية ، وامكانية التوغل في المضايق والطرق الملتوية) وتمكين الفلاح بكافة دقائق الاستخدامات لها حتى لا تكون عبثا للتجربة والاستعمال عن طريق الخطأ والصواب ، واسهام التعاونيات الحكومية من توفير هذا العتاد حتى يكون في متناول الفلاح متى شاء ذلك ، وتسهيل تقديم القروض لشراء العتاد ، وتمكين الفلاح من طرق الصيانة لاطالة العمر الاقتصادي للعتاد المتوفر لديه ، والاجتهاد في توفير قطع الغيار كلما امكن ذلك للعتاد المتعطل من ماركات متعددة وهو

كثير حاليا .

استخدام المكننة الفلاحية مرتفع المردودية لكنه مكلف ، والفلاح ذو الامكانيات المحدودة ليس بمقدوره اقتناءها الا اذا كان ميسورا او له دخل غير فلاحي ، وبالتالي وجب على الحكومة ان تسهل لحصول الفلاحين على قروض لغرض شراء الالات وان تكون نسبة الفائدة تتناسب مع المردودية المنتظرة من العتاد ومراقبة استخدام القروض حتى لا تذهب عبثا الى الاستهلاك المحض او الى قطاعات الاخرى ، ويجب ان يخلو تجهيز القطاع الفلاحي من التصريحات الشفهية او الوثائق الادارية البعيدة عن الواقع وهنا يجب ان تتوفر مديرية الفلاحة على مسح كلي للاراضي ، ومدى استجابة الاراضي في اي نقطة داخل الولاية لاي نوع من العتاد ، وهنا يصبح التموين لا يخضع لفوضى التوزيع والاستفادات .

- فك العزلة عن الاستغلاليات والقطع الزراعية : عن طريق شق الدروب وبناء الجسور الصغيرة وربط القطع الزراعية فيما بينها حتى تسهل حركة الانعام والالات ، وتشجيع قيام التجمعات الفلاحية لمجموعات المستغلين الذين تتقارب استغلالياتهم للاستفادات الجماعية من هذه الهياكل ، ومن العتاد المقدم ، ومراقبة هذه الانجازات حتى لا تكون فوضاوية او وسيلة لقيام الخصام بين الفلاحين .

- اصلاح النظام العقاري : تحديد ملكيات الافراد ، مساحات القطع والاستغلاليات مشكلة لا تزال تتخبط فيها الفلاحة الجبلية بالولاية ، فاغلب وثائق الملكية لا تزال عرفية او هي توثيقات لرجال الدين او القضاة سابقا وايجاد صيغة قانونية جديدة للتوثيق ما دام هناك تمسك بالشريعة الاسلامية في الميراث والبيوع والعقود ، ملكية الدشرة والقبيلة ما زالت هي السائدة في اغلب المناطق خاصة في الاراضي الهامشية التي تقل فيها اهمية الدخول المتاتية من الفلاحة ، لذا ينبغي اللجوء الى العقود الكتابية لجزم النزاعات بين الافراد ، وتطوير نظام الكراء حتى تشيع اكثر ما دام ليس في مقدور كل واحد استخدام ارضه ، وحاليا هناك اراضي واسعة غير مستخدمة في الانتاج ، فالاتفاقات بين الافراد مازالت تتم شفاهية عن طريق التراضي بين المالك والكاري وعادة لا تخرج الاطار العائلي ، وفي غالب الاحيان يكتفي الشخص المتعاقد معه على الابقاء على وضعية الارض الزراعية كما هي دون ادنى استثمار (الاكتفاء بجني الغلة سنويا) هذه الوضعية مخيبة لاتساع النشاط الفلاحي .

3 . رفع انتاجية العناصر الانتاجية في الفلاحة الجبلية

يجب تغيير شكل الفلاحة حتى تصبح تتمتع بخصوصيات محلية حتى لا يبقى هناك تصادم بين مكونات مجتمع يطمح الى التحضر وحياة في الجبال محافظة على الطابع التقليدي .

ـ التكوين المهني : التكوين الفلاحي الجيد اصبح من الضرورات الملحة ، فتطوير الفلاحة يقصد به استخدام عناصر اضافية مثل الاسمدة الكيماوية والطبيعية والخضراء لتنمية انتاج الزراعة ، الاستعانة بالطب البيطري . استخدام الالة وتسهيل تلقين المعلومات الفلاحية حتى تكون في متناول كل من يرغب في التعلم ولا يشترط في ذلك مستوى معين او شروطا خاصة للتكوين . فالكل له الحق في التكوين ما داموا يمتلكون اراض فلاحية او لهم رغبة في العمل الفلاحي ، الوضعية الاقتصادية الحالية تفرض اتباع الاسلوب غير النظامي في التكوين والتلقين الفلاحي ما دام للنشاطات الاخرى غير الفلاحية اقبال مرتفع وتقدم ضمانات اكثر في المداخيل ، وهنا يتوجب على السلطات الحكومية تخصيص اوقات خارج اوقات العمل الرسمية للتكوين الفلاحي ويشمل حتى الاشخاص الذين يشتغلون في قطاعات غير فلاحية ، هذا التكوين له صلة مباشرة بالفلاحة السائدة او التي من المفروض ان تسود ، يجب ان تخلو هذه البرامج من التكوين النظري المحض حتى لا تكون محل نفور من الفلاحين ، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في ذلك .

ـ تحسين الابحاث في الفلاحة الجبلية : ان البحث المنتظم هو القاعدة التي تبنى عليها الفلاحة الحديثة ، فعن طريق الابحاث يزداد انتاج الموارد السابقة واللاحقة ازديادا يصل الى مستوى عال من الفائدة . ان هذا التحسن الذي هو عنصر فعال يشكل ناحية مهمة من نواحي التطور الفلاحي ، كثيرا ما يغفل المحللون الاقتصاديون عن هذا العنصر ، فلا بد للاساليب الجديدة من ان تؤمن مجالا واسعا للربح وظروف اكثر ملائمة لتعويض عن الضعف في التنفيذ ، ان الدول المتطورة حاليا في الفلاحة لم يكن لها ذلك لو لم تنشىء محطات للابحاث في كل جهة او مقاطعة وتفرعت عن هذه المحطات وحدات فلاحية

نموذجية تشمل حالات طبيعية معينة ، والشيء في هذه الوحدات نظام لتثقيف الفلاح على الاساليب الجديدة ، وكما سبق وان راينا في اليابان وفي سويسرا ان هذه البرامج اعطت القسط الاكبر لنجاح الفلاحة في هذه البلدان .

من العوامل الرئيسية لعدم نجاح فاعلية الابحاث الفلاحية في برامج التطور هي عدم ادراك التنويع في عالم الفلاحة وقلة الظروف الملائمة لمعظم الطرق المستخدمة حديثا ، هناك حاجة الى تجربة وتكييف نتائج التجارب لتلائم بعض الظروف الخاصة ، فباختلاف المناخ والتربة والارتفاع غالبا ما تسبب في ان تكون الطرق الجديدة المنتجة جدا في بيئة غير منتجة في غيرها ، حتى ولو امكن نقل هذه الاساليب بنجاح فان عملية تجريبها التي تثبت ذلك هي في حد ذاتها شكل من اشكال البحث ، وقد تكون النتائج الماخوذة عن حقول التجارب ضمن مناطق منخفضة الانتاج مضللة ، واذا كانت احدى الطرق الجديدة تسبب زيادة كبيرة في المنتوج في احدى حقول التجارب فلا يعني ذلك بالضرورة انه سيكون مفيدا فوق ارض الاستغلالية الجبلية . قد تكون الاحوال الطبيعية الاساسية في الحقل شبيهة بذلك السائدة في المناطق الاخرى ، او ان الاتجاه في الحقول يميل الى قياس النجاح بنسبة التجاوب الطبيعي فقط ، بينما يهتم الفلاحون اكثر بالعائدات فوق جميع التكاليف بعد ان يخصموا مقابل المجازفة والقلق ، وان الاشراف على البيئة قد يسبب خصما اكبر .

الزراعات المروية وغير المروية جديرة بالنظر خاصة التجارية منها ، فعندما تربة ذات تركيب معقد اكثر من حاجتها من الماء فانه يتسبب في تغيير جميع العوامل الطبيعية لتلك التربة ، ويصبح الفلاح ملزما باللجوء الى نظام جديد في معالجتها ، والزراعة التي تقاوم الجفاف نادرا ما تتمكن من الاستفادة الكاملة من وسائل الري المتطورة ، فلذلك فلابد من تشكيلة جديدة تعطي اكبر محصول ممكن في ظل نظام الري الجديد ، لذلك لا بد من من اساليب ثقافية جديدة ، فكثرة المياه تسبب زيادة بالمزروعات ومن الضروري ان يتغير معدل التسميد ، وربما نسبة المواد ونسبة المواد المخصبة في الاسمدة ايضا ، وعندئذ يختلف الامر بالنسبة للاعشاب والطفيليات الضارة ، ويمكن عندها ايجاد محصول متعاقب يستفيد من الارض بصورة اكثر فعالية عند وجود شبكة للري ، ان لائحة التغييرات هذه غير كاملة ولكنها تكفي لتبين انه حيث توفرت مياه الري لا بد من تغيير العادات القديمة .

كثيرا مــا عرضت على الفلاحين في المراحل السـابقة (في مخططـات تنمية الفلاحة) اساليب جديدة ليست ذات منفعة كبيرة . لقد ظهر من بعض التجارب التي اجريت لتحديد مدى الربح المحتمل ، ان نصف هذه التجارب عديم الفائدة ، كما تبين ذلك من دراسة موقف الفلاحين الذين كانوا على علاقة بهذه التجارب ، ان الذين كانت قد استهوتهم الاساليب الجديدة ، لم ترق لهم تلك التجارب اذ أنها كانت على العموم غير ناجحة ، قد يكون ذلك ضعف العرض وضعف التطبيق من قبل الفلاحين ومع ذلك قد يكون مرده الى ضعف الابحاث .

من الضروري اقامة محطات للتجارب الفلاحية في مختلف الجهات كلما كان هناك عدم تجانس في التربة والمناخ والارتفاع ، خصص حاليا معهد الفلاحة في جامعة تيزي وزو لتنمية الفلاحة الجبلية ، ومن الاجدى الاستفادة ببحوث الطلبة وتشجيع مبادراتهم الفردية بما يتناسب والمناطق التي ينتمون اليها ، فاي محطة او مركز للبحوث يجب ان يقدم حلا للمشاكل التي تطرحها الفلاحة ، وتجربة هذه البحوث قبل نشرها .

على المرشدين الفلاحيين والطلبة المهتمين بالبحوث الفلاحية السعي الى نصح وتوعية العائلات الفلاحية بطرق الانتاج الفلاحي وفي الميادين التقنو اقتصادية والشخصية والاجتماعية ، ينبغي ان يدخل الوعي الفلاحي المداشر ، وادخال مختلف الطرق والابتكارات وتجريتها مع الفلاح ، فطريقة النصح من المكاتب طريقة ليست من الارشاد الفلاحي في شيء ، واذا بقي الحال على ما هو عليه فان الزراعة التجارية التي تسود في المنخفضات هي وحدها التي تستفيد ، او العائلات الميسورة التي تطمح الى رفع مداخيلها ، على المرشد الفلاحي ان يقصد الفلاحين ويتعرف على مشاكلهم المهنية ، وازالة كل الحواجز النفسية التي ما زالت حائلا تغطي اقوال وتصرفات الفلاح .

4 . حماية الانتاج الجبلي

الانتاج في المناطق الجبلية يتسم بالارتفاع في التكاليف الانتاجية والتسويقية اذا ما حاول الفلاح تطوير الوسائل المستخدمة في الانتاج ، اما الايرادات التي من الممكن ان تقدمها هذه المنتجات فهي دون المستوى التكاليف بكثير ، وهو ما يفسر الابتعاد عن ممارسة النشاط الفلاحي من عنصر الشباب خاصة

لذلك وجب على الحكومة ان تتدخل لحماية قدرة الفلاح الجبلي على الانتاج وتدعيم نشاطه عن طريق :

— الانتاج : المساعدات المادية والمالية ، كتوفير العتاد الفلاحي الخاص بالفلاحة الجبلية وغل يد الخواص عن المضاربة ، وتشجيع الفلاحين على اقامة تجمعات للاستغلال المشترك للعتاد الذي ليس بمقدور الفلاح على اقتنائه بمفرده او ليس بمقدور الحكومة تلبية كل الطلبات ، وتمكين الفلاح من التموين الضروري من أسمدة وبذور وشتلات ومواد مضادة للطفيليات باسعار مدعمة عن الفلاحة في باقي المناطق السهلية حتى تمكن الفلاح من الاستمرار في الانتاج ثم المقدرة على الصمود امام المنتجات السهلية .

— التسويق : حماية المنتجات الجبلية من المنافسة ، وتمكين الفلاحين وتشجيعهم على اقتحام اقتصاد السوق ، بضمان سوق للمنتجات ذات الطابع الجبلي المحض ، ووضع اسعار تنافس الاسعار التي يفرضها المتعاملون الخواص ، هذه الاسعار تضمن هامشا من الربح للفلاح لتمكنه من توسيع عمليات الانتاج والانفاق على احتياجاته العائلية الخاصة .

الدور الذي لعبته مؤسسات التسويق سابقا كان سلبيا ، ولم يكن محل ثقة وجذب بقدر ما كان منفرا ، فالقيود التي كانت تفرضها على الفلاح قيودا لم تكن في متناول جميع الفلاحين .

أن انشاء تعاونيات حكومية تتولى عملية التسويق على أن لا يكون الهدف الاسمى لها هو الربح ، واذا كان كذلك فعلى الحكومة ان تقدم دعما خاصا يضمن لهذه التعاونيات مدة اطول في التعامل ، تقدم هذه التعاونيات تسهيلات في النقل مهما كانت النقطة الجغرافية التي ينتمي اليها الفلاح ، وان توسع شبكة النقاط التي تتواجد فيها حتى تكون على مقربة من الفلاح ، وينبغي ان يكون التعامل مع الفلاح دون النظر الى النشاط الذي يمارسه او نوع منتوجه .

5 . تدعيم الفلاحة الجبلية بانشطة غير فلاحية

— انشاء صناعة تخضع لظروف ومتطلبات الفلاحة الجبلية : وجود صناعات في المناطق

الجبلية ليست دائما محل تناقض مع النشاط الفلاحي ، ولكنها في غالب الاحيان يصبح تواجدها ضرورة من اجل استمرار سيرورة الانتاج الفلاحي . وضع صناعة تستخدم من المنتجات الفلاحية الجبلية مادة اولية كصناعة مشتقات الزيوت ، والمعلبات ومصانع حفظ المنتجات الفلاحية ، وصناعات تخص الانتاج الحيواني من نسيج وحياكة وصناعة الجلود والالبان . يجب ان تتوفر صناعة لتمون القطاع الفلاحي بمستلزمات الانتاج الضرورية ، من قطع للعتاد الفلاحي ، وتهيئة الاعلاف وعتاد تربية الانعام .

ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية تمنح للفلاح الجبلي الفرصة للحصول على دخل يمكنه من عدم الاعتماد على الكلي على مداخيل الاستغلالية الفلاحية وبالتالي امكانية تخصيص اوقات الفراغ في العمل داخل الوحدات الفلاحية ما دامت الوحدات الاخرى تتطلب وقتا طويلا والاستغلالية لا تحتاج الا بعض الاعمال الموسمية او المتقطعة ، وان وجود العتاد الفلاحي يسهل على الفلاح استخدام اي وقت فراغ ، المداخيل الصناعية تمكن الفلاح من اعادة استخدامها في الاستثمار الفلاحي دون التخوف من المخاطرة او المجازفة ما دام هناك دخلا مضمونا من مصدر آخر .

— <u>تشجيع السياحة لترقية الفلاحة الجبلية</u> : تتمتع المنطقة الجبلية بالولاية على امكانيات معتبرة لتنمية القطاع السياحي الذي له هو الاخر دور في تطوير القطاع الفلاحي ، فالغطاء النباتي الغابي الذي يغطي مساحة من الولاية ، والجبال الدائمة الاخضرار ، وجبال جرجرة التي تكسوها الثلوج معظم فصول السنة كفيلة بشد النشاط السياحي .

بامكان النشاط السياحي احداث تغيرات جذرية على البيئة ، من اجل تنمية وتطوير هذا القطاع ينبغي تكالب النشاطات من القطاعات الاقتصادية الاخرى ، واي مشروع للتهيئة السياحية يفرض تدخل عوامل اخرى في سيرورة الانتاج والاستهلاك ، وفي هذا الاطار لا يمكن ان يكون للسياحة تاثيرا ايجابيا الا اذا استطاع ان يتكامل مع قطاعي الفلاحة والغابات ، وهما قطاعان متشابكان بصورة مباشرة وغير مباشرة مع نشاطات التسلية والترفيه .

ان انشاء الهياكل القاعدية الضرورية للسياحة من خدمات (ماء ، صحة ، صرف مياه) او شق وبناء الطرقات والممرات ، تفيد الفلاحة ايضا .

من اهتمامات السياحة صيانة البيئة وحماية الطبيعة من كل تلوث او حرائق ،
هذه بدورها تساهم في حماية الاراضي الفلاحية من الانجراف ، وزيادة خصوبة
الارض بالمواد العضوية ، وزيادة الرطوبة وتلطيف الجو .

وتساهم السياحة في التنمية الاقتصادية وفك العزلة عن المناطق التي كانت معزولة
وتعتبر السياحة مستخدما لمخرجات القطاع الفلاحي من منتجات زراعية وتربية الماء
و تطوير الصناعات الحرفية التقليدية التي ما زالت العائلات الفلاحية تمارسها
في البيوت ، والميزة الاخرى هي سوق التشغيل التي من الممكن ان يحدثها القطاع
السياحي ، فالكثير من الفلاحين لا يجدون منفذا لا ستخدام بعض وقت الفراغ الفائض
عن الاستغلالية الا في الاستغلال المباشر في قطاع السياحة (مطاعم ، مقاهي
نقل) ، او غير المباشر مما يتبعها من خدمات ، وبالتالي النفقات السياحية
تدر دخلا يساهم في تلبية الاحتياجات للقطاع الفلاحي ، وتوفر دخلا مضافا قد
يكون اعلى بكثير مما تقدمه الفلاحة ، وتقي المنطقة من الهجرة او الحركة المستمرة
لليد العاملة الى مناطق اخرى خارج الولاية .

مصادر القسم الثالث والخاتمة

1) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية التقرير العام للمخطط الخماسي الاول 84/80

2) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 89/84

3) لوائح المؤتمر الخامس المنعقد في الجزائر من 19 الى 22 ديسمبر 1983

4) حزب جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني 1986 الجزائر
جانب التهيئة العمرانية في المناطق الجبلية ص 194 ـ 195

5) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تيزي وزو

6) سمير امين، التطور اللامتكافئ دراسة في التشكيلات الاجتماعية للراسمالية المحيطة ـ دار الطليعة ـ بيروت ص 185 ـ 187

7) BENATTIG (R), Les retours de migrants, Le cas des Algériens, Revue CREAD N°16 1988

8) المصدر السابق

9) المصدر السابق

10) الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ، المقر الفرعي الجهوي تابوقرت ـ تيزي وزو .

المراجع

مراجع معربة

محمد دويدار مبادئ الاقتصاد السياسي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر

عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، محاولة دراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830 و 1962 ش.و.ن.ت 1979

محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (1952 ــ 1970) دراسة في تطور المسالة الزراعية في مصر ، الهيئة المصرية للكتاب 1968 .

حسن بهلول ، التناقضات الهيكلية في الزراعة التقليدية ش.و.ن.ت الجزائر 1976

عبد اللطيف بن اشنهو الهجرة الريفية في الجزائر ، مركز الابحاث الاقتصادية الجزائر

جون ميلر المظاهر الاقتصادية للنهضة الزراعية منشورات دار الافاق الجديدة بيروت

سمير امين التطور اللا متكافئ دار الطليعة بيروت

محمود عودة الفلاحون والدولة دراسات في اساليب الانتاج دار النهضة العربية بيروت

ارنست ماندل النظريات الاقتصادية الماركسية دار الحقيقة بيروت الجزء الاول

كارل ماركس راس المال دار الهدى للطباعة والنشر بيروت الجزء الثالث

حافظ رستم التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال د.م.ج الجزائر

منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة الزراعة المكثفة لزراعة الزيتون ملتقى دولي المغرب اكتوبر 1981

كتابة الدولة للتخطيط الحوليات الاحصائية الجزائر

حزب جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني 1976 و1986 الجزائر

وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية تقرير عن المخطط الخماسي الاول والثاني الجزائر

مراجع اجنبية

مؤلفات

Badouin (R), Economie rurale
Armand colin Paris 1971

Badouin (R) Agriculture et équilibre économique
SEDES Paris 1961

Vollnhoven (J.V), Essai sur le fellah algerien
Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence
Arthut rousseau Paris 1903

lauray (M) paysans algeriens terres, vignes et
les hommes Editions du seuil ParisI IV

Sari (D) ; la dépossession des fellahs (1930 -1962)
Alger SNED 1978 2° ed

Mura-Cciole (L), L'émigration algerienne, Aspects économiques,
sociaux et juridique
Alger, les librairie Ferraris 1950

Trebus (M), Migrations et développement
le cas de l'Algerie OCDE PARIS

Messaoud (M.A), Gillette (A); l'emigration algerienne en France
editions ententes 1976

Heintz (A), le figuier dans l'arrondissement de
Tizi-Ouzou Alger 1935

Malassis (L), economie agro-alimentaire, tome 1
Economie de la consommation et de la production
agro-alimentaire Parie CUJAS 1973

Smith (A) recherche sur la nature et les causes de la richesse des
nations, Paris, Dalaz, Coll "Les grandes économistes"

Tomas C.Smith, les origines agraires du Japon moderne, tome 2
Institut pour le développement économique Paris, 1963

Bishop (O.E) et Toussaint (W.D), introduction à la théorie économique agricole, les éditions d'organisation, Paris, 1958

Pons (F) ; Tiers mondes problémes des pays sous développés, un cas de développement sans inflations : Le Japon PUF, Paris

Barbier (J), Géographie de la suisse que-sais-je PUF . 1973.

Perrettet (J), des montagnes, des paysans pour une agriculture en accord avec l'homme et la nature - Château-d'oex mai 1987

Ismard (H), sructure de l'agriculture musulmane en Algerie à la veille de l'insurection PUF Paris 1974

Dahmani (M), economie et société en grande Kabybie O.P.U 1987

Bedrani (S) agriculture algerienne depuis 1966, etatisation ou privatisation O.P.U 1981

Derruan (M) le Japon PUF Paris 1970

Courdy (J.C) le banazai de l'économie japonaise, editions du Rocher.1982

Thomas (C.S) les origines agraires du Japon moderne, tome 2 Institut pour le développement économique. Banque internationale pour la construction et le développement Paris 1963.

Bourdieu (P), Darbel (A), Rivet (J.P), Travail et travailleurs en Algerie editions mouton 1963.

أطروحات جامعية

Gourmal (G), sectuers d'améliorations rurales théme pour le Doctorat en droit faculté de droit, Alger 1958

Si Mohamed (D), la croissance urbaine d'une ville d'Algerie, cas Tizi-Ouzou, thése 3° cycle université de Bordeau 1987

Saker (A), Agriculture et reproduction de la force de travail, essai sur l'agriculturé algérienne, thése de Majistére université d'Oran 1983

Allaoua (H.E), Migration et développement du capitalisme en Algérie 1945-1962 mimoir fin de licence 1981 ISE ALGER

Sadmi (A) la politique graire dans le plan de constantine, mimoir des IN.ES.S.E.C Alger 1975

Oualikem (S) urbanisation et migration et forme nouvlle d'organisation de l'éspace économique, le cas d'une région d'Algérie wilaya de Tizi-Ouzou, thése 3° cycle université 1987

تقارير ودراسات

Mara . DEP, principaux resultats de l'enquéte main-d'oeuvre 1968 Alger

Mara, enquéte agro-économique sur le secteur privé dans la grande Kabylie 1971

7 TPEA . Le programme spéciale de la grand . Kabylie
Ben Aknoun Alger

Mara ; programme quadriennal de développement oleicole en Grande Kabylie Avril 1970

SATEC . Programme de développement oleicole en G.K rapport syntyése, Novembre 1969

MPAT . L'évolution de l'agriculture 1967 à 1982 Statistiques Nº 2/1/1982

MPAT et SEP . Les annuaires statistiques de l'Algérie

MARA . Statistique qgricole materiel qgricole du secteur autogéré Octobre 1968

MARA . Statistique agricole, enquéte sur le secteur socialiste agricole compagne 1976 - 1977

MARA . Bilan compagne agricole 1974/75
DARA Tizi-Ouzou Décembre 1975

MARA-DEP . Principaux resultats de l'enquéte main d'oeuvre Alger

Daw de la G.K ; enquéte agricole de 1965

Daw de la G.K ; enquéte socio.économique sur l'impact des investissements en secteur qgricole traditionnel, Decembre 1971

Service de l'animation et de la planification wilaya de la G.K Plan quadriennal 1974-1977, Nomenclature des plans communaux, Fevrier 1975

Bedrani (S), l'agriculture, un secteur qui doit devenir prioritaire article parru dans le journal " Le Monde" du 05/07/82

O.C.D.E ; la politique agricole au Japon rapport sur les politiques agricoles Paris 1974

FAO, le développement de l'agriculture au Japon moderne - Rome

Molina (I), les politique agraire en Algérie vers l'autonomie
ou l'indépendance, CREA

Daw de la grande Kabylie, enquéte agricole de 1965

الجــــــدا ول

رقم الجدول	عنـــوا ن الجـــد ول	الصفحة
1	اجمالي السكان واليد العاملة في اليابان (1878ـ 1917) .	26
2	عدد العائلات الفلاحية حسب مساحة الاستغلاليات في اليابان	26
3	ارتفاع انتاجية اليد العاملة الفلاحية (1878ـ 1917) .	27
4	المدخلات والمخرجات الفلاحية في اليابان 1878ـ 1917) .	28
5	المخرجات الصناعية والفلاحية الصافية (1888ـ 1942) .	33
6	انخفاض اليد العاملة في القطاع الفلاحي (1960/46) .	38
7	تطور استخدام اليد العاملة الفلاحية في سويسرا (1900/1970	55
8	بنية الاستغلالية الفلاحية في سويسرا (1969/39) .	56
9	المساحات الفلاحية في سويسرا (1969/39) .	57
10	اجمالي المردودية المستخلصة من الانتاج الفلاحي السويسري .	60
11	رووس الاموال المقترضة في الاستغلاليات الفلاحية بسويسرا .	63
12	الانفاق الحكومي على الانتاج الفلاحي في سويسرا .	72
13	نمو الانتاجية والدخل الفلاحي في سويسرا .	72
14	الضرائب الفرنسية في منطقة القبائل (1883ـ 1902)	103
15	مصدر السكان القاطنين في الجزائر العاصمة (حتى 31/12/54	110
16	توزيع الوافدين الى فرنسا حسب الجهات	111
17	التلاميذ المسجلون في المدارس الام في منطقة الجزائر (45/48	117
18	تزايد السكان في القبائل الكبرى (28/1954)	120
19		
20	قطاعات التحسين الريفي (1954)	136
21	تطور استخدام الالة في الفلاحة الجزائرية (47/1960)	138
22	البنية الاجتماعية في الريف الجزائري (30/1960)	139
23	تطور المكننة الفلاحية (53/1960)	143
24	تركيب الانتاج المحلي (50/1958)	144
25	تطور قروض نفقات التجهيز المحلي لتمويل برامج التجهيز الريفي	145
26	هيكل الفلاحة الجزائرية	146
27	تطور انتاج الزيتون في ولاية تيزي وزو (27/1960)	150
28	البرنامج الخاص لولاية القبائل الكبرى ، توزيع الاستثمارات على القطاعات	164
29	انتاج الزيتون في القبائل الكبرى (65/1969)	169
30	الاهداف المرسومة في البرنامج الرباعي لتنمية زراعة الزيتون (70/1974) في ولاية القبائل الكبرى	173

..../....

رقم الجدول	عنـــــوان الجــــدول	الصفحة
31	الاهداف المرسومة في البرنامج الرباعي لتنمية زراعة الزيتون	173
32	الانتاج المتوقع في البرنامج الرباعي لتنمية زراعة الزيتون	175
33	مراحل انجـــاز البرنامج الرباعي لتنمية زراعة الزيتون	176
34	توزيع استثمارات البرنامج الرباعي لتنمية زراعة الزيتون	177
35	تطور الاستخدام الماجور غير الفلاحي في ولاية تيزي وزو(68/ 1974)	187
36	المشاريع الصناعية المحلية (67/ 1973) في القبائل الكبرى	188
37	توزيع المشـــاريع الصناعية للمخطط الرباعي بولاية تيزي وزو (74/ 77)	191
38	توزيع اليد العاملة والاستثمارات في الصناعاتس.م بتزي وزو 1977	193
39	الاستثمـــار في الفلاحـــة وفي الاقتصـــاد الوطني	195
40	توزيع القروض حسب المستفيديـــن (69/ 1978)	196
41	تدفق الهـجرة الى الجزائر العاصمة ومصدر اليد العاملة في الصناعة	198
42	التوزيع السكاني والدخول حسب القطاعات (73/ 1977)	200
43	السكان والتشغيل حسب الدوائر بولاية تيزي وزو 1977	201
44	مصدر المهاجرين الى فرنســا حسب دوائر القبائل الكبرى 1960	202
45	بنية الاستثمارات المنجزة (67/ 1978)	204
46	القروض الموسمية في قطاع الدولة والخاص الفلاحيين (67/ 1976)	205
47	العدد المتوقع من المستفيدين من القروض الموسمية في ق.الخاص	206
48	تطور الاستثمارات المقدمة والمستخدمة في القطاعات الفلاحية	208
49	تطـــور حضـــيرة الجرارات في القطاعات الفلاحية	211
50	تجهيز القطـــاعين الخاص والثورة الزراعية بعتـــاد الري	213
51	توزيع الاستغلاليات الفلاحية المسيرة ذاتيا حسب المساحة في تيزي وزو	215
52	توزيع المساحات الزراعية حسب نوع المزروعات في القطاع المسير ذاتيا في ولاية تـــيزي وزو (68/ 1976)	216
53	القروض المقدمة للقطـــاع الفلاحي بولاية تيزي وزو (75/ 1976)	220
54	ارتفـــاع المبيعات من العتاد للقطاعات الفلاحية الوطنية (69/ 1974)	221
55	المردودية المتوسطة لاهم المزروعات في ولاية تيزي وزو (63/ 1977)	225
56	التوزيع بالقيمة النسبية للاستغلاليات حسب مساحتها وعدد اشجـــار الزيتون التي تحتويها	22[illegible]
57	التوزيع بالقيمة النسبية للاستغلاليـــات الفلاحية حسب المزج بين المزروعات	228
58	التوزيع بالقيمة النسبية للاستغلاليات الفلاحية المزروعة باشجـــار الزيتون حسب نوع الخلط والاعمال للارض	229
59	نمو حضيرة الابقـــار في ولاية القبائل الكبرى (64/ 1968)	230
60	التوزيع بالقيمة النسبية لقطيع البقر في الاستغلاليات الفلاحية الجبلية	231
61	التوزيع النسبي لقطيع الغنم والمـــاعز في الاستغلاليـــات الجبلية	232
62	توزيع الاستغلاليـــات في القطاع الخاص الفلاحي بالقبائل الكبرى حسب الانتاج الخـــام للهكتـــار (1968)	235
63	توزيع الاستغلاليات الفلاحية حسب قيم الشراء والاعبـــاء للهكتار الصالح للزراعة في القبائل الكبرى (1968)	237

.../...

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
64	الرقم الاستدلالي لاسعار استهلاك العائلات من المواد في الجزائر الكبرى (1969) .	238
65	النمو المقارن للاجر الادنى اليومي في الفلاحة وخارجها .	239
66	المساحات الجبلية المستصلحة المعدة للزراعة في ولاية تيزي وزو	259
67	اتساع المساحة المسقية في ولاية تيزي وزو (77/ 1988)	260
68	نمو المساحة والانتاج في الزراعة التجارية بولاية تيزي وزو(77/ 88)	262
69	السدود التلية والمساحة المسقية منها في ولاية تيزي وزو (80/ 89)	263
70	النمو النسبي للمساحات الزراعية في ولاية تيزي وزو (77/ 88)	264
71	ارتفاع الانتاج العالمي للزيوت الغذائية (60/ 1970)	264
72	تطور تربية الانعام في ولاية تيزي وزو (77/ 87)	266
73	تطور التشغيل حسب القطاعات في ولاية تيزي وزو (77/ 87)	268
74	توزيع التشغيل الفلاحي حسب الفئات الاجتماعية المهنية لولاية تيزي وزو 1983	270
75	تطور مبيعات العتاد الفلاحي في ولاية تيزي وزو 77/ 88	276
76	تطور استخدام الاسمدة الكيمياوية والمبيدات في ولاية تيزي وزو77/ 88	277
77	تطور القروض م.ا . المقدمة من طرف ب.ف.ت.ر في فرع تيزي وزو	279
78	تطور القروض ق.ا المقدمة من طرف ب.ف.ت.ر في فرع تيزي وزو	280
79	تطور القروض الفلاحية المقدمة من طرف ب.ف.ت.ر في الاربعاء ن. اراثن و تيقزرت 83/ 86	281
80	توزيع الاراضي الفلاحية بايت جناد	286
81	التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب المساحة لانواع المزروعات	288
82	توزيع الاستغلاليات والمساحة الكلية حسب الحجم والعدد	291
83	توزيع الاستغلاليات حسب القطع الصالحة للعمل الالي	291
84	توزيع الاستغلاليات حسب نوع الجر المستخدم	292
85	توزيع الاستغلاليات حسب كراء الاراضي	293
86	الاهمية النسبية لتربية الانعام بدلالة العدد والمساحة الصالحة للزراعة	295
87	توزيع الاستغلاليات حسب نوع الخلط لاصناف الانعام	295
88	تعداد البقر حسب المساحات الصالحة للزراعة	297
89	توزيع الاستغلاليات حسب انتاج وشراء الكلأ وتسمين الابقار	298
90	عبء الحضيرة على الهكتار الواحد	299
91	التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب ملكية حضائن الدجاج وخلايا النحل	300
92	التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب عدد الافراد الذين تعولهم الاستغلالية الواحدة	301
93	التوزيع النسبي للوحدات حسب المساحة وعدد الايدي العاملة العائلية	303

.../...

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
94	التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب نوع النشاط	304
95	التوزيع النسبي للاستغلاليات الفلاحية حسب ملكية الجرار	311
96	التوزيع النسبي للجرارات حسب العمر	311
97	التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب مصادر كلاء الجرارات واستخدامها	312
98	التوزيع النسبي للوحدات حسب ملكية واستعمال عتاد الجني	313
99	التوزيع النسبي للوحدات حسب استخدام المخصبات	316
100	التوزيع النسبي للوحدات حسب نسبة المداخيل غير الفلاحية الى الدخل الكلي	321
101	التوزيع النسبي للاستغلاليات حسب طلبات الحصول على قروض	326

فهـــــــــرس

الصفحة

مقدمـــــة 1

قسم تمهـيدي : تجربـــة الفلاحـــة الجبليـــة في سويسرا واليـــابان 10

الفصل الاول : الفـــلاحــــة اليـــابـانيـــة 12

1 ـ انحلال الاقطـــاعية الفلا حـية في اليــابــان 14

1 . 1 ـ العوامل المؤدية لا ضمحلال الاقطــاعية الفلاحية 14

1 . 2 ـ العوامل المشــاعدة على تطــور التكنولوجيــا الفلاحية 18

1 . 3 ـ الجوانب الهـامة التي شملهــا التطــور التكنولوجي 19

1 . 4 ـ دور الفلاحــة في تمـويل التنميـة 21

2 ـ بداية الراسمــالية الفلاحية في اليــابان 1878 ـ 1917 23

2 . 1 ـ التزامن مع تطور الانشطة الاقتصــادية والاجتمــاعية 23

2 . 2 ـ التطــور بدون تضخـــم 24

2 . 3 ـ العلاقـة الطرديـة بين السكــان والانتــاجية 25

2 . 4 ـ التغير في راس المــال العضوي وعلاقته بالمردودية للفلاحية 27

2 . 5 ـ نشـوء التعــاونيــات الفلاحــية 29

2 . 6 ـ النظــام الضريبي ودوره في المراقبة وتراكم راس المــال 29

3 ـ ركــود الراسمالية الفلاحية في اليــابان 1917 ـ 1945 31

3 . 1 اسبــاب الركــود في الاقتصــاد الفلاحــي 31

3 . 2 دور الدولــة في تشجيع الانتــاج الفلا حــي 34

3 . 3 صندوق تامين المحصــول والدواجن مشجع آخــر 35

4 الانطلاقـة الجديدة للاقتصــاد الفلا حــي اليــابانــي بعد 45 36

4 . 1 ـ الحرب العــالمية الثــانية وازمـة الاقتصــاد الفلاحـــي 36

4 . 2 ـ المنــافسة الراسمــالية غير الفلاحـية 37

4 . 3 ـ سيــاسة دعم الاقتصــاد الفلا حــي 40

4 . 4 ـ التعــاونيــات الفلاحية للقروض والبيع والشراء 46

خـــاتمـة الفصل الاول 49

الفصــل الثــانـي : الفلاحــــة الجبليـة في ســويسرا 51

1 ـ التحـولات في الفــلا حـة الجبليـة الســويسريـة 54

1 . 1 ـ وضعية الفلاحة في ســويسرا 54

1 . 2 ـ تطــور النشــاط الفلاحــي 54

1 . 3 ـ الاهتمــام الحكــومي بالفلاحــة 58

1 . 4 ـ عــوائق الفلاحــة الســويسرية 59

1 . 5 ـ ظهــور العمــل الجــزئـي الفلاحــي 62

1 . 6 ـ ارتفــاع تكلفة الانتــاج 63

2 ـ الفلا حــة الجبليـة في ســويسرا حــاليــا 64

2.1 ــ تاثير الخصائص الطبيعية على الفلاحة الجبلية 64
2.2 ــ الخصائص الاساسية للفلاحة الجبلية في سويسرا 64
2.3 ــ نماذج واهداف السياسة الفلاحية في المناطق الجبلية 70
خلاصة الفصل الثاني 76
خلاصة القسم التمهيدي 77
القسم الاول : ركود الفلاحة الجبلية في ولاية تيزي وزو ابان
الفترة الاستعمارية 81
1 ــ اسلوب الانتاج في الفلاحة الجبلية 85
1.1 ــ قوى الانتاج 86
1.1.1 ــ العلاقة بالارض 86
أ ــ اراضي القبيلة والدشرة 87
ب ــ اراضي الحبوس 88
ج ــ اراضي البلدية والاراضي العمومية 89
د ــ الاراضي في عملية التداول 89
هـ ــ اشكال اخرى للعلاقة بالارض 90
1.1.2 ــ الادوات والالات الفلاحية 92
1.1.3 ــ اشكال العمل الفلاحي 94
أ ــ العمل الفلاحي غير الماجور 96
ب ــ العمل الفلاحي الماجور 100
1.2 ــ انهيار النظام الاقتصادي الريفي 101
1.2.1 ــ الضرائب الفرنسية 101
1.2.2 ــ الربا وفخ القروض 104
1.2.3 ــ انتزاع الملكيات الاراضي الصالحة للرعي والزراعة 105
1.2.4 ــ الحركة المستمرة لليد العاملة الريفية 106
أ ــ الهجرة الداخلية 106
ب ــ الهجرة الخارجية 108
2 ــ خصائص الاستغلالية الفلاحية الجبلية 112
2.1 ــ صغر حجم الوحدة والانتاجية الفلاحية 112
2.1.1 ــ قلة راس المال المستثمر 112
2.1.2 ــ انعدام التنويع والتخصص 114
2.1.3 ــ دوران المزروعات 116
2.2 ــ ضعف انتاجية اليد العاملة الفلاحية 116
2.2.1 ــ ضعف التكوين الثقافي وانعدام الوعي الفلاحي 117
2.2.2 ــ العمل الفلاحي غير المكثف 118
2.2.3 ــ الفلاحة الجبلية ملجا لكل فائض 119
2.3 ــ ضعف التمويل في الفلاحة الجبلية 121
2.3.1 ــ ضعف الادخار الفردي 121
2.3.2 ــ مكيدة الاقتراض 122

2.3.3 — مشاكل الاقتراض في القطاع الفلاحي الجبلي 123
2.3.4 — ضرورة دمج القروض الفلاحية بالخدمات الفلاحية 124
2.4 — سوق الفلاحة الجبلية 124
2.4.1 — الانتاج قصد الاستهلاك الذاتي 124
2.4.2 — قلة جودة المنتجات الفلاحية والمنافسة من قطاع المعمرين 125
2.4.3 — مستوى التكاليف ومستوى الاسعار 126
2.5 — انعدام دور المؤسسات الفلاحية في التسويق والتموين 127
1.8.1 — المؤسسات الفلاحية ودورها في الفلاحة التقليدية 128
2.5.2 — قطاع تحسين الريف في جبال القبائل الكبرى 131
2.6 — المؤسسات الفلاحية والدور الهامشي في الفلاحة الجبلية 133
3 — الازمات الاقتصادية والسياسية بعد 1930 واثرها
على الفلاحة الجبلية بالقبائل الكبرى 137
3.1 — الازمات الاقتصادية واثرها على التكوين العضوي
للراس المال العضوي 138
3.1.1 — دخول المكننة الفلاحية للاستغلاليات الكبيرة 138
3.1.2 — انخفاض مستوى التشغيل 138
3.1.3 — بقاء الضغط السكاني مرتفعا 139
3.2 — حرب التحرير الوطني واثرها على الانتاج الفلاحي الجبلي 140
3.2.1 — المحتشدات وترك العمل الفلاحي 140
3.2.2 — سياسة الارض المحروقة 141
3.2.3 — توسع بعض البرجوازيات الصغيرة 141
3.3 — وضعية فلاحة المسلمين ضمن مخططات التنمية 49/1956 : 143
3.4 — مخطط قسنطينة 144
3.4.1 — الظروف التي اعد فيها الخطة الفلاحية 144
3.4.2 — محتوى مخطط قسنطينة 145
3.4.3 — فشل مخطط قسنطينة 148
أ — العوامل السياسية 148
ب — العوامل الاقتصادية 149
ج — العوامل الاجتماعية 149
خاتمة القسم الاول 150

القسم الثاني : تقهقر الفلاحة الجبلية في ولاية تيزي وزو (62/1977) 151

1 — برامج تنمية الفلاحة الجبلية المخصصة لولاية تيزي وزو
وعوامل فشلها 162
1.1 — البرنامج الخاص لولاية القبائل الكبرى 1969 162
1.1.1 — محتوى البرنامج الخاص 163
1.1.1.1 — الهياكل القاعدية للتنمية الفلاحية 163
1.1.1.2 — تكثيف الزراعة الغذية 165
1.1.1.3 — ترقية الفلاحة التقليدية 165
1.1.2 — توزيع استثمارات البرنامج الخاص 168

1.2 — البرنامج الرباعي لتنمية زراعة الزيتون في القبائل الكبرى 70/1974 — 169

1.2.1 — تقسيم الولاية الى مناطق — 170

1.2.2 — اسباب التقلب في الانتاج — 171

1.2.3 — اهداف البرنامج — 172

1.2.4 — النتائج المتوقعة — 174

1.2.5 — دور الشركات الفلاحية للاحتياط في البرنامج — 174

1.2.6 — مراحل انجاز البرنامج الرباعي — 176

1.2.7 — توزيع استثمارات البرنامج — 177

1.2.8 — مردودية البرنامج — 178

1.3 — عوامل فشل برامج التنمية الفلاحية بولاية تيزي وزو — 178

1.3.1 — عوامل اقتصادية — 178

أ — بنية الاستغلالية الفلاحية — 178

ب — نوع نشاطات الدعم الحكومي — 180

ج — عنصر الزمن — 181

د — عنصر التكلفة — 181

1.3.2 — عوامل مالية — 182

1.3.3 — عوامل نفسية — 183

2 — الاهتمام الحكومي بالصناعة كوسيلة للخروج من التخلف وتهميش القطاع الفلاحي — 185

2.1 — المشاريع الصناعية في ولاية تيزي وزو — 186

2.2 — اثار النشاطات غير الفلاحية على النشاط الفلاحي — 193

2.2.1 — الاثار الايجابية — 193

2.2.2 — الاثار السلبية — 194

أ — الهجرة الداخلية — 197

ب — الهجرة الخارجية — 202

3 — الاهتمام الحكومي بالقطاع الاشتراكي واهمال الخاص — 205

3.1 — تهميش القطاع الفلاحي الوطني الخاص — 205

3.1.1 — حصة القطاع الخاص الفلاحي من القروض — 205

أ — القروض الموسمية — 205

ب — القروض المتوسطة والطويلة الاجل — 207

ج — توزيع القروض الاستثمارية بين القطاعات — 209

3.2.2 — تهميش القطاع الخاص في التجهيز والتموين الفلاحيين — 210

أ — عوامل اقتصادية ومالية — 210

ب — عوامل تقنية — 212

3.2 — تهميش القطاعين الفلاحيين المتطورين للفلاحة الجبلية في القبائل الكبرى — 214

3.2.1 — حجم الاستغلالية الفلاحية في القطاع الحكومي — 214

أ — التسيير الذاتي — 214

ب — الثورة الزراعية — 217

2.3.2 — التمويل الفلاحي وتهميش القطاع الخاص الجبلي 218
3.2.3 — التجهيز والتموين الفلاحيين وتهميش القطاع الجبلي 220
3.2.4 — تهميش الفلاحة الجبلية من الترشيد الفلاحي 223
2.2.5 — منافسة الانتاج الحكومي الفلاحي للفلاحة الجبلية 223
4 — وضعية الاستغلاليـة الفلاحية الجبلية في الفترة 1977/62 226
4.1 — قوى الانتاج في الفلاحة الجبليـة 226
4.1.1 — القطع الزراعية المخصصة للبقول والخضروات 229
4.1.2 — الحضيرة الحيوانية 230
4.1.3 — العمل الفلاحي 233
4.2 — ضعف المداخيل من الفلاحة 234
4.2.1 — التكلفة المرتفعة لعوامل الانتاج 236
4.2.3 — هجرة الاستغلالية للبحث عن نشاطات غير فلاحية 241
خاتمة القسم الثاني 243

القسم الثالث : النهوض النوعي الفلاحي في ولاية تيزي وزو في الفترة (77 / 88) 247

الفصل الاول : الفلاحة في ولاية تيزي وزو 254

1 — قوى الانتاج 254
1.1 — الاراضي الفلاحية 255
1.1.1 — ندرة الاراضي الصالحة للفلاحة 255
1.1.2 — اتساع النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية 255
1.1.3 — طلب البنى التحتية والمواصلات 256
1.1.4 — توسع الاحراش الغابية 256
1.1.5 — استصلاح الاراضي 257
1.1.6 — اتساع الاراضي المسقية 259
1.1.7 — الانتاج الزراعي وتوزيع الاراضي 263
1.1.8 — تربية الانعام وتوزيع الاراضي 265
1.2 — اليد العاملة الفلاحية 267
1.2.1 — مستوى التاهيل داخل القطاع الفلاحي 269
1.2.2 — عودة اليد العاملة المهاجرة 270
1.2.3 — اليد العاملة القادمة من ولايات اخرى 272
1.3 — تجهيز القطاع الفلاحي 272
1.4 — تموين القطاع الفلاحي بالاستخدامات الوسيطية 275
2 — القروض وسياسة التمويل الفلاحية 277
الدخل والاستثمار الفلاحيين 282

الفصل الثاني : الفلاحة الجبلية بمنطقة آيت جناد 285

1 — قوى الانتاج 286
1.1 — الاراضي الفلاحية 286
1.1.1 — الخصائص العامة للاراضي الفلاحية في آيت جناد 286
1.1.2 — الانتاج الزراعي وتوزيع الاراضي 287

3.1.1 توزيع الاراضي في الانتاج الحيواني 293
أ ــ تربية الانعام 293
ب ــ اهمية الرعي والتسمين داخل الاستغلالية الفلاحية 294
ج ــ تربية الدجاج والنحل 299
2.1 ــ السكان والاستغلالية الفلاحية 301
1.2.1 ــ العمل العائلي 302
2.2.1 ــ خصائص اليد العاملة الفلاحية 306
3.2.1 ــ اهمية النشاطات الخارجية عن الاستغلالية 306
4.2.1 ــ الهجرة الخارجية
5.2.1 ــ العمل النسوي 308
3.1 ــ استخدام العتاد الفلاحي في الوحدة الانتاجية 309
4.1 ــ استخدام المخصبات الزراعية 313
1.4.1 ــ الاسمدة 314
أ ــ درجة الاعتماد على التسميد التقليدي 314
ب ــ استخدام الاسمدة الكيمياوية 314
ج ــ اهمال السماد الاخضر 315
2.4.1 ــ استخدام المواد المضادة والبذور المحسنة 317
2 ــ مداخيل الاستغلالية الفلاحية 318
1.2 ــ ضعف المداخيل الفلاحية 318
2.2 ــ اهمية المداخيل غير الفلاحية 320
3 ــ الاستثمار الفلاحي 322
1.3 ــ الاستثمار الحكومي 322
2.3 ــ الاستثمار الخاص 324
3.3 ــ القروض الفلاحية والاستثمار الخاص 326
خاتمة القسم الثالث 328
الخاتمة 330
المراجع 338
الفهرس